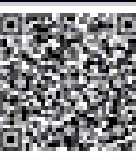




المجلة الدولية للدراستات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد الثالث أيلول/سبتمبر 2018



ISSN (Online) 2569-7366

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

المركز الديمقراطي العربي



International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

Issue III September 2018



المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

دورية دولية علمية محكمة

ISSN (Online) 2569-7366

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

دورية دولية علمية محكمة

مجلة دولية علمية محكمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا – برلين عن “المركز الديمقراطي العربي” تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية بثلاث لغات: العربية والانجليزية والفرنسية.

رئيس المركز الديمقراطي العربي

عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. لولو بوخاري

جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش – الجزائر

هيئة التحرير:

د. عميروش شلغوم – جامعة جيجل الجزائر

د. وليد لعاب – جامعة برج بوعريش الجزائر

د. عزت ملوك قناوي جامعة كفر الشيخ مصر

د. أبوبكر خوالد جامعة عنابة الجزائر

الهيئة العلمية والاستشارية:

- أ.د. موسى لرباني – جامعة كارلتون، كندا
- أ.د. محمد بن بوزيان – جامعة تلمسان، الجزائر
- أ.د. آيين أكوي – جامعة اسطنبول للتجارة، تركيا

- أ.د محمد بوجلال - جامعة المسيلة، الجزائر
- أ.د بلقاسم زايري - جامعة وهران، الجزائر
- أ.د حيدر عباس - جامعة دمشق، سوريا
- أ.د مخلوفي عبد السلام - جامعة بشار- الجزائر
- د. إبراهيم محمد علي - أستاذ مساعد اقتصاد بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- د.عبد الرحمن رشوان - أستاذ مساعد بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا. غزة
- د حسن الزبيدي - جامعة الكوفة، العراق
- د مؤيد السمارة - جامعة قطر، قطر
- د علي بن الضب - جامعة عين تموشنت، الجزائر
- د الأسعد الجبالي - جامعة تونس، تونس
- د. بودخيل أمين- جامعة بشار، الجزائر
- د. حنان ميري- جامعة محمد الخامس/السويس، المغرب
- د.عدالة لعجال- جامعة مستغانم، الجزائر
- د.حمزة رملي- المركز الجامعي ميله، الجزائر
- د. سفيان بن عبد العزيز- جامعة بشار، الجزائر
- د.شليحي الطاهر- جامعة الجلفة، الجزائر
- د.بن دعاس زهير- جامعة سطيف-الجزائر

شروط النشر:

- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- ألا يكون البحث منشورا أو تم تقديمه للنشر لدى جهة أخرى، أو تم عرضه في إحدى الفعاليات العلمية.
- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريفه لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنسيق أقسامه، وإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس والالتزام بالأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.

- يكتب في الورقة الأولى عنوان البحث واسم صاحبه وصفته العلمية، وعنوانه البريدي، والمؤسسة التي ينتهي إليها، مع ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يتجاوزا مجتمعين 250 كلمة.
- يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
- يحرر البحث باستخدام نظام (Word)، وفقاً للشروط التالية:
 - المقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (simplified Arabic) حجم 14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش، بمسافة 1 بين الأسطر، وتكون العناوين بالخط الغامق (Gras).
 - بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و 10 بالنسبة للهوامش.
 - إعدادات الصفحة: أعلى 3، أسفل 3، يمين 2.5 ويسار 1.
 - تستخدم الأرقام العربية (1-2-3... Arabic) في جميع ثنايا البحث.
 - يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.
- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعاً بملاحظات هيئة التحكيم.
- يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.
- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني: economie@democraticac.de

أهداف ومجالات المجلة:

تنشر المجلة الدراسات والبحوث العلمية والفكرية، التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية واستشارية لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأجنبية، كما ترمي المجلة إلى بناء فضاء للحوار العلمي، يكون مفتوحاً لكل الباحثين الذين لديهم أعمال بحثية أصيلة من مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفاً واسعاً من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي

للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنوع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزاً مهماً للدراسات النقدية (critical studies) للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العمالة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

افتتاحية العدد

يسر المركز الديمقراطي العربي وهيئة تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، أن تضع بين أيدي قرائها العدد الثالث، وذلك قبل البدء في الرزنامة الجديدة لإصدار المجلة، حيث سيصدر عدد جديد في كل من شهر: فبراير، مايو، أغسطس ونوفمبر.

تنوعت مقالات العدد الثالث من حيث الجهات الناشرة أو اللغات أو مواضيع الاهتمام، فقد تضمن العدد أحد عشر مقالا، حيث تناول أحد البحوث التضخم في دول المغرب العربي من خلال فحص العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الدول المعنية، وفي نفس السياق تم التطرق في مقالين آخرين إلى تحليل إشكالية أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تصنيفات أنظمة سعر الصرف الحديثة، وقضية الشفافية في بنك الجزائر، في حين كان الاهتمام في مقالين آخرين منصبا على الاقتصاد السعودي، الأول جاء بعنوان: واقع وآفاق البيانات الضخمة في الوطن العربي. "دراسة حالة المملكة العربية السعودية"، في حين كان الثاني عبارة عن دراسة قياسية لتأثير بعض متغيرات صناديق الأسهم المحلية السعودية على نشاط المصارف الإسلامية السعودية التابعة لها، وفي التمويل الإسلامي أيضا نجد بحثا اهتم بقضية صكوك الإجارة السيادية وإمكانية توظيفها كأحدى أدوات السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي. أما في التمويل الدولي فقد تم تسليط الضوء على المعاملات المالية الدولية بين سيطرة الدولار الأمريكي وتنامي المكانة الدولية لعملة اليورو. بالإضافة إلى قضية التوجه نحو التمويل الابتكاري كآلية مستحدثة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية. كما تعرض بحث آخر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في ترقية الصناعة السياحية في الجزائر.

الدكتور لحلو بوخاري

رئيس تحرير المجلة

فهرس المحتويات

2	الهيئة العلمية والاستشارية:
3	شروط النشر:
4	أهداف ومجالات المجلة:
Erreur ! Signet non défini.	الكلمة الافتتاحية
7	فهرس المحتويات
	التوجه نحو التمويل الابتكاري كآلية مستحدثة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية-قراءة في بعض التجارب-
9	د. بوزرب خيرالدين، د. معيزي نجاة د. درويش صفية
27	المعاملات المالية الدولية بين سيطرة الدولار الأمريكي وتنامي المكانة الدولية لعملة اليورو د. شريف بودري
أ.د. بلمقدم	عتبة التضخم في دول المغرب العربي: دراسة قياسية خلال الفترة 1980 – 2017
41	مصطفى د. شلوفي عمير أ. بن معمر عبد الباسط
	تحليل إشكالية أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تصنيفات أنظمة سعر الصرف الحديثة د. عزي خليفة أ. مسعودي
62	زكرياء
أ.نبيل بن	الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في ترقية الصناعة السياحية في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية-
83	مرزوق أ. صالح سراي
	أثر عدم استقرار أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة (2016-1973)- د. براهيم بن
103	حراث حياة أ. بلببوض خديجة
د. حملاوي	واقع وآفاق البيانات الضخمة في الوطن العربي: "دراسة حالة المملكة العربية السعودية"
122	ابتسام
	دراسة قياسية لتأثير بعض متغيرات صناديق الأسهم المحلية السعودية على نشاط المصارف الإسلامية السعودية التابعة لها- دراسة
138	حالة صناديق الإنماء للأسهم المحلية (المنشأة حتى تاريخ 2016/11/02)- د. عتروس صبرينة

صكوك الإجارة السيادية وإمكانية توظيفها كأحدى أدوات السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي

جمال أحمد

عجاج عبد الرحمن عطية الشريف 156

Programmes de Mise à Niveau et Compétitivité des entreprises algériennes

Dr. Souhila GHOMARI Dr. Sabiha HARRAR

Dr. Hind HADJ SLIMANE 172

Transparence de la banque d'Algérie 1990-2017

Dr. Hadjer OULD

HEN 188

التوجه نحو التمويل الابتكاري كآلية مستحدثة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية
-قراءة في بعض التجارب-

د. بوزرب خير الدين

جامعة جيجل -الجزائر

د. معيزي نجاة

جامعة جيجل -الجزائر

د. درويش صفية

جامعة جيجل -الجزائر

الملخص:

أثبتت التجربة التنموية في الاقتصادات النامية عن عدم قدرة المصادر التمويلية التقليدية على توفير رؤوس الأموال اللازمة لتجسيد المشروعات بالشكل المطلوب، ودفعت بالحكومات إلى التوجه نحو ابتكار آليات جديدة تكفل توفير التمويل اللازم وتضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التوجه نحو التمويل المبتكر لتوفير التمويل اللازم لتحقيق للتنمية الاقتصادية، وأهميته في سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها الاقتصادات النامية التي تزداد حاجتها للتمويل بشكل متسارع.

الكلمات المفتاحية: التمويل الابتكاري ، التنمية الإقتصادية، المساعدات الإنمائية الرسمية، الأونيتايد، سندات الشتات، مبادلة الديون.

Summary

The development experience in developing economies has confirmed the inability of traditional sources of finance to provide the necessary capital to reveal the projects in a desired manner, and led governments to devise new mechanisms to ensure the necessary financing and realize economic development.

This study aims at highlighting the importance of the approach towards innovative financing to provide the necessary funding for achieving economic development and its importance in bridging the financing gap of the developing economies, which are increasingly in need of financing.

Keywords: Innovative financing, economic development, ODA, UNITAID, Diaspora bonds, debt swaps.

Code JEL : F24, F63, H51, F42.

1. مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية قضية ذات بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي، حيث تعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول المتقدمة حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش؛ أما الدول النامية، فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي أي الحد من البطالة والارتفاع بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة، وفقاً للمعايير الصحية، والتعليمية، والاجتماعية وكل ما يصب في تقدم وطنه.

إن أبرز ما تتطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في هيكل المجتمع وعلى كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية، بما يقضي على مسببات التخلف، ويعد هذا التغير القاسم المشترك بين كافة تجارب التنمية الاقتصادية.

يقابل تحقيق الأهداف التنموية المسطرة من قبل الحكومات عائق التمويل، التي تعتبر تحدياً كبيراً أمام الحكومات التي تتطلع لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. في هذا الصدد، تعاني أغلب الاقتصادات النامية من ضعف قدراتها التمويلية، ما يضع أهدافها التنموية على المحك؛ فعلى الرغم من تعدد البدائل التمويلية لتمويل التنمية نظرياً، إلا أن الواقع يثبت محدودية القدرة في التمويل وخاصة مع عدم التزام الدول المتقدمة في أغلب الأحيان بالتزاماتها اتجاه الدول النامية الفقيرة.

على ضوء هذه القيود، أصبح البحث عن مصادر وآليات تمويلية جديدة ضرورة ملحة من أجل سد الفجوة التمويلية وتجسيد البرامج التنموية للوصول إلى مستوى معيشة مقبول في هذه الدول. على هذا الأساس، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أبرز الآليات المبتكرة لتمويل التنمية والتي يمكن أن تساعد اقتصادات الدول النامية في تجاوز مشكلة عدم كفاية التمويل التقليدي؟

أهمية وأهداف البحث:

تتجلى أهمية الورقة البحثية في تحديد مدى مساهمة آليات التمويل الابتكاري في تمويل التنمية في الدول النامية، كما تهدف إلى تحديد أبرز آليات التمويل المبتكرة التي تساعد اقتصادات الدول من تمويل التنمية في ظل التحديات التي يفرضها التمويل المتاح، والذي يتميز في الأغلب بالندرة أو ارتفاع التكاليف.

2. التنمية الاقتصادية وإشكالية تمويلها في الاقتصادات النامية:

2-1. مفهوم التنمية الاقتصادية: قدم العديد من الكتاب عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية: منها:

❖ التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكن تضمنها مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية و العلاقات الخارجية. لذا يمكن القول بأنها تلك التغييرات العميقة في الهياكل السابقة الذكر للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي، والتي من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية(مندور 2011، ص.37).

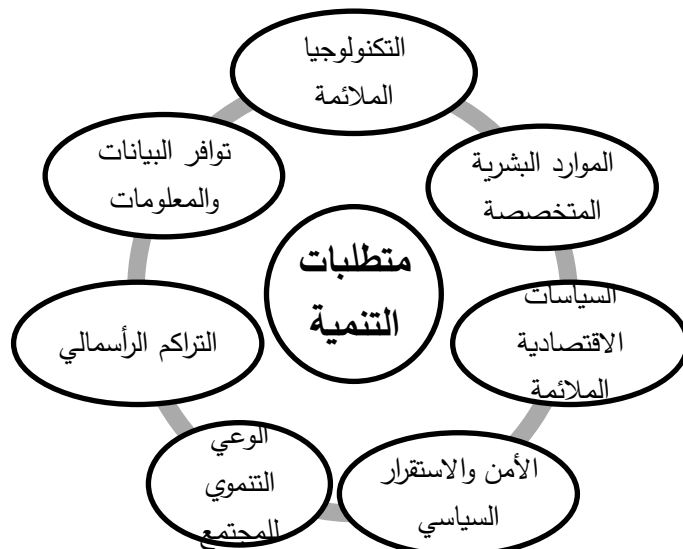
❖ التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل(هوشيار 2005، ص.11).

بشكل عام، يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها واضعوا السياسات، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة لمنطقة معينة. كما تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد والتي تشمل مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري، والبنية التحتية الأساسية، والتنافس الإقليمي، والاستدامة البيئية، والشمولية الاجتماعية، والصحة، والأمن والتعليم، وغير ذلك من المجالات.

2-2. أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية: يصعب تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية نظرا لاختلاف ظروف الدول سواء الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية. على الرغم من ذلك، يمكن تحديد بعض الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها، وتتمثل فيما يلي:

- ❖ زيادة الدخل القومي الحقيقي؛
- ❖ رفع مستوى المعيشة، وإحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء وتحسن في نوعية الحياة؛
- ❖ تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، والذي يكون سببا في تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي؛
- ❖ توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لمد الاقتصاد بالاحتياجات اللازمة، في ظل ما تعانيه هذه الدول النامية من تخلف القاعدة الإنتاجية وتقادمها وضعف درجة التشابك بين القطاعات والتبعية للخارج؛
- ❖ تحقيق الأهداف الجديدة للتنمية والمحددة في مؤتمر الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في 2000، والذي يتضمن القضاء على الفقر والجوع، تحقيق التعليم الابتدائي للجميع، المساواة بين الجنسين ودعم المرأة، خفض عدد الوفيات بتحسين صحة الأمهات، توفير المياه الصالحة للشرب، تحسن حياة أكثر من 100 مليون من سكان الحياة الفقيرة، وضمان بيئة جيدة ودائمة وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية(أوكيل 2016، ص70-71).
- ويتطلب تحقيق الجهود التنموية في اقتصادات الدول النامية جملة من العوامل، نلخصها الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): متطلبات التنمية الاقتصادية

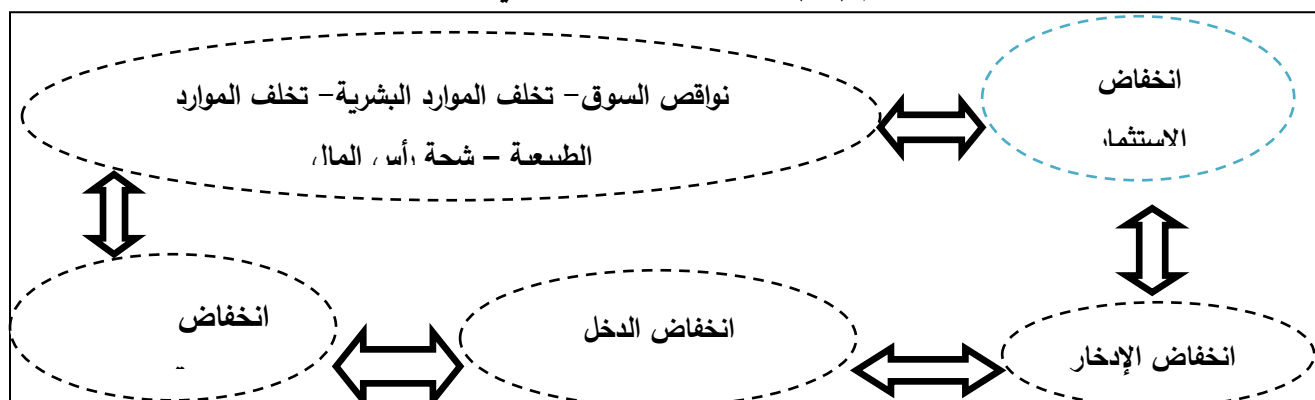


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج، النظرية والقياس، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص43.

2-3. العقبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية: تتمثل فيما يلي:

أ- إشكالية الحلقات المفرغة: تشير هذه الأخيرة إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة، بل تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، فكل عقبة هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة هو النمو السكاني المتسارع الذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية والاجتماعية. ويبرز الشكل الموالي الحلقة المفرغة الرئيسية التي تواجه الاقتصادات النامية(فليح 2006، ص.205).

الشكل رقم (02): الحلقة المفرغة الرئيسية في الاقتصادات النامية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: فليح حسن فليح، التنمية و التخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2006، ص205.

ب- نواقص السوق: تعترض آلية السوق في الاقتصادات النامية عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق، وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير. وذلك أن جمود عناصر الإنتاج وضعف مرونة الأسعار، والجهل بأحوال السوق، وتحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل والكفاء للموارد الاقتصادية(فليح 2006، ص.209).

ت- نقص الادخار المحلي: بما أن الدخل القومي في الدول المتخلفة منخفض، فإن هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد، وبالتالي، ارتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار. ينعكس هذا في انخفاض الادخار المتاح في البلدان المتخلفة، وفي المقابل تزداد حاجات هذه الدول لتكوين رأس المال نظرا لسعة حاجتها إلى إقامة المشاريع الجديدة في القطاعات المختلفة وخاصة في المشاريع الصناعية، وكذلك الحاجة إلى تكوين رأس المال لتوفير البنية التحتية اللازمة، وهذا ما يضع الاقتصادات النامية في مشكل شح الموارد المالية بالشكل الذي يعيق التنمية(فليح 2006، ص.215).

4-2. إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية: تشهد الدول النامية العديد من المشاكل والاختلالات التي تحول دون نجاح وعدم كفاية الآليات التقليدية لتمويل التنمية، ما يستلزم منها البحث عن آليات جديدة للتمويل. فعلى الرغم من تعدد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية بين الداخلية والخارجية، إلا أن خصوصية الاقتصادات النامية جعلت من هذه المصادر غير قادرة على توفير التمويل اللازم للتنمية وهذا نظرا للمشاكل التالية:

أ- المشاكل المصاحبة للمصادر الداخلية لتمويل التنمية: لا تعتبر مصادر التمويل الداخلية كافية لتمويل التنمية لعدة أسباب؛ **أولها** أن إيداع القطاع العائلي لا يسهم كثيرا في الادخار المحلي، وهذا نظرا لانخفاض الدخل الفردي، الميل الزائد للاستهلاك وظاهرة المحاكاة الاستهلاكية للأنماط السائدة في البلدان المتقدمة. **ثانيها** أن ادخار القطاع الخاص وادخار قطاع الأعمال العام لا يساهمان كثيرا في الادخار القومي، وهذا نظرا لاتجاه أصحاب الشركات الخاصة نحو الاستهلاك الزائد، قلة الحوافز لدى أصحاب المشاريع لتوسيع مشروعاتهم، وفشل الاستراتيجيات التي تتبعها الدول النامية وخاصة فيما يتعلق بالتقييم في مجال المشروعات الصناعية على وجه الخصوص. وثالثها قصور معدل الزيادة في الإيرادات عن معدلات الزيادة في النفقات الجارية (عزام 2010، ص.89-90).

ب-بالمشاكل المصاحبة للتمويل الخارجي للتنمية: والمتمثلة في:

❖ **إثقال كاهل الدولة بالديون الخارجية** التي تلتهم جزءا كبيرا من موارد الحكومات، وخاصة إذا فشلت الحكومات في تبني إصلاحات مدروسة؛

❖ **المشروطية** التي ترافق منح القروض الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي في أغلبها شروط تتعلق بضرورة القيام بإصلاحات هيكلية تنتج آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة؛

❖ **صغر حجم المعونات المقدمة** من قبل الاقتصادات المتقدمة والتي لم تصل في الأغلب إلى ما نسبته 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي؛

- ❖ ضعف مناخ الاستثمار في أغلب الدول النامية وعدم قدرة الإصلاحات المطبقة على جذب الاستثمارات الكافية لتحقيق التنمية؛
- ❖ التقلب الكبير للصادرات وعجز الميزان التجاري خاصة في البلدان التي تعتمد في سلة صادراتها على المواد الأولية.

3. التوجه نحو التمويل الابتكاري لتمويل التنمية الاقتصادية

أدت الحاجة إلى تمويل التنمية يكون أكثر قابلية للتنبؤ به إلى البحث عن مصادر مبتكرة بديلة تضمن استمرار البرامج التنموية وتحد من مستويات المديونية التي تنقل كاهل الاقتصادات.

3-1. نشأة التمويل الابتكاري: مصطلح التمويل الابتكاري من أجل التنمية ذكر لأول مرة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية عام 2002، وقد خرج المؤتمر بما يسمى الآن **بتوافق آراء مونتيري**، حيث اعترفت الأطراف الموقعة بقيمة استكشاف المصادر المبتكرة للتمويل بشرط أن هذه المصادر لا تنقل الدول النامية. وقد ولدت آليات التمويل الابتكاري من الحاجة إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي وافقت 192 دولة عضو في الأمم المتحدة و 23 منظمة دولية على الأقل على تحقيقها بحلول 2015، وهي تشمل الحد من الفقر المدقع، خفض معدلات وفيات الأطفال، تحسين صحة الأم ومكافحة فيروس نقص المناعة، وحتى الآن فشلت معظم الدول المانحة في الوفاء بالتزاماتها بنسبة 0.7% من ناتجها المحلي المخصصة لمساعدات التنمية الرسمية (United Nation, non daté).

وعلاوة على ذلك، لم تكن في معظم البلدان النامية الميزانية المخصصة للقطاع الاجتماعي، ولا سيما الصحي، كافية لأنها فشلت في الوفاء بمتطلبات 15% من الناتج القومي الإجمالي للقطاع الصحي المنصوص عليها في إعلان **أبوجا** للقادة الأفارقة في عام 2001. وعلى هذا الأساس، ظهرت آليات التمويل المبتكرة كآليات للمساعدة في سد فجوة التمويل للتنمية (Leading group 2018).

وترتبط هذه المصادر الجديدة لتمويل التنمية ارتباطاً وثيقاً بالسلع العامة العالمية، وتكمل المساعدات الإنمائية الرسمية، ولكن يجب أن يكونا مستقلين ويمكن التنبؤ بهما. وهي تتبع من النقد الموجه إلى عالم تنمو فيه التجارة بالسرعة التي تنمو فيه عدم المساواة، كما تم التفكير في آليات التمويل هذه منذ مدة كطريقة لتصحيح الآثار السلبية للعولمة (Leading group 2018).

3-2. تعريف التمويل الابتكاري: نظراً لعدم وجود تعريف متفق عليه دولياً للتمويل الابتكاري، تتفاوت المبالغ التي تجمعها الآليات التي تصنف بأنها "تمويل ابتكاري". وتختلف مخططات التصنيف التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي فيما يختص بشموليتها؛ ومن تعاريف التمويل الابتكاري نذكر:

❖ عرفه البنك الدولي على أنه نهج للتمويل يساعد على توفير أموال إضافية للتنمية من خلال استخدام مصادر تمويل جديدة، أي عن طريق النظر إلى ما وراء الآليات التقليدية أو من خلال إشراك شركاء جدد. يهدف إلى جعل التدفقات المالية أكثر توجهًا نحو النتائج، عن طريق ربط تدفقات التمويل بشكل واضح بأداء قابل للقياس على أرض الواقع (world bank 2014).

❖ عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على أنه آليات لجمع الأموال أو تحفيز الإجراءات لدعم التنمية الدولية، بشكل يتجاوز الوسائل التقليدية من قبل القطاع الرسمي أو القطاع الخاص؛ نجد على سبيل المثال: طرق جديدة لتجميع الإيرادات العامة والخاصة لتوسيع أو تطوير الأنشطة لصالح الدول الشريكة، تدفق إيرادات جديدة مثل ضرائب جديدة، رسوم، سندات جديدة... الخ، وتكون مخصصة لأنشطة تمويلية على أساس سنوات متعددة، حوافز جديدة مثل الضمانات المالية، المسؤولية الاجتماعية للشركات وغيرها من المكافآت لمعالجة فشل السوق وزيادة النمو للأنشطة.

وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تذهب التقديرات إلى أن الآليات المختارة قد حصلت على 37 مليار دولار للمساعدات الإنمائية، منها 31 مليار دولار مقابل تغير المناخ والبيئة، وفي إحصائيات لجنة المساعدة الإنمائية، جرى تسجيل الإيرادات المحصلة (أو التي سيجرى تحصيلها) بفضل آليات التمويل الابتكاري بوصفها مساعدات إنمائية رسمية، وأدرجت في بند تلبية التزامات تلك المساعدات عند تحصيل مثل هذه الإيرادات أو إنفاقها من قبل القطاع الرسمي لأغراض التنمية الدولية (الجمعية العامة للأمم المتحدة 2011، ص.3).

3-3. مبادئ آليات التمويل المبتكرة: ترتكز آليات التمويل المبتكرة على مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

أ- التوسع: يجب أن تزيد آليات التمويل المبتكرة من التمويل بشكل كبير من أجل سد الفجوة التمويلية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية.

ب- الإضافة: بما أن هذه الآليات أنشئت لملء هذه الفجوة، فإن آليات التمويل المبتكرة لا يمكنها أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية ولن تكون كافية إذا قررت بعض الدول التخلي عن الالتزامات التي قطعتها.

ت- التكامل: يتمثل دور آليات التمويل المبتكرة في جمع أموال جديدة للمنظمات القائمة وعدم إضافة عناصر وتعقيدات جديدة إلى العمل الإنمائي.

ث- الاستدامة: من أجل إحداث تأثير كبير ومستدام على الأهداف الإنمائية، ينبغي أن تكون آليات التمويل المبتكرة هي الهدف والقدرة على تمويل برامج طويلة الأجل بالتنسيق مع البلدان الأخرى .

3-4- أصناف التمويل الابتكاري: ينقسم التمويل الابتكاري إلى أربعة أصناف رئيسية تتضح فيما يلي:

أ- الضرائب والرسوم على الأنشطة المعولمة: ويشمل ذلك مبادرات مثل ضريبة تذاكر الطيران التي تفرض على المستوى الوطني ولكن ضمن إطار التنسيق الدولي وتوزع العائدات على التنمية الدولية.

ب- مساهمات التضامن التطوعي: تمنح خيار التبرع للمستهلكين بمبلغ صغير للتنمية الدولية عند شراء منتج مثل حجز الفنادق عبر الأنترنت، ومن بينها صندوق التضامن الرقمي العالمي.

ت- الأدوات المحملة والقائمة على أساس الدين: وهي مبادرات تعمل على تحميل الموارد مما يجعل الأموال العامة متاحة في وقت مبكر من أجل التنمية، وذلك من خلال إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية، إضافة إلى الآليات الأخرى القائمة على تحويل الديون التي تقلل من حجم الديون وخدمة الديون المستحقة، بما يؤدي إلى تحرير موارد إضافية للنفقات الإنمائية.

ث- ضمانات الدولة والحوافز العامة - الخاصة والتأمين وغيرها من الآليات القائمة على السوق: وتشتمل على المبادرات التي تستفيد من الأموال العامة لخلق حوافز الاستثمار للقطاع الخاص، على سبيل المثال من خلال الدعم الحكومي أو الالتزام بشراء منتج معين بسعر محدد (على سبيل المثال لقاح)، وبذلك تهدف هذه المبادرات إلى تصحيح إخفاقات السوق (United Nations 2012, p.08).

ويوضح الجدول التالي أبرز الخيارات المحلية للتمويل الابتكاري وقدرتها على توفير رؤوس الأموال اللازمة.

الجدول رقم(01): أهم الخيارات المحلية للتمويل الابتكاري

الخيارات	إمكانية جمع الأموال	أمثلة	ملاحظات
ضريبة خاصة على الشركات الكبيرة والرابحة	مرتفعة	فرضت أستراليا مؤخرا ضريبة على شركات التعدين، وأدخلت الغابون ضريبة على شركات الهاتف النقال	محكومة بالسياق
سندات الشنتات	متوسطة	تخفيض تكلفة الاقتراض بالنسبة للقطر (خصم وطني) تستخدم في الهند وسريلانكا وتخصص لمجالات متعددة	البلدان التي لديها سكان كثيرون خارج القطر
ضريبة على المعاملات المالية -	متوسطة	في البرازيل كانت هناك ضريبة مصرفية في التسعينيات من القرن الماضي تفرض على المعاملات المصرفية رغم أنها استبدلت لاحقا بضريبة تدفق رأس المال إلى/من القطر	يبدو أن هناك معارضة قوية من مجموعات المصالح لهذه الضريبة أكثر من غيرها
ضريبة على التبغ والكحول والأطعمة غير الصحية	متوسطة	موجودة في معظم البلدان غير أن هناك مجالا واسعا لزيادتها في الكثير من البلدان	تحد من تعاظمي أو تناول التبغ، الكحول والأطعمة الضارة
بيع منتجات أو خدمات يرخّص بها مثل المنتج الأحمر PRODUCT RED الخاص بالصندوق الدولي حيث يرخّص للشركات ببيع المنتجات مع تخصيص نسبة من الأرباح للصحة	منخفضة	بيع منتجات ذات أسماء تجارية يرخّص بها أو خدمات تذهب نسبة من أرباحها إلى الصحة	يمكن لمثل هذا النظام أن يفيد في البلدان المنخفضة الدخل و المتوسطة الدخل بطريقة لا تمثل تنافسا مع الصندوق الدولي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة حول العالم: تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة، جنيف، 2010، ص 39.

يظهر من خلال الجدول أن فرض الضرائب والرسوم تعتبر أكثر الآليات توليدا للأموال اللازمة للتنمية، وهذا نظرا لارتباطها بالجانب الصحي والإنساني. فعلى الرغم من كون الرسوم والضرائب عبئا على المستهدفين منها، إلا أن ارتباطها بالجانب الصحي والإنساني يجعل المستهدفين أكثر تقبلا لها مقارنة بالضرائب والرسوم الأخرى.

4. الآليات المبتكرة لتمويل للتنمية

ظهرت مبادرات مختلفة لتطوير وتنفيذ آليات تمويل ابتكارية للتنمية تهدف إلى استكمال المساعدات الإنمائية الرسمية وتعالج الاختلالات القائمة. وتتراوح هذه المبادرات والاقتراحات بين فرض رسوم التضامن الدولي على تذاكر السفر الجوي، والضرائب على المعاملات المالية، ومقايضة الديون مقابل التنمية وأفكار أخرى. تختلف المبالغ التي تنثيرها الآليات المالية المبتكرة وفقا لما يصنف على أنه "تمويل مبتكر، ومن خلال هذا العنصر سيتم إبراز أهم الآليات المبتكرة لتمويل التنمية.

4-1. رسوم التضامن الدولي على تذاكر الطيران (SolidarityLevies on Air Travel)

يعتبر فرض رسوم التضامن على تذاكر السفر الجوي لصالح التنمية من الآليات المبتكرة التي تهدف لتوفير مصادر تمويل إضافية إلى جانب المساعدات الإنمائية ODA، وقد تم اقتراح هذه الرسوم من قبل ألمانيا، البرازيل، الشيلي وفرنسا في سبتمبر 2004 بغية مكافحة الجوع، الفقر وتمويل التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة والأوبئة الأخرى. يتم التبرع بهذه الرسوم إلى المرفق الدولي لشراء الأدوية "اليونيتايد"، والذي يهدف إلى مكافحة الأوبئة الرئيسية حول العالم والتي تصيب جزء كبيرا من العالم النامي، حيث تقوم هذه الهيئة بشراء الأدوية والتشخيصات اللازمة وتتفاوض على تخفيضات كبيرة في أسعار الأدوية، ولدى هذه المنشأة ميزانية تزيد عن 300 مليون دولار، وتسقيط من قوتها الشرائية وطريقة تمويلها للتفاوض على تخفيضات أسعار الأدوية، وتخصص أكثر من 80 % من أموالها للبلدان المنخفضة الدخل .

وتشكل الأمراض الوبائية الرئيسية المتمثلة في الإيدز، السل والملاريا، المجال الرئيسي لعمل اليونيتايد، حيث يمكنها تجميع الموارد المالية الطويلة الأجل من الحصول على أقل الأسعار ممكنة من المنتجين، وقد خصص اليونيتايد بالفعل أكثر من 500 مليون دولار إلى 80 دولة مستفيدة معظمها في فئة الدخل المنخفض، وقد تم الحصول على تخفيض في أسعار الأدوية المضادة للإيدز بنسب تتراوح ما بين 25-50 % وفقا لمستوى دخل البلد، وعلاجات الأطفال بنسبة تصل إلى 40 % بالشراكة مع مؤسسة كلينتون (Leading Group, non daté) .

- ❖ وتتحصل اليونيتايد على التمويل من مصدرين أساسيين هما مساهمات البلدان المانحة إلى جانب مؤسسة "Gates Foundation"، حيث تقدم هذه البلدان مساهمات في الميزانية تستند إلى التزامات متعددة السنوات.
- ❖ نصف التمويل المتاح يأتي من المساهمة التضامنية، حيث تفرض ضريبة على تذاكر الطيران من طرف البلدان المتعهدة بالمساهمة، وتم تطبيق هذه الآلية في 11 بلد، وقد مكن فرنسا مثلاً من توليد 160 مليون أورو إضافية من المساعدات التقليدية التي تقدمها هذه الدولة، هذه المساهمة التي تم فرضها على أسعار تذاكر الطيران والتي يتم فرضها على المسافرين الذين أقلعوا من المطارات في مناطق الدول التي تطبق المخطط لم يكن لها أي تأثير على حركة النقل الجوي وتوفر مصدراً ثابتاً للتمويل، ويتم تنسيق المساهمات المفروضة على المستوى الوطني على الصعيد الدولي لتخصيصها في معظم الأحيان لمرفق المشتريات الدولي التابع لليونيتايد. (Leading Group, non daté)
- ويبرز الابتكار في آليات عمل اليونيتايد فيما يلي:
- ❖ **طريقة جمع الأموال:** أي من خلال فرض ضريبة صغيرة تقدم للصحة العالمية، بما في ذلك الأموال الواردة من البلدان المنخفضة الدخل التي تؤكد على أهمية التضامن جنوب-جنوب في قمة التضامن بين الشمال-الجنوب.
- ❖ **طريقة استخدام الأموال:** هذه أول منظمة صحية دولية تسعى جاهدة لتحسين الصحة من خلال الاستفادة من آليات السوق، وقد تم بالفعل تحقيق أكبر الانجازات في مكافحة الإيدز عن طريق خفض أسعار الأدوية إلى النصف (Douste-Blazy non daté)
- ويوضح الجدول الموالي أبرز المساهمات في آلية التمويل المبتكر بضرائب التذاكر منذ تأسيس الآلية:

الجدول رقم(02): المساهمات التراكمية لأكبر المساهمين منذ تأسيس الآلية (2006-2016)

المساهمة التراكمية - مليون دولار أمريكي-	الجهة
1,605.4	فرنسا
607.3	المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية
183.0	النرويج
100.0	مؤسسة Bill & Melinda Gates
90.3	البرازيل
81.6	اسبانيا
51.0	كوريا
33.5	الشيلي
20.8	الكاميرون، الكونغو، غينيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، مالي، النيجر
2,772.9	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Unitaid, Annual Report 2016-2017)

توجه أغلب الساهمات التي يتلقاها هذا المرفق إلى مواجهة مرض نقص المناعة المكتسبة، في حين ينقسم المبلغ المتبقي بين بقية المجالات، حيث تكونت محفظة مشتريات المنشأة في شهر جويلية 2017 من حوالي 52% من أدوية مواجهة الإيدز، وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): محفظة مشتريات الأدوية للمرفق الدولي لشراء الأدوية

الوباء	الإيدز	المالاريا	السل	مجالات أخرى
النسبة (%)	52	26	12	11
المبلغ (مليون دولار)	523	263	119	107

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Unitaid Annual Report 2016-2017)

تمكنت اليونيتايد من خلال هذه الآليات من زيادة الوصول إلى الأدوية عالية الجودة وساهمت في تخفيض وفيات المالاريا بنسبة 50%، كما عملت خلال 10 سنوات على استثمار حوالي 2.5 مليار دولار من خلال 54 مانح مع الشركاء الرئيسيين حول العالم لإيجاد أحسن المنتجات الصحية لمن يحتاجها.

تعتبر هذه الآلية ذات أهمية كبيرة في الاقتصاديات النامية، حيث يشكل الإنفاق الصحي نسبة معتبرة من ميزانية الحكومات، كما أن ارتفاع نسبة المصابين بالأوبئة في الاقتصاديات النامية بصفة عامة وأفريقيا بصفة خاصة يجعل من هذه الآلية تكتسي أهمية كبيرة ضمن المسار التنموي ضمن هذه الحكومات.

4-2. سندات الشتات (Diaspora bonds)

في أغلب الأحيان يتم إرسال تحويلات مالية من الأفراد المهاجرين من البلدان النامية لدعم العائلة والأصدقاء في أوطانهم الأصلية، حيث يتدفق نحو 325 مليار دولار من التحويلات إلى البلدان النامية كل عام.

وتشير سندات الشتات إلى شكل من أدوت الدين التي يصدرها بلد ما، أو هيئة ذات سيادة، أو شركة خاصة لغرض توليد التمويل من مجموعات المهاجرين في الخارج، وعادة ما يتم جمعها في ميزانية الحكومة واستخدامها في أعمال التنمية، حيث تقوم الدولة التي تعتمد هذه الآلية ببيع السندات إلى مجتمعات الشتات في الخارج بسعر وطني، أي بسعر فائدة منخفض، وبالتالي، فهي التزامات ديون عامة يلزم سدادها في المستقبل، ولا يهتم المستثمرون بالضرورة بالعائد في شراء السندات لأنهم مدفوعون بالتطلعات القومية للقيام بالخير لبلدهم ضمن المقام الأول (Kosy et al. 2014, p.36).

ويتطلب نجاح آلية التمويل عن طريق إصدار سندات الشتات توافر جملة من العوامل والشروط منها:

❖ وجود بنوك وطنية ومؤسسات ائتمانية متعددة الأطراف كمسيرين محتملين لإصدار السندات؛

- ❖ وجود مجتمعات كبيرة من المستثمرين في الخارج (في البلدان المتقدمة/الصناعية)؛
- ❖ توافر مستوى عال من الثقة والطمأنينة للمهاجرين في حكومات بلدانهم؛
- ❖ الدخل العالي للمهاجرين والحالة الإقتصادية المواتية لبلد إقامتهم؛
- ❖ توافر حد أدنى من الحكم الراشد، وقوانين صارمة وواضحة لتنفيذ العقود؛
- ❖ قدرة الحكومة على تلبية متطلبات التسجيل في البلدان التي توجد فيها مجتمعات الشتات؛
- ❖ ضرورة القيام بتحسينات ائتمانية و/أو حماية للمستثمرين، خاصة إذا افترق المستثمرون إلى ثقة في قدرة حكومات الدول النامية على الإنفاق بحكمة وكسب عائد مناسب على الاستثمار وعندما يكون لدى المستثمر مخاوف بشأن قدرة البلد على خدمة الديون في الوقت المناسب، فقد تكون هناك حاجة إلى تحسينات ائتمانية مناسبة، يمكن أن تأتي هذه التحسينات في شكل توريق للأصول أو إدخال ضمانات جزئية (أو إجمالية) من وكالة مانحة حسنة السمعة حيث يتلقى أصحاب السندات دفعات القسائم وسداد المدفوعات في الوقت المناسب (Leading Group 2012).

إن إصدار السندات الحكومية التي تستهدف على وجه التحديد السكان المهاجرين في بلد ما هي طريقة تم اختبارها منذ فترة من الزمن، ولكنها طريقة لم تستخدم لجمع الأموال من أجل التنمية. فعلى سبيل المثال ، قام رواد سندات المغتربين في الهند ، بالاستفادة منها بمرور الوقت لجمع ما يزيد عن 11 مليار دولار. وقد قدر البنك الدولي أن هذه السندات يمكنها أن تساهم بما قيمته 5-10 مليارات دولار سنويا في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، حيث يمكن استخدام هذه الأموال في تمويل التعليم أو البنية التحتية. وللمساعدة في هذا التوسع ، يمكن لحكومات البلدان المانحة أن تعطي نظيراتها في البلدان النامية بيانات ديموغرافية موثوقة من شأنها أن تسهل تسويق السندات. ويمكن أن يساعد تخصيص الإطار التنظيمي لإنشاء السندات وبيعها في البلدان الأجنبية على المستوى الدولي في نشر استخدامها من خلال تخفيض تكاليف الامتثال عبر الولايات القضائية المتعددة والإسراع بعملية الموافقة على التنظيم (Bensoussan, non daté).

ويبرز الجدول القدرة على إصدار سندات الشتات وأهميتها في الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض

الجدول رقم(04): القدرة على إصدار سندات الشتات في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض

الاقتصاد	مخزون الشتات (مليون)	مدخرات الشتات(2009)(مليار دولار)	ادخار الشتات كنسبة من الإذخار المحلي
بنغلاداش	5.4	4.6	29.90
هايتي	1	3.7	-
افغانستان	2.4	2.6	-
غانا	0.8	2	85.40
أثيوبيا	0.6	1.9	157.50
كينيا	0.5	1.8	78.10
الصومال	0.5	1.8	-
زمبابوي	1.3	1.6	-
كمبوديا	0.4	1.3	73.40
الكونغو	0.9	1.1	59.20
النيبال	1	1	98.90
أوغندا	0.8	0.6	31.90
ليبيريا	0.4	0.6	-
الموزنبيق	1.2	0.6	264.60
طاجاكستان	0.8	0.5	-
تنزانيا	0.3	0.5	-

المصدر: (البنك الدولي 2011).

تبين البيانات التي جمعها البنك الدولي أن متوسط تكلفة إرسال الأموال إلى بلد موطن الشخص يبلغ حوالي 9%. وفي قمة 2009 في لكويلا (إيطاليا) ، التزمت بلدان مجموعة الثمانية بخفض متوسط التكلفة العالمية لهذه المعاملات إلى 5 %، وبالنظر إلى حجم التدفقات السنوية للتحويلات فإن كل نقطة مئوية من تكاليف التحويلات المخفضة يمكن أن تنتج ما يصل إلى 3.3 بليون دولار سنوياً للمستفيدين من البلدان النامية. ولهذا وجب على جميع الأطراف مواصلة الجهود الرامية إلى خفض هذه التكاليف (Bensousan, non daté).

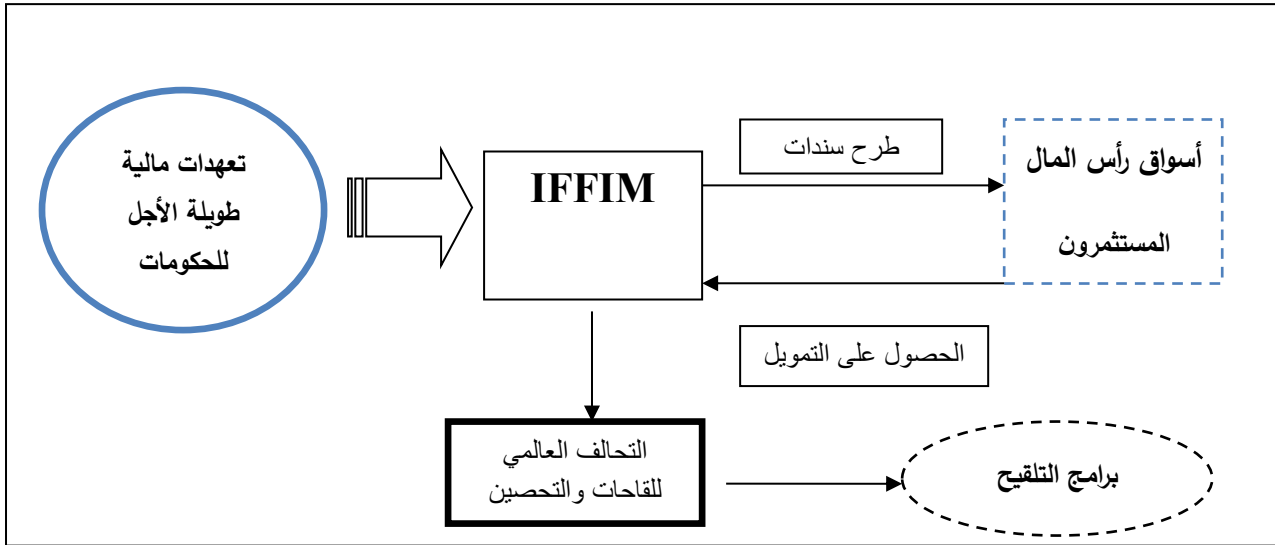
يمكن اعتبار سندات الشتات مورد إضافي للمساعدات الإنمائية الرسمية لأنها تنتج مصادر جديدة للإيرادات في الدول النامية وخاصة مع تزايد عدد المهاجرين الدوليين ذوي الأصول النامية حيث شكلوا ما نسبته 58 % من إجمالي المهاجرين مع أوائل 2016. في حين، بلغت التحويلات المالية المسجلة رسمياً والمرسلة إلى البلدان النامية ما مقداره 431.6 بليون دولار، وهو مبلغ معتبر يمكن أن يسهم في تخفيض الفجوة التمويلية وخاصة مع توفر إمكانية لزيادة

حجم التحويلات إذا تمكنت من تخفيض العراقيل التي تحول دون ذلك والتي من أبرزها ارتفاع تكاليف التحويل التي بلغت 7.5% في أوائل 2016 (World Bank Group 2016).

3-4. مرفق التمويل الدولي للتحصين (International Finance Facility for Immunisation)

يقدم مرفق التمويل الدولي للتحصين تباينا حول موضوع جمع الأموال بطريقة مبتكرة في أسواق المال الدولية. أطلق هذا الصندوق في عام 2006 من قبل 6 حكومات مانحة (المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، السويد والنرويج). يجمع الأموال من خلال إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية، وبذلك يجعل كميات كبيرة من الموارد المالية متاحة على الفور للتنمية الدولية (خاصة برامج التحصين)، ويقوم المرفق بتسديد مستثمري القطاع الخاص لفترات تصل إلى 20 سنة مع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية (الملزمة قانونا) للحكومات المانحة. ويسمح هذا الترتيب للحكومات بالفعالية الآن ولكن دفع المساعدة الإنمائية الرسمية فيما بعد، وهذا يعني أنه عندما يقوم المانحون بسداد السندات في تاريخ مستقبلي، فإن هذه المساهمات سوف تعتبر بمثابة مساعدات إنمائية رسمية، وقد انضم عدد من الجهات المانحة إلى المبادرة وتحديدا جنوب أفريقيا، هولندا، أستراليا والبرازيل (Unctad Nation 2012, p.12). ويبرز الشكل الموالي آلية عمل مرفق التمويل الدولي للتحصين:

الشكل رقم(03): آلية عمل مرفق التمويل الدولي للتحصين



المصدر: مرفق التمويل الدولي للتحصين IFFIM

تتكون القاعدة المالية لمرفق التمويل الدولي للتحصين من منح قانونية ملزمة من 9 رعاة سياديين، من خلال توقيع اتفاقيات المنح، وافقت هذه الدول على دفع هذه الإلتزامات في جدول زمني محدد للدفعات، وحتى الآن إلتزمت الدول الراعية بدفع المبالغ المعادلة التالية بالدولار الأمريكي، والموضحة في الجدول الموالي:

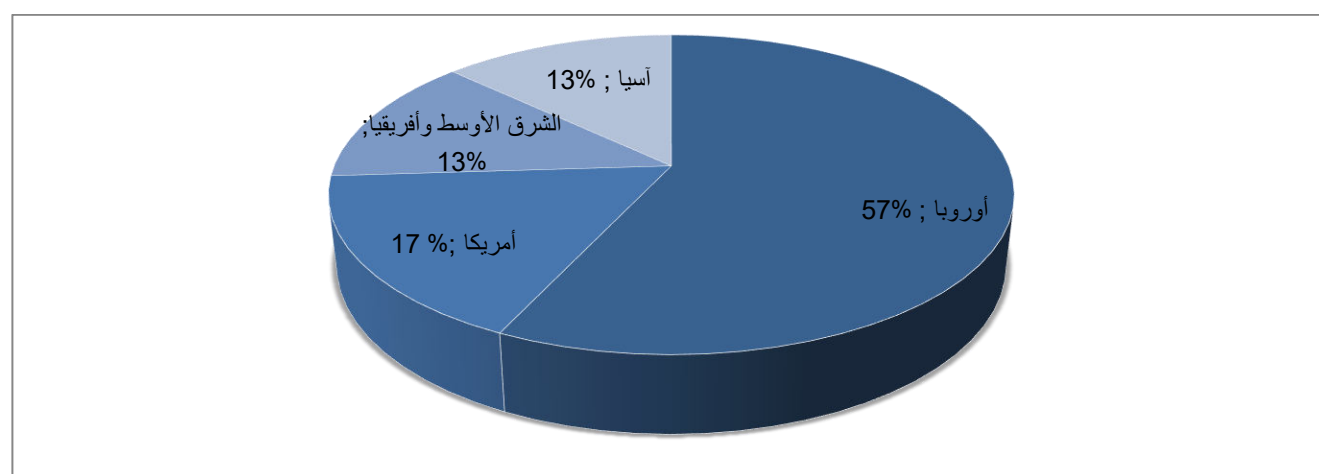
الجدول رقم(05): إلتزامات الرعاة السياديين لموفق التمويل الدولي للتحصين

البلد	قيمة الإلتزام
المملكة المتحدة	2.980 مليون دولار أمريكي على مدار 23 عاما
فرنسا	1.884 مليون دولار على مدار 20 عاما
ايطاليا	635 مليون دولار على مدار 20 عاما
استراليا	284 مليون دولار على مدار 20 عاما
النرويج	264 مليون دولار على مدار 15 عاما
اسبانيا	240 مليون دولار على مدار 20 عاما
هولندا	181 مليون دولار على مدار 10 أعوام
السويد	38 مليون دولار على مدار 15 عاما
جنوب افريقيا	20 مليون دولار على مدار 20 عاما
المجموع	6.5 مليار دولار

المصدر: مرفق التمويل الدولي للتحصين IFFIM

وتجذب السندات المطروحة من قبل مرفق التمويل الدولي العديد من الأطراف من مختلف دول العالم، حيث تتنوع مشتريات السندات على المستوى الدولي، حيث تستحوذ أوروبا على أكبر نسبة من المشتريات وتليها أمريكا في حين نجد أفريقيا وآسيا في قائمة الأطراف التي تشتري السندات، وهو ما يبرزه الشكل الموالي.

الشكل رقم(05): التوزيع الجغرافي لمشتريات السندات المرفق التمويل الدولي للتحصين



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مرفق التمويل الدولي للتحصين IFFIM

أما من حيث الأطراف التي تشتري سندات المرفق التمويل الدولي للتحسين في الأسواق فتنوع بين الأطراف الرسمية والخاصة، حيث تشكل البنوك المركزية والمؤسسات الرسمية النسبة الأكبر من المشتريات بنسبة تصل إلى 70 %، في حين تشكل البنوك ما نسبته 27 %، أما مديري الأصول فلا يشكلون إلا ما نسبته 3 %.

أجرى المرفق الدولي 18 إصدارا لسندات منفصلة في 10 مناسبات في خمسة أسواق، مما أدى إلى جمع ما قيمته 3.4 مليار دولار، وفي نهاية 2010، تم صرف 1.8 مليار دولار أمريكي، وقد تم توجيه غالبية هذه الموارد إلى التحالف العالمي للقاحات والتحصين، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص أطلقت في عام 2000 لزيادة إمكانية الحصول على اللقاحات في أفقر بلدان العالم ولتخفيض أسعار تلك اللقاحات، وقد ساعد المرفق الدولي التحالف العالمي للقاحات والتحصين من توسيع نطاق برامجها بشكل كبير، ويفيد التحالف العالمي أنه بحلول نهاية عام 2010، دعم تحصين 288 مليون طفل إضافي، والذين لم يكن بإمكانهم الحصول على اللقاحات، ومنعت أكثر من 5 ملايين حالة وفاة في المستقبل (Unitad Nation 2012, p.12).

ساهمت أموال المرفق ما يقرب من 2.6 مليار دولار حتى الآن في تسليم اللقاحات، مما ساعد في تطعيم 640 مليون طفل وإنقاذ أكثر من 9 ملايين شخص في المجتمعات المحلية في أفريقيا وآسيا، ويستخدم التحالف العالمي للقاحات والتحصين اقتصاديات الحجم أسعار اللقاحات لأفقر دول العالم، وتدفع الدول التي يدعمها التحالف العالمي للقاحات والتحصين أقل من 40 دولار أمريكي للدورة الكاملة الموصى بها من 11 لقاحا، مقارنة بسعر السوق الأمريكي الذي يزيد عن 900 دولار أمريكي (IFFIM, non daté).

5. خاتمة:

إن التطورات الدولية التي مست مصادر التمويل التقليدية، أثرت بشكل كبير على مدى توافر الكمية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، وجعلت من هذه المصادر غير قابلة للتنبؤ بشكل كبير، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ التوجه نحو التمويل المبتكر ضرورة ملحة للاقتصاديات النامية في ظل تزايد متطلبات التنمية وعدم التزام الاقتصاديات المتقدمة في بعض الأحيان بالتزاماتها؛
- ❖ يعتبر التعاون بين القطاع الخاص والحكومات وطريقة جمع الأموال السمة الرئيسية المميزة للتمويل الابتكاري؛
- ❖ القدرة على التنبؤ بحجم التمويل الابتكاري يعتبر عاملا مساعدا في تخطيط التنمية الاقتصادية ورسم الاستراتيجيات التنموية الضرورية للنهوض بالاقتصاديات النامية؛
- ❖ لا يعتبر فرض الضريبة على المعاملات المعولمة والأنشطة الضارة بالصحة عبئا في أغلب الأحيان، ولكنه يعتبر منحة إذا ما ربط بالجانب الوطني والصحي والإنساني بالشكل الذي يزيد من قدرته على توفير التمويل؛

❖ يقدم مرفق التمويل الدولي للتحسين إلى جانب اليونيتايد آليات مستحدثة لتمويل القطاع الصحي وتعزيز الخدمات الصحية في الاقتصاديات النامية بالتعاون مع حكومات الاقتصاديات المتقدمة ومؤسسات ذات صلة؛
❖ يعتبر إصدار سندات الشئات آلية مهمة في تمويل التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية وخاصة مع تزايد مستويات الهجرة، بالشكل الذي يعزز العلاقة بين الهجرة والتنمية بعدما كانت العلاقة بينهما سلبية لعقود طويلة.

انطلاقاً مما سبق يمكن التوصية بضرورة انفتاح الحكومات في الدول النامية على آليات جديدة لتمويل التنمية من أجل مواجهة المشاكل المرافقة للتمويل التقليدي للتنمية، وهذا انطلاقاً من الانفتاح على القطاع الخاص وعلى المبادرات الفردية من أجل التخفيف من أعباء التمويل التي تثقل كاهل الحكومات.

قائمة المراجع:

- إدريس عزام، مشكلات إدارة التنمية، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2010.
- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016.
- عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج، النظرية والقياس، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، 2011.
- فليح حسن فليح، التنمية و التخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2006.
- قاعدة بيانات مرفق التمويل الدولي للتحسين IFFIM.
- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والستون، متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام 2002 و المؤتمر الإستعراضي لعام 2008، الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، 1 سبتمبر 2011.
- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، 2005.
- Deborah KoSy, Nirmalya Syam and German Valasquez, **Innovative Financing Mechanisms : Potential Sources of Financing the WHO Tobacco Convention**, Research Paper, N54, South Centre, SWITZERLAND, September 2014.
- Eytan Bensousan, Innovative development financing, McKinsey and company, available at : (<https://www.mckinsey.com/industries/social-sector/our-insights/innovative-development-financing>).
- Leading Group , innovative financing to Fund Development Leading Group, **Innovative Financing for education: moving toward**, international expert report, February 2012, available at: (www.leadinggroup.org).
- Leading Group On Innovative Financing For Development, **International Solidarity Levy On air Tickets**, available at: (www.leadinggroup.org/rubrique177.html) (17/03/2018).
- Leading Group On Innovative Financing For Development, **What Is Innovative Financing**, available at: (www.leadinggroup.org/rubrique176.html) (17/03/2018).
- Philippe Douste-Blazy, **Innovative Financing For Development**, secretary General of the United Nations, available at: (www.un.org/esa/ffd/documents/innovativefinfordev.pdf).
- United nations, **Innovative Financing for Development : A New Model for Development Finance?**, united nations development programme – Poverty Reduction, Discussion Paper, New York, January 2012.
- United nations, **Innovative Financing for Development : A New Model for Development Finance?**, United Nations development programme – Poverty Reduction, Discussion Paper, New York, January 2012.

- United Nations, **Millennium Development Goals**, available at: ([http://www.un.org/millenniumgoals/\(17/03/2018\)](http://www.un.org/millenniumgoals/(17/03/2018))).
- World Bank, **Innovative financing for developmentt : scalable business models that produce economic, social, and environmental outcomes**, September 2014, available at: (http://www.citifoundation.com/citi/foundation/pdf/innovative_financing_for_development.pdf).
- World Bank, **Innovative Finance for Development Solution**, initiatives of word bank group, available at: (<http://siteresources.worldbank.org/CFPEX T/Resources/IF-for-Development-Solutions.pdf>).
- World Bank, **Remittances Prices World Wide**, Issue N 17, Washington, March 2016

المعاملات المالية الدولية بين سيطرة الدولار الأمريكي وتنامي المكانة الدولية لعملة اليورو

د. شريف بودري

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر

الملخص:

يحتل الدولار الأمريكي المكانة الأولى في تشكيلة احتياطات الصرف العالمية، وتداولات سوق الصرف الأجنبي ومختلف المعاملات المالية الدولية، متبوعاً بعملات: اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني والفرنك السويسري، على التوالي. بحلول عام 1999، ظهرت عملة اليورو كمنافس قوي للدولار الأمريكي نظراً للمكانة التي يتمتع بها اقتصاد منطقة اليورو عالمياً. ورغم وجود تراجع طفيف لمكانة الدولار الأمريكي أمام تنامي مكانة عملات قيادية أخرى، وخاصة العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، إلا أنه ما زال في الصدارة ويفارق كبير عن باقي منافسيه.

كلمات المفتاح: تنافس العملات القيادية، الدولار الأمريكي، اليورو، المعاملات المالية الدولية، سعر الصرف.

Abstract:

The US dollar occupies a prominent place in the share of Foreign exchange reserves, and Turnover in the Foreign exchange market and other International Financial Transactions, followed by currencies: Euro, Pound sterling, Japanese yen and Swiss franc on this arrangement. By 1999, the Euro currency appeared as a strong competitor against the USD due to the status of the Euro-zone economy in the world. Although a slight decline in the status of the US dollar in the light of growing status of other hard currencies, especially the "Euro" currency, but the USD is still in the forefront with big distance against the rest of competitors.

Key Words: Competition between hard currencies, U.S. dollar, Euro, International financial transactions, Exchange rate.

JEL: E52., E5

1. مقدمة:

احتل الدولار الأمريكي بعد اتفاقية بريتون وودز، مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي، ليحل تدريجياً محل الذهب والجنه الإسترليني كعملة ارتكاز يرتكز عليها النظام النقدي الدولي، وكوسيلة دفع رئيسية في المعاملات الدولية، وكملة احتياط تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم.

والمنتبع لتطورات النظام النقدي الدولي، يلاحظ أن أي عملة لم تستطع فرض وجودها بصفة مستمرة كعملة دولية وحيدة على الساحة النقدية الدولية. وبحلول عام 1999، ظهر منافس قوي للدولار الأمريكي وهو العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" والذي شكل ظهوره نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية، سمحت لدول منطقة اليورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله.

في نهاية عام 2017 وبداية عام 2018، كان النمو القوي والواسع النطاق لاقتصاد منطقة اليورو بالإضافة إلى التأثير المستمر لبرنامج شراء الأصول من قبل البنك المركزي الأوروبي من بين التطورات الرئيسية التي تؤثر على الدور الدولي لعملة اليورو. وسنحاول من خلال هذه الدراسة، الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع المنافسة بين الدولار الأمريكي واليورو على المعاملات المالية الدولية؟ وما أثر تنامي دور عملة اليورو على المكانة العالمية لعملة الدولار الأمريكي؟

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه المكانة الريادية لعملة الدولار، والتي أصبحت مهددة بالتراجع لصالح عملات أخرى، وذلك في ظل توجه العديد من البنوك المركزية في العالم إلى تنويع تشكيلة عملات الاحتياطي، لتعرف الأنظمة الاقتصادية الدولية تحولا هاماً من المنافسة الاقتصادية المحضة إلى منافسة نقدية بين العملات القيادية على مختلف المعاملات المالية الدولية.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في معرفة المكانة الدولية لعملة اليورو مقابل عملة الدولار الأمريكي في المعاملات المالية الدولية، وذلك قبل وبعد أزمة الديون السيادية، حتى يتسنى للبنوك المركزية في مختلف دول العالم الأخذ بعين الاعتبار هذه المكانة المتزايدة لعملة اليورو في تشكيلة عملات احتياطي الصرف الأجنبي.

المنهج المتبع: نعتد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، والذي يساعدنا على عرض وتحليل البيانات المتعلقة بوضع العملة الأوروبية الموحدة كعملة منافسة أكثر جدية للدولار الأمريكي على أهم المعاملات المالية الدولية.

2. تنافس العملات القيادية في تكوين احتياطات الصرف الدولية

يقصد بالاحتياطات الدولية، تلك الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر للاختلال في موازين المدفوعات، أو لضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة، أو لأغراض أخرى أو لكل هذه الأغراض مجتمعة (زكي 1994، ص. 73). وقد تطور مفهوم ونوع عملة الاحتياطي مع تطور النظام النقدي الدولي، فتارة يغلب عليها الطابع المعدني من الذهب أو الفضة، وتارة أخرى عملة لدولة تمثل الكيان الاقتصادي الأقوى خلال تلك الفترة.

2-1. الدولار كعملة رئيسية في الاحتياطات الدولية:

أظهرت تجربة الكساد الكبير (1929-1934) مفاهيم جديدة لعملة الاحتياطي منها مفهوم الاحتياطات النقدية، حيث تم تقسيم العالم إلى مناطق نقدية، منها منطقة الإسترليني، ومنطقة الفرنك الفرنسي ومنطقة الدولار الأمريكي، وبالتالي، تحددت عملات الاحتياطي الدولي في ظل ثبات سعر الصرف بين عملات كل منطقة والعملة الرئيسية التي تشكل احتياطياتها من أوراق نقدية مقومة بها.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت هيمنة الدولار على الاحتياطات الدولية خصوصاً بعد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا الغربية في إطار مشروع مارشال، وتزايد قوى الإنتاج لديها - وبقي ذلك الوضع إلى يومنا هذا- مما أدى إلى تهاافت الدول على الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط دولية (الببلاوي 2015، ص. 8-10). لكن وبعد دخول العملة الأوروبية الجديدة الممثلة في عملة اليورو وتداولها رسمياً في سوق الصرف الأجنبي سنة 2002 (Central Bank Triennial 2016, p.09)، بدأ الدولار يفقد مكانته نوعاً ما، إلا أنه مازال يحافظ على الريادة عن باقي العملات.

إن الدولار الأمريكي لا يوجد له بدائل فورية تقريباً في العالم اليوم، على سبيل المثال؛ فإن العملات التي تتمتع باستقرار واضح، مثل الفرنك السويسري والدولار الأسترالي، تمثل عملات دول صغيرة في الحجم لا توجد بها أسواق مال على المستوى نفسه، أو أدوات دين بذات الضخامة التي يتمتع بها الدولار الأمريكي، ومن ثم، فهي أصغر من أن تكون مؤهلة لأن تلعب دوراً ذو أهمية حيوية في المعاملات المالية الدولية. ليبقى اليورو العملة الوحيدة حالياً التي تهدد مكانة الدولار الأمريكي على المدى المتوسط والبعيد، دون أن ننسى المكانة المتنامية لعملة اليوان الصيني، التي يعرف اقتصادها نمواً كبيراً منذ عدة عقود من الزمن.

2-2. توزيع العملات القيادية في تكوين الاحتياطات الدولية:

يقصد بالعملة القيادية أو القوية "Hard Currency" كل عملة يضع المستثمرون ثقتهم فيها، كعملة بلد يتمتع باستقرار سياسي، وبمعدل منخفض من التضخم ويتبع سياسات نقدية ومالية متسقة ومتوازنة، ونظام سعر صرف حر، وهي بالأساس تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها (Edwards and Magendzo 2004, p.3).

انتعشت حصة اليورو في الأرصدة العالمية الرسمية لاحتياطات الصرف الأجنبية في عام 2017، وإن كان عند مستويات منخفضة. فبأسعار الصرف الحالية، ارتفعت الأرصدة العالمية المفصح عنها من احتياطات الصرف الأجنبي بنقطة مئوية كاملة إلى 20.1% في الربع الرابع من 2017 مقابل 19.1% في نهاية فترة 2016. بينما مساهمة الدولار الأمريكي انخفضت تقريبا بثلاثة نقاط مئوية، من 65.3% في نهاية سنة 2016، إلى 62.7% في الربع الرابع من سنة 2017 عند أدنى مستوياته منذ أربعة سنوات. والجدول الموالي، يبين لنا توزيع العملات القيادية في تكوين الاحتياطات الدولية:

الجدول رقم (01): توزيع العملات القيادية ضمن الاحتياطات الدولية خلال الفترة (1999-2017)

الوحدة: (نسبة مئوية %، أسعار الصرف الجارية نهاية الفترة)

السنة	1999	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العملة														
الدولار الأمريكي	70.9	70.7	65.8	66.5	63.9	62.1	62.1	62.6	61.5	61.2	65.1	65.7	65.3	62.7
اليورو الأوروبي	17.9	19.8	25.3	23.9	26.1	27.7	25.7	24.4	24.1	24.2	21.2	19.1	19.1	20.1
الجنيه الإسترليني	2.9	2.7	2.6	3.7	4.8	4.2	3.9	3.8	4.0	4.0	3.7	4.7	4.3	4.5
الين الياباني	6.4	5.2	4.1	4.0	3.2	2.9	3.7	3.6	4.1	3.8	3.5	3.8	4.0	4.9
اليوان الصيني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.1	1.2
عملات أخرى	1.9	1.6	2.2	1.9	2.0	3.1	4.6	5.6	6.3	6.8	6.5	6.7	6.2	6.6

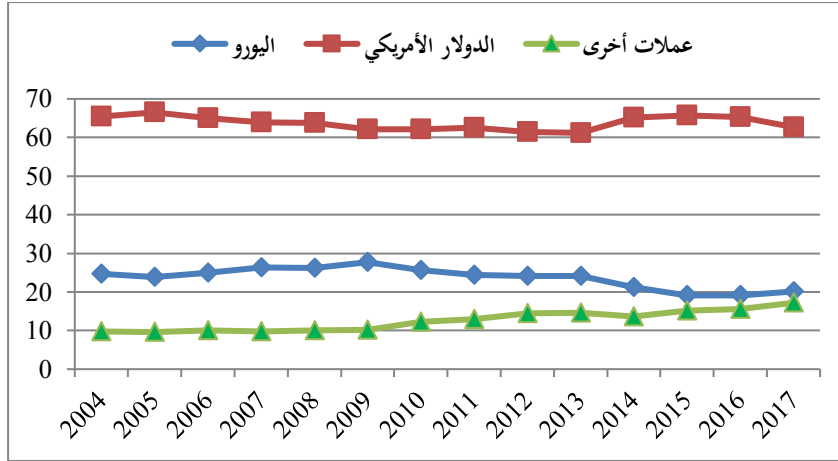
Source: IMF and ECB calculations, Annual Report, June 2018.

من خلال الجدول، نلاحظ أن الدولار الأمريكي يشكل أهم عملة من العملات المشكلة للاحتياطات الدولية، غير أن هذه المكانة بدأت تتراجع منذ ظهور عملة اليورو سنة 1999، من نسبة 70.9% حتى وصلت إلى ما يقارب 62.7% خلال نهاية عام 2017. في حين أن العملة اليورو بدأت بداية موفقة عند ظهورها بحيث شكلت ما نسبته 17.9% ثم ارتفعت هذه النسبة إلى أن وصلت إلى ما يقارب 27.7% من إجمالي الاحتياطات الدولية سنة 2009، رغم تراجع مكانتها بعد كل من الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية، والتي قدرت بنسبة 20.1% خلال نهاية عام 2017، غير أنها تبقى دائما في المرتبة الثانية بعد الدولار.

ورغم أن العملات الأخرى تشكل نسبة ضئيلة مقارنة بالعملات القيادية، إلا أنها عرفت تناميا مستمرا في تشكيلة الاحتياطي الصرف الأجنبي، أهمها: الدولار الأسترالي والدولار الكندي واليوان الصيني. وقد أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي تزايد حصة الدولار الأمريكي من الاحتياطات العالمية خلال نهاية عام 2017 إلى 6.28 تريليون دولار مقابل 5.50 تريليون دولار لسنة 2016، كما أن حصة اليورو ارتفعت إلى ما يقارب 2.02 تريليون دولار سنة 2017 مقابل 1.61 تريليون دولار سنة 2016 (European Central Bank 2018).

شكل رقم (01): مساهمة اليورو والدولار في الاحتياطيات الدولية (2004-2017)

(نسبة مائوية بأسعار الصرف الحالية نهاية الفترة)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على أرقام الجدول رقم (01).

الملاحظ من الشكل أعلاه، أن هناك تناظر واضح بين مكانة الدولار الأمريكي وعملة اليورو مبيّنا العلاقة العكسية بينهما، فكلما تراجع مكانة الدولار تزايدت مكانة اليورو، والعكس. ورغم تراجع مكانة اليورو قليلاً بعد السنوات التي تلت أزمة الديون السيادية، إلا أنه مازال يشكل منافساً جاداً وقوياً للدولار الأمريكي في المرتبة الثانية. والجدير بالذكر، أن هناك محاولات لاستبدال الدولار الأمريكي بعملات أخرى في احتياطيات العالم من النقد الأجنبي، لكن الطلب على هذه العملات ما زال محدوداً وفي نطاق ضيق بالنسبة لإجمالي احتياطيات العالم من النقد الأجنبي، وإن التطورات الأخيرة التي يتعرض لها اليورو الأوروبي تجعل الدولار الأمريكي سيد الموقف بلا منازع، نظراً للخصائص المتميزة التي يتمتع بها الدولار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الآراء والأنظار الحالية تتجه نحو اليونان أو الرنمينبي الصيني الذي بات من أهم العملات المرشحة لاحتلال مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطي مستقبلاً، خاصة وأنه قد أدرج في 01 أكتوبر 2016، ضمن سلة العملات المشكلة لحقوق السحب الخاصة بنسبة 10.92 بالمائة (IMF 2016).

3. المنافسة بين الدولار واليورو كعملة دفع دولية وتحرير الديون الخارجية

على غرار احتياطيات الصرف الأجنبية، يبقى ترتيب أهمية العملات القيادية كعملة دفع دولية وتحرير الديون الخارجية على حاله، حيث لا يزال الدولار الأمريكي يحتل المركز الأول.

3-1. مساهمة العملات القيادية كعملة دفع دولية:

رغم تزايد الدعوات حول مسألة تسعير السلع الإستراتيجية بعملة دولية أو سلة من العملات، إلا أن الدولار الأمريكي مازال وسيطراً في تسعير هذه السلع، على الأقل في المدى القصير والمتوسط، نظراً لمساهمته بقوة في احتياطيات العملات الأجنبية كما ذكرنا سابقاً.

أ- توزيع العملات القيادية كعملات دفع عالمية: إذا ما تتبعنا تطور تسعير المنتجات الأساسية بالعملات القيادية، فإننا نلاحظ أنه من المرجح أن يزداد تأثير اليورو على حركة التجارة الدولية، لأنه سوف يؤدي إلى تحويل التجارة داخل الاتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها باليورو على أساس قبول اليورو لتسوية أسعارها بدلاً من الدولار الذي مازال مستخدماً بنسبة كبيرة بين الدول الأوروبية، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو وخاصة من طرف الدول التي تعتبر الاتحاد الأوروبي شريكها الأول، مثل دول شرق آسيا والدول العربية ومعظم الدول الإفريقية (Irace and Nelson 2018, p.33). وفي نفس الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى اليورو لتسديد أسعار وارداتها من الاتحاد الأوروبي إلى اللجوء إلى تسعير صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي أيضاً باليورو، أو إلى تكوين احتياطات باليورو أو إلى الحصول على قروض باليورو، وهذا ما سيؤثر على الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية (Chitu et al., 2012, p.40).

ورغم أن عملة اليورو تستخدم بشكل كبير في التجارة الخارجية لدول منطقة اليورو، إلا أنه عرف تراجعاً واضحاً كعملة دفع دولية منذ عام 2012، كما هو موضح في الجدول التالي:

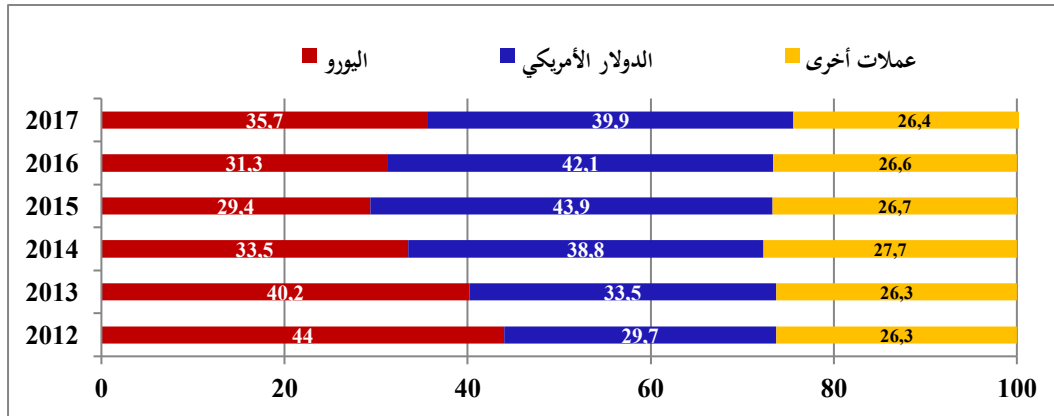
الجدول رقم (02): استخدام العملات القيادية كعملات دفع عالمية خلال الفترة (2012-2017)

العملة السنة	الدولار الأمريكي (%)	اليورو الأوروبي (%)	عملات أخرى (%)
2012	29.7	44.0	26.3
2013	33.5	40.2	26.3
2014	38.8	33.5	27.7
2015	43.9	29.4	26.7
2016	42.1	31.3	26.6
2017	39.9	35.7	24.4

Source National Central Banks and ECB calculations, Report, JUNE 2018.

والملاحظ من خلال الشكل التالي، أن عملة الدولار الأمريكي، تساهم بنسبة كبيرة كعملة دفع دولية تقارب نسبة 40 % في عام 2017، مقابل 35.7 % لعملة اليورو، وذلك نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تساهم بنسبة كبيرة في حجم التجارة الدولية، كما أن أكثر من ثلثي احتياطات العالم مكونة بالدولار الأمريكي.

الشكل رقم (02): استخدام العملات القيادية كعملات دفع عالمية بالنسب المئوية خلال الفترة (2012-2017)



المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على أرقام الجدول (02).

والجدير بالذكر هو أن الصين، ورغم مساهمتها بدرجة كبيرة في حجم التجارة العالمية توازي تقريباً مثلتها الأمريكية بنسبة 12%، إلا أن عملتها تشكل نسبة أقل (1.6 %) كعملة دفع دولية بالمقارنة مع مساهمتها في حجم التجارة العالمية، وذلك لأن عملتها ليست قيادية.

ب- اليورو كعملة فويرة ودفع في إطار التجارة الخارجية لمنطقة اليورو: إذا كانت إقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي سوف تكون له انعكاسات اقتصادية ونقدية هامة على دول الأعضاء، فإنه سيكون له أيضاً انعكاسات جد معتبرة على مستوى العلاقات التي ستقيمها المنطقة مع العالم، فالدور الأساسي لليورو في المبادلات الدولية سوف يجد نفسه في مواجهة الدولار الأمريكي رغم أنه يستخدم بنسبة كبيرة في فويرة التجارة الخارجية لدول منطقة اليورو. فبالنسبة لأهم العملات المستخدمة في تسعير صادرات السلع لدول منطقة اليورو إلى الدول خارج منطقة اليورو، فإن عملة اليورو تشكل نسبة 57.1 % وتشكل نسبة 62.8 % بالنسبة لصادرات الخدمات في سنة 2017. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): استخدام اليورو في فويرة تجارة السلع والخدمات من دول منطقة اليورو إلى الدول خارج

منطقة اليورو خلال الفترة (2006-2017)

السنة	تجارة السلع		تجارة الخدمات	
	(%) الصادرات	(%) الواردات	(%) الصادرات	(%) الواردات
2006	59.5	48.8	51.0	55.8
2007	59.6	47.9	54.5	55.7
2008	63.6	47.5	55.5	57.5
2009	64.1	45.2	53.4	56.1
2010	63.4	49.4	52.7	56.9
2011	69.9	52.2	55.0	60.5
2012	66.7	51.3	49.6	55.9
2013	67.2	51.7	62.9	51.6
2014	58.9	48.2	63.4	52.6
2015	58.2	48.1	62.2	52.3
2016	57.0	46.2	63.9	52.8
2017	57.1	45.4	62.8	52.8

Source: National Central Banks and ECB calculations, Report JUNE 2018.

ورغم أن البيانات المتاحة من إصدار فواتير البنك المركزي الأوروبي، والتي تشير إلى أن اليورو هو أهم عملة في إصدار فواتير التجارة الخارجية لدول منطقة اليورو والبلدان غير المنضمة إلى منطقة اليورو في أوروبا، إلا أن هناك العديد من التحديات ليستخد في تسعير التجارة الدولية خارج منطقة الاتحاد الأوروبي. لهذا فإن دور العملة الأوروبية الموحدة سوف يتحدد من خلال الإرادة من جعل هذه العملة الجديدة كعملة مستقرة من خلال انتهاج سياسات نقدية ومالية ملائمة.

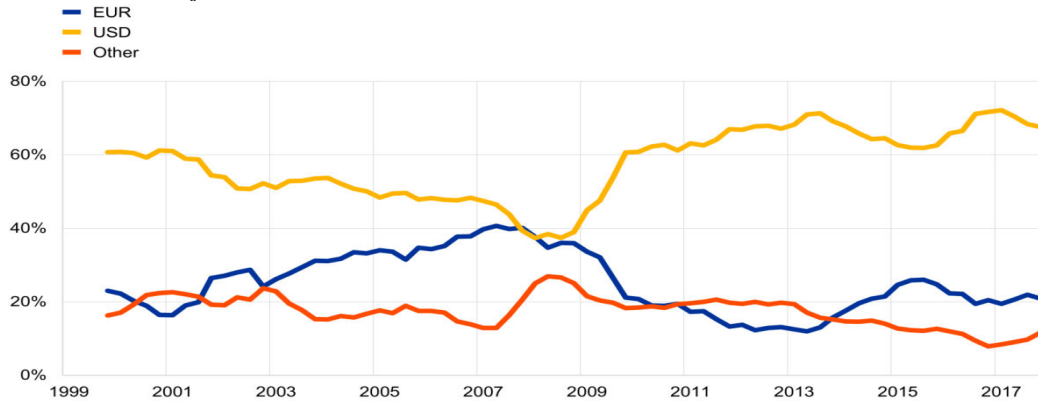
3-2. مساهمة العملات القيادية في تحرير الديون الخارجية:

لقد ظهرت مشكلة الديون الخارجية في البداية في صورة أزمة مدفوعات خارجية، وكأنها ظاهرة مالية صرفة، غير أنه سرعان ما اتسع نطاقها، فبعد أن كانت أزمة المديونية تشكل جانبا منفردا ومستقلا من جوانب التنمية، تحولت فأصبحت عاملا مهما يؤثر على النظام المالي والنقدي الدولي، وعلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأصبح لها دور مؤثر وخطير في إمكانية تحقيق النمو والتنمية في الاقتصاد العالمي، وأصبحت الآن العديد من الدول المقترضة تخاف من تقلبات في قيمة العملة المقترضة (Chitu et al., 2012, p.40).

ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدولة الأولى عالمياً من حيث حجم الدين العام، ولأن الدولار الأمريكي يمثل عملة الاحتياط الأولى عالمياً كذلك، فإن هذا الأخير يمثل العملة الأولى عالمياً في تشكيلة الديون العالمية، متبوعاً بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" (Wenhao 2004, p.15).

الشكل رقم (03): مساهمة اليورو والدولار الأمريكي في إصدار الديون الخارجية المقومة بالعملات

(في المائة، وفقاً لأسعار الصرف الجارية)



Sources: Dealogic and ECB calculations.

Note: The latest data are for the fourth quarter of 2017.

والملاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن مساهمة اليورو في إصدار الديون الخارجية قد عرفت ارتفاعاً مستمراً منذ ظهور العملة الأوروبية الموحدة، غير أن هذه الزيادة عرفت انخفاضاً حاداً منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي تبعتها أزمة الديون السيادية الأوروبية 2010، فالكثير من دول العالم بما فيها الدول الأوروبية قامت بالحصول على قروض بعملة الدولار خاصة، الأمر الذي زاد في نسبة مساهمة هذا الأخير في إصدار الديون الخارجية العالمية. ولأن أهم أشكال الديون الخارجية هي عبارة عن سندات الدين الدولية، فقد قمنا بتخصيص هذا الجانب من خلال التطرق إلى مدى مساهمة العملات القيادية ضمن هذا النوع من السندات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): توزيع العملات القيادية ضمن سندات الدين الدولية بالنسبة المئوية (%)

(مقومة بأسعار الصرف الجارية، نهاية الفترة)

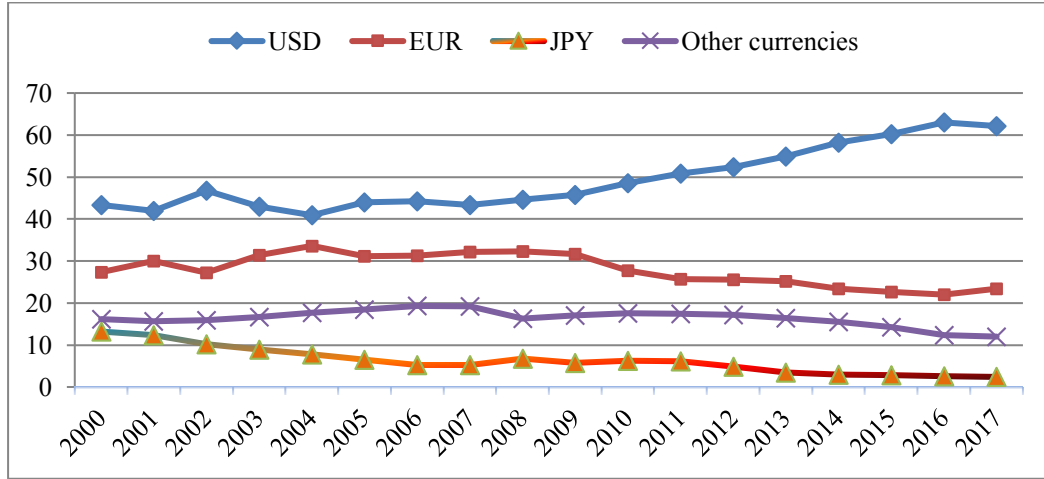
العملة السنة	الدولار الأمريكي (USD)	اليورو (EUR)	الين الياباني (JPY)	العملات الأخرى
2000	43.3	27.4	13.2	16.1
2001	41.9	30.0	12.4	15.6
2002	46.8	27.2	10.2	15.9
2003	43.0	31.4	8.9	16.7
2004	40.9	33.6	7.8	17.7
2005	44.0	31.1	6.5	18.4
2006	44.2	31.3	5.3	19.3
2007	43.3	32.2	5.3	19.2
2008	44.6	32.3	6.8	16.3
2009	45.7	31.6	5.7	17.0
2010	48.6	27.7	6.2	17.5
2011	50.8	25.7	6.1	17.4
2012	52.3	25.6	4.9	17.2
2013	54.9	25.2	3.5	16.4
2014	58.2	23.4	2.9	15.5
2015	60.3	22.7	2.8	14.2
2016	63.0	22.0	2.6	12.3
2017	62.2	23.4	2.4	12.0

Source: BIS and ECB calculations. Report, 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هناك علاقة عكسية بين تغير مساهمة الدولار ومساهمة اليورو في سندات الدين الدولية المصدرة، فخلال الفترة الأولى من ظهور اليورو (2000-2004) فقد عرفت مساهمة اليورو ارتفاعا مستمرا من نسبة 27.4% إلى 33.6%، في حين انخفضت مساهمة الدولار الأمريكي من نسبة 43.3% إلى 40.9% خلال نفس الفترة، وفي الفترة الثانية (2004-2016) فقد عرفت عملة اليورو انخفاضا متواليا من نسبة 33.6% إلى 22%، لترتفع قليلا سنة 2017 إلى نسبة 23.4% في حين عرف الدولار ارتفاعا من نسبة 40.9% إلى 63% خلال نفس الفترة (2004-2016)؛ ليتراجع قليلا سنة 2017 إلى نسبة 62.2%، وذلك لأن الدول الأوروبية المنضمة إلى منطقة اليورو، كانت بحاجة ماسة إلى التمويل للمحافظة على استقرار مؤشرات المالية والاقتصادية خلال الفترة الأولى. في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحوز على أكبر دين في العالم، فقد احتاجت في الفترة الثانية إلى تمويل الميزانية العامة خاصة بعد النفقات الكبيرة على حروبها في العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى تمويل عجزها الضخم في ميزان مدفوعاتها، فقامت بطرح المزيد من سندات الدين.

وليست الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من يصدر سندات الدين بالدولار، بل أن الدول الأخرى والتي تعاني من العجز كذلك تصدر سندات دين دولية بالدولار، الأمر الذي عرف تفوق عملة الدولار على اليورو في تشكيلة هذه السندات الدولية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): مساهمة العملات القيادية كنسبة مئوية في تشكيلة سندات الدين الدولية



المصدر : إعداد الباحث، بالاعتماد على أرقام الجدول (04).

ورغم مساهمة عملة الدولار الأمريكي في ديون منطقة اليورو، إلا أن هذه المساهمة تناقصت منذ ظهور العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، والتي أصبحت تساهم في غالبية ديون المنطقة، بالإضافة إلى المساهمة في ديون شركائها التجاريين في إطار الشراكة الأورو-متوسطة.

ويرتبط مستقبل الدولار الأمريكي في تسعير السلع الإستراتيجية العالمية، على رد فعل الدول أمام الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي من خلال عملتها الدولار، ومن دون شك، كان إنشاء العملة الأوروبية الموحدة كان كرد فعل لذلك. ورغم أنه مازال الوقت مبكراً للحديث عن إحلال الدولار الأمريكي بعملة اليورو أو سلة من العملات في تسعير السلع، إلا أنه يعتبر أحد السيناريوهات المتوقعة (علي 2010، ص.47).

4. المنافسة بين الدولار واليورو على تداولات سوق الصرف الأجنبي، الودائع والقروض الدولية

يعتبر التعامل في أسواق العملات الأجنبية الدولية من الأنشطة الاقتصادية التي اتجهت أهميتها النسبية في الوقت الحاضر إلى الازدياد بشكل ملحوظ. إذ أن ظروف النشاط الاقتصادي في العالم، وما يرتبط بها من تداول العملات الخاصة بمختلف الدول، جعلت هناك دولاً لديها فائضا من النقد الأجنبي تبحث عن سبل أو مجالات لتوظيفه، وذلك في الوقت الذي تعاني فيه دول أخرى من عجز أو ندرة النقد الأجنبي.

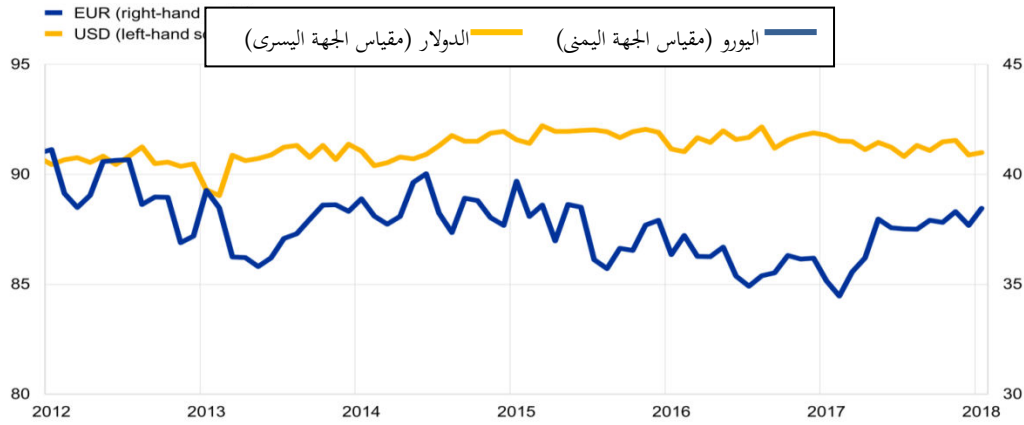
4-1. مساهمة العملات القيادية في تداولات سوق الصرف الأجنبي:

عندما نتحدث عن سوق الصرف أو سوق العملات الأجنبية، فإننا نقصد بالضرورة سوق العملات الأجنبية الـ FOREX، ويعد سعر صرف اليورو في مقابل الدولار من أهم عمليات الصرف على العملات الأجنبية، نظراً للمكانة التي يتمتع بها كل من اليورو والدولار على المستوى الدولي. كما يعتبران أهم العملات طلباً وتداولاً في سوق الصرف الأجنبي (Krogstrup and Tille 2018, p.32).

على الرغم من أن البيانات متقلبة، إلا أنها تشير إلى أن حصة اليورو في التسويات العالمية من العملات الأجنبية ارتفعت بشكل ملحوظ في عام 2017، بحوالي 4 نقاط مئوية إلى حوالي 38% فوق العام الماضي. وقد ظهر الانتعاش في التسويات على وجه الخصوص خلال شهري إبريل ومايو 2017. ومع ذلك، ظل الدولار الأمريكي العملة الرئيسية في سوق الصرف الأجنبي بهامش واسع، حيث ساهم في حوالي 91% من مجموع التسويات في يناير 2018، بينما بقي اليورو العملة الثانية الأكثر استخداماً.

الشكل رقم (05): حصة اليورو والدولار في تسوية عمليات الصرف الأجنبي (2012-2018).

(النسب المئوية 200%)



Sources: CLS and ECB calculations.

Note: The latest observation is for January 2018.

والملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عمليتي اليورو والدولار الأمريكي تشمان على ما يقارب نسبة 65% من تداولات سوق الصرف الأجنبي، والسبب يرجع دائماً إلى الحجم التجاري والاقتصادي لكل من دول منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية.

4-2. مساهمة العملات القيادية في إجمالي الودائع والقروض الدولية المستحقة:

تعتبر نسب مساهمة العملات القيادية في إجمالي الودائع الدولية لكل عملة على حدى متقاربة جداً مع نسب مساهمة هذه العملات في إجمالي القروض الدولية. كما أن هذه النسب عرفت استقراراً نسبياً خلال الفترة (2002-2017)، مع زيادة طفيفة لعملة الدولار الأمريكي كعملة ودائع من نسبة 50.9% سنة 2002، إلى نسبة 55.1% خلال سنة 2017، في حين تراجعت مكانة اليورو قليلاً كعملة ودائع من نسبة 28.4% إلى نسبة 25.3% خلال نفس الفترة، غير أن هذه النسبة عرفت استقراراً نسبياً في إجمالي القروض الدولية لكل من العملتين، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): توزيع العملات القيادية في إجمالي الودائع والقروض الدولية المستحقة

الوحدة: بالنسبة المئوية (%) (مقومة بأسعار الصرف الجارية، نهاية الفترة)

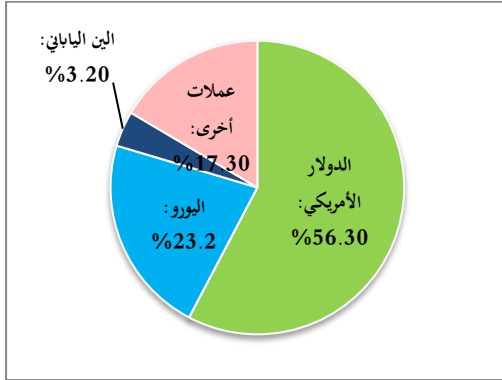
السنة	الدولار الأمريكي (USD)		الأورو (EUR)		الين الياباني (JPY)		العملات الأخرى	
	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع
2002	54.3	50.9	25.5	28.4	6.9	4.3	13.6	16.4
2003	51.7	50.1	27.9	30.8	6.1	3.3	14.3	15.8
2004	49.9	49.6	29.5	31.4	6.1	3.5	14.5	15.5
2005	53.5	52.7	26.6	28.1	4.9	3.5	15.0	15.8
2006	53.9	53.9	26.3	27.1	3.7	3.0	16.1	16.0
2007	50.1	54.3	29.6	27.0	4.2	2.7	16.1	16.0
2008	50.6	55.7	30.5	27.1	4.5	3.1	14.4	14.1
2009	51.3	53.7	29.6	28.1	3.4	2.5	15.7	15.7
2010	52.2	55.9	28.4	27.4	3.9	2.4	15.5	14.2
2011	51.4	55.3	28.1	27.5	4.8	2.8	15.6	14.5
2012	51.3	54.6	28.3	27.0	4.3	2.5	16.0	15.9
2013	52.9	54.4	26.1	27.2	4.6	2.6	16.4	15.8
2014	55.4	55.2	23.5	25.5	4.5	2.9	16.5	16.3
2015	57.7	56.5	21.9	24.8	3.9	2.9	16.5	15.8
2016	59.1	56.6	21.3	23.5	3.6	3.4	16.0	16.6
2017	56.3	55.1	23.2	25.3	3.2	2.7	17.3	17.0

Source: European Central Bank "The International Role of the Euro" Frankfurt Germany, JUNE 2018, P: 44, Web site: <http://www.ecb.europa.eu>

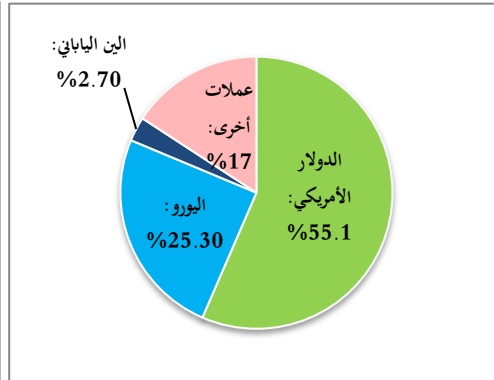
كما يتوقع أن تؤدي زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة في اليورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات باليورو، وذلك على حساب الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي (Krogstrup and Tille 2018, p.20). غير أنه في ظل ظهور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ومن ثم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، تراجعت مكانة اليورو عالمياً كعملة الودائع وقروض دولية قليلاً مقارنة بنسب السنوات الأولى من إصداره.

الشكل رقم (06): توزيع العملات القيادية في إجمالي الودائع والقروض الدولية لسنة 2017

ب- إجمالي القروض الدولية بالعملات



أ- إجمالي الودائع الدولية بالعملات



المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على أرقام الجدول رقم (06).

والصين تقوم حاليا ببناء البنية التحتية التي تسمح لليوان باستخدامه كأداة للاستثمار الدولي. والآن يمكن للشركات المصدرة للصين أن تودع إيراداتها باليوان في هونج كونج حيث تبلغ نسبة حسابات الودائع بالعملة الصينية 8% من إجمالي الودائع. وكانت السلطات الصينية قد أعلنت في شهر أوت من عام 2011 عن تحرير قواعد استخدام صناديق اليوان لتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين (Auboin 2012, p.15).

5. خاتمة:

على الرغم من ظروف الأزمة التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خصوصا أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن الدولار الأمريكي لا يزال العملة القيادية الأولى في العالم، وذلك كونه أكثر العملات استعمالا في تشكيلة الاحتياطات الدولية وتمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما يعتبر عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالإضافة إلى أنه أكثر العملات تداولاً في سوق الصرف الأجنبي.

غير أن عملة اليورو فرضت وستفرض تغييرا عميقا في بنية الاقتصاد العالمي على المدى الطويل دائما، وهو ما سينعكس في النهاية على هياكل السياسة المالية والاقتصادية الدولية بتوازنات جديدة، وتزداد تأثيرات اليورو ومكانته مع اتساع مجالات الاستثمار من خلاله في ظل تقلبات العملات الأخرى، وستتناسب قوة الدور الذي سيلعبه "اليورو" في النظام النقدي الدولي طردا مع ما ستحققه على الساحة المالية والاقتصادية العالمية، وسيشكل قوة إضافية إيجابية في التوازنات الدولية، تنهي بها عقد القطب المالي العالمي الأحادي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية و عملتها الخضراء، والتي قد تشعل حربا اقتصادية باردة أو ترضى بتعايش سلمي في خصم العلاقات النقدية والاقتصادية الدولية.

وبالتالي، فوجود اليورو سبب العديد من التغيرات على المستوى العالمي الذي كان يشهد وجود عملة عالمية وحيدة مهيمنة على مختلف المعاملات الدولية، ليجد الدولار نفسه بعد إطلاق اليورو، أمام عملة عالمية منافسة تمكنت من فرض نفسها، وفي مدة وجيزة على جزء كبير من المعاملات والمبادلات الدولية النقدية والمالية منها والتجارية.

قائمة المراجع:

- جاسم حسين علي، مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى 2010.
- حازم الببلاوي، الدولار ودول الفائض المالي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع عشر، العدد 01، 2015/07/24، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- رمزي زكي، الاحتياطات الدولية، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1994.
- Elias Papaioannou and Gregorios Siourounis, **Optimal Currency Shares in International Reserves**, Working Paper Series, No: 694, NBER, European Central Bank, Nov 2006.
- European Central Bank, **The International Role of the Euro**, Annual report June 2018, Germany.
Available on web site: <http://www.ecb.europa.eu>
- IMF, **Composition of Official Foreign Exchange reserves**, International Monetary Fund, latest Update Date: **09/30/2016**, on the web site: <http://data.imf.org/?sk=E6A5F467-C14B-4AA8-9F6D-5A09EC4E62A4>
- IMF, **Special Drawing Right SDR**, International monetary fund, Report **30/10/2016**, on the web site: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/sdr.htm>
- Li Wenhao, **Currency Competition Between Euro and US Dollar**, Working Papers of the Business, Institute Berlin at School of Economics (FHW-Berlin), Paper No 18, June 2004.
- Livia Chitu, Barry Eichengreen, Arnaud J. Mehl, **When did the Dollar overtake Sterling as the Leading International Currency?**, W.P Series:18097, NBER, Cambridge , May 2012.
- Marc Auboin, **Use of Currencies in International Trade: Any Chenges in the Picture?**, World Trade Organization, Staff Working Paper, May 2012.
- Mary A. Irace and Rebecca M. Nelson, **International Trade and Finance: Overview and Issues for the 115th Congress**, Congressional Research Service, Washington D.C., United States, March 2018.
- Sebastian Edwards, I. Igal Magendzo, **Hard Currency Pegs and Economic Performance**, Conference in honor of Guillermo Calvo, the International Monetary Fund, April 15-16, 2004.
- Signe Krogstrup and Cédric Tille, **Foreign Currency Bank Funding and Global Factors**, IMF Working Papers, WP/18/97, May 2018.
- Triennial Central Bank Survey, **Foreign exchange turnover in April 2016**, Monetary and Economic Department, September 2016.

عتبة التضخم في دول المغرب العربي: دراسة قياسية خلال الفترة 1980 – 2017

أ.د. بلمقدم مصطفى

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

د. شلوفي عمير

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

أ.بن معمر عبد الباسط

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الإقتصادي في دول المغرب العربي من خلال تقدير عتبة التضخم خلال الفترة الممتدة بين 1980-2017 باستخدام مجموعة من المتغيرات التي فرضتها علينا النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة في هذا المجال. ومن أجل تحقيق هذا الهدف استخدمنا نموذج العتبة بانل ذو الإنتقال الفوري (PTR). توصلنا إلى وجود أثر لعتبة التضخم وملائمة النموذج غير الخطي في تفسير العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في دول المغرب العربي أين حددت مستوى العتبة عند مستوى 7%، وكانت لمعدلات التضخم التي تفوق مستويات العتبة أثر سلبي قوي على النمو الإقتصادي، في حين أن المعدلات الأقل من مستوى العتبة ليس لها أي تأثير على النمو الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التضخم، النمو الإقتصادي، عتبة التضخم، العلاقة غير الخطية، دول المغرب العربي.

Abstract :

This study aims to examine the nonlinear relationship between inflation and economic growth in the Arabic Maghreb countries by estimating the inflation threshold during the period 1980-2017, using a set of variables imposed by the economic theory and previous studies in this field. In order to achieve this objective, we used Panel Transition Threshold (PTR). The study found that the inflation threshold effect exists, and that the non-linear model is suitable for explaining the relationship between inflation and economic growth in the Maghreb countries, where the threshold level was set at 7%. The inflation rates that exceed threshold levels have had a strong negative impact on economic growth, while the rates that are below the threshold have no impact on economic growth.

Key words: inflation, economic growth, Inflation threshold, nonlinear relationship, Arabic Maghreb countries

JEL Classification : E31, O40, C51.

1. مقدمة:

تعددت الأبحاث التي تناولت العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي وهذا بتعدد الطرق القياسية المستعملة في تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين، ومع ذلك فإنها لم تتوصل إلى نتائج متسقة فيما بينها بالرغم من أن معظم هذه الدراسات أوضحت أن للمعدلات المرتفعة من التضخم أثر سلبي قوي على النمو الإقتصادي في المدى المتوسط والطويل، ولعل من أهم النماذج المستخدمة في تحديد طبيعة العلاقة ما بين التضخم والنمو الإقتصادي وأكثرها حداثة واستخداما هي نماذج العتبات غير الخطية للانتقال ما بين نظامين متطرفين أو أكثر، والتي تشير إلى وجود مستوى معين يبدأ فيه التأثير السلبي للتضخم على النمو الإقتصادي أو يتغير فيه اتجاه هذا التأثير. ومن بين هذه النماذج نجد نموذج عتبة التضخم بابل ذو الانتقال الفوري (PTR)، وما شجع على ظهور مثل هذه النماذج هو أنه إذا كان من بآن المستويات المرتفعة من التضخم لها تأثير سلبي على النمو الإقتصادي فما هي المستويات التي لا يجب على السلطات النقدية أن لا تتجاوزها حتى لا ينعكس ذلك سلبا على النشاط الإقتصادي، وهنا أثرت نقطة هامة من طرف الباحثين وصناع السياسات الاقتصادية حول المعدل الأمثل للتضخم خاصة أن النماذج الخطية عاجزة عن تحديد هذه المستويات وتعطي نتائج متضاربة وغير متجانسة.

وعلى ضوء ما سبق سنحاول في هذه الدراسة تقديم دراسة قياسية لنموذج العتبة (PTR) باستعمال البيانات المقطعية بابل لخمس دول متمثلة في دول المغرب العربي تغطي الفترة 1980-2017 من أجل إيجاد مستوى العتبة التي من خلالها يبدأ التأثير السلبي للتضخم على النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي.

2. أدبيات عتبة التضخم

2-1. الإطار العام لنماذج عتبة التضخم: إستعانت معظم الدراسات التي بحثت في العلاقة ما بين التضخم والنمو الإقتصادي بمختلف نماذج الاقتصاد القياسي لتفسير هذه العلاقة، وقد أعطت نتائج متضاربة خاصة لدى الجيل الأول الذي اعتمد على العلاقة الخطية في تفسيرها، فالبعض من هذه الدراسات أكد على التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي، والبعض الآخر توصل إلى أن معدلات منخفضة من التضخم قد تعمل كمحفز للنشاط الإقتصادي. في حين، أن جزء من الدراسات القياسية أشار إلى اختلاف تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المدى القصير عنه في المدى الطويل، كما أثير تساؤل من طرف بعض الإقتصاديين والباحثين يتمثل في أنه إذا كانت الحكومات تعلم أن التضخم يعيق ويقوض عملية النمو الإقتصادي، فإنه سيسمح وبكل سهولة لصناع القرار والسلطات النقدية من تخفيضه، وهنا طرحت مسألة جوهرية وهي ما هو المعدل الأمثل الذي يجب أن يكون عليه التضخم؟ وما هو المعدل المستهدف للتضخم هل هو 10% أو 5% أو 0%؟ كل هذه الأمور جعلت من العلاقة ما بين التضخم والنمو الإقتصادي محل الاهتمام والنقاش لدى الباحثين الإقتصاديين، وخصوصا حول دقة العلاقة ما بين هذين المتغيرين والتي لا تزال مفتوحة للنقاش والتعديل حتى وقتنا الراهن، كل هذه الأسئلة تم التطرق إليها في العديد من الدراسات

التجريبية الأخيرة مع التركيز على ما إذا كانت هذه العلاقة هي علاقة غير خطية، وبالتالي، وجود نقطة انعطاف أو عتبة للتضخم. في هذا الصدد، يعتبر Fisher (1993) أول من اكتشف هذه العلاقة غير الخطية، كما تمكن Sarel (1996) من تمثيلها على شكل نموذج قياسي، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الدراسات حول العلاقة غير الخطية ما بين التضخم والنمو الإقتصادي بداية من أعمال Hansen (1999)، Khan and Senhadji (2001) و Drukker (2005) والذين تمكنوا من صياغتها على شكل نماذج قياسية تعتمد على انحدار العتبة ذو الانتقال الفوري (TR).
2-2. الدراسات القياسية السابقة: تشير بعض الدراسات الخطية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي إلى أن معدلات التضخم المرتفعة ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، كما أن مجموعة من الدراسات الأخرى ترى أن المعدلات المنخفضة والمستقرة للتضخم تكون حافزا للنمو الاقتصادي. والسؤال الذي يمكن أن يطرح هنا هو: ما هي النقطة أو المعدل الذي يفصل بين التأثير الإيجابي والتأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي؟ أي ما هي النقطة التي يبدأ فيها التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي؟ هذه الإشكالية جعلت العديد من الاقتصاديين يركزون في أبحاثهم على تقدير هاته النقطة والتي تسمى بعتبة التضخم باستخدام سواء بيانات البانل لعدة بلدان أو باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لدراسة حالة دولة واحدة، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

❖ **Sehrawat and Giri (2015):** قاما بدراسة حول العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي من خلال تقدير عتبة التضخم في الهند، باستخدام نموذجين مختلفين لعتبة التضخم هما نموذج Sarel (TR) (1996) ونموذج Espinoza et al (2010) على أساس بيانات فصلية خلال الفترة من الربع الأول من سنة 2004 إلى الربع الثاني من سنة 2014 للمتغيرات: التضخم (متغير العتبة)، أسعار النفط، نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي كمتغيرات مستقلة في تفسيرها لمتغير نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع. وأظهرت نتائج الدراسة لكلا النموذجين عن وجود أثر لعتبة التضخم عند مستوى 6.75%، تحت هذا المستوى هناك علاقة إيجابية قوية بين التضخم والنمو الاقتصادي، أما فوق مستوى العتبة فالتضخم تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بالهند (Sehrawat and Giri 2015, p.57-67).

❖ **Khan and senhadji (2001):** من بين الاقتصاديين الذين فحصوا طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو من خلال التركيز على مستوى عتبة التضخم وقد استخدموا بيانات Panel لـ 140 دولة في العالم للفترة 1960-1998 تضم دول صناعية ودول نامية، وذلك من خلال دراسة تأثير التضخم على النمو بالإضافة إلى متغيرات تفسيرية أخرى: الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، النمو السكاني... الخ، باستخدام نموذج (PTR) وبالاستعانة بدالة Semi-Log بدلا من لوغاريتم التضخم، وتحصلا في الأخير على مستويات عتبة التضخم في حدود 1-3% بالنسبة للدول الصناعية و 7-11% بالنسبة للدول النامية بحيث أن ما وراء 3% و 11% للدول الصناعية والنامية على التوالي تكون هناك علاقة سلبية ما بين المتغيرين، كما يرجع الباحثان هذا التفاوت في العتبة ما بين الدول النامية والدول

الصناعية إلى الخصوصيات التي تتميز بها الدول النامية عن الصناعية من حيث الموارد، حجم السكان، مستوى الفساد ومستوى الفقر.... إلخ (Khan and senhadji 2000, p.1-31).

❖ **Burhanuddin and Nasrudi (2016):** كان الهدف من هذه الدراسة هو إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في إندونيسيا، أين استند الباحثان إلى مجموعة بيانات سنوية تضم 30 مقاطعة في إندونيسيا للفترة 2011-2015 لمتغيرات التضخم ومعدل النمو السكاني كمتغيرات مفسرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الإقتصادي بسبب وجود كسر هيكلي متمثلاً في نقطة العتبة في هذه العلاقة بعد استخدام منهجية خان وصنهاجي لتحليل مستوى عتبة التضخم في إندونيسيا، أين أشارت النتائج أن معدلات التضخم التي تقل عن مستوى العتبة المقدرة بـ 4.64% تؤثر إيجاباً على النمو الإقتصادي، وفي الوقت نفسه فإن المستويات التي تفوق نقطة العتبة سوف يكون لها الأثر السلبي على النمو الإقتصادي، كما لمحا الباحثان أن قيام البنك المركزي باستهداف التضخم تحت هذا المستوى يعتبر إشارة إيجابية لمدى نجاح سياسته في الحفاظ على الاستقرار الإقتصادي، ولكن يجب عليه اتخاذ قرارات سريعة من حيث تفعيل أدوات السياسة النقدية في حالة تجاوز مستويات التضخم مستوى العتبة (Burhanuddin and Nasrudi 2006, p.1375-1383).

❖ **Ndoricimpa (2017):** قام الباحث من خلال هذه الدراسة بفحص لا خطية العلاقة ما بين التضخم والنمو الإقتصادي بإفريقيا، باستخدام النموذج الديناميكي للعتبة (PTR) من خلال الاستعانة بقاعدة البيانات المدمجة بانل لـ 47 دولة إفريقية تغطي الفترة 1970-2013، ولعينتين فرعيتين من هذه الدول متمثلة في عينة الدول ذات الدخل المنخفض وعينة الدول ذات الدخل المتوسط، ومن خلال تقدير النموذج باستخدام متغيرات مفسرة: معدل التضخم، معدل النمو السكاني، معدل الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التبادل التجاري، مستوى الإنفتاح التجاري، معدل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، أكدت النتائج على وجود علاقة غير خطية تربط التضخم بالنمو الإقتصادي وحدد مستوى العتبة لكافة الدول الإفريقية بـ 6.5% و 9% لعينة الدول ذات الدخل المنخفض و 6.5% لعينة الدول متوسطة الدخل، كما تشير النتائج أن التضخم المنخفض من شأنه تعزيز النمو لدى الدول متوسطة الدخل ولكن ليس له أي تأثير على النمو الإقتصادي لعينة الدول ذات الدخل المنخفض ولمجموع الدول الإفريقية كاملة. أما بالنسبة لمعدلات التضخم المرتفعة التي تفوق مستويات العتبة فإنها تضر وتكبح عجلة النمو في الدول الإفريقية ولبقية العينتين الفرعيتين. ويرى الباحث أن نتائج هذه الدراسة من شأنها مساعدة صانعي السياسات بهذه الدول لاستهداف معدلات التضخم التي تضر بالنمو الإقتصادي ومحاولة الاستعادة من المعدلات المنخفضة منه لتعزيز النمو الإقتصادي (Ndoricimpa 2017, p.1-37).

❖ **Jha and Dang (2011):** قام الباحثان من خلال هذه الدراسة بفحص تأثير التضخم على النمو الإقتصادي باستخدام بيانات سنوية بانل غطت 182 دولة نامية و 31 دولة متقدمة خلال الفترة 1961-2009، كما قاما الباحثان

بتقليص عدد المشاهدات بأخذ المتوسطات الحسابية لخمس سنوات متتالية لبيانات المتغيرات التي تدخل ضمن نموذج عتبة التضخم بهدف التخلص من القيم الشاذة والمتطرفة لمعدلات التضخم التي من شأنها إعطاء انحدار زائف لنموذج العتبة، والنتائج المتحصل عليها بعد إتباع الباحثين لمنهجية خان وصنهاجي (2001) في عملية تقدير نموذج عتبة التضخم (PTR) أنه بالنسبة للدول النامية هناك دلالة إحصائية لمتغير العتبة وهذا في حدود مستوى 10% أين يكون للتضخم المرتفع فوق هذا المستوى تأثير سلبي على النمو الإقتصادي، في حين أنه بالنسبة للدول المتقدمة تبين أن متغير العتبة غير معنوي وبهذا لا يكون للتضخم أي أثر على النمو الإقتصادي (Jha and Dang 2011, p.02-18).

3. المنهجية والنموذج المستخدم في تقدير عتبة التضخم

كانت لنماذج العتبة (TR) تطبيقات عديدة في مجال الاقتصاد وبعده نماذج مختلفة سواء باستخدامها على دولة معينة أو من خلال بيانات مقطعية لعدة دول. وحتى نتمكن من تحليل أثر التضخم على النمو الإقتصادي عند مستوى العتبة لدول المغرب العربي اخترنا من بين نماذج (PTR) غير الخطية نموذج Khan and Senhadji (2001) واسع الاستخدام في الدراسات التجريبية كدراسات Hanaa Kheir-El-Din et al (2008)، Raghbenda Jha and Tu Dang (2011)، Prakach Singh (2010) وعدة دراسات أخرى تتوافق نتائجها مع أدبيات النظرية الإقتصادية، وهذا بإتباع نفس خطوات ومنهجية Khan and Senhadji في عملية تقدير هذا النموذج.

3-1. نموذج Khan and Senhadji (2001): لقد تم اقتراح نماذج العتبة ذات الانتقال الفوري أو المباشر (TAR) من طرف Tong (1978-1983) و Tong and lin (1980) لوصف سلسلة زمنية دورية، أين يقوم هذا النموذج بتجسيد ديناميكية وحركية سلوك السلاسل الزمنية عن طريق تحول الأنظمة والتي لا يمكن أن تترجمها الصيغ الخطية البسيطة (Chen et al. 2011, p.167)، ولقد كانت هنالك تطبيقات ناجحة لهذا النموذج في مختلف المجالات مثل الفيزياء، الرياضيات، علم الأحياء، وخاصة الاقتصاد والمالية أين أثبت أن هذه النماذج تتناسب وبشكل خاص في نمذجة الظواهر غير المتماثلة في السلاسل الزمنية كالدورات التجارية والاقتصادية، حالات الركود والرواج (Zakoian 1994, p.27).

استخدما خان وصنهاجي (2001) أسلوبا آخر للاقتصاد القياسي لتقدير عتبة التضخم من خلال تطوير النموذج المستخدم في وقت سابق من طرف Chan and Tsay (1998) و Hansen (2000) بإستخدام النماذج المقطعية لـ panel وتم وضع النموذج على الشكل التالي (Khan and senhadji 2001, p.4):

$$\begin{aligned} \text{dlog}(y_{it}) = & u_i + u_t + \gamma_1(1 \\ & - d_{it}^{\pi^*})\{(\pi_{it} - 1)I(\pi_{it} \leq 1) + [\log(\pi_{it}) - \log(\pi^*)]I(\pi_{it} \\ & > 1)\} + \gamma_2 d_{it}^{\pi^*}\{(\pi_{it} - 1)I(\pi_{it} \leq 1) + [\log(\pi_{it}) - \log(\pi^*)]I(\pi_{it} > 1)\} + \emptyset'X_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

بحيث أن $\text{dlog}(y_{it})$ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، u_i تمثل تأثير الثابت، u_t تأثير الزمن، π_{it} معدل التضخم يعتمد على مؤشر أسعار الإستهلاك، π^* تمثل مستوى عتبة التضخم، $d_{it}^{\pi^*}$ هو متغير وهمي أين يأخذ القيمة

الواحد (1) عندما يكون معدل التضخم أكبر من مستوى العتبة ويأخذ القيمة صفر (0) عكس ذلك. $I(\pi_{it} \leq 1)$ و $I(\pi_{it} > 1)$ تمثل دوال مؤشر بحيث تأخذ القيمة واحد صحيح (1) إذا كان ما بين القوسين صحيح وتأخذ القيمة صفر (0) عكس ذلك، X_{it} تمثل بقية المتغيرات التفسيرية الأخرى والتي تشمل على الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (igdp)، النمو السكاني ($dlog(pop)$)، معدل النمو لمعدلات التبادل التجاري ($dlog(tot)$) إلى غير ذلك من المتغيرات التفسيرية الأخرى للنمو الإقتصادي، i يمثل مؤشر الوحدة، t تمثل مؤشر الوقت.

وبناء على ما سبق يرى كل من **خان وصنهاجي** أن لوغاريتم معدل التضخم هو أفضل من معدل التضخم كمتغير تفسيري في المعادلة، إلا أنه لا يمكن أن تستخدمه في حالة إذا كانت معدلات التضخم أصغر من الواحد أو سالبة حيث أنها تقول إلى مالا نهاية عند معدلات تضخم قريبة من الصفر، والطريقة المتبعة هنا من طرف الباحثين هي الاعتماد على ما يعرف بدالة "Semi-log" بحيث تأخذ دالة التضخم الصيغة التالية (Khan and senhadji 2001, p.6):

$$f(\pi_{it}) = (\pi_{it} - 1)I(\pi_{it} \leq 1) + \log(\pi_{it}) I(\pi_{it} > 1)$$

فالجزء الأول من الدالة يمثل معدل التضخم منقوص منه قيمة واحد والكل مضروب في دالة المؤشر أين يتم تجاهل كافة معدلات التضخم التي تفوق قيمة الواحد (1) وبالتالي $f(\pi_{it}) = (\pi_{it} - 1)$ من أجل $(\pi_{it} \leq 1)$. أما الجزء الثاني من الدالة فهو يمثل لوغاريتم التضخم مضروب في دالة مؤشر ووظيفته تجاهل كل معدلات التضخم التي تقل أو تساوي الواحد (1)، و بالتالي $f(\pi_{it}) = \log(\pi_{it})$ من أجل $(\pi_{it} > 1)$ ، وهذا يدل على وجود إستمرارية في عدد المشاهدات بالنسبة لمعدلات التضخم، كما أن الدالة $f(\pi_{it})$ تسمح لنا بعملية التفاضل بإستمرار، وبناء على ذلك فإن الدالة $f(\pi_{it})$ تأخذ بعين الإعتبار جميع الملاحظات بما في ذلك المعدلات السالبة، وأخيرا فإن طرح $\log(\pi^*)$ من $\log(\pi_{it})$ يجعل العلاقة بين النمو والتضخم المعبر عنها في نموذج **خان وصنهاجي** مستمرة عند مستوى العتبة π^* .

كما يلاحظ من خلال النموذج أن X_{it} تحتوي فقط على أهم المتغيرات التفسيرية من بين مجموعة كبيرة تم التعرض لها في مختلف الدراسات الإقتصادية الأخرى، وتأثير التضخم على النمو الإقتصادي يعطي من خلال المعامل γ_1 أين يكون معدل التضخم أقل أو يساوي مستوى العتبة π^* ، و γ_2 أين يكون فيها معدل التضخم أكبر من مستوى العتبة π^* .

ومن أجل تخفيف حدة التقلبات التجارية والاقتصادية والتركيز على المدى المتوسط والطويل للعلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي، لجأ الباحثان من خلال نموذجهما إلى التقدير بإستخدام المتوسطات لكل خمسة سنوات من البيانات المقطعية لـ Panel، ففي دراستهما لـ 140 دولة و 39 ملاحظة سنوية لكل منها أي 5460 مشاهدة، فإن عدد الملاحظات تقلصت إلى 8 لكل دولة بإستخدام طريقة المتوسطات وأصبحت لديهم بيانات panel 8X140 = 1120 ملاحظة.

2-3. خطوات تقدير نموذج Khan and Senhadji

يتم تقدير هذا النموذج بإتباع الخطوات التالية:

أ- **تحديد قيمة عتبة التضخم:** حسب منهجية Khan and Senhadji (2001) وباستنادهما إلى أعمال Hansen (1999)، فإنه إذا كانت قيمة عتبة التضخم معروفة يمكن تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، إلا أنه في الواقع العملي قيمة العتبة مجهولة وغير محددة، وبالتالي، فإن الطريقة الأنسب في هذه الحالة هي طريقة المربعات الصغرى غير الخطية (NLS)، إلا أن هذه الطريقة هي الأخرى تعاني من قصور في تقدير النماذج ذات العتبات، وعلى هذا الأساس استخدم Khan and Senhadji طريقة المربعات الصغرى المشروطة والتي تنص على أنه عند كل مستوى من مستويات عتبة التضخم المحتملة يتم تقدير النموذج بطريقة (OLS)، ومن ثم إيجاد مجموع مربعات البواقي عند هذه المستويات (Kheir-El-Din and Abdou Ali 2008, p.16-17)، ويتم تحديد قيمة عتبة التضخم عند المستوى التي يتم من خلاله تحقيق أقل مجموع مربعات البواقي (ARABACI and ERYIGIT 2012, p.35):

$$inf^* = \arg \min_{inf} \{s_1(inf), inf = \underline{inf} \dots \dots \dots \overline{inf}\}$$

ب- **إختبار المعنوية الإحصائية لمستوى العتبة:** لاختبار وجود تأثير العتبة يتم ذلك من خلال إحصائية هانسن باختبار فرضية العدم التالية (Nguyen and Kim 2017, p.36):

$$H_0: \gamma_1 = \gamma_2$$

هذه الفرضية لا يمكن اختبارها بواسطة إحصائية ستودنت لأنها تعطي توزيعاً غير قياسي، وعلى هذا الأساس اقترح Hansen (1999) طريقة لمحاكاة التوزيع المتقارب لاختبار نسبة الإمكان الأعظم للفرضية H_0 (Greenidge and Al 2012, p.12):

$$LR_0 = \frac{(S_0 - S_1)}{\hat{\delta}^2} = F_1$$

حيث أن S_0 و S_1 تمثل مجموع مربعات البواقي لفرضية العدم $H_0: \gamma_1 = \gamma_2$ وللفرضية البديلة $H_1: \gamma_1 \neq \gamma_2$ ، δ^2 تمثل تباين البواقي للفرضية البديلة H_1 .

ويمكن كتابة الإحصائية السابقة بالصيغة التالية (Ghazouani 2012, p.05):

$$LR_0 = \frac{N(T-1)(S_0 - S_1)}{S_1} = F_1$$

وهذا إذا علمنا أن تباين البواقي يحسب على الشكل التالي:

$$\delta^2 = \frac{1}{N(T-1)} [\hat{\varepsilon}(y)]' [\hat{\varepsilon}(y)] = \frac{1}{N(T-1)} S_1(\hat{y})$$

والمشكل الرئيسي لهذه الإحصائية (F_1) أنها لا تتبع توزيعاً معيارياً كما أن قيم χ^2 لا تتناسب مع هذا التوزيع، إلا أنه يمكن حل هذا المشكل بإتباع منهجية Hansen (1999) لكيفية إجراء المحاكاة للتوزيع أعلاه وإيجاد قيمة الاحتمال P-Value والتي تأخذ القيمة التالية (BIKAI and YVES 2011, p.24):

$$P_{value} = 1 - [1 - \exp\left(\frac{-1}{2} F_1\right)]$$

فإذا كانت قيم الاحتمال P-Value $\downarrow F_1$ أقل من القيم الحرجة (1%، 5% أو 10%) هنا يتم رفض فرضية العدم لخطية العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي، وبالتالي وجود علاقة غير خطية أو أثر لعتبة التضخم بين المتغيرين محل الدراسة.

ت- تقدير نموذج عتبة التضخم (PTR): بعد إتمام الخطوتين السابقتين نقوم بتقدير نموذج العتبة ذو الإنتقال الفوري (PTR)، أين استخدم Hansen (1999) نموذج التأثيرات الثابتة، كما أن خان وصنهاجي استخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) مثله مثل Arellano and Bover (1995)، أما Qaiser et al (2009) و Kevin et al (2012) فقد استخدموا في دراستهم لتقدير نموذج العتبة طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (TSLS).

وبالرغم من أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة في تقدير نماذج بانل ونماذج (PTR) لأن إهمال التأثيرات الثابتة يضعف من قيمة التأثير السلبي للتضخم على النمو الإقتصادي ويقلل من معدل التقارب ما بين الدول محل الدراسة (Khan and senhadji 2001, p.14)، إلا أن الأمر يستلزم منا إجراء بعض الاختبارات الإحصائية للتأكد من ملائمة هذا النموذج من خلال إختبار فيشر F للاختبار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، واختبار Hausman (H) للاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (الجمال 2012، ص.274).

ومن خلال ما سبق يمكن أن نشير إلى أن الصعوبة الرئيسية لهذه النماذج هو إختيار متغير العتبة أو الإنتقال، بحيث أن تغيير الأنظمة يعتمد على متغير انتقال مشاهد يمكن ملاحظته ومحدد، أين يكون للاختبار غير الأمثل لهذا المتغير آثار قوية على النموذج المقدر، فإما يكون متغير الإنتقال متغير خارجي أو داخلي المنشأ بقيم متأخرة أو دالة خطية، ومن أجل الاختيار من بين مجموعة من المتغيرات المحتملة متغير العتبة يمكن الرجوع إلى الحدس الإقتصادي بالاعتماد على النظرية الإقتصادية، أو من خلال الاعتماد على معيار إحصائي مثل التقليل من مجموع مربعات البواقي أو رفض مثلاً فرضية الخطية المقترحة من طرف (Van Dijk et al (2002)، والصعوبة الثانية في

هذه النماذج هي تتمثل في تقدير نماذج (TAR) اللاخطية على أساس تقدير نموذج خطي، إلا أن هذا الافتراض لا يستند إلى أية تبرير أو تعليل نظري، ولكن غالبا ما يتم اختياره من الناحية العملية (Fouquau 2008, p.18-19).

4. التحليل القياسي لعتبة التضخم في دول المغرب العربي

4-1. متغيرات الدراسة: تم الاعتماد في دراستنا القياسية على قاعدة البيانات المدمجة بابل (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) متمثلة في خمسة (05) دول وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا مكونة في ذلك ما يسمى بدول المغرب العربي، وب 38 مشاهدة لكل دولة على مدى خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017 (كل وحدة مقطعية تحتوي على سلسلة زمنية بطول $T=38$)، وبذلك يكون لدينا إجمالي عدد المشاهدات هو 190 مشاهدة لكل دول المغرب العربي.

ولتقدير العلاقة ما بين التضخم والنمو الإقتصادي من خلال نموذج التضخم قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات المفسرة للنمو الإقتصادي بالاعتماد على ما أتت به النظرية الاقتصادية وما جاء في الدراسات القياسية السابقة التي تناولت هذا الموضوع مثل: Khan and Senhadji (2001)، Hansen (1999)، Raphael Espinoza et Al (2010)، Drukker (2005)، Su Dinh Thanh (2015)، Raul Ibarra and Danila Trupkin (2011)، مع العلم أن نماذج (PTR) تفترض استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى $I(0)$ ، وعلى هذا الأساس تم إختيار المتغيرات التالية: GDPG معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره المتغير التابع، والمتغيرات التفسيرية: INF معدل التضخم، POP معدل النمو السكاني، TOT معدل النمو في شروط التبادل الدولي التجاري، GOV معدل نمو الإنفاق الحكومي، INV معدل نمو الإستثمار و FD معدل النمو في الإئتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص.

4-2. إختبار تجانس معلمات النموذج لـ Hisao: قبل القيام بتقدير نموذج عتبة التضخم (PTR) فإنه من المهم معرفة مدى تجانس معلمات النموذج في حالته الخطية للتأكد من إفتراض أن النموذج المدروس متطابق لكل المفردات أو العكس إذا كانت لكل مفردة خصوصية خاصة، وهذا ما يعزز من النتائج المتوصل إليها أثناء تقدير هذه النماذج ويوثقها، أين حصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): نتائج إختبار Hisao

الإختبار	الإحصائية المحسوبة	الإحصائية الجدولية	النتيجة
F_1	1.61	$F_{28,155}^{0.05} \approx 1.46$	رفض الفرضية H_0^1
F_2	0.08	$F_{24,155}^{0.05} \approx 1.52$	قبول الفرضية H_0^2
F_3	12.32	$F_{4,179}^{0.05} \approx 2.37$	رفض الفرضية H_0^3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

أين خالصنا إلى أن نموذج العلاقة ما بين التضخم والنمو الإقتصادي هو نموذج بانل مع التأثيرات الفردية، وهذا ما يسمح لنا بالانتقال إلى المرحلة الثانية لتقدير نموذج بانل لعتبة التضخم ذو الانتقال الفوري (PTR).

3-4. دراسة الإستقرارية لبيانات بانل: كل النظريات والدراسات التجريبية لنماذج العتبة (PTR) هي انحدارات ثابتة، ولذلك فإن إجراءات تقدير هذه النماذج تعتمد على إفتراض أن جميع المتغيرات في النموذج القياسي هي مستقرة عند المستوى $I(0)$ (Khoza et al 2016, p.14)، ومن أجل التأكد من تحقق هذا الافتراض على نموذجنا القياسي نقوم بتحليل خصائص السكون في بيانات بانل لتقادي مشكلة الانحدار الزائف في حالة وجود جذر الوحدة، وهذا بالاستعانة باختبارات (LLC(Lin, Levin and Chu, 2002). ADF و IPS (Im, Pesaran and Shin, 2003).

و بعد تطبيق هذه الاختبارات على متغيرات النموذج كل على حدى بفترات إبطاء تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (02): إختبار الإستقرارية عند المستوى

Test Var	LLC		IPS		ADF	
	Statistic	Prob	Statistic	Prob	Statistic	Prob
GDPG	-6.08544	0.000	-8.29489	0.0000	80.9033	0.0000
INF	-2.06412	0.0195	-1.97305	0.0242	17.7868	0.0587
POP	-5.63910	0.0000	-3.44132	0.0003	32.4950	0.0003
TOT	-9.29835	0.0000	-8.63918	0.0000	83.9451	0.0000
FD	-4.79048	0.0000	-6.23527	0.0000	57.9567	0.0000
GOV	-6.38275	0.0000	-8.21540	0.0000	80.2777	0.0000
INV	-4.97663	0.0000	-6.29119	0.0000	60.3999	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن جميع متغيرات النموذج القياسي سواء المتغير التابع (GDPG) أو المتغيرات المفسرة (INV، GOV، FD، TOT، POP، INF) هي مستقرة عند المستوى في كل الاختبارات التي أجريت عليها فهي بذلك مستقرة من نفس الدرجة $I(0)$ ، وبالتالي تحقق افتراضات نماذج العتبة التي تنص على أن كافة متغيرات نماذج (PTR) مستقرة عند المستوى وهذا ما يسمح لنا بإجراء عملية التقدير لهذا النموذج.

4-4. نتائج تقدير نموذج عتبة التضخم بانل ذو الانتقال الفوري (PTR)

بعد التأكد من تجانس معاملات متغيرات النموذج واستقرار هذه المتغيرات عند المستوى $I(0)$ ، فإنه يمكن تقدير النموذج التالي:

$$GDPG_{it} = u_i + \beta_1 (1 - d_{it}^{inf*}) (inf_{it} - inf^*) + \beta_2 d_{it}^{inf*} (inf_{it} - inf^*) + \beta_3 POP_{it} + \beta_4 TOT_{it} + \beta_5 GOV_{it} + \beta_6 INV_{it} + \beta_7 FD_{it} + \varepsilon_{it}$$

بحيث:

$$d_{it}^{inf*} = \begin{cases} 1 & \text{if } inf_{it} > inf^* \\ 0 & \text{if } inf_{it} \leq inf^* \end{cases} \quad i = 1, \dots, 5 \quad t = 1, \dots, 35$$

أ- تحديد قيمة عتبة التضخم: بإتباع منهجية Khan and Senhadji في تحديد قيمة عتبة التضخم الأمثل وهذا بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المشروطة التي يتم من خلالها تقدير نموذجنا القياسي عند كل مستوى من مستويات عتبة التضخم المحتملة بطريقة (OLS)، وتحديد قيمة العتبة عند المستوى الذي يتم من خلاله تحقيق أقل مجموع مربعات البواقي، أي:

$$inf^* = \arg \min_{inf} \{s_1(inf), inf = \underline{inf}, \dots, \overline{inf}\}$$

تحصلنا على قيمة العتبة في حدود 7% كما هو موضح في الصيغة التالية:

$$inf^* = \arg \min_{inf} \{s_1(inf), inf = 1, \dots, 30\} = 7\%$$

ب- اختبار المعنوية الإحصائية لمستوى العتبة: تتمثل الخطوة الثانية في اختبار المعنوية الإحصائية لمستوى العتبة المقدرة في النموذج القياسي للعلاقة ما بين التضخم والنمو الإقتصادي بإستخدام إحصائية Hansen من خلال إجراء محاكاة للتوزيع المتقارب لاختبار نسبة الإمكان الأعظم Likelihood Ratio لفرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر للمستوى الحرج:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2$$

بحيث أن:

$$LR_0 = \frac{(SCR_0 - SCR_1)}{\hat{\sigma}^2} = F_1$$

و:

$$P_{value} = 1 - [1 - \exp\left(\frac{-1}{2} F_1\right)]$$

أين تمثل:

SCR_0 : مجموع مربعات البواقي في ظل فرضية العدم H_0 (لا وجود لأثر العتبة، نموذج خطي).

SCR_1 : مجموع مربعات البواقي في ظل الفرضية البديلة H_1 (وجود لأثر العتبة، نموذج PTR).

δ^2 : تباين البواقي في ظل الفرضية البديلة H_1 .

وتتلخص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): إختبار المعنوية الإحصائية لمستوى العتبة

قيمة الاحتمال P.Value	إحصائية هانسن F ₁ Hansen	قيمة العتبة المقدرة (%)	نطاق البحث عن مستوى العتبة
0,0000	20,88	7%	{1,1.25, ...,7,5,...30}

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

الخانة الأولى من الجدول أعلاه تعطي لنا المدى الذي تم فيه البحث عن عتبة التضخم لنموذجنا القياسي وهي تمتد من 1% إلى غاية 30% بزيادة قدرها 0.25%، بمعنى تم تقدير معادلة نموذج العتبة (PTR) 120 مرة، والتي تم من خلالها تحديد عتبة التضخم عند مستوى 7% وتحصلنا على قيمة إحصائية Hansen لها معنوية إحصائية عند مستوى 1%، يعني ذلك رفض فرضية العدم H_0 القائلة بعدم وجود لأثر العتبة، وبهذا فإن النموذج القياسي يدعم وجود أثر للعتبة عند مستوى تضخم يساوي 7%.

ت- النموذج الملائم لتقدير نموذج عتبة التضخم (PTR): بعد إتمام الخطوات السابقة وتحديد قيمة عتبة التضخم عند مستوى 7% سنقوم بتقدير النموذج القياسي، فبالرغم من أن بعض الدراسات القياسية السابقة تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة في تقدير نماذج (PTR)، فإنه لا بد من اللجوء إلى خصائص البيانات المدمجة بانل في نموذجنا القياسي للتأكد من ذلك وهذا بالاستعانة بالاختبارين التاليين:

❖ إختبار فيشر F: لاختبار فرضية العدم القائلة بأن النموذج التجميعي الأكثر ملائمة:

$$\begin{cases} H_0: \text{النموذج التجميعي} \\ H_1: \text{نموذج التأثيرات الثابتة} \end{cases}$$

بإستخدام الإحصائية:

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT - N - K)}$$

وننتج الإختبار نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج إختبار فيشر F

11.56	قيمة الإختبار F
2.81	القيمة الجدولية لـ F

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

في الجدول أعلاه يتضح أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهنا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

بعد إختيار نموذج التأثيرات الثابتة ننقل إلى الإختبار الموالي للاختيار ما بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

❖ إختبار Hausman: لاختبار فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم:

$$\begin{cases} H_0: E(U_i/X_i) = 0 & \text{نموذج التأثيرات العشوائية} \\ H_1: E(U_i/X_i) \neq 0 & \text{نموذج التأثيرات الثابتة} \end{cases}$$

في ظل فرضية العدم فإن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects والذي يعتبر U_i ضمن الخطأ العشوائي المركب، ويتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، أما الفرضية البديلة فيكون نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects هو الملائم والذي يعتبر U_i مجموعة الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.

وتكون صيغة الإختبار كالتالي:

$$H = (\hat{B}_{OLS} - \hat{B}_{GLS})' [Var(\hat{B}_{OLS} - \hat{B}_{GLS})]^{-1} (\hat{B}_{OLS} - \hat{B}_{GLS})$$

أين تتبع H في ظل فرضية العدم توزيع كاي تربيع χ^2 مع درجة حرية مساوية لعدد المتغيرات المفسرة، ونلخص النتائج المحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج إختبار Hausman

6.423685	قيمة الإختبار Chi-Sq-Statistic
0.4912	قيمة الاحتمال P-Value

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة الاختبار χ^2 المقدرة بـ 6.423685 هي أقل من القيمة الجدولية عند درجة حرية (7)، والمقدرة بـ 140.67، بالإضافة إلى أن قيمة الاحتمال P-Value أكبر من مستوى معنوية 5%، وعلى هذا الأساس تقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على أن النموذج الملائم هو نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لتقدير النموذج القياسي.

ث- نتائج تقدير نموذج (PTR): بعد إتمام اختبارات تحديد أسلوب التقدير لكل من فيشر F و Hausman لإختيار النموذج الملائم، سنقوم بتقدير نموذج عتبة التضخم (PTR) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) للنتحصل على النتائج المبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج (PTR) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية

المتغير التابع: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPG			
الفترة 2017-1980 T=38 N=5 مجموع المشاهدات 190=5×38 مشاهدة			
المتغيرات المفسرة Independent variable	المعامل Coefficient	إختبار ستيودنت T. Statistic	قيمة الاحتمال P-Value
(1-d)[inf-inf*]	0.012806	0.113841	0.9095
d[inf-inf*]	-0.379260	-2.071967	0.0397
POP	-1.649014	-2.882147	0.0044
TOT	0.075942	3.536342	0.0005
FD	-0.090080	-3.708176	0.0003
GOV	0.302952	7.808217	0.0000
INV	0.266242	7.099429	0.0000
C	5.500269	3.708064	0.0003
Threshold (%)	%7		
R ²	0.699422		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه، وبعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المعممة تبين أن كل معلمات النموذج ذات دلالة إحصائية ما عدا معلمة معدل التضخم المنخفض والتي تقيس أثر معدلات التضخم المنخفضة تحت مستوى العتبة على النمو الإقتصادي، كما أن معامل التحديد يساوي ($R^2 = 0.699422$) وهو مقبول نسبياً، ما يعني أن ما نسبته 69.94% من التغيرات التي تحدث على مستوى الناتج المحلي الإجمالي يتم تفسيرها من طرف المتغيرات التفسيرية التي تم إدراجها في نموذجنا القياسي، وهذا ما يجعل من العلاقة ما بين المتغير التابع المتمثل في النمو الإقتصادي والمتغيرات التفسيرية الأخرى قوية ومتينة وينعكس بدوره بالإيجاب على جودة النموذج محل الدراسة، وتبعاً لذلك يمكن استنتاج ما يلي:

❖ النمو السكاني (POP) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وبإشارة سالبة، وهو ما يدل على أن النمو السكاني يؤثر سلباً على معدلات النمو الإقتصادي، ويمكن تفسير ذلك من الناحية الإقتصادية على أن الزيادة السكانية في دول المغرب العربي لا تشكل عنصراً من عناصر الانتاج بقدر ما تمثل عبئاً على عملية النمو الإقتصادي، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل رئيسية لعل من أهمها إهدار وعدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة (قوة العمل) ونقص الكفاءات والمهارات المهنية، كما يلاحظ لدى دول المغرب العربي الاعتماد بشكل كبير على اليد العاملة الأجنبية خاصة في المشاريع الكبرى ذات التقنيات المتقدمة والاقتصاد على جزء بسيط من اليد العاملة المحلية للقيام بالأنشطة البسيطة التي لا تتطلب مهارات كبيرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى توجه اليد العاملة نحو القطاع الخدماتي بنسبة أكبر لدى دول المغرب العربي مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى الأكثر مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كالقطاع الصناعي والزراعي والقطاع الاستخراجي، هذا ما جعل نسبة كبيرة من الفئة النشطة لا تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتحولهم إلى مستهلكين بالدرجة الأولى.

❖ وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لمعدل النمو في شروط التبادل الدولي التجاري (TOT)، مما يدل على وجود علاقة طردية بين زيادة معدلات التبادل الدولي التجاري والنمو الإقتصادي كما أشارت إليه النظرية الإقتصادية ومجموعة من الدراسات التجريبية، وبالرغم من أن هذا التأثير طفيف بحيث أن زيادة هذا المؤشر بـ 1% من شأنه الرفع من معدلات النمو الإقتصادي بـ 0.07% إلا أنها في صالح الاقتصاد المغربي، فزيادة هذا المؤشر من شأنه زيادة الحافز على الإستثمار في رأس المال بسبب زيادة العائد لدى المنتجين، كما يعمل على زيادة الاحتياطات من العملة الصعبة التي توجه نحو الإنفاق الاستثماري وتطوير البنى التحتية مما يساهم ذلك في زيادة الإنتاج والدفع بعجلة النمو لإقتصادات هذه الدول.

❖ الإنفاق الحكومي (GOV) والممثل بمعدل نمو الإنفاق الإستهلاكي الحكومي ذو معنوية إحصائية عند مستوى 1% وتربطه علاقة طردية بمعدل النمو الإقتصادي، فزيادته بـ 1% من شأنها إحداث نمو اقتصادي في حدود 0.30%، ومن الناحية الإقتصادية يفسر ذلك إلى أن زيادة الاستهلاك الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال المحلي والممثل في السلع الإستهلاكية والاستثمارية مما يرفع من العملية الإنتاجية لتلبية هذا الطلب المتزايد وزيادة المردودية

والقدرة الإنتاجية لدى الوحدات الاقتصادية ومن ثم زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المعبر عنه بمؤشر النمو الاقتصادي.

❖ وجود أثر معنوي وإيجابي للاستثمار (INV) المتمثل في نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي عند مستوى 1%، فكلما ارتفع معدل الاستثمار بـ 1% يزيد النمو الاقتصادي بـ 0.26%، ويفسر ذلك من الناحية الاقتصادية على أن معدلات الاستثمار تمثل المحرك الرئيسي لعملية النمو والتنمية الاقتصادية من خلال التوسع في العملية الإنتاجية وزيادة الطلب الكلي وتشجيع عملية التصدير من جهة، والاستثمار في البنى التحتية الذي يؤدي إلى تحسينات على مستوى الإنتاجية لدى عناصر الإنتاج كالعامل ورأس المال، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي.

❖ أما بخصوص مؤشر تطور القطاع المالي (FD) فله معنوية إحصائية عند مستوى 1%، وتربطه علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي وهذا ما يتنافى مع ما أتت به النظرية الاقتصادية، وقد يرجع هذا التأثير السلبي وإن كان طفيفا (بحيث أن زيادة هذا المؤشر بـ 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في حدود 0.09%) إلى ضعف وتخلّف وعدم فعالية النظام المالي القائم في الدول المغاربية من جهة، وإلى فشل بعض البرامج وآليات التمويل التي وضعتها حكومات هذه الدول بسبب عدم التخصيص الجيد للقروض الموجهة إلى القطاع الخاص (كبرامج ANSEJ و ENGEM في الجزائر) وما يرافقها من تعقيدات قانونية وإدارية لمنح هذه القروض من جهة أخرى، ويضاف إلى ذلك نقص وصغر حجم السوق المالية في الدول المغاربية.

وبالرجوع إلى جوهر دراستنا القياسية في إيجاد وتقدير عتبة التضخم، يتضح من خلال عملية تقدير نموذج (PTR) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) إلى وجود علاقة غير خطية ما بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي فوق وتحت المستوى الحرج المقدّر بـ 7% أي بين نظامين متطرفين أحدهما يمثل النظام الذي تكون فيه معدلات التضخم منخفضة أقل أو تساوي مستوى العتبة والآخر يمثل النظام الذي تكون فيه معدلات التضخم مرتفعة تفوق مستوى العتبة المقدرة، وبناء على هذا يمكن أن نصوغ النتائج التالية:

❖ معدلات التضخم المنخفضة (الأقل من مستوى العتبة المقدرة بـ 7%) ليست لديها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فمن الناحية الاقتصادية يدل ذلك على أن الزيادات الطفيفة أو المنخفضة في معدلات التضخم والتي لا تتجاوز مستوى العتبة 7% لن يكون لديها أي أثر لا سلبي ولا إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، وبالتالي، فالمستويات المنخفضة من التضخم التي لا تتجاوز مستوى العتبة المقدرة لن تكون مضرّة بالنشاط الاقتصادي، وهذه الزيادات في المستويات العامة للأسعار يمكن اعتبارها كنتيجة حتمية أو كمخلفات للتوسع في النمو الاقتصادي الذي ينتج عنه زيادة الطلب على مستلزمات التنمية الاقتصادية من سلع رأسمالية ووسيطية ضرورية للدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

❖ معدل التضخم المرتفع [معدلات التضخم الأكبر من مستوى العتبة 7%] له معنوية إحصائية عند مستوى 5% وبإشارة سالبة، مما يعني أن معدلات التضخم التي تتجاوز مستوى 7% لها أثر سلبي قوي على النشاط الاقتصادي، فزيادة التضخم بنسبة 1% عن مستوى العتبة المقدرة من شأنها تخفيض معدلات النمو الاقتصادي بـ 0.37%، فمن الناحية الاقتصادية معدلات التضخم المرتفعة لها تأثير سلبي على مستويات الإنتاج كنتيجة لتراجع الطلب على السلع والخدمات والذي يعد المحفز الرئيسي للعملية الإنتاجية من جهة وارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج من جهة أخرى، كما تؤدي المعدلات المرتفعة من التضخم إلى تراجع في قيمة العملة الوطنية والأرصدة النقدية بسبب تراجع الحافز على الادخار الذي يمثل المصدر الرئيسي لرأس المال اللازم للدفع بعجلة النمو الاقتصادي، ويساهم التضخم أيضا في تراجع الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة بسبب تراجع الطلب العالمي على السلع المحلية كنتيجة للتأثير المباشر على القدرة التنافسية لصادراتها من حيث السعر مقارنة مع منتجات الأسواق العالمية الأخرى وتحويل رصيد من هذه الاحتياطات من طرف البنك المركزي للحفاظ على قيمة العملة من الانهيار في حالات مستويات التضخم المرتفعة، مما ينتج عن ذلك تقلص في الفائض التجاري وخلق عجز في الموازنة العامة الأمر الذي ينعكس بدوره سلبا على الإنفاق الحكومي خاصة الموجه للعملية الاستثمارية، وهذا ما يؤدي إلى كبح عجلة النمو الاقتصادي.

إن كل هذه المعوقات التي تطرقنا إليها والتي تمس بالنمو الاقتصادي سببها الرئيسي هو التضخم سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة مما يجعل النتائج المحصل عليها جد منطقية من الناحية العملية، بحيث أن زيادة معدلات التضخم فوق مستوى عتبة 7% لها أثر سلبي قوي على النشاط الاقتصادي في دول المغرب العربي.

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذا الورقة العلمية تقديم دراسة قياسية للبحث في طبيعة العلاقة التي تربط التضخم بالنمو الاقتصادي باستخدام النماذج غير الخطية لعتبة التضخم، أين قمنا بالتعريف بالإطار العام للدراسة القياسية وتقديم نموذج العتبة بابل ذو الانتقال الفوري (PTR) مع شرح الخطوات الأساسية لتقدير هذا النموذج، ومن ثم قمنا بتقديم المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في تقديره حسب ما أملت علينا النظرية الاقتصادية وما تم استخدامه في الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وحسب طبيعة اقتصادات دول المغرب العربي.

ومن خلال تقدير عتبة التضخم باستخدام نموذج العتبة بابل ذو الانتقال الفوري (PTR) بالاعتماد على منهجية Khan and Senhadji (2001)، تبين من خلالها وجود أثر لعتبة التضخم في حدود 7%، أين سينتقل النمو الاقتصادي من نظام إلى آخر تبعا لمتغير العتبة "التضخم" ويكون هذا الانتقال في لحظة زمنية واحدة أي أن الأعوان الإقتصاديين يكون لهم سلوكا مترامنا ومتجانسا اتجاه التغيرات التي تحدث في مستويات التضخم، كما توصلنا من خلال هذا النموذج أن مستويات التضخم التي تتجاوز العتبة 7% سيكون وقعها شديدا على أداء النشاط الاقتصادي في دول المغرب العربي، أين تعمل المعدلات المرتفعة من التضخم على تخفيض معدلات النمو الاقتصادي كنتيجة لتراجع

تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الطلب على السلع وزيادة تكاليف الإنتاج وتقلص احتياطات الدولة من العملة الصعبة كنتيجة حتمية لتراجع القدرة التنافسية للسلع المحلية الموجهة للتصدير، أما فيما يخص مستويات التضخم التي تقل عن مستوى العتبة 7% فليس لديها أي تأثير لا إيجابي ولا سلبي على النمو الاقتصادي بحيث ان الزيادات المنخفضة في المستوى العام للأسعار التي لا تتجاوز مستوى العتبة لن تعيق النشاط الاقتصادي في الدول المغربية، أما بخصوص بقية المتغيرات التفسيرية الأخرى لا يتغير تأثيرها بتغير الأنظمة أي يكون تأثيرها ثابتا في كلتا النظامين (نظام التضخم المنخفض ونظام التضخم المرتفع) وجاء سلوكها اتجاه النمو الاقتصادي موافقا لما انت به النظرية الاقتصادية ما عدى النمو السكاني الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بسبب عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة في منطقة المغرب العربي.

ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها من هذه الدراسة خلصنا إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- ❖ وضع آلية لاستغلال الثروات الطبيعية والبتروولية المتواجدة بوفرة في المنطقة من أجل إنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي للتقليل من فاتورة الإستيراد بالعملة الصعبة والحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن إستيراد السلع ومدخلات الإنتاج.
- ❖ - تنويع المنتج الموجه للتصدير وعدم الاكتفاء بتصدير المواد الأولية لتقادي التقلبات المستمرة في أسعارها وتدفقات العملة الصعبة منها والمسببة في ظهور الضغوط التضخمية كنتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي خاصة الإستهلاكي منه.
- ❖ - تجنب الإصدار النقدي بدون مقابل وحتى إن تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لإنعاش الاقتصاد فلا بد أن يكون فقط في المدى القصير حتى تتمكن الحكومة من تغطية هذا الإصدار من خلال المداخيل في الفترة الموالية لهذا الإصدار حتى لا يتعدى ذلك إلى ظهور الفجوات التضخمية.
- ❖ - تطوير وتحرير الأسواق المالية في منطقة المغرب العربي والتخفيض من نسبة الضرائب بتوسيع الوعاء الضريبي لزيادة وتنويع مصادر التمويل اللازمة للرفي بالنمو الإقتصادي من خلال عملية الإستثمار، وإضفاء أكثر مرونة على الجهاز الإنتاجي حتى تتقادر الحكومة والسلطات النقدية تمويل عجز موازنتها تمويلا تضخيميا باللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.
- ❖ - إنجاح البرامج وآليات تمويل المشروعات والمؤسسات من خلال التخصيص الجيد للقروض الموجهة إلى الاقتصاد الوطني خاصة القطاع الخاص وإزالة كافة التعقيدات القانونية والإدارية لمنح هذه القروض.
- ❖ - ترشيد الإنفاق الحكومي وإعادة توجيهه نحو الإنفاق الاستثماري والضغط على الإنفاق الحكومي الجاري لتدعيم النمو الإقتصادي في البلاد على المدى الطويل من أجل تغطية فائض الطلب وتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

- ❖ - توسيع التجارة البينية بين دول منطقة المغرب العربي بإزالة الحواجز الجمركية أو توحيدها وإعطاء أكثر حرية لحركة رؤوس الأموال وحركة الأشخاص، حتى يتم الاستفادة أكثر من التنوع والتباين في حجم الثروات الطبيعية والاقتصادية بين دول المنطقة بشكل يسمح بتحقيق التكامل والاندماج الإقتصادي وتوسيع حجم السوق المغاربية للتخفيف من مشكل احتكار المشروعات وسيادة المنافسة التامة والتي من شأنها القضاء على الآثار السلبية لظاهرة الاحتكار خاصة ارتفاع الأسعار.
- ❖ - تبني فكرة إنشاء عملة مغاربية موحدة لتقادي الفروقات في سعر الصرف في عملات دول المنطقة وتحقيق الاستقرار في الأسعار في كافة الدول مع إمكانية إنشاء بنك مركزي موحد يتولى مهمة تحقيق الاستقرار الإقتصادي بتنسيق السياسات الإقتصادية.
- ❖ - إنتهاج البنك المركزي والسلطات النقدية على العموم إطار جديد للسياسة النقدية تتمثل في سياسة استهداف التضخم بهدف الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا باستهداف معدلات تضخم منخفضة دون مستوى العتبة المقدرة حتى لا يدخل الاقتصاد الوطني في نظام التضخم المرتفع الذي له آثار سلبية قوية على أداء النشاط الإقتصادي ككل.
- ❖ - إعادة النظر في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية والتي تعرف تراجعاً كبيراً ومستمر لها، وهذا بإتباع سياسة نقدية تهدف إلى رفع معدل سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية والحفاظ على استقرارها مقابل تلك العملات، والذي قد يكون عاملاً لتخفيض مستويات التضخم إما بصفة غير مباشرة من خلال آلية العرض والطلب بالتأثير على الطلب المحلي والأجنبي على السلع المنتجة محلياً، أو بصفة مباشرة من خلال تخفيض أسعار السلع الموجهة إلى التصدير أو الإستيراد.

قائمة المراجع:

- زكريا يحي الجمال، إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (21) 2012.
- Arcade Nduricimpa, **Threshold effects of inflation on economic growth in africa : Evidence from a dynamic panel threshold regression**, African development bank group, Working paper N0 249, January 2017.
- Cathy W.S. Chen, Milke K.P. So and Feng- Chi Liu, **Areview of threshold time series models in Finance**, Statistes and Its Interface, vol 4, 2011.
- Ega Burhanuddin, Mas Nasrudin, **Istimation Threshold inflation in indonesia**, Journal of Applied Economic Sciences, Vol XI, Issue 7(45), December 2016.
- Hanaa Kheir-El-Din and Halla Abdou Ali, **Inflation and Growth in Egypt : is there a threshold effect ?** , ECES (the Egyptian center for Economic Studies), working paper N° 135, June 2008.
- Jacques Landry BIKAI and Kamgna Séverin YVES, **Effets de seuils de l'inflation sur l'activité Economique en CEMAC : analyse par un Modèle de panel à seuil non dynamique**, Journées internationale du risque 26-27 mai 2011-NIORT.

- Jean-Michel ZAKOIAN, **Modèles autorégressifs à seuils multiples**, ANNALES D'économie et de statistique, No 36, 1994.
- Julien Fouquau, **Molèles à changements de régimes et données de panel: de la non –linéarité à l'hétérogénéité**, thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université d'Orléans, spécialité science Economiques, 25 septembre 2008.
- Keorapetse Khoza et al, **Nonlinear impact of inflation on economic growth in South Africa: A smooth transition regression (STR) analysis**, MPRA Paper No. 73840, 2016.
- Kevin Greenidge and Al, **Threshold Effects of sovereign Debt : Evidence from Caribbean** , IMF working paper, 12/157, June 2012.
- Madhu Sehrawat, A. K. Giri, **Re-examining the Threshold Effects in Inflation–Growth Nexus: Evidence from India**, International Journal of Economics and Empirical Research, 3(2), 2015.
- Mohsin S. khan, Abdelhak S. senhadji, **Threshold Effects in the relationship Between inflation and Growth** , IMF working paper wp/oo/110, Juin 2000.
- Mohsin S. khan, Abdelhak S. senhadji, **Threshold Effects in the relationship Between inflation and Growth** , IMF Staff Papers, vol 48, N° 1, 2001.
- Ozer ARABACI and Kadir Yasin ERYIGIT, **A threshold regression estimation of philips curve : Turkey case**, IIBF journal of economics and administrative sciences, EKLM 2012.
- Raghbendra Jha and Tu Dang, **Inflation variability and the relationship between inflation and growth**, ASARA Working paper series, The australian national university, 8/2011.
- Samir Ghazouani, **THRESHOLD EFFECT OF INFLATION ON GROWTH: EVIDENCE FROM MENA REGION**, Economic Research Forum, Working Paper No 715, 2012.
- Tho Quynh Nguyen and Ngoc Kim, **Threshold effect in the relationship between foreign direct investment and economic growth: Evidence from asean countries**, Asia Pacific Journal of Advanced Business and Social Studies (APJABSS), Volume: 3, Issue: 1, 2017.

الملاحق:

الملحق رقم (1): نتائج إختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test period random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	6.423685	7	0.4912

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

الملحق رقم (2): تقدير نموذج (PTR) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: GDPG
 Method: Panel EGLS (Period random effects)
 Date: 08/05/18 Time: 12:30
 Sample: 1980 2017
 Periods included: 38
 Cross-sections included: 5
 Total panel (unbalanced) observations: 189
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.500269	1.483326	3.708064	0.0003
D_7*INF7	0.012806	0.112491	0.113841	0.9095
D7*INF7	-0.379260	0.183043	-2.071966	0.0397
GOV	0.302952	0.038799	7.808217	0.0000
INV	0.266242	0.037502	7.099429	0.0000
FD	0.090080	0.024292	3.708176	0.0003
POP	-1.649014	0.572148	-2.882147	0.0044
TOT	0.075942	0.021475	3.536342	0.0005
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Period random			0.390948	0.0046
Idiosyncratic random			5.736880	0.9954
Weighted Statistics				
R-squared	0.699422	Mean dependent var		3.125748
Adjusted R-squared	0.687797	S.D. dependent var		10.25094
S.E. of regression	5.727679	Sum squared resid		5937.941
F-statistic	60.16752	Durbin-Watson stat		2.194001
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.699543	Mean dependent var		3.161415
Sum squared resid	5964.536	Durbin-Watson stat		2.194139

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

تحليل إشكالية أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تصنيفات أنظمة سعر الصرف الحديثة
د. عزي خليفة

أ. مسعودي زكرياء

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي

ملخص:

انتقل نظام سعر صرف الدينار الجزائري من نظام التثبيت إلى عملة واحدة، إلى نظام سلة العملات، ثم إلى نظام جلسات التثبيت وأخيراً نظام التعويم المدار بداية من عام 1996، إلا أن الانتقال الأخير بقي يطرح العديد من التساؤلات، بسبب الإحصائيات الاقتصادية المتناقضة مع الأدبيات النظرية، فمن ارتفاع مستوى احتياطات الصرف إلى انخفاض معدلات التضخم والغياب شبه الكلي لدور البورصة في تحديد سعر الصرف، مما يؤكد على وجود اختلافات بين التصريحات الرسمية وما تقوله في تحديد قيمة الدينار. وتهدف هذه الدراسة لتحليل هذه الإشكالية في ظل تصنيفات أنظمة سعر الصرف الحديثة. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تتبع نظام التعويم المدار المعلن عنه، فحسب التصنيف الحديث لـ (Reinhart and Rogoff (2017 فإن الجزائر تتبع فعلياً نظام النطاق الزاحف منذ 1995، وأن الدينار الجزائري يعاني من الظاهرتين: الخوف من التثبيت والخوف من التعويم. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، أنظمة سعر الصرف، نظام التعويم المدار، نظام النطاق الزاحف، الخوف من التثبيت، الخوف من التعويم.

Abstract:

The regime of the Algerian dinar exchange rate moved from the regime of peg to one currency to the currency basket regime to the regime of pegging sessions and finally the managed floating regime starting in 1996, but the last move left many questions, because of the economic statistics that contradict with the theoretical literature: The high level of exchange reserves to the low rates of inflation and the absence of the role of the exchange in determining the exchange rate, which confirms the existence of differences between the official statements and what it does in determining the value of the dinar. This study aims to analyze this problem in light of the classification of modern exchange rate systems. The study result that Algeria does not follow the managed floating regime de jure, according to the recent classification of Reinhart and Rogoff (2017), Algeria has de facto followed the crawling band regime since 1995, and the Algerian dinar suffers from two phenomena: Fear of Pegging and Fear of floating.

Keywords: Exchange rate, , Exchange rate regime, Managed float regime, Crawling band regime, Fear of Pegging, Fear of floating..

(JEL) Classification: E31, E42.

1. مقدمة:

واجهت الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عدة مشاكل، إذ تأثر اقتصادها عام 1986 بسبب تزامن أزمتي: انخفاض أسعار المحروقات التي تعتبر مصدر الأموال الصعبة، وتذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية؛ ومن هذا المنطلق، اعتمدت الجزائر برامج للإصلاحات الاقتصادية مبنية على استراتيجية جديدة تساعد على الانتقال إلى نظام التعويم المدار، هذا ما دفع الجزائر إلى الاعتماد على مخطط تعديل هيكل نص عليه صندوق النقد الدولي، يرمي إلى تصحيح الاختلالات وتحقيق الاستقرار، ومن بين الإجراءات التي ركزت عليها، هي إعادة النظر في سياسة سعر الصرف وذلك من خلال تطبيق جملة من التخفيضات، قصد العودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، وكذا التخلي التدريجي عن الرقابة على الصرف التي أثبتت عدم فعاليتها.

انتقل نظام سعر صرف الدينار الجزائري من نظام التثبيت إلى عملة واحدة إلى نظام سلة العملات إلى نظام جلسات التثبيت، وأخيراً نظام التعويم المدار بداية من عام 1996، بهدف الوصول إلى التعويم الحر في السنوات اللاحقة، الذي يعتبر قراراً في غاية الأهمية. كل هذا قصد إحداث تغيير في وجهة سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية إلى الاتجاه المرغوب تماشياً مع الإصلاحات والأهداف الاقتصادية. إلا أن الانتقال الأخير بقي يطرح العديد من التساؤلات، بسبب الإحصائيات الاقتصادية المتناقضة مع الأدبيات النظرية، فمن ارتفاع مستوى احتياطات الصرف، إلى انخفاض معدلات التضخم والغياب شبه الكلي لدور السوق في تحديد سعر الصرف (التي تتناسب اقتصاد يتبنى أحد الأنظمة الثابتة أو الوسيطة). كل هذا يؤكد بأن الجزائر تتبع نظم أخرى غير نظام التعويم المدار في تحديد سعر صرف عملتها، مما يؤكد على وجود اختلافات بين التصريحات الرسمية (De jure) وما هو موجود في الممارسة العملية لتحديد قيمة الدينار (De facto).

هناك العديد من الدراسات التي تناولت أنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري في ظل أنظمة أسعار الصرف الحديثة، إلا أننا سوف نكتفي بثلاث دراسات، وهي: تصنيف (BOR) Bubula and Ötke-Robe، تصنيف (Levy)، Yeyati and Sturzenegger (LYS)، وتصنيف (RR) Reinhart and Rogoff.

مما سبق، نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: هل الجزائر تتبع نظام التعويم المدار المعلن عنه لسعر صرف عملتها؟

لغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية: الجزائر لا تتبع نظام التعويم المدار المعلن عنه، ومن أجل اختبار هذه الفرضية فقد اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل أنظمة سعر الصرف في ظل تصنيفات أنظمة سعر الصرف الحديثة، ومن ثم تحليل أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل هذه التصنيفات.

2. أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تصنيف (BOR) Bubula and Ötke-Robe:

إن الخلاف بين الترتيبات المعلنة والواقعية يمكن أن ترجع إلى أحد الأسباب الثلاثة التالية (Genberg and Swoboda 2004, p.7):

- ❖ استقرار سعر الصرف هو مجرد تأثير جانبي للاستراتيجية الكلية للسياسة النقدية، فسعر الصرف هو واحد فقط من العديد من المتغيرات التي يراقبها البنك المركزي ويتفاعل معها؛
 - ❖ قد يكون تقدير البنك المركزي بأن الاقتصاد سوف يتأثر بالصدمات خصوصاً التي تتطلب تعديلات كبيرة في سعر الصرف، وبالتالي، فإنه لا يريد أن يكون مرتبط بالتزام مسبق، الذي قد يجعل القيام بالتسوية أكثر صعوبة؛
 - ❖ السبب الأخير، يمكن أن يكون في بلد لا يريد أن يعلن التثبيت لسعر الصرف بسبب الخوف من أن يصبح محط أنظار المضاربين، مما سيزيد من احتمال وقوع هجمات المضاربة على العملة (الخوف من التثبيت).
- قدم Bubula and Ötke-Robe منهجيهما في تصنيف أنظمة سعر الصرف في سبتمبر 2002، حيث شملت الدراسة كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في الفترة من 1990 إلى 2001.

2-1. تصنيف (BOR) Bubula and Ötke-Robe لأنظمة سعر الصرف:

تطرقا Bubula and Ötke-Robe في البداية إلى تصنيفات صندوق النقد الدولي من عام 1975 حتى عام 1998، حيث أنه اعتمد على سياسات أسعار الصرف الأعضاء على أساس تصريحاتها الرسمية لصندوق النقد الدولي، وذلك: (أ) في غضون 30 يوماً بعد أن تصبح الدولة عضواً في الصندوق و(ب) فوراً، بعد أي تغييرات تحدث في أنظمتها. وقد جمعت الأنظمة الأعضاء وفقاً للبيانات الرسمية الخاصة بهم إلى درجة من المرونة في سعر الصرف؛ على وجه التحديد، التصنيف بحكم القانون ميز بين ثلاث فئات رئيسية: الأنظمة المربوطة، أنظمة ذات مرونة محدودة (تلك التي تسمح لسعر الصرف بالتذبذب ضمن نطاق أو ضمن ترتيب تعاوني)، وترتيبات أكثر مرونة، والتي تشمل سعر الصرف المدار أو السماح لتعويم سعر الصرف (Bubula and Ötke-Robe 2002, p.6). من بين المزايا الرئيسية للتصنيف بحكم القانون كانت الشمولية من حيث التغطية القطرية، وتحديث التصنيف بشكل متكرر (على أساس ربع سنوي)، ولمدة زمنية طويلة، والعديد من التحليلات التجريبية من أنظمة أسعار الصرف قد اعتمدت على هذا التصنيف.

ومع ذلك، كان لهذا النظام عدداً من أوجه القصور المعترف بها، وأهمها كان فشلها في النقاط الاختلافات بين ما تدعي الدول أن تفعله وماذا كانوا يفعلون في الواقع؛ فبعض البلدان ذات الأنظمة المربوطة تقوم بتخفيض قيمة العملة بشكل متكرر، وذلك لاستخدام سعر الصرف كضمان للقدرة التنافسية للصادرات، مما يجعل نظامها أقل تمييزاً عن أحد الأنظمة المرنة؛ في حين، تدعي بلدان أخرى الأخذ بالأنظمة العائمة، ولكنها بشكل غير رسمي تتبع الأنظمة المربوطة أو إدارة أسعار صرف عملاتها على طول مسار محدد سلفاً، لتعكس محاولات تجنب التكاليف السياسية للتخفيضات المرئية إذا ما تم الإعلان عن ربط عملتها، والرغبة في استخدام سعر الصرف باعتباره كمرسة للتضخم، مع تجنب مخاطر الرهانات في اتجاه واحد ضد عملاتها، أو "الخوف من التعويم" بسبب وجود مخاطر الصرف

الأجنبي بنسبة كبيرة أو درجة عالية من الدولة؛ هذا الاختلاف الناتج بين تصنيف حكم القانون والأنظمة الفعلية أدى إلى تخفيض شفافية سياسة سعر الصرف، مما يجعل المراقبة الفعالة على سياسات الأعضاء صعبة، كما يعكس الآثار المترتبة على السياسات المستمدة من أعمال البحث وسياسة استخدام هذا التصنيف.

وكانت نقطة الضعف الثانية من هذا التصنيف الخلط بين الأنظمة الجامدة من الربط مع الربط اللين، كما أنها أخفقت في الاعتراف بدرجة مختلفة من الحكم الذاتي النقدي التي يوفرها كل النظام.

بهذه معالجة هذه العيوب، اعتمد صندوق النقد الدولي خطة تصنيف جديدة قائمة على سياسات الأمر الواقع، الذي أصبح يستخدم منذ جانفي 1999. يتميز هذا التصنيف بأنواع مختلفة من الأنظمة المربوطة، لتعكس درجات متفاوتة من الحكم الذاتي النقدي والالتزام إلى مسار سعر صرف معين، وبعد دراسة مستفيضة لطبيعة مختلف الممارسات المتبعة من قبل الأعضاء، وكذا الاسترشاد بالكتابات الموجودة على مجموعات متنوعة من نظم أسعار الصرف، تم تحديد الفئات التالية: أنظمة صرف لدول ليست لديها عملة رسمية خاصة، بما في ذلك الدولة الرسمية والاتحاد النقدي؛ مجالس العملة؛ الربط الثابت التقليدي (اتجاه عملة واحدة أو سلة من العملات)؛ أسعار صرف مربوطة داخل نطاقات أفقية؛ الربط الزاحف؛ النطاقات الزاحفة؛ التمويل الموجه دون الإعلان المسبق لمسار سعر الصرف؛ التمويل المستقل.

في حين أن التصنيف الجديد هو تحسن ملحوظ على التصنيف السابق، لكنه يفقر لقاعدة بيانات تاريخية مما يعني محدودية فائدته بالنسبة للتحليل التجريبي، ففي حالة عدم وجود قاعدة بيانات من هذا القبيل فإن اعتماد عدد من الباحثين على رصد عدد قليل من نقاط البيانات المتاحة سيكون عن التصنيف الجديد في تحليلهم لنظم أسعار الصرف، هذا ما قدم بدوره الدافع الرئيسي لـ (BOR) من أجل بناء قاعدة بيانات تاريخية عن أنظمة الواقع لجميع البلدان الأعضاء، التي تمتد من بداية 1990 إلى نهاية 2001، وبناء مثل هذه القاعدة يحتفظ بالميزة الرئيسية للتصنيف القديم في أنه يغطي جميع البلدان الأعضاء، وتتسق مع التصنيف الرسمي الجديد لصندوق النقد الدولي. لقد بدأ (BOR) نموذجها بتوجيه انتقادات للتصنيفات التي تعتمد على سلوك سعر الصرف والاحتياطات، إذ أن لديها قيود من حيث التغطية القطرية، نظراً لعدم توفر البيانات حول سعر الصرف والاحتياطات الرسمية لجميع البلدان؛ والأكثر أهمية، أن الاعتماد الوحيد على مثل هذه البيانات في كثير من الحالات يؤدي إلى استنتاج غير صحيح عن نظام سعر الصرف الفعلي، مبررين ذلك للأسباب التالية:

- ❖ يمكن أن يكون استقرار سعر الصرف نتيجة الاستقرار الاقتصادي أو إلى عدم وجود صدمات كبيرة للاقتصاد.
- ❖ بما أن العديد من الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية لها تأثير على سعر الصرف، فإنه من الصعب أن يتم فصل الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من تلك الموجهة إلى أهداف أخرى (على سبيل المثال، استهداف التضخم المباشر).

- ❖ قد يكون تباين العينة مرتفع نتيجة انخفاض العملة بقيمة كبيرة وبدفعة واحدة في ظل نظام الصرف الثابت، وبالتالي، قد لا تشير إلى قدر أكبر من المرونة في سعر الصرف.
- ❖ الاختلافات في حجم وعمق أسواق العملات الأجنبية قد تؤثر على تذبذب أسعار الصرف.
- ❖ إن التحليل الإحصائي لأسعار الصرف الرسمية تكون مضللة إذا كانت البلاد تحافظ على تعدد أسعار الصرف، وذكر سعر الصرف الرسمي يؤثر فقط على جزء صغير من معاملات الصرف الأجنبي، في حين تنفذ المعاملات المتبقية بأسعار تحددها السوق الموازية المعترف بها رسمياً.
- ❖ إضافة بيانات سعر الصرف مع الاحتياطات الرسمية لا يحل تماماً عيوب التركيز على التدابير الكمية وحدها؛ على سبيل المثال، قد يتم ربط التغيرات في الاحتياطات لاستراتيجيات الديون أو إدارة الاحتياطي، وليس بالضرورة إلى دافع استقرار سعر الصرف، كما يمكن أن تكون بيانات الاحتياطي مشوهة نتيجة الاستدانة الرسمية أو التسديدات، ولا يعبر عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سوق الصرف من قبل البلد قيد النظر، وربما لا تكون هناك علاقة خطية بين التغيرات في أسعار الصرف والاحتياطات.
- ❖ إضافة إلى ذلك، قد يكون البلد يخفي مدى تدخله للدفاع عن عملته، وذلك من خلال العقود المستقبلية وعمليات المبادلة. والأهم من ذلك، يجوز للسلطات النقدية أن تؤثر على سعر الصرف دون الشراء أو البيع المباشر للعملات الأجنبية في السوق. على سبيل المثال، في الاقتصاديات الأقل نمواً مع أسواق صرف صغيرة وسطحية، قد يأخذ التدخل غير المباشر شكل ضوابط وأنظمة الصرف الأجنبي الإدارية أو الإقناع الأدبي Moral Suasion، وكلها محاولات للحد من قدرة قوى السوق على ضبط سعر الصرف بحرية (Bubula and Otker-Robe 2002, p.11-12).
- ولأخذ الملاحظات السابقة في الاعتبار، وبالنظر إلى القيود المرتبطة بالتصنيفات التي تستند كلياً على التحليل الكمي، استخدمنا (BOR) مجموعة من التحليل الكمي والنوعي في بناء قاعدة بيانات عن الحالة الواقعية لأنظمة الصرف؛ وقد طبقا المبادئ التوجيهية التالية في إسناد البلدان إلى فئات محددة:
- ❖ استقرار سعر الصرف في حد ذاته لا يكفي لتصنيف نظام الحكم بمثابة الربط، ما لم تنص وثائق من مجموعة متنوعة من المصادر تدل على أن السلطات سعت بشكل رسمي أو غير رسمي للحفاظ على سعر صرف مستقر وجهاً لوجه مع عملة معينة أو سلة من العملات، وعندما تشير المعلومات المتوفرة إلى أن السلطات استهدفت الحفاظ على سعر صرف مستقر وبقي سعر الصرف في نطاق أقل من 2 % لمدة أربعة أشهر على الأقل وجهاً لوجه مع عملة معينة، فإنه يتم تصنيفها فعلياً إلى نظام الربط الثابت التقليدي.
- ❖ صعوبة التحقق من سلة العملات، لاسيما عند تكوين سلال و/أو أوزان غير معلنة، مما أدى إلى الاعتماد أسعار الصرف الرسمية.
- ❖ تصنف أنظمة الربط الزاحف عندما تكون هناك أدلة بالوثائق (بدعم من بيانات أسعار الصرف الاسمية والحقيقية) من أن الإعلان الرسمي أو غير الرسمي تدل على وجود سعي للتخفيض التدريجي للعملة بنسب صغيرة مع أو دون

نطاقات معلنة أو غير معلنة، كما تم التمييز بين الربط والنطاق الزاحف إلى الأمام أو الخلف، وذلك للإشارة إلى درجات متفاوتة من الالتزام بمسار سعر صرف معين ودور سعر الصرف كمرساة اسمية.

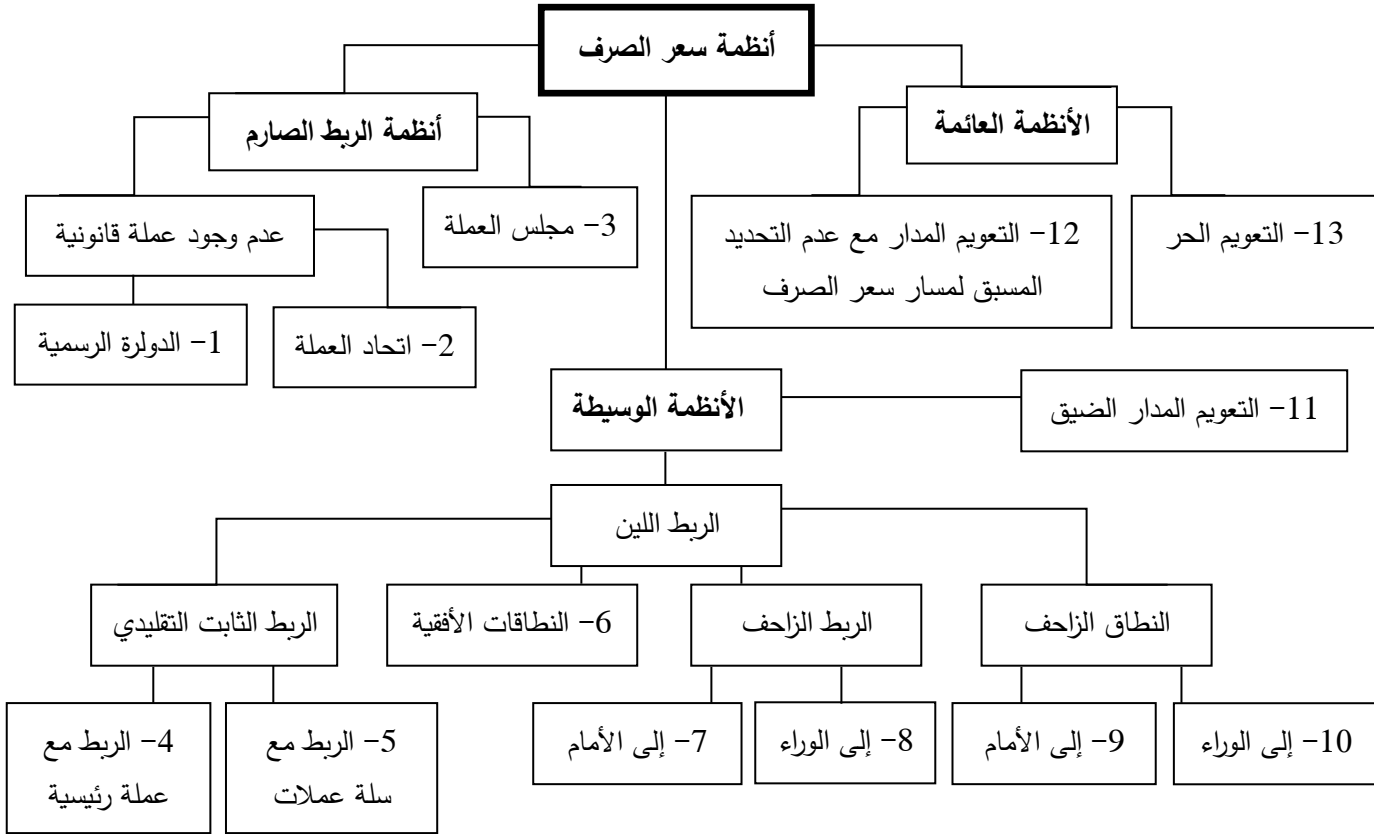
❖ تصنف الأنظمة بالربط الثابت أو الربط الزاحف حتى ولو تم الإعلان بأن النظام المتبع من النطاقات، إذا كانت تحركات أسعار الصرف محدودة بسبب التدخل بشكل كثيف على حواف النطاقات الضيقة.

❖ يصنف النظام بمثابة تعويم مدار بدلاً من الربط الثابت، حتى ولو تم التصريح بأن النظام المتبع هو الربط الثابت، إذا كان سعر الصرف الرسمي يخضع لتخفيضات متكررة خلال فترات زمنية قصيرة جداً (على سبيل المثال، بنغلاديش خلال 1995-1997)، أو عندما تحافظ البلاد على تعدد أسعار الصرف، ويتم تنفيذ غالبية المعاملات من خلال سعر الصرف الذي يحدده السوق (الرسمية أو الرسمية الثانوية)، وليس بالسعر الرسمي الثابت (على سبيل المثال، ميانمار، ونيجيريا عام 1995).

❖ في الاختيار بين الأنظمة المدارة والعائمة بحرية، كان العامل الحاسم وجود بعض الأدلة على أن التدخل المباشر أو غير المباشر كان يهدف إلى التأثير على اتجاه سعر الصرف في الأجل طويل بما يتجاوز ما هو مبرر لمنع التقلبات المفرطة في أسعار الصرف. واعتبر السلطات تتبع نظام التعويم المدار الصارم إذا كانت تهدف إلى مسار سعر صرف مستقر عن طريق المراقبة والسيطرة على سعر الصرف، حيث لا يمكن تحديد هذا الاستقرار بوضوح على أنه حلقة متميزة من الربط، أو الزحف، أو النطاق (على سبيل المثال، باراغواي وسنغافورة).

والشكل رقم (1) يوضح تصنيفات أنظمة سعر الصرف الفعلية لـ (BOR).

المخطط رقم (1): تصنيفات أنظمة سعر الصرف الفعلية لـ (BOR)



Source: Andrea BUBULA and İnci ÖTKER-ROBE: The Evaluation of Exchange Rate Regime since 1990: Evidence from De Facto Policies, International Monetary Fund, IMF Working Paper/02/155, Washington, September 2002, P 14.

بعد القيام بدراستهما، ومن خلال الاستعانة بالجدول والأشكال، تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ جنباً إلى جنب مع النمو الكبير في عدد الأنظمة العائمة، كان الاتجاه نحو الربط الصارم الذي يعني ضمناً الابتعاد عن الأنظمة الوسيطة، وتوفير بعض الدعم لرأي القطبين لأنظمة أسعار الصرف، إذ أن حصة الأنظمة الوسيطة انخفضت بنحو 30 نقطة مئوية على مدى العقد الماضي (1990-2000)، مع زيادة بنسبة 10 % و 20 % في حصة الربط الصلب والأنظمة العائمة، على التوالي.

❖ إن مخارج الأنظمة الوسيطة منذ عام 1990 تشير إلى أن معظم الأنظمة الوسيطة خرجت لنظم العائمة بدلاً من الربط الصارم، على الرغم من أن بعض الأنظمة الوسيطة (على سبيل المثال، الربط الزاحف إلى الأمام وإلى الوراء ونطاقات الزحف إلى الأمام وإلى الوراء) حلت محلها أنظمة وسيطة أخرى قبل أن تخرج في نهاية المطاف إلى الأنظمة العائمة.

❖ لقد تقلصت الأنظمة الوسيطة، لكن لم يكن مدى الانخفاض موحد عبر الأنواع المختلفة من الأنظمة الوسيطة؛ فقد تخلت العديد من البلدان على أنظمة الربط اللين، إلا أنه لا تزال بلدان أخرى تحافظ على التمسك أهداف سعر الصرف باعتماد أشكال أكثر مرونة من الأنظمة الوسيطة؛ وارتفعت أسهم النطاقات الزاحفة والتعويم المدار الضيق

على وجه الخصوص، في حين انخفضت أنظمة النطاقات الأفقية، والربط الزاحف، والربط الثابت التقليدي (وهذا الأخير يعكس انخفاضاً حاداً في الربط مع سلة العملات).

❖ في كثير من الحالات، كان ظهور التوترات بين أهداف التضخم والقدرة التنافسية عاملاً مهماً في التخلي طوعاً أو كرهاً عن الأنظمة الوسيطة الأقل مرونة تجاه نظم أكثر مرونة منها.

❖ تم التخلي عن الربط الزاحف، الذي كان دفعة واحدة وبشعبية كبيرة بين الدول مع ارتفاع معدلات التضخم خلال الأزمات، أو جعلها أكثر مرونة مع إدخال النطاقات.

❖ النطاقات الزاحفة عرضت قدر أكبر من المرونة في التعامل مع تدفقات رأس المال وفي تجنب اختلالات شديدة لسعر الصرف، مع الإبقاء، إلى حد ما، دور المرساة لسعر الصرف مع مسار منتظم صغير لتخفيض قيمة العملة؛ وارتفعت حصة التعويم المدار الضيق، الذي تحاول السلطات فيه الحفاظ على دور المرساة لسعر الصرف دون التزام مسبق إلى مسار مستهدف محدد.

❖ التحول بعيداً عن الأنظمة الوسيطة كان أكثر وضوحاً بين بلدان الأسواق المتقدمة والناشئة التي لديها أسواق متكاملة للغاية مع أسواق رأس المال الدولية، ولقد اختفت الأنظمة الوسيطة تقريباً في البلدان المتقدمة، إذ شكلت استبدال النطاقات في الاتحاد الأوروبي بالاتحاد النقدي معظم هذه الانخفاضات، حيث كانت مستحقة جزءاً من سقوط أنظمة النطاق باستبدالها مع المعدلات العائمة خلال الاضطرابات في الاتحاد الأوروبي عام 1992 (النرويج، والسويد، والمملكة المتحدة) أو في سياق التغيير في إطار السياسة النقدية الشاملة (على سبيل المثال، أيسلندا)؛ أما في بلدان الأسواق الناشئة، كان هناك تحول ملحوظ نحو الأنظمة العائمة، إذ انتقل العديد منهم إلى أنظمة أكثر مرونة في أعقاب التراجع الحاد في تدفقات رؤوس الأموال خلال عام 1990، في حين كان نتيجة خيار سياسي مدروس في دول أخرى من أجل تعزيز السياسة النقدية في التعامل مع تدفقات رأس المال؛ وتنعكس هذه الخطوة - الاتجاه نحو النظم المرنة - أيضاً الرغبة في الحد من تدفقات رؤوس أموال المضاربة التي تكون عادة بتشجيع من نظم أسعار الصرف المربوطة أو إدارتها بإحكام؛ ومع ذلك، اعتمدت العديد من الأسواق الناشئة نظم أسعار الصرف أكثر جموداً (الأرجنتين وبلغاريا والإكوادور)، والحد بشكل كبير أو منح بشكل كامل الحكم الذاتي النقدي، على أمل انضباط أكبر تفرضها هذه الأنظمة التي من شأنها أن تعزز مصداقية السياسات، وجعل العملات أقل عرضة لضغوط المضاربة.

❖ ويعزى بدرجة أكبر في استقطاب هذه الأنظمة لمبدأ " الثالث المستحيل "، التي تعني أن اثنين فقط من الأهداف الثلاثة يمكن تحقيقها في وقت واحد: استقرار سعر الصرف، وحركة رأس المال، واستقلالية السياسة النقدية، وقد شكك في جدوى الأنظمة الوسيطة لأن الدول كانت تحاول الحفاظ على سعر صرف مستقر، بينما تقوم بتوجيه السياسة النقدية لتحقيق أهداف داخلية، في بيئة تمتاز بزيادة حركة رؤوس الأموال؛ إن تزايد التكامل بين الأسواق المالية في

تلك السنوات بدورها أجبرت الدول على الاختيار بين استقرار سعر الصرف أو الاستقلال النقدي، وبالتالي استقطاب واضح من هذه الأنظمة.

- ❖ لقد ظلت الأنظمة الوسيطة بديلاً عملياً للبلدان التي لم تكن حتى ذلك الوقت مفتوحة أمام تدفقات رؤوس الأموال.
- ❖ بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء هذا التوجه، فإن الاتجاه السائد - الخروج من الأنظمة الوسيطة - لا يمكن في حد ذاته أن يقدم دليلاً قوياً على أن الأنظمة الوسيطة سوف تتلاشى في نهاية المطاف، كما جادل بعض أنصار "فرضية التجويف" أو "رأي القطبين".

2-2. التصنيفات الفعلية لنظم الدينار الجزائري بحسب تصنيف (BOR):

أما بالنسبة للأنظمة الفعلية للدينار الجزائري بحسب (BOR) للفترة (1990-2001) فقد كانت وفق الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم (1): تصنيف (BOR) لأنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري

السنوات	تصنيف (BOR)
1993-1990	5- الربط مع سلة العملات
2001-1994	12- التعويم المدار مع عدم التحديد المسبق لمسار سعر الصرف

Source: Andrea BUBULA and İnci ÖTKER-ROBE: **The Evaluation of Exchange Rate Regime since 1990: Evidence from De Facto Policies**, International Monetary Fund, IMF Working Paper/02/155, Washington, September 2002, P 31.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1)، الذي يوضح التصنيف الفعلي للدينار الجزائري وفقاً لـ (BOR) أن الدينار الجزائري كان يتبع نظام الربط مع سلة العملات خلال الفترة (1993-1990) وهو ما يتوافق مع التصريحات الرسمية للسلطات النقدية، وخلال الفترة (2001-1994) كان سعر صرف الدينار يتم عن طريق نظام التعويم المدار مع عدم التحديد المسبق لمسار سعر الصرف، وهو ما يتفق مع التصريحات الرسمية التي كانت تقول بأن النظام المتبع في تلك الفترة هو نظام جلسات التثبيت ونظام التعويم المدار، وبالتالي هذا التصنيف لا يحل المشكلة بالنسبة للنظام الفعلي التي تتبعه الجزائر.

3. أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تصنيف (Levy-Yeyati and Sturzenegger(LYS):

معظم الأدبيات التجريبية المتعلقة بنظم أسعار الصرف استخدمت تصنيفات صندوق النقد الدولي التي تكون على أساس النظام التي أعلنتها الحكومات، على الرغم من التناقضات المعترف بها بين السياسات المعلنة والفعلية في كثير من الحالات. لمعالجة هذه المشكلة، قام كل من Levy-Yeyati and Sturzenegger(LYS) ببناء تصنيف واقعي استناداً إلى بيانات أسعار الصرف والاحتياطيات الدولية لـ 183 دولة لديها تقارير في صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1974-2000).

3-1. تصنيف (Levy-Yeyati and Sturzenegger(LYS) لأنظمة سعر الصرف:

تحدد نظم أسعار الصرف في ظل تصنيف (LYS) وفقاً لسلوك ثلاثة متغيرات: التغيرات في سعر الصرف الاسمي، وتقلبات هذه التغيرات، وتقلبات الاحتياطيات الدولية. ويرجعان الأسباب الكامنة وراء اختيار هذه المتغيرات إلى تعريف

نظم أسعار الصرف، حيث ترتبط نظم سعر الصرف الثابت مع التغيرات في الاحتياطات الدولية الرامية إلى الحد من التقلبات في سعر الصرف الاسمي، في حين الأنظمة المرنة تتميز بالتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف الاسمية مع احتياطات مستقرة نسبياً؛ وبالتالي، يجب أن تكون السلوكيات المجتمعة من هذه المتغيرات الثلاثة كافية لتحديد النظام الذي ينبغي أن يسند لكل بلد في الوقت المناسب (Levy-Yeyati and Sturzenegger 2005, p.1605).

ولتوضيح الاختلافات بين التصنيفات المعلنة والواقعية، تطرقا إلى ثلاث حقائق مجردة ذات صلة بنظم أسعار الصرف؛ أولها أن هناك إجماع على الزيادة في استخدام نظم التعويم طوال فترة ما بعد بريتون وودز. ثانيها أن الأنظمة الوسيطة (بما في ذلك أنظمة الربط التقليدية) معرضة بطبيعتها إلى تدفقات رأس المال، وبالتالي، ملزمة لتختفي في عالم يتميز بأسواق مالية متكاملة على نحو متزايد، وهذه حقيقة يطلق عليها "فرضية التجويف-hollowing-out hypothesis". ثالثها أن العديد من البلدان التي تدعي أن لديها نظام معوم لا تسمح لسعر الصرف الاسمي بالتحرك بحرية، وهو النمط الذي يطلق عليه اسم: "الخوف من التعويم Fear of floating".

حسب استراتيجية التصنيف، تختص أنظمة الصرف المرنة بالتدخلات الضئيلة في أسواق سعر الصرف مع تقلبات غير محدودة في أسعار الصرف الاسمية؛ على العكس من ذلك، تصنف أنظمة الصرف على أنها ثابتة عندما لا تتحرك أسعار الصرف مع إمكانية تذبذب احتياطات الصرف الأجنبي، أما الربط الزاحف فيتوافق مع الحالة التي تحدث فيها التغيرات في معدلات الصرف الاسمية بزيادات مستقرة (أي تقلبات منخفضة في معدل تغير سعر الصرف) مع وجود تدخلات نشطة تحافظ على سعر الصرف على طول هذا المسار؛ وأخيراً، فإن التعويم المدار يوافق الحالة التي تكون فيها التقلبات مرتفعة نسبياً عبر جميع المتغيرات، مع تدخلات جزئية فقط لتهدئة تقلبات أسعار الصرف. ما إن يتم إجراء الحسابات للمتغيرات الثلاثة لكل بلد ليتم استخدام التحليل العنقودي كوسيلة لتوزيع البيانات إلى مجموعات مختلفة، ويعتبر كل عنقود ممثلاً للنظام المميز له، بصرف النظر عن النظام القانوني المصرح به من قبل البلد الذي تم تعيينه إلى هذه المجموعة. ويبين الجدول رقم (2) التالي الملاحظات المخصصة لمختلف الأنظمة والمعايير المستخدمة في تحديد والتعريف عن النظام سعر الصرف الفعلي وفق (LYS)، ويلاحظ أن المشاهدات التي تعرض تقلبات منخفضة على طول المتغيرات الثلاثة لا يمكن تعيينها إلى أي نوع من النظم، وبالتالي، تم تسميتها بنظم "غير محسومة Inconclusives"؛ والتسمية ليست اعتباطية: فإذا لم يكن هناك أي تحركات في سعر الصرف الاسمي، ولا تحركات في الاحتياطات، فإن نظام سعر الصرف المنفذ في البلاد (الفعلي) سوف يكون غير واضح بالمقارنة المباشرة مع بقية العينة.

الجدول رقم(2): معايير تصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية حسب (LYS)

تغيرات سعر الصرف الاسمي	تقلبات تغير سعر الصرف الاسمي	تقلبات احتياطات الصرف
غير محسومة	منخفضة	منخفضة
العائم	مرتفعة	منخفضة
التعويم المدار	مرتفعة	مرتفعة
الربط الزاحف	مرتفعة	منخفضة
الثابت	منخفضة	مرتفعة

Source: Eduardo LEVY-YEYATI and Federico STURZENEGGER: Classifying exchange rate regimes: Deeds vs. words, European Economic Review 49, 2005, P 1611.

من بين العينة الكلية التي عددها 4604 مشاهدة تم استبعاد 553 مشاهدة لأنها تنتمي إلى نظام الربط بسلة عملات لم يتم الكشف عنها (والذي يحول دون احتساب سعر صرف ذو معنى)، واستبعاد 1062 مشاهدة نظراً لنقص البيانات لواحدة على الأقل من المتغيرات الثلاثة المعتمدة في التصنيف، لتبقى 2989 مشاهدة تم بها بناء النموذج، والتي تتطابق مع عدد الحالات التي تم حسابها لكل الدول عن طريق البيانات السنوية للمتغيرات المرجعية الثلاثة.

بعد إجراء الاختبار، تم استبعاد 129 قيمة متطرفة من العينة (من أصل 2989 مشاهدة)؛ ليتم بعد ذلك إجراء الاختبار على 2860 من المشاهدات المتبقية، وتصنيف البيانات إلى خمسة عناوين كما هي موضحة في الجدول السابق.

تم تسمية الاختبار الأول على البيانات بالجملة الأولى، ليتم تصنيف 1062 مشاهدة فقط ضمن التصنيفات الأربعة، والبقية كانت لعدد كبير من الدول ضمن فئة " غير محسومة " (1798 من أصل 2860 حالة). ليتم إعادة الاختبار على 1798 مشاهدة غير محسومة، وتم تسمية هذا الاختبار بالجملة الثانية، وتم التوصل إلى تصنيف 1100 مشاهدة، مع بقاء 698 مشاهدة فقط غير مصنفة، وذلك بعد إدخال متغير آخر للتمييز بين الجملة الأولى والثانية، والذي يعتبر تحسين إضافي في النموذج، إذ أن هذا المتغير من أهم معايير اختيار نظم الصرف، وهو: شدة الصدمات التي يتعرض لها كل بلد.

وذكر الباحثان أنه ليس من المستغرب أن أغلب المشاهدات غير المصنفة (698) أو غير المحسومة في الجملة الثانية يمكن وصفها بسهولة بأنها ضمن الترتيبات الثابتة؛ على وجه الخصوص، تم تعيين نظام سعر الصرف الثابت لجميع نقاط البيانات التي تتمتع بأحد هذين الشرطين: تعرض تقلبات معدومة في سعر الصرف الاسمي، أو يتم التعرف على الأنظمة الثابتة لدى صندوق النقد الدولي، وكان متوسط التقلبات في سعر الصرف الاسمي أقل من 0.1 %، مما أدى إلى تصنيف 625 مشاهدة من الحالات 698 بحسب هذا المعيار، لذا قررا أنه لا داعي لتكرار منهجية التحليل العنقودي، ولم يبق سوى 73 حالة (2.4 % من 2989 مشاهدة) غير مصنفة؛ وقد استخدم هذا

المعيار أيضاً لتحديد ترتيبات محددة للمشاهدات 1062 التي تم استبعادها من الاختبار نظراً لعدم توفر البيانات، الأمر الذي أدى إلى إضافة ما مجموعه 419 مشاهدة جديدة إلى قاعدة البيانات. أخيراً، تشمل المشاهدات غير المصنفة على 1269 مشاهدة: ربط إلى سلة عملات لم يكشف عنها (553)، والمشاهدات غير المحسومة والبلدان التي لديها بيانات مفقودة (73 و 643 على التوالي). بعد القيام بدراستهما تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) التالي:

الجدول رقم (3): تصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية حسب (LYS)

IMF	LYS	ad-hoc	غير محسوم	القيم المتطرفة	الجملة الثانية	الجملة الأولى
513	662	---	---	---	183	479
937	600	---	---	90	336	174
1885	2073	419	625	39	581	409
3335	3335	419	625	129	1100	1062

Source: Eduardo LEVY-YEYATI and Federico STURZENEGGER: Classifying exchange rate regimes: Deeds vs. Words, European Economic Review 49, 2005, P 1617.

يبين الجدول رقم (3) ثلاثة توزيعات للمشاهدات: العائمة، والثابتة، والأنظمة الوسيطة (وهذا الأخير بدمج كل من الربط الزاحف والتعويم المدار)، ويدرج أيضاً توزيع تصنيف صندوق النقد الدولي لنفس العينة للمقارنة، ويمكن أن يرى بأن أسعار الصرف الثابتة لا تزال تمثل أكثر من نصف العينة؛ في حين نجد أن الأنظمة العائمة الفعلية أكثر من الأنظمة العائمة بحكم القانون.

ويظهر الاستقرار على استخدام أسعار الصرف الثابتة منذ وقت مبكر من تسعينيات القرن الماضي، وهي النقطة التي تتحدى الرأي القائل بأن زيادة الحركية في سوق رأس المال قد تتسبب تدريجياً في التخلي عن الترتيبات الثابتة؛ هذا الفرق يؤكد اكتشاف مهم وهو أن عدد البلدان التي تعمل على نظام سعر الصرف الثابت دون التصريح بأنهم يفعلون ذلك زادت بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية، وهي ما يسميها (LYS) بظاهرة: " الخوف من التثبيت Fear of Pegging".

ليقوموا (LYS) بإعادة هذه الدراسة للفترة (1974-2013) لجميع الدول التي تقدم تقاريرها لصندوق النقد الدولي، وب نفس المنهجية السابقة ليحصلوا على النتائج التالية:

❖ من بين العينة الكلية التي عددها 7304 مشاهدة تم استبعاد 679 مشاهدة لأنها تنتمي إلى نظام الربط بسلة عملات لم يتم الكشف عنها، واستبعاد 1437 مشاهدة أخرى نظراً لنقص البيانات لواحدة على الأقل من المتغيرات الثلاثة المعتمدة في التصنيف، لتبقى 5188 مشاهدة.

❖ بعد إجراء الاختبار تم استبعاد 226 قيمة متطرفة من العينة (من أصل 5188 مشاهدة)؛ ليتم بعد ذلك إجراء الاختبار على 4962 مشاهدة المتبقية، وتصنيف البيانات إلى خمسة عناقيد كما هي موضحة في الجدول رقم (2).

- ❖ في الجولة الأولى ليتم تصنيف 2050 مشاهدة فقط ضمن التصنيفات الأربعة، والبقية كانت لعدد كبير من الدول ضمن فئة " غير محسومة " (2912 من أصل 4962 حالة).
- ❖ ليتم إعادة الاختبار في الجولة الثانية على 2912 مشاهدة غير محسومة، وتم التوصل إلى تصنيف 1606 مشاهدة، مع بقاء 1306 مشاهدة غير مصنفة.
- ❖ 1131 مشاهدة (من 1306 مشاهدة غير مصنفة) تم تصنيفها على أنها تنتمي إلى النظم الثابتة، وذلك لتحقيقها الشرطين المذكورين سابقاً.
- ❖ وقد استخدم هذا المعيار أيضاً لتحديد ترتيبات محددة للمشاهدات 1437 التي تم استبعادها من الاختبار نظراً لعدم توفر البيانات، الأمر الذي أدى إلى إضافة ما مجموعه 603 مشاهدة جديدة إلى قاعدة البيانات.
- ❖ أخيراً، تشمل المشاهدات غير المصنفة على 1688 مشاهدة: ربط إلى سلة عملات لم يكشف عنها (679)، والمشاهدات غير المحسومة والبلدان التي لديها بيانات مفقودة (175 و 834 على التوالي) (Levy-Yeyati and Sturzenegger 2016, p.5-8).

بعد القيام بدراستهما تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) التالي:

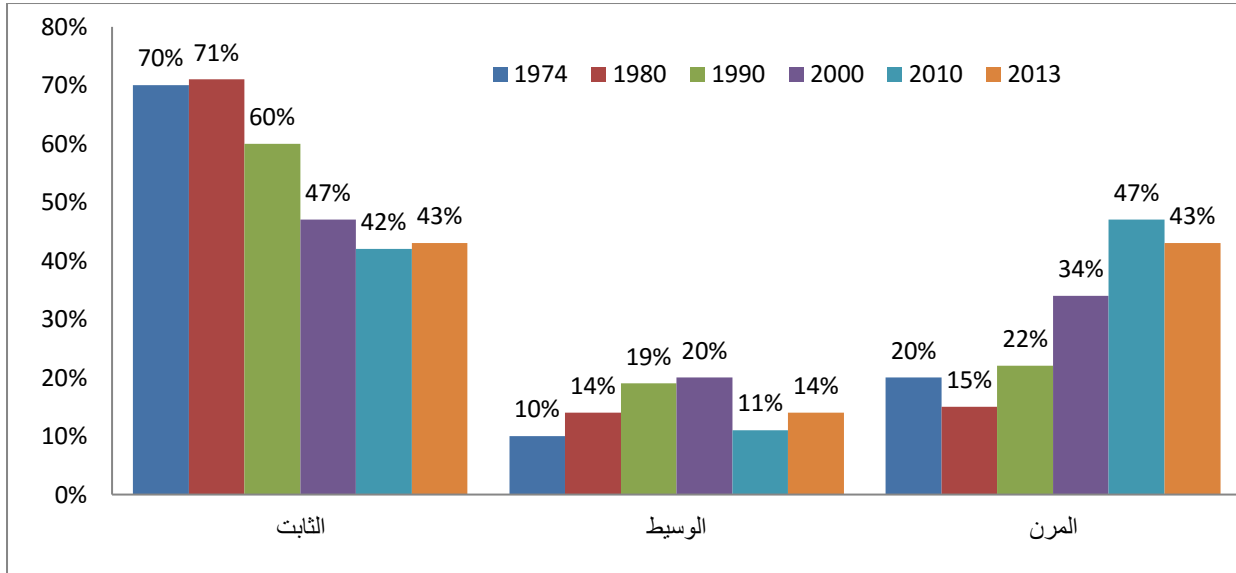
الجدول رقم (4): تصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية حسب (LYS-V2)

LYS	ad-hoc	غير محسوم	القيم المتطرفة	الجولة الثانية	الجولة الأولى	
1397				302	1095	العائم
1062			127	536	399	الوسيط
3157	603	1131	99	768	556	الثابت
5616	603	1131	226	1606	2050	المجموع

Source: Eduardo LEVY-YEYATI and Federico STURZENEGGER: **Classifying Exchange Rate Regimes: 15 Years Later**, Center for International Development, CID Faculty Working Paper No. 319, Harvard University, Cambridge, June 2016, P 13.

إن النظرة الأولى في التصنيف السابق تشير إلى أن الانخفاض المطرد في عدد من الإصلاحات منذ زوال نظام بریتون وودز تسارع خلال العقد الماضي، ويبين الشكل رقم (2) الأهمية النسبية للأنظمة الثابتة والوسيط والعائمة، والاتجاهات نحو المرونة في سعر الصرف، في حين تراجعت الأنظمة الثابتة (في معظم الحالات، كانت إرث نظام بریتون وودز)، وفي السنوات الأخيرة جاء انخفاض الأنظمة الوسيطة، فالמיד من الدول التي كانت تتبنى النظم الوسيطة أصبحت تسمح لأسعار صرف عملاتها بالتعويم بحرية أكبر.

الشكل رقم (2): توزيع أنظمة أسعار الصرف وفق تصنيف (LYS) للفترة (1974-2013)



Source: Eduardo LEVY-YEYATI and Federico STURZENEGGER: **Classifying Exchange Rate Regimes: 15 Years Later**, Center for International Development, CID Faculty Working Paper No. 319, Harvard University, Cambridge, June 2016, P 17.

إن تفسير تزايد التحول نحو الأنظمة المرنة يرجع إلى الأزمة المالية العالمية 2008 إذ أصبحت الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط تبحث عن التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، وهي ما تحققه هذه الأنظمة، في حين أن الدول ذات الدخل المنخفض لا تزال تريد ربط عملاتها، مع وجود تحولات محدودة إلى نظام التعويم قبل عام 2000، وهذا ما يتفق مع نتيجة هامة أخرى، وهي: زيادة عدد البلدان التي تعمل على نظام سعر الصرف الثابت دون ذكر صراحة أنهم يفعلون ذلك (الخوف من التثبيت) بشكل ملحوظ على مدى العقد الماضي؛ والشئ نفسه يمكن أن يقال عن الأنظمة العائمة رسمياً ولكنها ليست كذلك في الواقع (الخوف من التعويم)؛ وعموماً، فإن انتشار التعويم بين الاقتصاديات المتكاملة مالياً يذهب تماشياً مع انخفاض عدم التطابق بين الأقوال والأفعال (Levy-Yeyati and Sturzenegger 2016, p.9).

3-2. التصنيفات الفعلية لنظم الدينار الجزائري بحسب تصنيف (LYS):

أما فيما يخص التصنيفات الفعلية لنظم الدينار الجزائري للفترة (1974-2013) بحسب تصنيف (LYS) فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (5) التالي:

الجدول رقم (5): تصنيف (LYS) لأنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري

السنوات	تصنيف (LYS)	السنوات	تصنيف (LYS)
1993-1974	سلة عملات	2006-2005	التعويم (الجولة الثانية)
1994	التعويم المدار	2007	التعويم المدار (الجولة الثانية)
1995	التعويم	2008	التعويم
1996	التعويم (الجولة الثانية)	2009	التعويم المدار (الجولة الثانية)
2001-1997	التعويم	2010	التعويم (الجولة الثانية)
2002	التعويم المدار/الربط الزاحف (الجولة الثانية)	2011	التعويم المدار (الجولة الثانية)
2003	التعويم	2012	التعويم
2004	التعويم المدار/الربط الزاحف (الجولة الثانية)	2013	التعويم (الجولة الثانية)

Source: Eduardo LEVY-YEYATI and Federico STURZENEGGER: **Classifying Exchange Rate Regimes: 15 Years Later**, Center for International Development, CID Faculty Working Paper No. 319, Harvard University, Cambridge, June 2016, P 24.

نلاحظ من الجدول رقم (5)، أن تصنيف (LYS) للأنظمة الفعلية تتطابق مع التصريحات التي كان يعلنها بنك الجزائر طوال الفترة (1974-1993) إذ كان النظام المتبع في ذلك الوقت هو سلة العملات، وفي عام 1994 ظهر الاختلاف بين التصريحات والواقع بحسب (LYS)، إذ أن الجزائر في هذه العام كانت تصرح باتباعها نظام جلسات التثبيت، بينما في الواقع تتبع نظام التعويم المدار بالنسبة للدينار الجزائري، وفي عام 1995 نفس الأمر، الجزائر تصرح بأن النظام المتبع هو جلسات التثبيت، بينما هذا التصنيف أكد بأن الجزائر تتبع نظام التعويم، ومنذ عام 1996 أصبحت الجزائر تصرح بأن النظام المتبع هو التعويم المدار، إلا أن هذا التصنيف وجد في عام 1996 تصنيف الدينار غير محسوم في الجولة الأولى، مما يعني أن المتغيرات الثلاثة (التغيرات في سعر الصرف الاسمي، وتقلبات هذه التغيرات، وتقلبات الاحتياطات الدولية) كانت منخفضة جداً، لكن تم تحديد النظام في الجولة الثانية بأنه التعويم، وفي السنوات الخمسة الموالية كان النظام الفعلي للدينار الجزائري هو نظام التعويم بحسب تصنيف (LYS)، وفي عامي 2002 و 2004 كانت الجزائر تتبع نظام مختلط بين التعويم المدار والربط الزاحف بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك بعد فشل التصنيف في الجولة الأولى، وفي عام 2003 كانت تتبع نظام التعويم، ومن 2005 إلى 2013 كان الدينار لا يمكن تصنيفه في الجولة الأولى، وفي الجولة الثانية تراوح بين نظام التعويم المدار والتعويم (ما عدا عامي 2008 و 2012 إذ صنف في الجولة الأولى وبنظام التعويم).

لو نلاحظ التحليل السابق للأنظمة الفعلية للدينار الجزائري بحسب (LYS)، فإننا سوف نجده غير واقعي بالنسبة لحالة الجزائر، بل نجد أن هذا التحليل قد ذهب أبعد من التصريحات، إذ يقول بأن الجزائر كانت تتبع نظام التعويم في بعض السنوات، ومن هنا يمكن القول بأن هذا التصنيف يعتبر مؤيد ومشابه للتصريحات الرسمية، ولا يحل المشكلة بالنسبة للنظام الفعلي التي تتبعه الجزائر.

4. أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تصنيف (RR) Reinhart and Rogoff :

التصنيف الأخير الذي تناول إشكالية النظم الفعلية للدينار الجزائري هو تصنيف Reinhart and Rogoff الذي يغطي الفترة (1878- سبتمبر 2016)، وفيما يلي شرح لهذا التصنيف.

4-1. تصنيف (RR) Reinhart and Rogoff لأنظمة سعر الصرف:

تعيد ورقة Reinhart and Rogoff تاريخ ترتيبات أسعار الصرف بعد الحرب العالمية الثانية، استناداً إلى مجموعة واسعة من البيانات الشهرية لـ 153 بلد، تمتد من عام 1946 إلى غاية 2001، وتختلف هذه الدراسة ليس فقط عن التصنيفات المعلنة رسمياً من طرف البلدان، بل تختلف أيضاً بشكل جذري على المحاولات السابقة في إعادة التصنيف لأنظمة سعر الصرف تاريخياً (Reinhart and Rogoff 2004, p.1).

لقد قاما ولأول مرة بإدراج بيانات أسواق سعر الصرف الموازية والمزدوجة (والتي كانت مهمة جداً ليس فقط في البلدان النامية، ولكن في كل الدول الأوروبية تقريباً حتى أواخر عام 1950، وأحياناً إلى ما بعد ذلك) في تحديد الأنظمة الفعلية لسعر الصرف؛ ويرى Reinhart and Rogoff أن أي خوارزمية لتصنيفات أنظمة سعر الصرف لا تميز بين أنظمة سعر الصرف الرسمي والنظم الموجودة في السوق الموازي هي تصنيفات بعيدة عن الواقع، لأن الغالبية العظمى من الدول لديها سعر الصرف المتعدد أو الأنظمة المزدوجة، والمعدل المزدوج أو الصرف العائم الموازي ليس فقط مقياساً أفضل بكثير من نظام سعر الصرف الرسمي لتحديد السياسة النقدية، بل غالباً ما يكون هذا المعدل أكثر وضوحاً من الناحية الاقتصادية.

أدخل تصنيف (RR) مفهومين جديدين لتصنيفات أسعار الصرف؛ أولهما، أن ما يقارب نصف التصريحات الرسمية للبلدان التي تطبق نظام الربط لديها أسعار مزدوجة / موازية قائمة تستخدم من " الباب الخلفي "، وإن كان غالباً ما يرافقها الرقابة على الصرف؛ ثانيهما، قاما بتطوير سلسلة زمنية واسعة لتاريخ ترتيبات الصرف والعوامل ذات الصلة، مثل الرقابة على الصرف وإصلاحات العملة، جنباً إلى جنب مع مجموعة الإحصائيات الوصفية استناداً إلى بيانات أسعار الصرف والتضخم من عام 1946 فصاعداً، وهذا ما سمح بالتمييز الدقيق بين ما تعلنه الدول بشكل رسمي (بحكم القانون)، وممارسات أسعار الصرف الفعلية (بحكم الواقع).

إن تصنيف (RR) يتكون من مراحل مختلفة هي:

❖ أولاً، قاما باستخدام التسلسل الزمني من خلال المعالجة المنفصلة للبلدان التي تتخذ سعر الصرف المزدوج أو المتعدد بشكل رسمي أو الموازي النشط في الأسواق عن الدول التي تتبنى النظام الواحد؛

❖ ثانياً، إذا لم يكن هناك سوق مزدوج أو موازية، فإنه يتم التحقق لمعرفة ما إذا كان هناك نظام رسمي معلن عنه مسبقاً، مثل الربط أو النطاق؛ وإذا كان هناك، يتم دراسة الإحصائيات بشكل موجز للتحقق من النظام المعلن، وإذا تم التحقق من النظام (أي، يتفق سلوك سعر الصرف مع السياسة المعلنة مسبقاً)، فإنه يتم تصنيفها وفقاً لذلك، وما

إذا فشل إعلان التحقق (وهي النتيجة الأكثر شيوعاً)، فإنه يتم البحث عن التصنيف بحكم الأمر الواقع، وذلك وفق الخوارزمية الموضحة أدناه.

❖ ثالثاً، إذا لم يكن هناك نظام رسمي معلن لسعر الصرف، أو إذا تعذر التحقق من النظام المعلن عنه وكانت بيانات اثني عشر شهراً من معدل التضخم أقل من 40 %، فإنه يتم تصنيف النظام من خلال تقييم سلوك أسعار الصرف (حيث يستند قياس التقلب على نافذة تتحرك لمدة خمس سنوات، بحيث يمكن أن ينظر إلى سلوك سعر الصرف الشهري كجزء من نظام كبير ومستمر)، وكذا الاعتماد على فحص الأدلة الرسومية للتحقق من التصنيف، والسبب الرئيسي لذلك هو فصل الربط من الربط الزاحف أو النطاقات، ولفرز الأخير إلى نطاقات زاحفة ونطاقات غير زاحفة. ❖ رابعاً، تم إنشاء فئة جديدة منفصلة وهي البلدان التي لديها معدل التضخم لاثني عشر شهراً يفوق 40 %، ووصفت هذه الحالات بـ " السقوط الحر falling Freely " (في حالات استثنائية - عادة ما تكون عند بداية لخطبة استقرار التضخم - رغم أن التضخم أكبر من 40 %، والمعدل في السوق يؤكد ذلك، وإذا تم الإعلان الرسمي عن تبني النطاقات أو الزحف، فإنه يؤخذ النظام المعلن مسبقاً)؛ وإذا كان البلد لديه تضخم أكبر من 50 % فإنه يتم تصنيف نظام سعر الصرف بـ " التعويم المفرط Hyper float"، وهو نوع فرعي لنظام السقوط الحر.

❖ خامساً، تناولنا تلك الأنظمة المتبقية التي لم تصنف في الخطوات الأربعة السابقة، هذه الأنظمة إما أن تكون التعويم المدار أو التعويم الحر؛ وللتمييز بين الاثنين، قاما ببعض الاختبارات البسيطة التي تبدو في احتمال تحرك سعر الصرف ضمن نطاق ضيق، فضلاً عن القيمة المطلقة لمتوسط التغير في أسعار الصرف.

❖ أخيراً، عندما تكون هناك أسواق مزدوجة أو موازية، وعلاوة السوق الموازي تساوي باستمرار 10 % أو أكثر، فإنه يتم تطبيق الخطوات الخمسة السابقة وإعادة التصنيف وفقاً لذلك، وإن كان في التصنيف الدقيق.

إن تصنيف (RR) قد قسم أنظمة سعر الصرف إلى 14 نظام (أو 15 عشرة إذا ما تم التعامل مع التعويم المفرط كنظام مستقل)، وتتهار هذه النظم في حالة التوسع إلى خمسة أنظمة، ويمكن إظهار هذه النظم من خلال الجدول رقم (6) التالي:

الجدول رقم (6): التصنيف الطبيعي لأنظمة سعر الصرف بحسب (RR)

الرقم المخصص للتصنيف في:		التصنيف الطبيعي
التصنيف الموسع	التصنيف الدقيق	
1	1	دول بغير عملة مستقلة
1	2	أنظمة الصرف الثابتة المعلنة مسبقاً أو مجالس العملة
1	3	الربط ضمن نطاقات أفقية معلنة مسبقاً التي هي أضيق من أو تساوي 2 %
1	4	نظام سعر الصرف الثابت بحكم الواقع
2	5	نظام الربط الزاحف المعلن مسبقاً
2	6	نظام النطاق الزاحف المعلن مسبقاً التي هي أضيق من أو تساوي 2 %
2	7	نظام الربط الزاحف بحكم الواقع
2	8	نظام النطاق الزاحف بحكم الواقع التي هي أضيق من أو يساوي 2 %
2	9	نظام النطاق الزاحف المعلن مسبقاً التي هي أوسع من 2 %
3	10	نظام النطاق الزاحف بحكم الواقع التي هي أضيق من أو تساوي 5%
3	11	نظام النطاق غير الزاحف الذي هو أضيق من أو يساوي 2 %
3	12	نظام التعويم المدار
4	13	التعويم الحر
5	14	السقوط الحر (ويشمل نظام التعويم المفرط)

Source: Carmen REINHART and Kenneth ROGOFF: **The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation**, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 119, Issue 1, Harvard University, Cambridge, February 2004, P 25.

في التصنيف الدقيق، تم التمييز بين السياسات المعلنة مسبقاً والأنظمة الفعلية الأقل شفافية؛ وبما أن الإعلانات المسبقة تترك الأمر للمحليين في السوق المالية لتحديد سياسة سعر الصرف الضمنية، فإن التصنيف الدقيق لـ (RR) تعامل مع الإعلان المسبق باعتباره أقل مرونة من الواقع؛ أما الذين لا يرغبون في اختبار ما إذا كانت الإعلانات بمثابة جهاز تنسيق، والمهتمين فقط في فرز درجة المرونة في سعر الصرف المرصودة فإنهم سوف يفضلون التصنيف الموسع؛ ولكن، حتى في هذا التصنيف فإنه لا بد من معالجة السقوط الحر كنظام منفصل.

وفقاً للتصنيف الطبيعي (RR) في جميع البلدان من 1970 إلى 2001، فإن 45 % من الملاحظات وصفت رسمياً بأنها تتبع نظام الربط، لكنها في الواقع (تم تصنيفها) بأنها تتبع مرونة محدودة، أو تعويم مدار أو عائمة بحرية أو ما هو أبعد من ذلك: " السقوط الحر "؛ واحتمالات أن يكون التصريح الرسمي بتبني نظام التعويم المدار لكن فعلياً تتبنى نظام الربط أو الربط الزاحف حوالي 53 %، وهكذا تم إيجاد أن التاريخ الرسمي لترتيبات أسعار الصرف يمكن أن تكون مضللة بشكل عميق (Reinhart and Rogoff 2004, p.40).

4-2. التصنيفات الفعلية لنظم الدينار الجزائري بحسب تصنيف (RR):

أما فيما يخص الأنظمة الفعلية لسعر صرف الدينار الجزائري حسب تصنيف (RR)، يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (7) التالي:

الجدول رقم (7): التصنيف الفعلي للدينار الجزائري حسب تصنيف (RR)

التاريخ	التصنيف (أولي / ثانوي)	التعليقات
1878 - نوفمبر 1942	الربط	أدخل الفرنك الجزائري؛ الفرنك الفرنسي هو العملة القانونية إلى جانب الفرنك الجزائري بعد 8 أوت 1920، وفي 20 ماي 1940 تم إدخال الرقابة على الصرف الأجنبي.
نوفمبر 1942 - 6 ديسمبر 1944	الربط	الجنيه البريطاني، وتأسست في منطقة الجنيه الاسترليني
6 ديسمبر 1944 - ديسمبر 1946	الربط	الرجوع إلى منطقة الفرنك الفرنسي
جانفي 1947 - 26 جانفي 1948	الربط / السقوط الحر	الفرنك الفرنسي
26 جانفي 1948 - 20 سبتمبر 1949	السقوط الحر / السوق المزدوج	-----
20 سبتمبر 1949 - 10 أبريل 1964	الربط	الفرنك الفرنسي
10 أبريل 1964 - 1 أوت 1972	النطاق الفعلي / السوق الموازي	نطاقات أفقية ± 5 حول الفرنك الفرنسي؛ الدينار يحل محل الفرنك الجزائري؛ تطبيق ضوابط صرف العملات الأجنبية في عام 1967؛ وعلاوة السوق الموازي في حدود 30-70 % .
1 أوت 1972 - 21 جانفي 1974	التعويم المدار / السوق المزدوج	الربط الرسمي إلى الفرنك الفرنسي
21 جانفي 1974 - ديسمبر 1987	النطاق الزاحف الفعلي / السوق المزدوج	النطاق ± 5 حول الدولار الأمريكي؛ وصلت علاوة السوق الموازية إلى 469 % في أبريل 1985؛ ويرتبط سعر الصرف الرسمي لسلة عملات لم يعلن عنها.
جانفي 1988 - مارس 1994	التعويم المدار / السوق الموازي	---
أفريل 1994 - جانفي 1995	السقوط الحر / التعويم المدار / السوق الموازي	---
فيفري 1995 - فيفري 1999	النطاق الزاحف الفعلي / السوق الموازي	النطاق ± 2 حول الفرنك الفرنسي / اليورو
مارس 1999 - سبتمبر 2016	النطاق الزاحف الفعلي / السوق الموازي	النطاق ± 2 حول الدولار الأمريكي

Source: Ethan ILZETZKI and Carmen REINHART and Kenneth ROGOFF: **The Country Chronologies to Exchange Rate Arrangements into the 21st Century: Will the Anchor Currency Hold?**, National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 23135, Cambridge, February 2017, P 5.

نلاحظ أن النظم الفعلية للدينار الجزائري من خلال تصنيف (RR) تختلف كلياً عن النظم المعلنة من طرف السلطات النقدية في الدولة، فنلاحظ مثلاً الفترة (1974-1987)، كانت الجزائر تصرّح بأنها تتبع نظام سلة العملات المعلنة، لكن تصنيف (RR) يذكر بأن النظام الفعلي المتبع هو النطاق الزاحف حول الدولار الأمريكي بتقلب ± 5 ، مع وجود السوق المزدوج، ووصول علاوة السوق الموازية إلى 469 % في أبريل 1985 وارتباط سعر الصرف الرسمي لسلة عملات لم يعلن عنها؛ ومن جانبي 1988 إلى مارس 1994، مازالت الجزائر تصرّح بأنها تتبنى نظام سلة العملات، ولكن تصنيف (RR) يذكر بأن الجزائر كانت تتبع نظام التعويم المدار للدينار، وربما يرجع ذلك إلى قوة السوق النقدي الذي تم إنشاؤه في ذلك الوقت، وقدرته على تحديد الدينار من خلال العرض والطلب، مع وجود السوق الموازي. ومن أبريل 1994 إلى جانفي 1995، دخل الدينار الجزائري في السقوط الحر، الذي يعني وجود مستويات تضخم أكبر من 40 %، وربما يعود ذلك إلى التخفيضات المعلنة وغير المعلنة للدينار الجزائري في ذلك الوقت (10 % عند بداية عام 1994 و 40 % في 10 أبريل 1994)، مع اتباع نظام التعويم المدار. ومن فيفري 1995 إلى غاية فيفري 1999، تبنت الجزائر نظام الربط الزاحف فعلياً للدينار حول الفرنك الفرنسي بتقلب ± 2 ، ثم تم التحول إلى الربط الزاحف فعلياً حول الدولار الأمريكي بتقلب ± 2 إلى غاية سبتمبر 2016، مع أن التصريحات الرسمية تقول بتبني نظام التعويم المدار للدينار الجزائري.

يعتبر هذا التصنيف من أفضل التصنيفات الحديثة التي تظهر حقيقة نظام سعر الصرف المتبع في الجزائر، إذ أن هذا التصنيف يراعي في منهجيته سعر الصرف في السوق الموازية وتعدد أسعار الصرف، وهو ما مرت وتمر به التجربة الجزائرية، وذلك بخلاف بعض التصنيفات الأخرى التي اعتمدت فقط على التقلبات في الاحتياطات وفي أسعار الصرف الاسمية؛ وبالتالي تصنيف (Reinhart and Rogoff (2017 هو التصنيف الواقعي والملائم للحالة الجزائرية.

5. خاتمة:

من خلال تطرقنا إلى التصنيفات الفعلية للدينار الجزائري في ظل أنظمة سعر الصرف الحديثة لاحظنا شدة الغموض التي تكتنف تحديد الدينار الجزائري.

ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن التصنيف الواقعي الذي يمثل وضعية الدينار الجزائري هو تصنيف Reinhart and Rogoff، وبالتالي إثبات فرضية الدراسة التي تنص على أن: الجزائر لا تتبع نظام التعويم المدار المعلن عنه، حيث توصل هذا التصنيف إلى أن الدينار الجزائري ومنذ فيفري 1995 إلى غاية فيفري 1999 ارتبط بنظام الربط الزاحف فعلياً للدينار حول الفرنك الفرنسي بتقلب ± 2 ، ثم تم التحول إلى الربط الزاحف فعلياً حول الدولار الأمريكي بتقلب ± 2 إلى غاية سبتمبر 2016، مع أن التصريحات الرسمية تقول بتبني نظام التعويم المدار للدينار الجزائري. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ الجزائر تتبع نظام آخر فعلياً غير المعلن عنه لسعر صرف الدينار الجزائري، فمن خلال الإجابة عن التساؤلات السابقة التي تم التطرق إليها في التصنيفات الفعلية لنظم سعر الصرف، خصوصاً تصنيف Reinhart and Rogoff الذي يكشف أن الجزائر لم تكن تتبع نظام التثبيت، بل كانت تتبع نظام النطاق الزاحف للدولار الأمريكي قبل عملية التحويل، بل الغريب أن هذا التصنيف قد ذكر بأن الجزائر قد قامت بعملية التعويم المدار للدينار الجزائري (1988-1994) وهي الفترة التي تصرح فيها الجزائر بأنها تتبع نظام سلة العملات وتتجه نحو نظام التعويم المدار، ولما أصبحت الجزائر تتبع نظام التعويم المدار بحسب التصريحات جاء هذا التصنيف ليفند ذلك، ويذكر بأن الجزائر منذ بدايات 1995 وإلى غاية نهايات 2016 تتبع نظام النطاق الزاحف لعملتها، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن الذين يعلمون كيفية تسيير نظام صرف الدينار الجزائري يعدون على أصابع اليد.

❖ بعد التطرق إلى دراسة التصنيفات الواقعية لأنظمة سعر صرف الدينار الجزائري يتضح بأن الدينار يعاني من الظاهرتين: الخوف من الربط والخوف من التعويم، فالسلطات النقدية تخاف من ربط الدينار رغم أنها تقوم باتباعه فعلياً، وذلك من خلال ربطه مع الدولار الأمريكي، ولا تريد أن تصرح بذلك خشية هجمات المضاربة على العملة، في حين أنه أيضاً يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم، فالسلطات النقدية رغم تصريحها بأن النظام المتبع هو التعويم المدار، إلا أنها تخاف من تحديد الدينار فعلياً في السوق بناء على العرض والطلب، لأن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض قيمته.

❖ وجود سوق موازية - بحسب تصنيف Reinhart and Rogoff - يتحدد فيها سعر الدينار بناء على الطلب والعرض، والفرق الشاسع بين هذه الأسعار والأسعار الرسمية تؤكد بأن السلطات النقدية تخشى من تعويم الدينار الجزائري، رغم ذلك فإن هذا الأمر أدى إلى انخفاض قيمته، مما أدى إلى فقدان الثقة والمصادقية في الدينار بسبب فقدانه للوظائف التقليدية للنقود (مخزن للقيمة، ووسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومعياري للمدفوعات الآجلة).

قائمة المراجع:

- Andrea BUBULA and İnci ÖTKER-ROBE: **The Evaluation of Exchange Rate Regime since 1990: Evidence from De Facto Policies**, International Monetary Fund, IMF Working Paper/02/155, Washington, September 2002.
- Carmen REINHART and Kenneth ROGOFF: **The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation**, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 119, Issue 1, Harvard University, Cambridge, February 2004.
- Eduardo LEVY-YEYATI and Federico STURZENEGGER: **Classifying exchange rate regimes: Deeds vs. words**, European Economic Review 49, 2005.
- Eduardo LEVY-YEYATI and Federico STURZENEGGER: **Classifying Exchange Rate Regimes: 15 Years Later**, Center for International Development, CID Faculty Working Paper No. 319, Harvard University, Cambridge, June 2016.
- Hans Genberg and Alexander K. Swoboda: **Exchange-Rate Regimes: Does What Countries Say Matter?**, An article in a the 'Mussa Fest' conference at the International Monetary Fund, Washington, D.C, 4-5 June 2004.

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في ترقية الصناعة السياحية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية-

أ. صالح سراي

أ. نبيل بن مرزوق

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريج -

جامعة البليدة 02 - لونيسي علي -

المخلص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى توظيف المتاح من المعارف حول: الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يلعب دورا هاما في اقتصادات البلدان المضيفة وخاصة النامية، باعتباره مصدرا تمويليا ووسيلة فعالة للاستغلال الموارد الطبيعية، وذلك على مختلف القطاعات بما فيها القطاع السياحي، الذي بالرغم ما تزخر به الجزائر من مقومات طبيعية إلى أن هذا القطاع يبقى يسجل أرقام متدنية لا تكاد تذكر إلا على استحياء بالرغم من تفتح الدولة على الاستثمارات الخاصة والأجنبية من خلال مجموعة القوانين والامتيازات والضمانات لتحفيز الاستثمار كان آخرها قانون 09-16، إلى أن نسبة الاستثمارات السياحية تبقى ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الصناعة السياحية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار السياحي، الاستثمار، السياحة.

Abstract:

This paper seeks to employ the available knowledge about: direct foreign investment, which plays an important role in the economy of the host countries, especially the developing countries as an effective means of funding source for exploitation of natural resources, the various sectors including tourism sector, despite its wealth of Algeria natural ingredients, but this sector remain hits disastrous numbers are almost negligible chains shyly despite the open state to private and foreign investment through a series of laws and privileges and guarantees to stimulate investment, the last of the Law 16-09, however, the proportion of tourist investment remain slow compared with other sectors.

Keywords: Tourism industry, Foreign direct investment, Investment in tourism, Investment, Tourism.

Jel Classification Codes: Z3, L83, F21, E2.

1. مقدمة:

تعتبر السياحة اليوم من أهم وأسرع القطاعات نموا على المستوى العالمي، وذلك نظرا للفوائد العديدة والمتعددة التي لا تعد ولا تحصى سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لهذا تنامي الاهتمام بها من قبل الباحثين والمختصين، وذلك لأنها تعتبر وسيلة فعالة للمساهمة في دفع عجلة التنمية المحلية والنهوض بالمجتمع ككل.

وتعد الاستثمارات السياحية طريق متميز للتنمية السياحية حيث تشكل الاستثمارات السياحية النسبة الأكبر من الدور الذي يؤديه القطاع السياحي في التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال التأثير المتبادل مع هذه القطاعات بتحضير استثمارات وصناعات إضافية فيها إلى جانب هذا فإن الزيادة في حجم هذه الاستثمارات سوف يؤثر على حجم وتوزيع المشاريع السياحية المختلفة مما يعني بذلك زيادة في حجم العوائد السياحية وزيادة مستويات الأرباح.

مشكلة الدراسة:

تتخصر في كيفية نشر والتعريف بالصناعة السياحية الجزائرية في العالم وذلك بغية جذب وجلب السياح والمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، والوقوف على أهم التحديات والمعوقات التي تقف حاجزا أمام الصناعة السياحية بالجزائر؛ وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية فيما يلي:

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما مدى مساهمتها في النهوض بقطاع السياحة؟

فرضية البحث:

يستند هذا البحث على فرضية مفادها: أن البيئة غير الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المحلي في الجزائر، انعكست سلبا في ضعف الاستثمارات في الصناعة السياحية.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموع من الأهداف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
- التعرف على أهمية الصناعة السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر ووضعيتهما في العالم.
- الوقوف على أهم مشاكل وتحديات الصناعة السياحية بالجزائر.
- تقديم التوصيات والمقترحات المناسبة لدعم وتعزيز الصناعة السياحية بالجزائر.
- إبراز الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشر في تنمية الصناعة السياحية بالجزائر.

منهج البحث:

سوف يتم اعتماد المنهج الوصفي من خلال استعراض الجانب النظري لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بصناعة السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى المنهج التحليلي من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة عن المؤشرات صناعة السياحة بالجزائر والاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على تقارير المنظمة العلمية للسياحة وتقرير مجلس

السياحة والسفر العالمي مؤشرات تنافسية السياحة والسفر من مصادرها ومعالجتها بطريقة علمية للوصول إلى النتائج المتوقعة من البحث.

2. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الدولية، كما له دورا حيوياً وذلك من خلال الرفع من القدرات الإنتاجية للدول وزيادة معدلات التشغيل، كما يساهم في إنتشار العولمة لكونه يلقي اهتماما وتقضياً من طرف الدول المضيفة.

2-1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر)، في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر)، في اقتصاد آخر، وتتطوي المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المتسببة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة" (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017، ص.12).

ويعرفه الدكتور محمود صالح المنصوري على أنه: "هو امتلاك الأصول إنتاجية أجنبية وليس للأصول المالية كالتدفقات النقدية قصيرة الأجل مثل استثمارات الحوافز المالية ومعاملات الصرف الأجنبي" (المخاطرة، 2017، ص.3).

ويعرف أيضاً على أنه: "إقامة مشروعات بدولة ما من طرف غير مقيم بها عام أو خاص، طبعي أو معنوي بها سواء بنفسه أو كشريك في رأس المال بحيث لا تقل نسبته في المشاركة عن حد معين تجعل لها قوة تصويتية كما سهم إذا لم يكن شريكا في الإدارة" (سي محمد، 2013، ص.98).

2-2. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

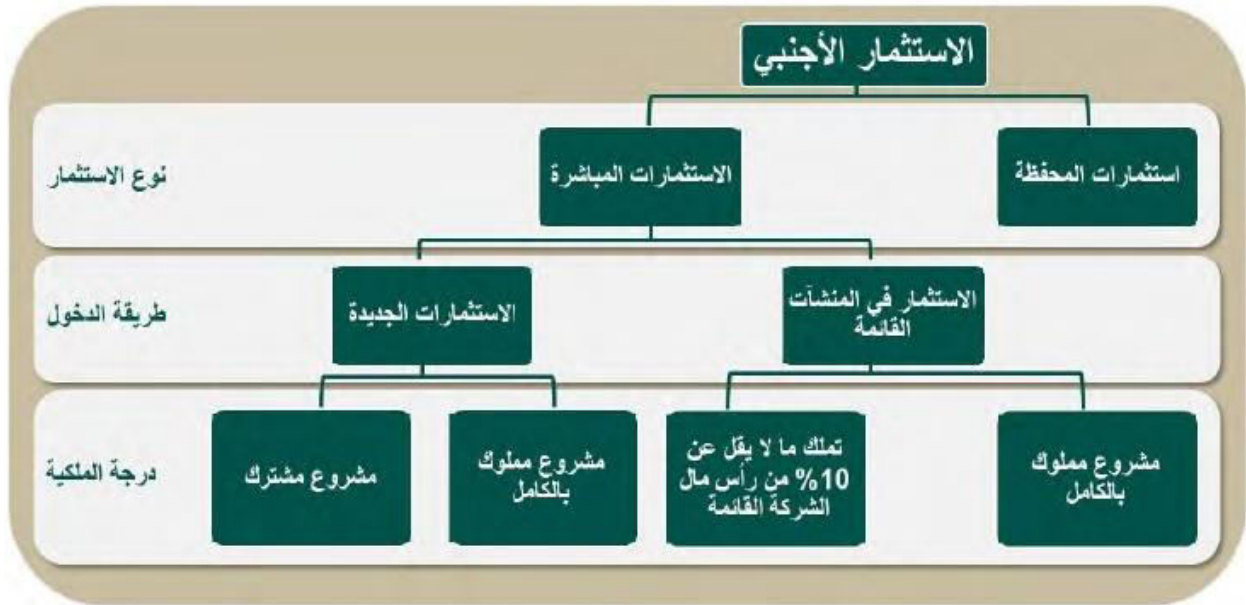
يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص تميزه عن باقي الاستثمارات الأخرى، ومن هذه الخصائص ما يلي:

- ❖ تعويض النقص في المدخرات والاستثمارات المحلية عن طريق التدفقات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة استثمار أرباحه؛
- ❖ تدعيم الدول المضيفة بعوامل الإنتاج المتقدمة تكنولوجيا بجانب عامل رأس المال وكذا تكوين اليد العاملة عليها.
- ❖ علاج مشكلة البطالة الموجودة بصورة كبيرة في البلدان النامية وذلك بزيادة حجم الاستثمارات المنفذة وخاصة عندما تتجه للأنشطة كثيفة العمالة.

- ❖ تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة.
- ❖ تحقيق إيرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الاستثمارية، كما أنه لا يترتب عليها عبئ ثابت في ميزان المدفوعات حيث يقتصر دخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فإن السداد مرتبط بربحية المشروع.
- ❖ ارتفاع الإيرادات العامة للدول المضيفة من أرباح ومبيعات المشروعات الأجنبية (سي محمد، 2013، ص. 98-99).

وعليه مما سبق يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار الأجنبي، حيث يشتبهان من حيث أن كل منهما يمثل تحويل دولي لرأس المال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أنواع الاستثمار الأجنبي.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لضمان الاستثمار، 2017، ص: 12.

2-3. أسباب استقطاب الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تنشأ الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي بصورة عامة إلى الأسباب التالية:

- ❖ وجود الفجوة الادخارية الناجمة من كون رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها وكذلك عدم القدرة على توفير العملات الصعبة اللازمة للاستثمار، وفي هذه الحالة يمكن ردم هذه الفجوة عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي.

❖ دعم النمو الاقتصادي: إذ أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة طاقة البلد الإنتاجية، وهو عنصر فعال في تغيير بيئة الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الاقتصادية فيه، فضلا عن أنه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وخلق فرص عمل إضافة في سوق العمل المحلية وتطوير المهارات الفنية والإدارية.

❖ أنه يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية ويزيد من صادرات البلد المضيف، الأمر الذي يؤثر في زيادة المدخرات المحلية وبالتالي الاستثمار المحلي.

❖ نقل التكنولوجيا المتقدمة: حيث أن نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق اعتماد نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية الأمر الذي يساهم في نقل التقدم التكنولوجي في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق المحاكاة (عبد التيمي 2006، ص 198-199).

2-4. الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال 2016

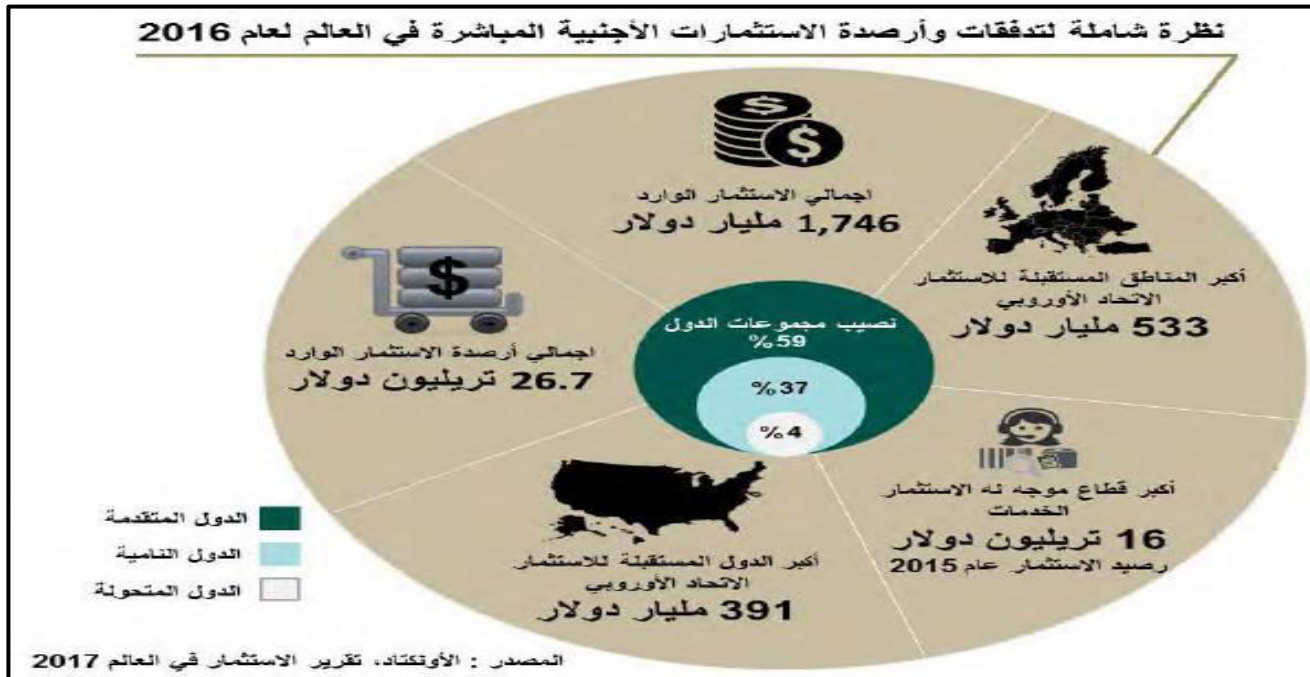
شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعاً طفيفاً بمقدار 28 مليار دولار بنسبة 1.6%، من 1774 مليار دولار إلى 1746 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 134 مليار دولار وبنسبة 18.2% إلى 869 مليار دولار خلال 2016، في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على ارتفاع لتبلغ 26.728 مليار دولار بنهاية العام.

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار لعام 2017، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية بمعد 14.1% إلى نحو 646 مليار دولار وواصلت حصتها من التدفقات العالمية التراجع لنسبة 37% مقارنة بحصة بلغت 42% عام 2015. وقد انخفضت التدفقات العالمية التراجع لنسبة 37% مقارنة بحصة بلغت 42% عام 2015، وقد انخفضت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية وخصوصاً شرق وجنوب شرق آسيا بمعد 20% إلى 101 مليار دولار لعام 2015، كما تراجعت التدفقات الواردة إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى 59 و 142 مليار دولار على التوالي.

في المقابل ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 4.9% إلى 1032 مليار دولار عام 2016 لتمثل 59% من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة ارتفاع التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 9% إلى 425 مليار دولار عام 2016، في مقابل انخفاض التدفقات الوارد إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل 5.8% إلى 533 مليار عام 2016.

أما الدول المتحولة فقد قفزت التدفقات الواردة إليها بمعدل 79% خلال العام لتبلغ 68 مليار دولار فقط في استمرار للاتجاه السعودي مقارن بالعام السابق.

الشكل رقم (02): نظرة شاملة لتدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2016.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لضمان الاستثمار، 2017، ص: 13.

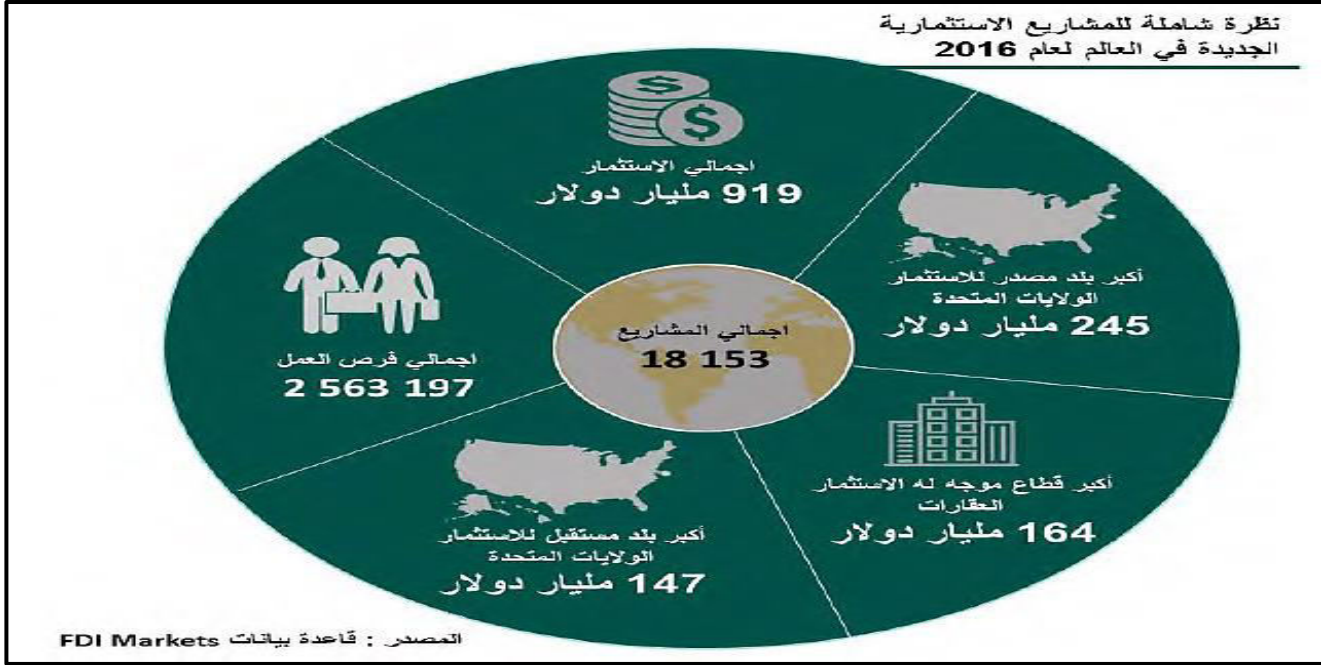
وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسية ودورها على صعيد الاستثمار فقد رصد التقرير ارتفاعا طفيفا في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم بمقدار 4212 مليار دولار وبنسبة 3.9% إلى نحو 113 تريليون دولار بنهاية عام 2016، وفي المقابل انخفضت صادراتها إلى 6.8 تريليونات دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 82.1 مليون عامل، وعلى صعيد العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد تراجع بمقدار 6 مليارات دولار وبنسبة 0.4% إلى 1376 مليار دولار عام 2016 كما استقر معدل هذا العائد إلى 6% على أرصدة الاستثمارات لنفس العام" (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017، ص: 13).

2-5. مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم خلال عام 2016

على صعيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم تشير قاعدة بيانات "أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر"، التي أعدتها مؤسسة الفايانانشيال تايمز إلى أن عام 2016 شهد قيام نحو 11 ألف شركة بإطلاق أكثر من 18 ألف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بنحو 919 مليار دولار بمتوسط 50.6 مليون دولار لكل مشروع، وقد ساهمت تلك المشروعات في توفير نحو 2.6 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 141 وظيفة من كل مشروع.

ومقارنة بعام 2015 فقد شهد عام 2016 تراجعا بشكل طفيف عن العام السابق في مؤشر عدد المشاريع وعدد الشركات المنفذة لها فيما ارتفعت مؤشرات التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروعات والوظائف التي وفرتها.

الشكل رقم (03): نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة في العالم لعام 2016.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لضمان الاستثمار، 2017، ص: 14.

أما خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2016 فقد شهد العالم قيام نحو 81 ألف شركة بإطلاق نحو 229 ألف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بأكثر من 12.4 تريليون دولار بمتوسط 54.3 مليون دولار لكل مشروع، وقد ساهمت تلك المشروعات في توفير أكثر من 35 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 153 وظيفة من كل مشروع" (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017، ص: 14).

3. المقاربة الفكرية للصناعة السياحية

تعتبر الصناعة السياحية في الاقتصاد المعاصر من القطاعات الاقتصادية الهامة، من خلال آثارها المترتبة على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي ... إلخ، فهي مصدر من مصادر خلق الثروة، حيث عرفت السياحة في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً واحتلت مكانة هامة في اقتصادات الكثير من الدول.

3-1. مفهوم الصناعة السياحية

اختلف الباحثون حول تعريف موحد لتفسير ظاهرة السياحة وذلك بسبب اختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث. فالبعض ينظر إليها من زاوية اجتماعية والآخر كظاهرة اقتصادية لا تختلف عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وآخرون يركزون على الجوانب السياسية ودورها في تقوية العلاقات بين الدول.

ويرجع التعريف الأول لمفهوم السياحة كصناعة إلى مطلع سبعينات القرن الماضي (1971م)، حيث أشار دكا ديت (Dekadet) إلى أن السياحة صناعة تستمد ثروتها عن طريق استيراد المستهلكين للمنتج في منطقة جغرافية معينة بدلا من تصدير المنتج النهائي للمستهلك. وأهمية هذا المفهوم تكمن في النظر إلى السياحة بوصفها منتجا يصنع ويدخل السوق (عرض)، ويستهلك، ويواجه منافسة من مناطق أخرى تسوق لمنتج سياحي مشابه. هذه المعطيات تدخل هذا المفهوم في دائرة النشاط الصناعي والاقتصادي (الزهراني وقسيمة، 2008، ص.10).

وتعرف صناعة السياحة بأنها: "تلك التنظيمات العامة والخاصة التي تتطلب تنمية وتوفير تسهيلات، من أجل إنتاج وتطوير وتسويق البضائع والمنتجات بهدف تقديم خدمات تلبي احتياجات ورفاهية السياح، أساسها انتقال هؤلاء السياح من أماكن الإقامة الدائمة إلى أماكن خارج محيطهم الاعتيادي لمدة محددة لا تقل عن 24 ساعة ولا تتجاوز السنة، بعيدا عن ممارستهم لأي عمل مأجور غرضه الربح أو جني الأموال" (بوخاري 2015، ص.40).

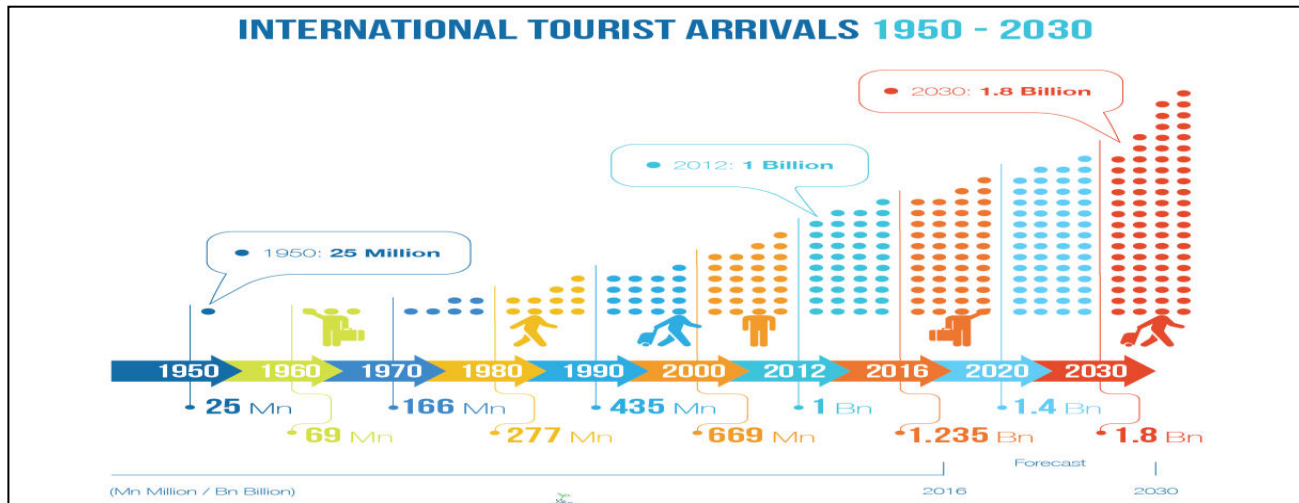
ويرى ديفيدسون (Davidson) "أن صناعة السياحة تفرض على أي دولة تسعى لجذب السياح والتوسع السياحي لإقليمها أن تؤمن الاحتياجات والخدمات الضرورية للسياح، منذ ساعة وصولهم حتى مغادرتهم، وأن المؤسسات التي تقدم تلك التسهيلات والخدمات تشكل ما يطلق (صناعة السياحة)" (الزهراني وقسيمة، 2008، ص.11).

وتعرف أيضا على أنها: "صناعة ونشاط اقتصادي، يحركها القطاع الخاص، فيما يتكفل القطاع العام بتوفير البنى التحتية والبنية المحفزة للاستثمار، في هذا المجال الاقتصادي المهم، وذلك بإعداد التخطيط السياحي الفعال، والتهيئة للمواقع المراد الاستثمار فيها، وإعداد خطة السياحة الوطنية، ووضع الهيكل التنظيمية والتشريعية المناسبة، التي تحدد العلاقات بين إدارة السياحة والقطاعات الأخرى ذات الصلة، وخاصة القطاع الخاص" (الزهراني وقسيمة، 2008، ص.12).

3-2. أهمية الصناعة السياحية

تعد الصناعة السياحية أوسع الصناعات عالميا، حيث وصلت إيراداتها إلى ما يزيد عن (1.220) مليار دولار في عام 2017، وبعدد سياح تجاوز (1322) مليون سائح، منهم أكثر من 51% لأغراض الترفيه والاستمتاع والعطلات فقط حسب تصنيف منظمة السياحة العالمية، وتشير الدراسات والتوقعات إلى أن عدد السياح سوف ينمو ويتزايد إلى أن يصل إلى أكثر من 1.4 مليار سائح بحلول عام 2020، وبمعدل إنفاق يقدر بـ: 5 مليار يوميا. وفي عام 2030، سوف يصل عدد السياح العالمي إلى 1.8 مليار سائح، حيث أن الصناعة السياحية الداخلية تشكل أربعة أضعاف

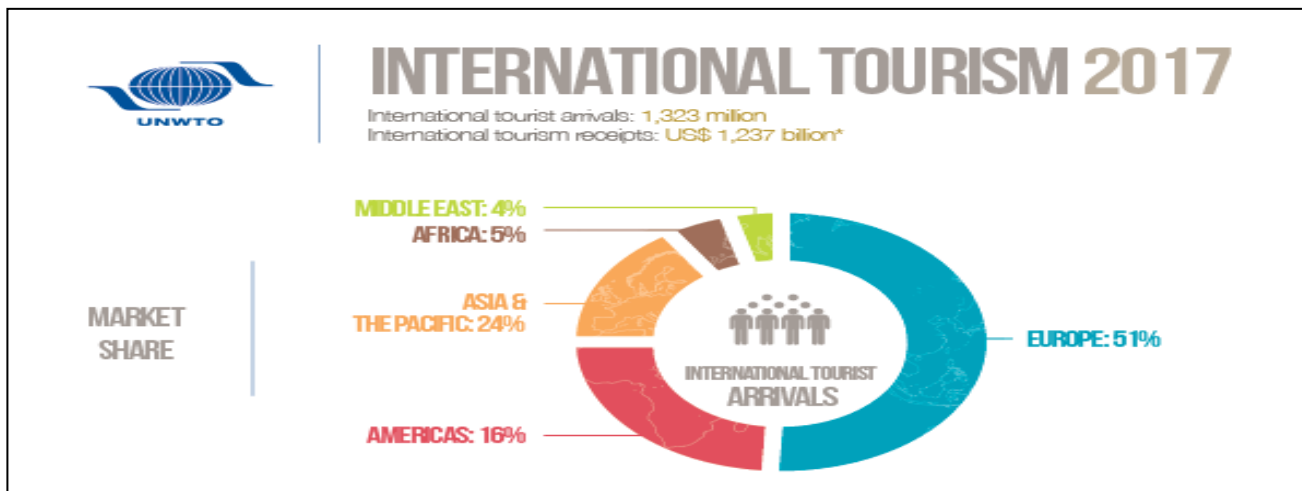
هذا الرقم تقريبا، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن حجم الصناعة السياحية المحلية (الداخلية) تشكل أكثر من 90% من حجم الصناعة السياحية الدولية. والشكل الموالي يوضح توقعات النمو في الصناعة السياحية عالميا. الشكل رقم (04): توقعات النمو في صناعة السياحة عالميا.



Source: World Development Indicators (WDI),. World travel and Tourism Data, November., 2018.

وخلافا لما قد يعتقد البعض، فإن التطور الكبير الذي عرفته التدفقات السياحية العالمية لم تستد منه الدول السائرة في طريق النمو رغم تمتع العديد منها بموارد ومؤهلات سياحية هائلة، بل بقي حكرا على بعض الدول المتقدمة صناعيا لأن السياحة مرتبطة كما هو معلوم بمستوى تطور القطاعات الأخرى (كواش، صالح موهوب، 2013، ص.248).

الشكل رقم (05): توزيع السياح حسب القارات



Source: World Development Indicators (WDI),. World travel and Tourism Data, November., 2018.

استحوذت منطقة آسيا والمحيط الهادي على ما نسبته 24%، من إجمالي السياح الدوليين الذين يجوبون العالم، وحازت الأمريكيتين على ما نسبته 16%، من إجمالي السياح الدوليين الذين يجوبون العالم، بينما استحوذت كلا من

منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا على ما نسبته 5% و 4%، على التوالي، من إجمالي عدد السياح الذين يجوبون العالم، ويعزى سبب انخفاض هذه النسبة إلى الاضطرابات الأمنية والحروب في كل من سوريا اليمن والعراق، وتزايد خطر الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، أما بالنسبة للقارة الأفريقية فقد احتلت الرتبة الأولى في عدد السياح الوافدين إليها وذلك بنسبة 51% من إجمالي السياح الذين يجوبون العالم.

وتشكل الصناعة السياحية مصدرا رئيسيا من مصادر النقد الأجنبي الذي يغذي ميزان المدفوعات ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق الإيرادات السياحية التي تتأتى من الأرباح المتولدة في بلدان المقصد من الإنفاق من جانب الزائرين الدوليين على بنود "الإقامة، الطعام والشراب، التنقلات المحلية، وسائل الترفيه، التسويق، وغيرها من الخدمات والسلع"، وتعتبر إيرادات البلاد من السياحة مصدراً حيويًا للعملة الصعبة لجهات عديدة، وأيضاً مساهماً هاماً في الاقتصاد المحلي كما تساعد على خلق فرص عمل وفتح مجالات تنموية مستدامة (منظمة السياحة العالمية 2013).

الجدول رقم (01): إيرادات صناعة السياحة الدولية حسب المناطق بالمليار دولار

المنطقة	2005	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أوروبا	350.4	411.7	454.9	492.9	513.5	450.7	447	350
آسيا والباسيفيك	136.8	255.8	329.3	353.3	420.1	418.3	367	371
أمريكا	165	215	249	264.2	288	303.7	313	313
أفريقيا	22	30.4	34	35	36.1	33.1	35	33
الشرق الأوسط	26.6	52.2	48	64.4	51.6	54.4	58	58
المجموع	701	965	115.1	219.1	1.309	1.260	1.220	1.237

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: جداول المنظمة العالمية للسياحة من سنة (2000-2017).

يشير الجدول أعلاه إلى أن إيرادات السياحة الدولية وصلت إلى ما مجموعه 1.237 مليار دولار في سنة 2017، مقارنة بـ: 1.309 مليار دولار سنة 2014، مسجلة بذلك تراجع مقدار 72 مليون دولار، كما نلاحظ أن القارة الأفريقية تتربع على الصدارة من حيث الإيرادات السياحية وذلك بـ: 350 مليون دولار في سنة 2017م، حيث سجلت في سنة 2014م، أعلى إيراد لها من السياحة وذلك بـ: 513.5 مليار دولار، أما في الرتبة الثانية نجد القارة الآسيوية والباسيفيك بـ: 371 مليار دولار أما كل من القارة الأمريكية والشرق الأوسط وأفريقيا فقد حققت إيرادات مالية تقدر بـ: 313 مليار دولار و 58 مليار دولار و 33 مليار دولار على التوالي.

3-3. الأبعاد التنموية للصناعة السياحية

لعل أبرز فوائد قطاع السياحة والأسفار هو دفع قطاعات اقتصادية أخرى من خلال ظاهرة الأثر المضاعف، فالسياحة أحد محركات النمو الاقتصادي الديناميكية، لأنها تسهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تحريك عجلة الإنتاج الصناعي والفلاحي... إلخ.

لقد انعكس الاهتمام العالمي للسياحة العالمية على العديد من الدول خاصة النامية حيث أصبحت هذه الدول تنتظر إلى الصناعة السياحية كطريق ووسيلة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتنويع الهياكل الاقتصادية لها، وبالرغم من التأثيرات الكبيرة التي نتجت عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تلك أحداث التي أدت إلى نقص في الصناعة السياحية الدولية، إلا أنها استطاعت النهوض والاستمرار في نموها الكبير.

الشكل رقم (06): الأبعاد التنموية للصناعة السياحية



Source: World Development Indicators (WDI),. World travel and Tourism Data, November, 2018.

يمثل قطاع الخدمات السياحية حوالي 10% من الناتج المحلي في العالم، أي حوالي 9 تريليون دولار أمريكي، ويشكل 7% من الصادرات العالمية، و30% من الصادرات غير المنظورة لعام 2017. وما زال هذا القطاع يؤدي دورا بارزا ومحركا رئيسيا لخلق فرص العمل الذي تزايد بنسبة 4% في عام 2014 من خلال توفير 266 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، أي 10/1 (9.1%) من مجموع الوظائف.

3-4. خصائص الصناعة السياحية

تتلخص فيما يلي:

❖ عدم القابلية للانتقال بإمكانك نقل المنتجات والسلع المادية إلى المستهلك في أي مكان بتواجد فيه، أما العرض السياحي الذي يتمثل في المنتج السياحي فإنه يتميز بعدم إمكانية نقله إلى المستهلك، بل يتوجب على المستهلك الانتقال إلى المنتج السياحي.

❖ عدم قابليته للتخزين حيث أن المنتج السياحي بصورة دائمة إذ لا يمكن تخزينه والتحكم بأوقات عرضه.

❖ يتميز المنتج السياحي بالجمود إذ لا يمكن التحكم بخصائص المنتج السياحي لتتناسب مع أنواق وميول ورغبات السائحين، بعكس السلع المادية الملموسة الأخرى والتي تتصف بالمرونة لإمكانية تعديلها وتطويرها حتى تلبي مطالب

السوق وأذواق المستهلكين، حيث يتوقف الإنتاج على أذواق ورغبات المستهلكين وقدرة جهاز التسويق على إنتاج وتصريف وبيع هذه السلع، وهذا هو الفرق الجوهرى بين التسويق السياحي وتسويق المنتجات المادية الملموسة.

❖ يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والعوامل الثقافية والسياسية التي يصعب على الدول التحكم فيها.

❖ الصناعة السياحية من الصناعات القليلة التي يحصل فيها المستهلك على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعليه فالدولة المصدرة للإنتاج السياحي لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها كما هو الحال لأغلبية المنتجات الأخرى والتي تتطلب إضافة إلى تكاليف الإنتاج، تكاليف التخزين والنقل.

❖ ارتباط الصناعة السياحية بقضايا التنمية الاقتصادية والسياحية في كثير من الدول وخاصة النامية.

❖ تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها، مما يترتب عليه اختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها.

❖ لا يتميز الطلب السياحي بصفة التكرار (أبو قحف، 1992، ص. 16-18).

4. واقع وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تنمية الصناعة السياحية بالجزائر.

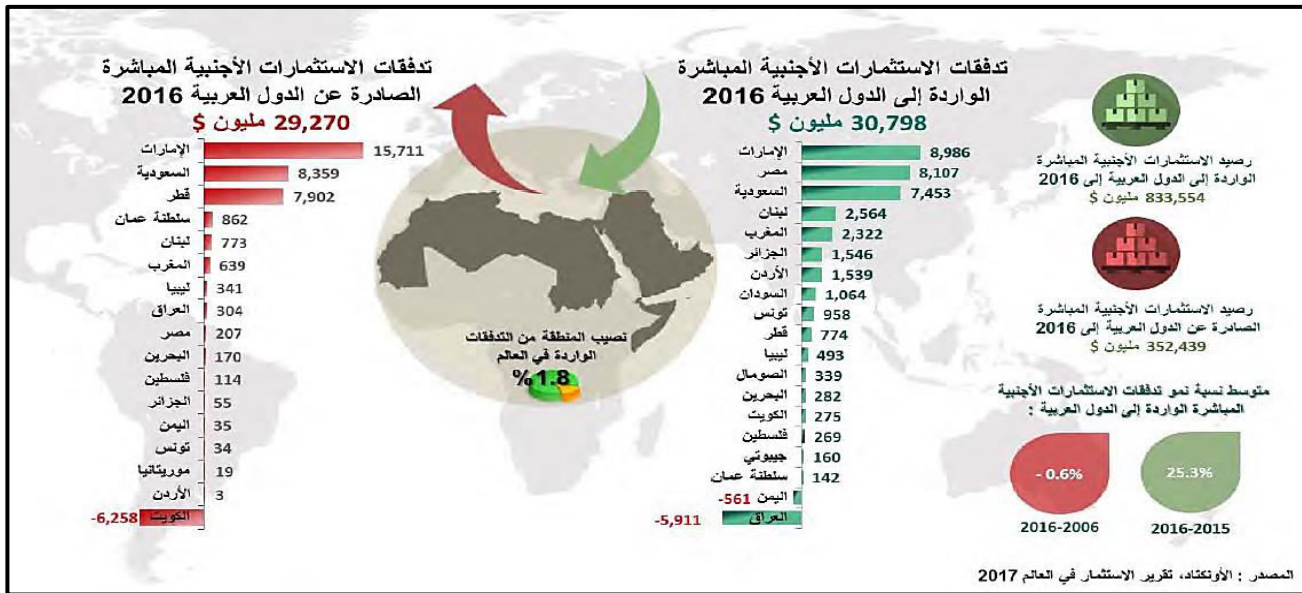
تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا اقتصاديا كبيرا في البلدان المضيفة وخاصة النامية، وذلك نظرا لاعتبارها مصدرا تمويليا ووسيلة ملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، وتعد أيضا وسيلة فعالة لنقل تكنولوجيا الحديثة، كما يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر محورا أساسيا في تنمية الصناعة السياحية لذلك تعول الجزائر الحكومة الجزائرية على تمويل استراتيجيات التنمية الحديثة من خلال استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر.

4-1. الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة

شهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بنسبة 25% من 24.6 مليار دولار عام 2015 إلى 30.8 مليار دولار عام 2016، إلا أنها لم ترق إلى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغت عام 2008 والمقدرة بـ: 96.3 مليار دولار.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 1.8% من الإجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار و4.8 من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4% عام 2000 إلى 6.6% عام 2009، وهو أعلى مستوى لها ثم تراجعت مرة أخرى إلى 1.4% عام 2015 ليلبغ المتوسط العام خلال الفترة مابين عامي 2000 إلى 2016 نحو 3.2% (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2017، ص. 15).

الشكل رقم (07): تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية 2016



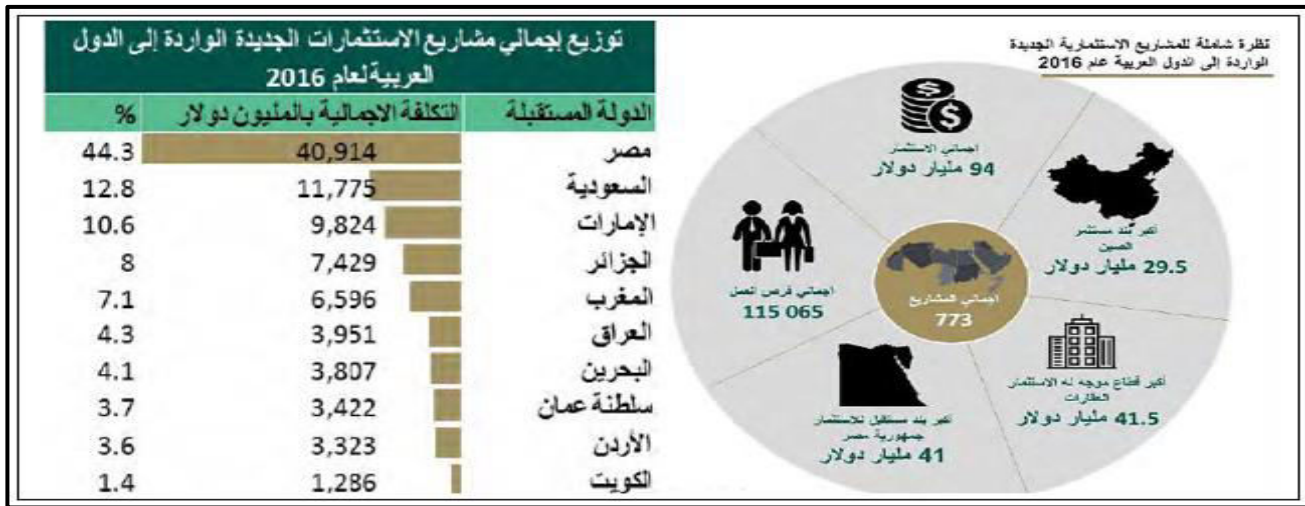
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لضمان الاستثمار، 2017، ص16.

نلاحظ من الشكل أعلاه تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات العربية ومصر والسعودية على نحو 97.7% من إجمالي التدفقات الوارد للدول العربية، وتصدرت الإمارات العربية بنحو 9 مليارات دولار وبحصة 29.2%، تليها مصر في الوصافة بقيمة 8.1 مليارات دولار وبحصة 26.3%، ثم جاءت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 7.5 مليارات دولار وبنسبة 24.2%، أما بالنسبة للجزائر فنجدتها تحتل المرتبة السادسة بقيمة 1.56 مليار دولار، أما بنسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الدول العربية فنجدتها تحتل المرتبة 12 بقيمة 55 مليون دولار.

4-2. مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2016

شهد عام 2016 إنشاء 773 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية، وتخص تلك المشروعات 616 شركة، وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بنحو 94 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات ما يزيد عن 115 ألف فرصة عمل، حيث احتلت مصر الريادة في الدول المستقبلية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2016 بقيمة 40.9 مليار دولار بنسبة 44.3% من الإجمالي، أما بنسبة للجزائر فنجدتها تحتلت المرتبة الرابعة بقيمة 7.429 مليار دولار بنسبة 8% من الإجمالي.

الشكل رقم (08): توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2016



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لضمان الاستثمار، 2017، ص17.

نلاحظ أن الصين تصدرت قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام 2016 بقيمة 29.5 مليار دولار وبنسبة 31.9% من الإجمالي، أما تاريخياً ارتفعت عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 460 مشروعاً عام 2003 إلى 1325 مشروعاً عام 2008، ثم شهد اتجاهها عاملاً للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتباراً من عام 2009 حتى تراجعت مرة أخرى إلى 769 مشروعاً عام 2015.

خلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى 2016، يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6946 شركة بنسبة تزيد على 8.5% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والمقدرة عددها بأكثر من 8165 ألف شركة، كما تستثمر تلك الشركات فيما يزيد على 12 ألف مشروع في المنطقة العربية وبنسبة نحو 5.2% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 233 ألف مشروع (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2017، ص16).

3-4. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية، إلا أن كل المؤشرات تؤكد حقيقة أولى تتمثل في أن الاستثمار لم يتقدم بل عكس ذلك بقي ضعيفاً خارج قطاع المحروقات، والحقيقة الثانية هي وجود العديد من رجال الأعمال الجزائريين الذين يرفضون فكرة الاستثمار في بلدهم ويستثمرون في الخارج، والحقيقة الأخرى هي أن معظم المستثمرين المحليين يفتقرون إلى عصر الثقافة والمعرفة المتعلقة بالاستثمار.

الشكل رقم (09): أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لضمان الاستثمار، 2017، ص 60.
بالنظر إلى معطيات الشكل السابق يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في تطور تدريجي حيث كان في سنة 2012 يقدر بـ: 23.620 مليون دولار، وانخفض سنة 2015 ليصل إلى 26.232 مليون دولار، بعدما كان في سنة 2014 يقدر بـ: 26.620 مليون دولار، ليعاود الصعود في سنة 2016 ليصل إلى 27.778 مليون دولار، أما بالنسبة لأرصدة الاستثمار الأجنبي الواردة فقد انخفضت في سنة 2016 حيث وصلت إلى 1.877 مليون دولار، بعدما كانت 2.005 مليون دولار في سنة 2012.

4-4. تطور الاستثمارات الأجنبية في الصناعة السياحية في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

يعتبر الاستثمار السياحي أحد الأمور الهامة في الاقتصاد الوطني ويعتبر فرصة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالتنمية السياحية، وعليه نلاحظ في الآونة الأخيرة اهتمام الدولة بالاستثمار في القطاع السياحي الذي يعتبر القطاع البديل لقطاع المحروقات، خاصة مؤخرا في ظل انخفاض أسعار المحروقات، لذا وجب تنويع الاقتصاد الوطني بتعزيز الاستثمار في القطاع السياحي.

أ- المبالغ الموجهة للاستثمارات في القطاع السياحي: نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن المبالغ المخصصة للاستثمار في القطاع السياحي في تزايد مستمر من سنة (2011-2016)، حيث قدر في سنة 2011 بـ 126.8 مليار دج ليصل إلى 196.1 مليار دج، ثم بدأ في الانخفاض سنة 2017 ليصل إلى 190.4 مليار دج، حيث انخفض بنسبة 2.9% وهذا يدل على الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة بسبب الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة "سياسة النقشف" وهو ما أدى انخفاض الاستثمار في القطاع السياحي.

الجدول رقم (02): المبالغ الموجهة للاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر بالمليار دينار

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2027
مبلغ الاستثمار	126.8	130	134.4	143.8	176.2	196.1	190.4	283.8
معدل نمو الاستثمار		2.6	3.4	7.0	22.5	11.3	-2.9	4.1

Source: World Development Indicators (WDI),. World travel and Tourism Data, November, 2017..

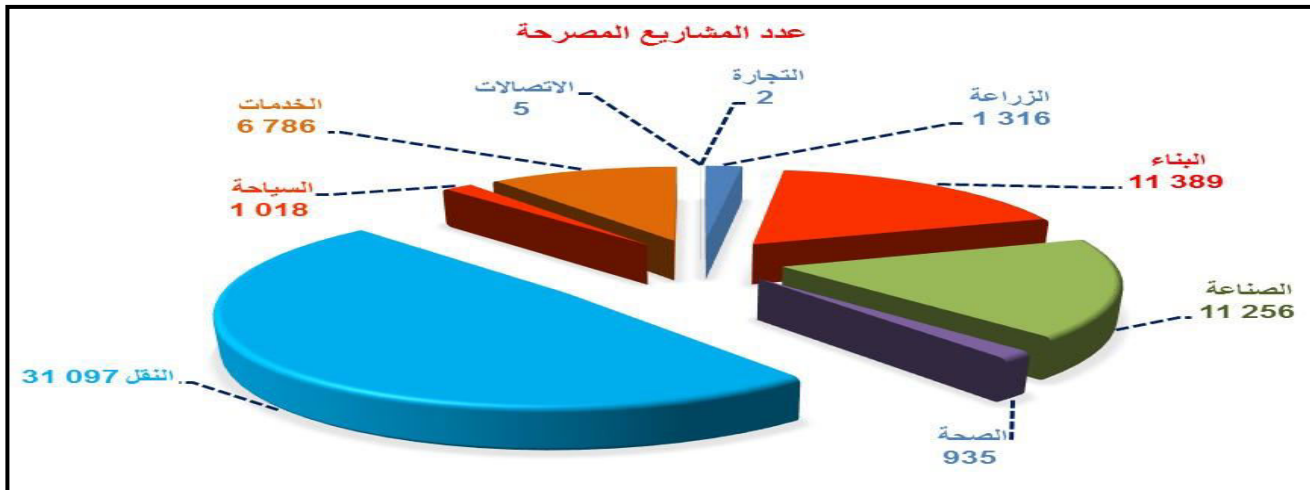
ب- تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2002-2017): يعتبر حجم الاستثمار في القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى الصورة التي تعكس مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع، ويبين الجدول أعلاه أن المشاريع الاستثمارية للجزائر وصل إلى 63804 مشروع خلال الفترة (2002-2016)، وهو مؤشر يعكس مدى اهتمام الدولة باستثمارات، من جهة أخرى يمثل حجم الاستثمارات السياحية للجزائر خلال هذه الفترة 1.06% وهي نسبة ضعيفة جدا أي بحوالي 974396 مليون دينار جزائري 7.61% من إجمالي المبلغ الموجه للقطاعات الأخرى، وهذا يبين الإهمال والتهميش الذي يتعرض له هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى على غرار قطاع النقل وقطاع المحروقات، وذلك بالرغم من الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وذلك من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص شغل ... الخ.

الجدول رقم (03): يبين تطور حجم مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة (2002-2016).

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشق	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تاريخ الاطلاع (2017-06-15).

الشكل رقم (10): حجم مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر.



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تاريخ الاطلاع (15-06-2017).

ج- تطور الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016): من خلال الجدول أدناه نلاحظ أنه فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من تشجيع الدولة للاستثمار الأجنبي وذلك من خلال القوانين والتسهيلات الضريبية، إلا أن حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في القطاع السياحي لم تتجاوز 14 مشروع وهي نسبة ضعيفة جدا، أي ما نسبته 1.06% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وما نلاحظه أن أغلبية المشاريع في قطاع الصناعة، وهذه النسبة تعكس ضعف الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية للقطاع السياحي.

الجدول رقم (04): تطور الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016).

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	14	1,70%	4 373	0,20%	618	0,52%
البناء	137	16,67%	77 661	3,50%	23 040	19,28%
الصناعة	495	60,22%	1 783 922	80,48%	70 793	59,23%
الصحة	6	0,73%	13 572	0,61%	2 196	1,84%
النقل	25	3,04%	14 820	0,67%	1 727	1,44%
السياحة	14	1,70%	113 772	5,13%	6 309	5,28%
الخدمات	130	15,82%	119 139	5,37%	13 342	11,16%
الاتصالات	1	0,12%	89 441	4,03%	1 500	1,25%
المجموع	822	100%	2 216 699	100%	119 525	100%

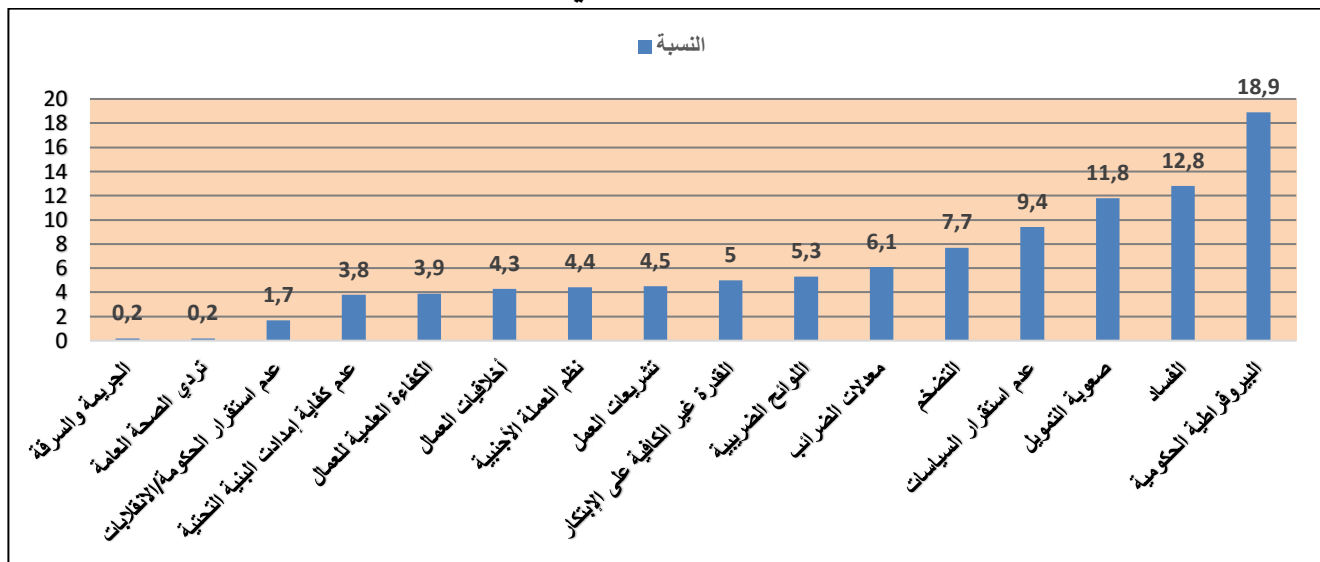
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تاريخ الاطلاع (15-06-2017).

ترمي سياسة الدولة في هذه الفترة إلى تشجيع الاستثمار في قطاع المحروقات حيث تعتبر المحروقات المصدر الأول والرئيسي في جذب العملة الصعبة، أما بالنسبة للاستثمارات السياحية تبقى حبيسة سوء التسيير فسياسة التوسع

السياحي (مناطق التوسع السياحي) في الجزائر التي تم إنجازها من خلال البرامج الاستثمارية المنتهجة في هذه المناطق لا تزال غير جاهزة لأن المناطق الموجودة داخلها تعود للخواص، وعليه ومن خلال هذا ومما سبق يمكن القول أنه هناك قصور في الاستثمار السياحي في الجزائر (بوالفول 2016، ص.07).

د- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة السياحية في الجزائر: توضح نتائج تقرير التنافسية العالمي لعام 2018 ترتيب معوقات الاستثمار بالنسبة للجزائر، ونوضحها في الشكل البياني الموالي.

الشكل رقم (11): الترتيب النسبي للمعوقات الهيكلية التي تواجه الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة وحركته في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية لعام 2017-2018.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك العديد من المعوقات التي حالت دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة السياحية في الجزائر، ويأتي في مقدمتها البيروقراطية الحكومية والفساد وذلك بنسبة (18.9) و(12.8)، على التوالي. جاء صعوبة التمويل في الرتبة الثالثة بنسبة (11.8)، حيث أن النظام البنكي الحالي في الجزائر لا يشجع على الاستثمار السياحي، فالاستثمار السياحي يتطلب رؤوس أموال ضخمة ويستغرق مدة طويلة في الإنجاز ومرحلة المردودية، إذ يشهد القطاع عدم تحفيز المستثمرين بالشكل التنافسي المطلوب من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير البنية التحتية اللازمة، وإصلاح النظام المصرفي، أما بالنسبة لمعدلات الضريبة واللوائح الضريبية: فقد كانت بنسبة (6.1) و(5.3)، فهي تعتبر من أهم المعوقات للاستثمار في الجزائر حيث أن الضريبة على الأرباح تقدر بـ: 26%، وهي من العوامل الطارئة للاستثمار في الجزائر.

بشكل عام، تتلخص أهم المعوقات فيما يلي:

- ❖ ثقل الجانب الإداري والبطء في إجراءات معالجة ملفات الاستثمار، في بعض الدول المتقدمة يمكن إنشاء مؤسسة فيما لا يقل عن 17 دقيقة تخيل أنه في 17 دقيقة يوجد لدى المستثمر سكريتاريا، سجل تجاري، حساب بنكي، مكان يتم فيه استقبال الزبائن.
 - ❖ منظومة بنكية ضعيفة وغير متطورة وليست قريبة من رجال الأعمال وغير منتشرة بشكل واسع في الداخل وليس لها علاقات مع الخارج أتعلمون بأن البنوك الجزائرية ليست لديها فروع في الخارج، وصنفت البنوك الجزائرية من البنوك الأضعف على المستوى العربي ما بالكم على المستوى العالمي.
 - ❖ غموض القوانين المنظمة للعقار الصناعي والسياحي والزراعي معا.
 - ❖ ثقل وتعقد نظام الضريبة الذي مازال يشجع على التهرب الضريبي وتهريب العملة.
 - ❖ الاشتراطات غير المبررة فيما يخص حصة الطرف الأجنبي في إجمالي الاستثمار والتي تفرض صيغة التمييز بين أطراف العملية الاستثمارية.
 - ❖ غموض نظام التحفيزات الجبائية الذي لم يستطع مواكبة أهداف التنمية.
 - ❖ ظاهرة الفساد والبيروقراطية في تسليم الصفقات وغياب آليات أكثر نجاعة في تطوير الظاهرة من الجانب التنفيذي.
 - ❖ قاعدة 49-51 التي يتم استخدامها في كل القطاعات خطأ فادح، حيث يجب أن تكون قاعدة انتقائية.
5. خاتمة:

- حاولنا في هذه الورقة البحثية إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصناعة السياحية في الجزائر، وذلك لأهمية الموضوع خصوصا في الآونة الأخيرة، حيث أصبح الاستثمار في القطاع السياحي ضرورة وذلك لما يمكن تحقيقه من هذا الاستثمار من مداخل معتبرة ومناصب شغل وجلب للعملة الصعبة.
- وعند استعراضنا لوضعية الاستثمارات السياحية في الجزائر لاحظنا أن هناك اهتمام باستثمار في القطاع السياحي خصوصا في الآونة الأخيرة التي تشهد انخفاضا في أسعار المحروقات، لذلك وجب البحث عن حلول تخرجنا من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة، ولتحقيق ذلك أصبح الأمر مرهون بالقدرة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات السياحية سواء كان هذا الاستثمار محلي أو أجنبي.
- بشكل عام، يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ❖ دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية وإسراع بحل هذه العراقيل وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية.
 - ❖ تحسين المناخ العام للاستثمار وتوفير كل الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية في طابق متكامل وملائم يساعد على جلب المستثمرين للقطاع السياحي.
 - ❖ العمل على تقديم تسهيلات للراغبين في الاستثمار السياحي والحد من العراقيل الإدارية والإجراءات البيروقراطية.
 - ❖ تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في القطاع السياحي.

- ❖ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعة السياحية وذلك بتخطي الصعوبات وتفعيل الإجراءات المتخذة لدعم وترقيتها.
 - ❖ دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية وإسراع بجل هذه العراقيل وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية.
- قائمة المراجع:

- بوالفول هارون، عادل مستوي، توجيه الاستثمار نحو القطاع السياحي أحد السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل، يومي 09-10 نوفمبر 2016.
- حري المخطارية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2016-2017.
- خالد كواش، صالح موهوب، أهمية السياحة الدولية في الاقتصاد العالمي وأثرها على الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد: 08، الجزائر، 2013.
- سامي عبد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق -الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
- سمية بوخاري، دور نظام المعلومات السياحي في تفعيل الصناعة السياحية -دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014-2015.
- سي محمد نادية، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية ونقد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.
- عبد السلام أبو قحف، محاضرات في صناعة السياحة في مصر، مصر، المكتب العربي الحديث، 1992.
- عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار، المملكة العربية السعودية، 2008.
- منظمة السياحة العالمية، ملخص قياس السياحة العالمية، إصدار شهر يوليو 2016.

أثر عدم استقرار أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر
-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1973-2016)-

أ. بلييوس خديجة

د. براهيم بن حراث حياة

جامعة عبد الحميد بن باديس -الجزائر

جامعة عبد الحميد بن باديس -الجزائر

الملخص:

ترجع مشكلة الغذاء في الجزائر لأسباب عديدة أدت إلى زيادة الطلب عليه من جهة، وعدم زيادة المعروض بالمستوى الكافي لتلبية هذا الطلب المتزايد من جهة أخرى، مما ألزم الحكومة على تغطية هذا العجز بالجوء إلى الاستيراد، فكان كنتيجة حتمية لهذا الوضع تضخم حجم الفجوة الغذائية.

خلصت الدراسة إلى أن مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بمدخل النفط يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي في الجزائر، حيث أي انخفاض في المدخل يؤدي إلى تضخم الفجوة الغذائية، والعكس في حالة استقرار أو ارتفاع المدخل الريعية فإنها تؤدي حتما إلى تقلص هذه الفجوة. ونتائج هذه الآثار بقيت على حالها بالرغم من الإصلاحات والإجراءات المتخذة في سبيل الحد من التبعية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الأمن الغذائي، حالة الجزائر، الفجوة الغذائية، مشكلة الغذاء.

تصنيف JEL : F43- F13- O13

Abstract:

The problem of food in Algeria is due to many reasons, which led to increased demand on the one hand, and the lack of supply to meet this growing demand, which forced the government to cover this deficit by resorting to imports.

The study concluded that the extent to which the Algerian economy has been linked to oil revenues since independence has a direct impact on food security in Algeria, where any decline in income leads to an inflationary gap in food, and vice versa in the case of stabilizing or rising rent income. The results of these effects have remained the same despite reforms and measures taken to reduce economic dependence and economic diversification.

Keywords: Algeria case, food gap, food problem, food security, oil prices,

JEL : F43- F13- O13

1. مقدمة:

تعتبر مشكلة الغذاء أحد أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية في الدول النامية، ودليلا واضحا على فشل السياسات الاقتصادية والتنموية فيها، حيث بدأت هذه المشكلة في الاستفحال غداة حصول بعض الدول النامية على استقلالها السياسي وتبنيها سياسات تنموية صناعية وزراعية مختلفة، أدت بالتدريج إلى عدم الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء للكثير من الدول التي هي بالأساس زراعية، رغم أن بعضها يتمتع بموارد طبيعية وبعضها يتمتع بإمكانات مالية كبيرة، فإذا بها تعاني من أزمة في الإنتاج الغذائي، أي لا يمكن إنتاج الاحتياجات الأساسية كلها أو حتى الجزء الأكبر منها محليا. في هذه الحالة، يكون توفير هذه الاحتياجات بإنتاج جزء منها محليا واستيراد باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيرادها (أحمد 2014، ص.35)، كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي لم تستطع تحقيق اكتفاء ذاتي من السلع الغذائية مما اضطرت إلى الاستيراد، والذي تدفع تكاليفه من عوائد المحروقات وفي مقدمتها النفط والغاز، باعتبارها دولة تعتمد على الربح النفطي في تسديد فواتير الاستيراد خاصة الغذائية منها، إلا أن زيادة الواردات الغذائية آلت إلى تقاوم حجم الفجوة الغذائية، مما أثقل كاهل الخزينة العمومية وصعب مهمة دفع مستحقات الفواتير، خاصة في ظل الأزمات التي تضرب سوق النفط العالمي، الذي تعد عائداته ملاذ الجزائر في التوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، يمكن تحديد الإشكال الرئيسي الذي تسعى الورقة البحثية للإجابة عليه كما يلي:

ما مدى تأثير الفجوة الغذائية بتغيرات أسعار النفط في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تعتبر المشكلة الغذائية بمثابة مشكلة أمن غذائي وطني، حيث أن قصور الإنتاج الغذائي والاعتماد المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية لتلبية احتياجات السكان من المواد الغذائية، يساهم في تقاوم حجم الفجوة الغذائية، هذه الأخيرة باتت تحدياتها الهاجس الأول في ظل ارتفاع أسعار الغذاء من جهة، وانخفاض الإيرادات النفطية بفعل انخفاض أسعار البترول من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على الأثر النهائي لتغيرات أسعار النفط على الفجوة الغذائية من خلال تحليل سلسلة أسعار النفط في الجزائر وبيان تطوراتها، إلى جانب متغيرات أخرى تساهم في تقاوم الفجوة الغذائية، مع توضيح طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والفجوة الغذائية خلال الفترة (1973-2016).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بهدف تحليل العلاقة بين الفجوة الغذائية ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية على رأسها أسعار النفط، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي المدعوم بأساليب التحليل القياسي، الذي يقوم على قياس العلاقات بين المتغيرات وذلك للتحقق من فرضية الدراسة، وتم الاعتماد في القياس على نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 8.

2. نظرة عامة حول الأمن الغذائي والفجوة الغذائية

بعد ما كان مفهوم الأمن ينحصر ضمن المجال العسكري فقط، أي أمن الدولة من أي هجوم خارجي، ومنه كان التركيز على التهديدات العسكرية وكيفية مواجهتها والتصدي لها باستعمال القوة العسكرية (زبيري 2017، ص. 65)، أصبح يدرج في عدة مجالات منها الغذاء ما أطلق عليه بالأمن الغذائي، هذا الأخير أصبح يعتبر ركيزة الأمن القومي بالنسبة لأي بلد، والذي ينطبق بدرجة أكبر على الدول العربية التي تعتمد على الخارج في الحصول على نحو نصف حاجاتها الغذائية (عبد الخالق وكريم 2015، ص. 9).

2-1. مفهوم الأمن الغذائي:

تعرف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) الأمن الغذائي على أنه: " ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في الأوقات كلها القدرة المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الآمن والمغذي، وتحقق لهم حياة ناشطة وصحية " (عبد الخالق وكريم 2015، ص. 38).

وقد عرفته منظمة الصحة العالمية (WHO) بأنه: جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع، تخزين، توزيع وإعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به، موثقاً به، صحياً وملائماً للاستهلاك" (كليب 2009، ص. 56).

كما عرفته لجنة الأمن الغذائي العالمي بأنه: " القدرة على توفير الإمداد الكافي من الغذاء "، حيث اهتمت بمفهومه سنة 1974 وذلك بعد الأزمة العالمية لسنة 1970 " (زبيري 2017، ص. 66).

أما البنك الدولي فعرف الأمن الغذائي بـ: " إمكانية حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وصحية " (زبيري 2017، ص. 69).

وبناء على التعاريف السابقة، ينطوي الأمن الغذائي على أربعة أبعاد هي:

❖ **الإتاحة:** تعني وجود كميات من الغذاء من الإنتاج المحلي أو من الواردات؛

❖ القدرة: تعني أن تكون أسعار الغذاء ملائمة لدخول الأفراد؛

❖ إمكانية الوصول: أي أن يكون الغذاء في متناول الأفراد، حيث يسهل الحصول عليه؛

❖ السلامة: تعني ملائمة الغذاء من الناحية الصحية والتغذوية، بحيث يتحقق النفع المطلوب من دون الإضرار بالصحة بأي شكل" (عبد الخالق وكريم 2015، ص.39).

2-2. تعريف الفجوة الغذائية:

تعرف الفجوة الغذائية على أنها: " الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب تغير الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية" (باشة وآخرون 2016). فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعاً كلما تقلص حجم الفجوة والعكس صحيح، حيث إذا كان الطلب على الغذاء أكثر من المعروض منه يخلق لنا فجوة غذائية، التي تزداد شيئاً فشيئاً بتطور أعداد السكان واستنزاف الموارد الطبيعية، مما يشكل عبئاً اقتصادياً يزداد أكثر عندما يضطر لتغطيتها بالاعتماد على الاستيراد من الخارج والذي سيثقل الجانب المالي لاقتصاد البلد ويؤثر حتماً على برامج تنميته (أحمد 2014، ص.30).

2-3. أسباب الأزمة الغذائية:

تعرف الأزمة الغذائية بأنها عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطنين، وضمان الحد المطلوب منها بانتظام وتوزيعها على المواطنين بأسعار مناسبة، وبكميات من شأنها أن تضمن قيام المواطنين بوظائفهم البدنية والذهنية كاملة (المخادمي 2015، ص.25)، ومن الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة الغذاء ما يلي:

أ- **تزايد عدد السكان:** إن أزمة الغذاء في العالم بدأت تأخذ منحى حاداً في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما بدأ تزايد السكان يقفز بمعدلات عالية لافتة، ففي الفترة بين سنتي (1960-1975) ارتفع عدد سكان العالم من 3 بلايين نسمة إلى 4 بلايين نسمة، أي بنسبة الثلث، ليرتفع لاحقاً سنة 1987 إلى 5% بلايين نسمة، في حين لم يزد إنتاج الغذاء العالمي تلك الفترة عن (2%، 3-5%) (المخادمي 2015، ص.46).

ب- **تسارع ظاهرة "التمدن":** أي نزوح أعداد واسعة من سكان الأرياف إلى المدن، وتجمع قسم كبير منهم في أحزمة بؤس تلف هذه المدن، مع ارتفاع نسبة البطالة إلى مستويات غير مسبقة، وتقلص عدد العاملين في القطاع الزراعي وانتقال الفئات الأكثر حيوية ونشاطاً اقتصادياً إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى غير المنتجة للمواد الغذائية، وإهمال مساحات واسعة من الأراضي في الأرياف، وهي أمور تؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي في عدد كبير من البلدان النامية، بالتالي تقلص إمكانيات التأمين الغذائي لسكانها (دياب 2013، ص.53).

ت- **احتكار الشركات متعددة الجنسية:** تلعب الشركات متعددة الجنسية دوراً ريادياً في الاقتصاد العالمي، فهذه الشركات فرضت نفسها كلاعب رئيسي في أسواق المواد الغذائية إنتاجاً وتسويقاً، حيث تتسم أنشطتها بالاحتكار

والتركز، فهي تتحكم بإنتاج البذور والأسمدة والمبيدات وتسويقها، وتسيطر على شبكة توزيع ومبيعات المواد الغذائية على النطاق العالمي، حيث تمارس احتكار المواد الغذائية مثل شركة "كارغيل" الأمريكية، التي تصل مبيعاتها إلى 71 مليار دولار، تسيطر على 45% من تجارة الحبوب في العالم (دياب 2013، ص.46).

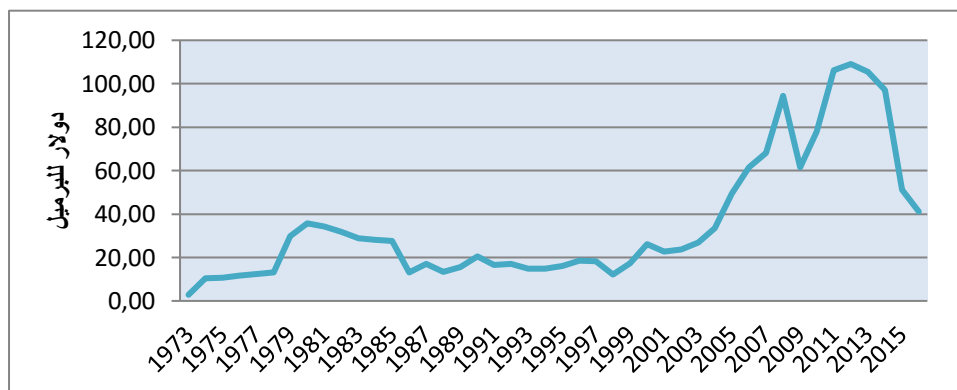
ث- **العوامل المناخية:** يتأثر الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية سببا بتغير المناخ، لاسيما في البلدان المعرضة للتقلبات المناخية (الجفاف، الفيضانات والأعاصير)، حيث ترتبط التغيرات المناخية ارتباطا وثيقا بقضية الأمن الغذائي، مثل: فترات الجفاف الطويلة التي قد تسبب بالفعل خسائر في الأراضي الزراعية ومساحات الرعي وسبل المعيشة الريفية (لمحرر 2017)، حيث ستضطر بلدان كانت حتى الآن تتميز بالكتفاء الذاتي نسبيا، إلى استيراد الحبوب بسبب فقدان الأراضي الزراعية وانخفاض مخزون الحبوب مثل الهند وفيتنام والصين، وهذا يعني أن هذه البلدان تعتمد اليوم على أسواق الحبوب المتقلبة عالميا (دياب 2013، ص.46).

ج- **إنتاج الوقود الحيوي:** من بين الأسباب التي تساهم في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم تعزز الاتجاه نحو تطوير "الوقود العضوي" وإنتاجه أو ما يسمى "الوقود الأخضر" أو "الحيوي" أو "الزراعي"، حيث إن إنتاج هذا الوقود الأخضر يدخل في منافسة مباشرة مع إنتاج الغذاء، فتتحول مساحات شاسعة من الأراضي في العديد من البلدان من زراعة الحبوب والزراعات الغذائية الأخرى، على زراعات لإنتاج الوقود العضوي (دياب 2013، ص.51)، مثل: الذرة الذي بات 20% إلى 50% من إنتاجها يحول إلى وقود حيوي وفول الصويا وقصب السكر، إذ يستخدم هذا الوقود عوضا عن البنزين لخفض الاعتماد على النفط والحد من التلوث (المخادمي 2015، ص.43).

3. تحليل واقع أسعار النفط والفجوة الغذائية في الجزائر

3-1. **تطورات أسعار النفط في السوق العالمية:** تتحرك أسعار النفط في السوق العالمي بين الارتفاع والانخفاض في شكل موجات، وتشهد فترات انخفاض أطول من فترات ارتفاع.

الشكل رقم 01: تطور سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي خلال الفترة (1973-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات:

BP Statistique of world Energy June 2017 (<http://www.bp.com/>).

عرفت أسعار النفط استقرارا طيلة السنوات التي سبقت عام 1973 عند مستوى قريب من 3.6\$/برميل، إلى أن اتخذ المنتجون العرب قرارا بحظر تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة، احتجاجا على دعمها لإسرائيل في حربها ضد مصر آنذاك، فبدأت أسعار النفط بالارتفاع تدريجيا حيث بلغت 12\$/برميل بنهاية عام 1974، واستقرت بين 12,5 دولار و 14 دولار خلال الفترة ما بين 1974 و 1978، إلى أن بلغت أسعار النفط في السوق العالمي سنة 1980م 35\$/برميل بسبب حرب الخليج (العراقية - الإيرانية)، ثم بدأت في الانخفاض بصورة كبيرة لتصل إلى 27\$/برميل سنة 1895 قبل أن تنهار في عام 1986 لتبلغ 14\$/برميل، بسبب سوء إدارة أوبك للسوق وإبقاء أسعار النفط عالية ما تسبب في تدمير الطلب على النفط واتجاه العالم نحو ترشيد الطاقة واستخدام البدائل، كما ساهم ذلك في زيادة الإنتاج من خارج أوبك (خاصة بحر الشمال)، وظلت أسعار النفط أقل من 18\$/برميل بين 1897 و 1989 قبل أن ترتفع إلى 23\$/برميل في عام 1990 بعد غزو العراق للكويت، كما ظلت في حدود 20\$/برميل بين 1990 و 1997 وهو العام الذي انهارت فيه الاقتصاديات الآسيوية وتسبب بما يعرف بالأزمة الآسيوية، حيث انفتحت دول الأوبك على رفع إنتاجها ونزامن هذا مع انهيار الطلب، وفي الوقت ذاته مع بدأ العراق تصدير نفطها تحت برنامج النفط مقابل الغذاء، ومنه انهارت الأسعار لتصل إلى 10\$/برميل مجدداً، وسجل متوسط سعر النفط في 1998م 11\$/برميل، وفي عام 1999 ارتفعت أسعار النفط إلى 16\$/برميل ثم إلى 27\$/برميل في عام 2000 بسبب خفض الإنتاج، أما بين سنتي 2000 و 2008 ازداد الطلب على النفط في العالم بصورة كبيرة جدا ما تسبب في ارتفاع الأسعار بسبب محدودية نمو المعروض النفطي أمام نمو الطلب، إلا أنها عادت للانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية مع أواخر 2008، التي نشأت نتيجة سقوط المصارف الأمريكية الكبرى وانهيار شركات الرهن العقاري، وبعد سنة 2011 ارتفعت أسعار النفط فوق مستوى 100\$/برميل بسبب تقاوم الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية في أعقاب الربيع العربي، مما أدى إلى انقطاع الإمدادات من الكثير من الدول المنتجة في حين لم تتمكن دول أوبك تعويضه، وعادت أسعار النفط إلى الانخفاض بين سنتي 2014 و 2016 بفعل تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد.

3-2. تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الفجوة الغذائية في الجزائر: نتلخص فيما يلي:

أ- أهم المنتجات الغذائية المسببة للفجوة الغذائية في الجزائر: يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة في الجزائر، خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من المشتريين الرئيسيين للمواد الغذائية عامة والحبوب خاصة في السوق العالمي، نظرا لعدم كفاية الإنتاج المحلي منها. فالواردات الغذائية في الجزائر تشكل في مجملها سلعا رئيسية لا يمكن التخلي عنها، حيث أن واردات الحبوب تشغل حصة الأسد في الفجوة الغذائية بنسبة 75% خلال الفترة (2008-

(2015)، تأتي بعدها اللحوم الحمراء والبيض بنسبة 8,6%، تليها الشاي والقهوة ثم الخضر والفواكه بنسبة 7,44 و 7,35 على الترتيب، هذا ما يوضحه الجدول أدناه:

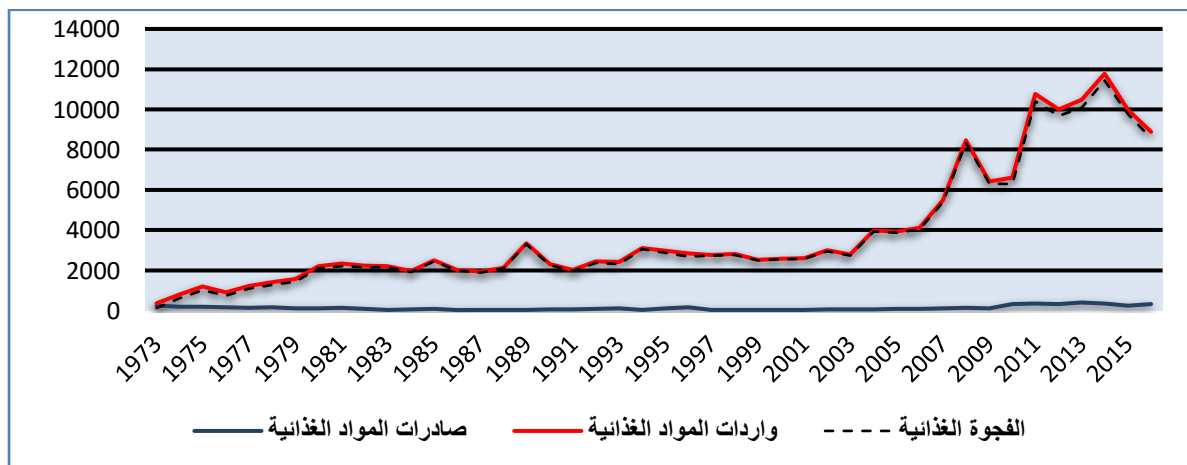
الجدول رقم (01): الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة (2008-2015)

متوسط الفترة (2008-2015) بالمليون دولار				المجموعات السلعية
الصادرات	الواردات	الفجوة الغذائية (صافي الواردات)	النسبة %	
1,41	3074,14	3073,01	76,62	الحبوب والدقيق
9,57	27,69	18,12	0,46	الخضر
28,32	304,76	276,44	6,89	الفواكه
7,18	351,77	344,59	8,59	اللحوم الحمراء والبيض
0,00	298,27	298,27	7,44	الشاي والقهوة
46,21	4056,63	4010,42	100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، الخرطوم، 2016.

ب-الإطار التحليلي والوصف الإحصائي للفجوة الغذائية في الجزائر: بدأت معالم مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر تظهر في أوائل السبعينات، حيث ارتفعت من 127,69 مليون دولار سنة 1973 إلى 8572,32 مليون دولار سنة 2016، أي تضاعفت بأكثر من 65 مرة خلال الفترة المدروسة، كما بلغت أعلى قيمة لها والمقدرة بـ 11436,97 مليون دولار سنة 2014.

الشكل رقم (02): الفجوة الغذائية في الجزائر بالمليون دولار للفترة (1973-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل السابق يتضح أن الفجوة الغذائية في الجزائر قد شهدت خمسة انخفاضات رئيسية:

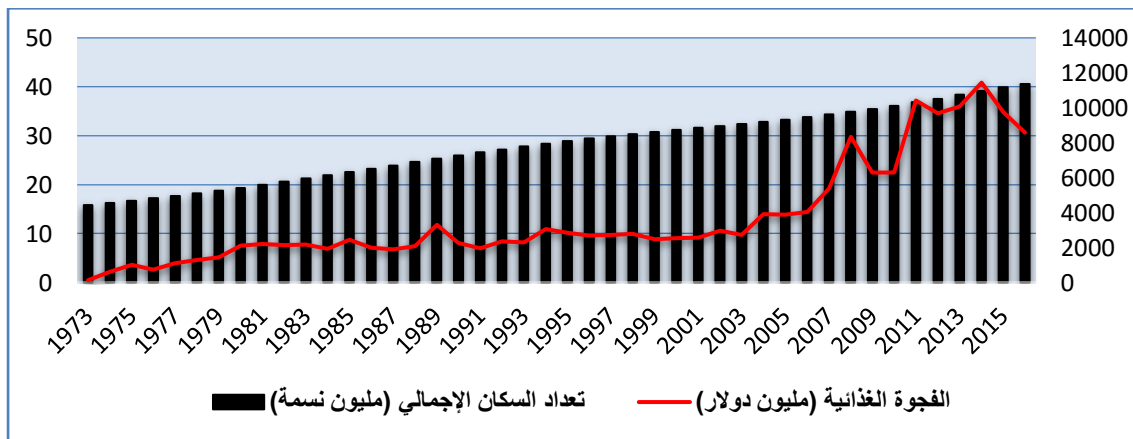
- ❖ برز الانخفاض الأول سنة 1976، حيث انتقلت من 1001,69 مليون دولار سنة 1975 إلى 740,77 سنة 1976 بمعدل انخفاض 26,05%؛
- ❖ برز الانخفاض الثاني سنة 1986، حيث انتقلت من 2430,94 مليون دولار سنة 1985 إلى 1999,16 سنة 1990 بمعدل انخفاض 17,76%؛
- ❖ كان الانخفاض الثالث سنة 1990، حيث انتقلت من 3300,23 مليون دولار سنة 1989 إلى 2258,53 سنة 1990 بمعدل انخفاض 31,56%؛
- ❖ ظهر الانخفاض الرابع سنة 2009، حيث انتقلت الفجوة الغذائية من 8331,22 مليون دولار سنة 2008 إلى 6303,64 سنة 2009 بمعدل انخفاض 24,34%؛
- ❖ أما الانخفاض الخامس فكان سنة 2015، حيث انتقلت الفجوة الغذائية من 11436,97 مليون دولار سنة 2014 إلى 9749,34 سنة 2015 بمعدل انخفاض 14,76%.

3-3. أسباب الفجوة الغذائية في الجزائر: يمكن إدراج بعض الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفجوة

الغذائية في الجزائر كما يلي:

أ- العامل الديمغرافي: منذ أوائل عقد السبعينات نلاحظ تطور حجم الفجوة الغذائية بمعدلات مرتفعة، نظرا لارتفاع الطلب على المواد الغذائية بسبب الزيادة السكانية كما يوضحه الشكل أدناه، حيث بعد ما كان عدد سكان الجزائر يقدر بـ 15,80 مليون نسمة سنة 1973 انتقل إلى 40,61 مليون نسمة سنة 2016 أي بنسبة تطور تقدر بـ 157,02، ما أدى إلى زيادة حجم الواردات الغذائية التي قدرت بـ 359,79، 8890,85 مليون دولار سنة 1973، 2016 على التوالي، أي بـ 24,71 مرة.

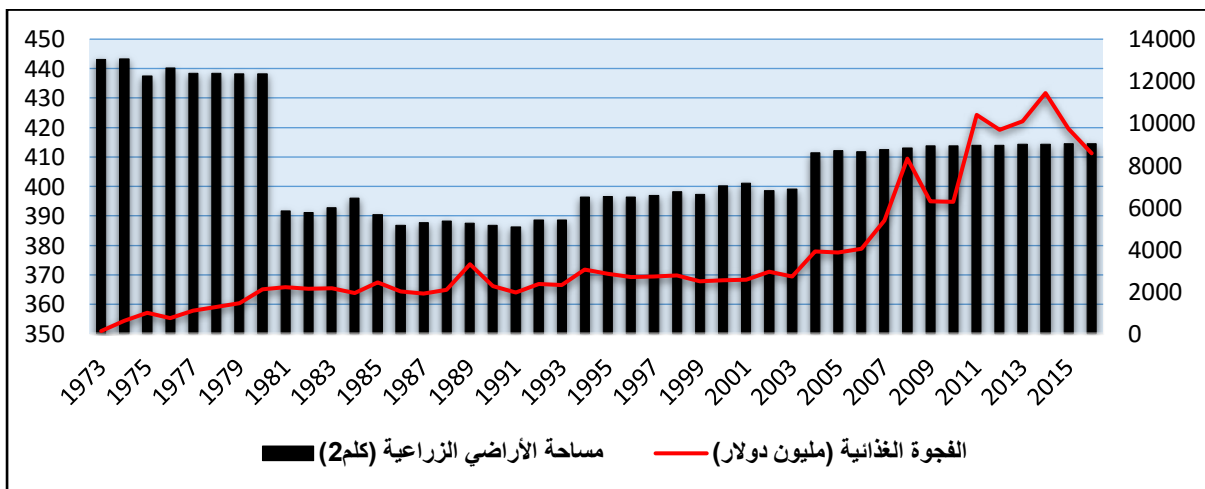
الشكل رقم (03): تطور عدد السكان في الجزائر (1973-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ب- الأراضي الزراعية: إن الأراضي الزراعية في الجزائر لم تشكل سوى 18,6% من المساحة الإجمالية سنة 1973، حيث انخفضت سنة 1981 إلى 16,45% وبقيت في حدود هذه النسبة إلى غاية سنة 2003، لتشهد تصاعدا في السنوات الموالية وبلغها 17,40% بحلول سنة 2016، فالجزائر تتميز بمحدودية الأراضي الزراعية في مجالها الجغرافي، نظرا لصحرائها الشاسعة التي تمثل 80% من المساحة الكلية، حيث كلما زادت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة كلما زادت نسبة الإنتاج الزراعي، الذي بدوره يساهم في زيادة تلبية حاجيات السكان من المحاصيل المنتجة خاصة الحبوب التي تعتبر أساسية للمستهلك الجزائري، فمتوسط المساحة المزروعة من الحبوب في الجزائر بين 2008 و 2012 قدرت بـ: 2646,51 ألف هكتار بمتوسط إنتاج 4075,78 كجم/هكتار، الذي ارتفع بنسبة 20,52 (4912,23 كجم/هكتار) سنة 2013، بسبب زيادة المساحة المزروعة بنسبة 2 (2699,25 ألف هكتار) في نفس السنة، لتعود للانخفاض بحلول سنة 2015 إلى 2686,08 ألف هكتار (0,49%) بإنتاج 3760,95 كجم/هكتار (23,44%).

الشكل رقم (04): مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر (1973-2016)

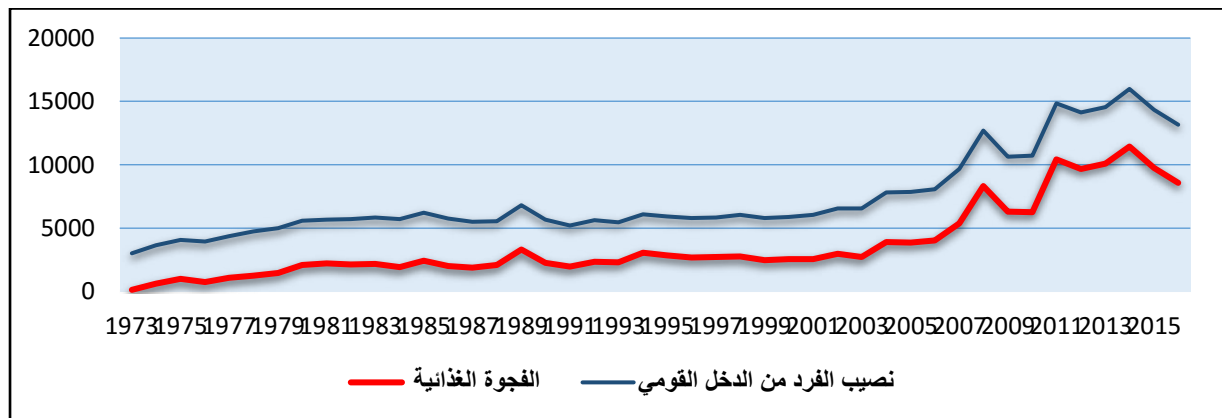


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel 2013.

ت- نصيب الفرد من الدخل القومي: إن حجم الفجوة الغذائية يتزايد بتزايد رصيد الفرد من إجمالي الدخل القومي، هذا الأخير قدر في الجزائر خلال الفترة (1973-2000) بمتوسط 3351,53 مليون دولار، وبلغ حجم الفجوة الغذائية متوسط 2020,08 مليون دولار في نفس الفترة، حيث انتقل نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي إلى 4206,84 مليون دولار خلال الفترة (2001-2016) أي بنسبة 25,52%، في حين انتقلت الفجوة الغذائية

في نفس الفترة إلى 6644,11 مليون دولار أي بنسبة 228,92%، هذا ما يفسر العلاقة الطردية كما يوضحه الشكل أدناه:

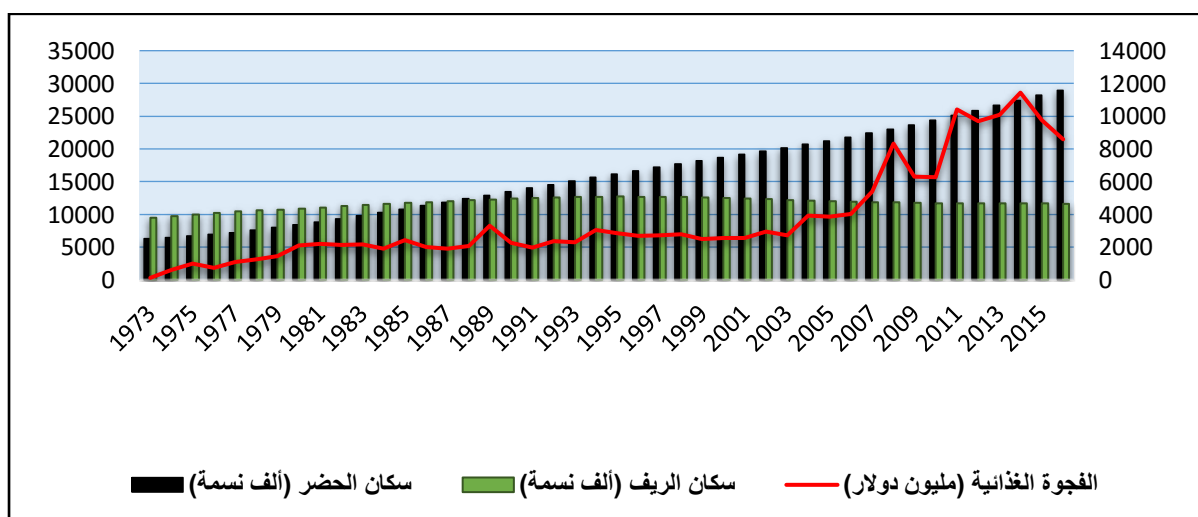
الشكل رقم (05): نصيب الفرد من الدخل القومي في الجزائر بالدولار (1973-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ث - ظاهرة التمدن: بعد ما كان سكان الريف يمثلون أكثر من 60% من إجمالي السمان في الجزائر سنة 1970، أصبحوا يمثلون أقل من الثلث بحلول سنة 2016 بنسبة 28%، حيث أن هجرة الأراضي الزراعية بانتقال سكان الريف إلى الحضر يزيد من حجم الفجوة الغذائية في الجزائر، نظرا لتضاءل حجم اليد العاملة الفلاحية، وانتقالها من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى غير منتجة للغذاء، إذ أصبح العاملون في الزراعة يمثلون 11% سنة 2016 بعدما كانوا يمثلون نسبة 22% سنة 2000.

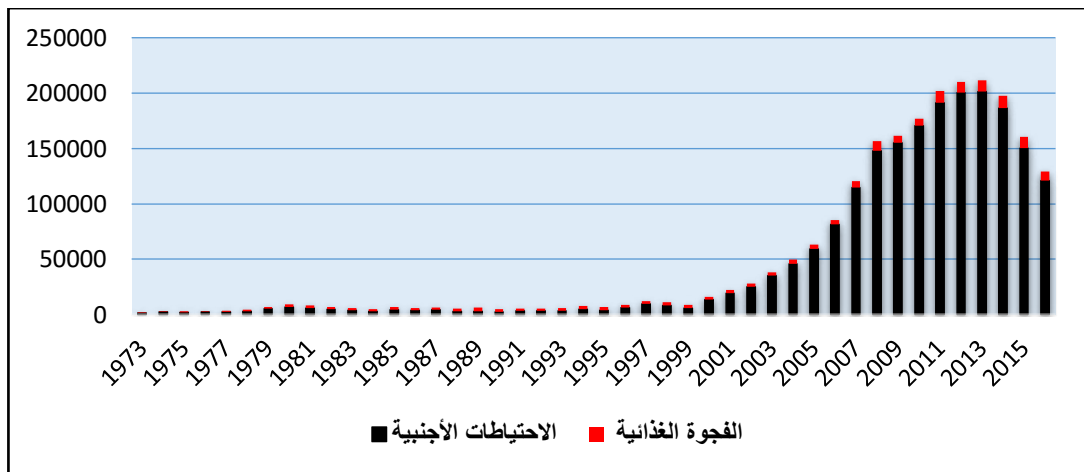
الشكل رقم (06): نسبة توزيع سكان الريف والحضر في الجزائر (1973-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ج- الاحتياطات الأجنبية: إن نسبة الاحتياطات إلى الواردات الغذائية في الجزائر بلغت سنتي 1973 و 2016 ما نسبته 424,23%، 1409,05% على التوالي، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 232,14%، حيث تبين أن نسبة حيازة الاحتياطات في الاقتصاد الجزائري تعتبر أعلى من المعدل الذي يعتبر كافيا، هذا ما يعكس التأثير الإيجابي لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي خاصة بعد سنة 2000، كما أن نسبة تغطية الاحتياطات للفجوة الغذائية قدرت بـ 1195,27%، 1409,05% في سنة 1973، 2016 على الترتيب وبنسبة تقدم تقدر بـ 17,88% وهذا ما يبينه الشكل أدناه:

الشكل رقم (07): نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للفجوة الغذائية في الجزائر (1973-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

4. نمذجة قياسية لأثر تغيرات سعر النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر (1973-2016)

في معادلة الفجوة الغذائية، نفترض حسب المنطق الاقتصادي ومن خلال الدراسات السابقة أن الفجوة الغذائية دالة في كل من نصيب الفرد من الدخل القومي (RNH)، الاحتياطات الأجنبية (R)، عدد سكان المدن (POPU)، مساحة الأراضي الزراعية (SA) وسعر النفط (PP) باعتباره محورا للدراسة، حيث:

- ❖ يتوقع وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الدخل القومي والفجوة الغذائية، حيث كلما زاد دخل الفرد كلما زاد الطلب على السلع الأجنبية؛
- ❖ يتوقع وجود علاقة طردية بين الاحتياطات الأجنبية والفجوة الغذائية، حيث كلما زادت الاحتياطات الأجنبية للدولة كلما زاد طلب هذه الأخيرة على السلع كونها تمتلك مستحقات فواتير الاستيراد؛

❖ يتوقع وجود علاقة طردية بين عدد سكان المدن والفجوة الغذائية، حيث أن هجرة السكان من الريف إلى المدن يعني هجرة الأراضي الزراعية، بالتالي نقص الإنتاج الزراعي ومنه زيادة الطلب على السلع الأجنبية لإشباع الحاجيات الغذائية؛

❖ يتوقع وجود علاقة عكسية بين مساحة الأراضي الزراعية والفجوة الغذائية، حيث أن نقص المساحات الزراعية سواء بسبب المناخ أو عوامل أخرى يؤدي إلى نقص إنتاج المحاصيل بالتالي الغذاء، مما يستدعي اللجوء إلى عملية الاستيراد في مجال الأغذية ومنه تقاوم حجم الفجوة الغذائية؛

❖ يتوقع وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والفجوة الغذائية، حيث أن ارتفاع أسعار النفط يساهم في زيادة الربح النفطي، ومنه زيادة الدخل القومي الذي يساهم في زيادة نصيب الفرد منه، بالتالي زيادة الطلب على الواردات الغذائية.

4-1. صياغة النموذج القياسي للفجوة الغذائية وتقديره: بعد التعرف على المتغيرات التي تضمنها المعادلة، تم

تحديد شكل الدالة وفق الصيغة غير الخطية كما يلي:

$$GF_i = \beta_0 \cdot RNH_i^{\beta_1} \cdot R_i^{\beta_2} \cdot POPU_i^{\beta_3} \cdot SA_i^{\beta_4} \cdot PP_i^{\beta_5} \cdot \varepsilon_i$$

بإدخال اللوغاريتم الطبيعي إلى الطرفين يتم تحويلها إلى صيغة خطية كالتالي:

$$\ln GF_i = \ln \beta_0 + \ln \beta_1 RNH_i + \ln \beta_2 R_i + \ln \beta_3 POPU_i + \ln \beta_4 SA_i + \ln \beta_5 PP_i + \varepsilon_i$$

وبالاستعانة ببرنامج 8 Eviews نقوم بتقدير النموذج اللوغاريتمي مباشرة بإدخال جميع المتغيرات لهذا النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وبعد عدة محاولات تم الحصول على أحسن نموذج كالتالي:

الجدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج الأفضل للفجوة الغذائية

Dependent Variable: LOGGF				
Method: Least Squares				
Date: 03/19/18 Time: 22:43				
Sample: 1973 2016				
Included observations: 44				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPOPU	1.384069	0.154686	8.947618	0.0000
LOGPP	0.720794	0.109312	6.593889	0.0000
LOGR	-0.299605	0.071752	-4.175574	0.0002
LOGRNH	1.334311	0.658217	2.027160	0.0495
C	-5.205093	3.238407	-1.607301	0.1161
R-squared	0.930668	Mean dependent var		9.437708
Adjusted R-squared	0.923557	S.D. dependent var		0.366659
S.E. of regression	0.101375	Akaike info criterion		-1.633332
Sum squared resid	0.400800	Schwarz criterion		-1.430584
Log likelihood	40.93331	Hannan-Quinn criter.		-1.558143
F-statistic	130.8774	Durbin-Watson stat		1.333376
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 8 Eviews.

من خلال الجدول السابق يصبح النموذج النهائي للفجوة الغذائية كما يلي:

$$\text{LOGGF} = -5.205 + 1.334 \cdot \text{LOGRNH} - 0.299 \cdot \text{LOGR} + 1.384 \cdot \text{LOGPOPU} + 0.720 \cdot \text{LOGPP}$$

$$(-1.607) \quad (2.027) \quad (-4.175) \quad (8.947) \quad (6.594)$$

$$R^2 = 0.930 \quad \bar{R}^2 = 0.923 \quad DW = 1.333 \quad N = 44$$

4-2. الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر: نلاحظ من خلال النموذج المقدر ما يلي:

❖ بالنسبة لمعلمة لوغاريتيم نصيب الفرد من الدخل القومي (β_1) فإن إشارتها سالبة، أي أن هناك علاقة طردية بين الفجوة الغذائية ونصيب الفرد من الدخل القومي، إذ تتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير نصيب الفرد من الدخل القومي بـ 1% فإن الفجوة الغذائية ستتغير بـ 1,33%، إذن المعلمة (β_1) لها معنوية اقتصادية.

❖ بالنسبة لمعلمة لوغاريتيم الاحتياطات الأجنبية (β_2) نلاحظ إشارتها سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين الفجوة الغذائية والاحتياطات الأجنبية، إذ لا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت الاحتياطات الأجنبية بـ 1% فإن الفجوة الغذائية ستتغير بـ 0,30%، ومنه المعلمة (β_2) ليس لها معنوية اقتصادية.

❖ بالنسبة لمعلمة عدد سكان المدن (β_3) فإن إشارتها موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين الفجوة الغذائية وعدد سكان المدن، إذ تتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير عدد سكان المدن بـ 1% فإن الفجوة الغذائية ستتغير بـ 1,38%، بالتالي معلمة (β_3) لها معنوية اقتصادية.

❖ بالنسبة لمعلمة لوغاريتيم سعر النفط (β_4) فإن إشارتها موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين الفجوة الغذائية وسعر النفط، إذ تتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر النفط بـ 1% فإن الفجوة الغذائية ستتغير بـ 0,72%، أي أن معلمة (β_4) لها معنوية اقتصادية.

4-3. الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر:

لدراسة مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، يجب القيام بمجموعة من الاختبارات.

أ- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

❖ معامل التحديد المصحح (R^2): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد المصحح تقدر بـ: 0,923 وهي قريبة من الواحد، أي أن المتغيرات المفسرة تتحكم بنسبة 92,3% في التغيرات التي تحدث على مستوى الفجوة الغذائية، أما نسبة 7,7% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وتعتبر متغيرات عشوائية.

❖ اختبار فيشر (F): حسب الجدول رقم إحصائية فيشر المحسوبة تأخذ قيمة: $F_{cal} = 130.877$ أما المجدولة عند مستوى معنوية فتأخذ القيمة التالية:

أثر عدم استقرار أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1973-2016):
د. براهيم بن حراث حياة أ. بلييوز خديجة

$$F_{tab} = F_{n-k-1}^k = F_{44-4-1}^4 = F_{39}^4 = 2.64$$

بما أن $F_{tab} < F_{cal}$ و $Prob < 0.05$ فإننا نقبل الفرض البديل (H_1) أي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

ب- اختبار معنوية المعالم: نستخدم إحصاء ستودنت عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k)، حيث:

$$t_{tab} = t_{n-k}^{\alpha} = t_{44-4}^{0.05} = t_{40}^4 = 2.021$$

الجدول رقم (03): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر للفجوة الغذائية

المتغيرات	المعاملات	القيم المحسوبة (t_{cal})	القيم المجدولة (t_{tab})	Prob
LOGRNH	β_1	2.027	2.021	0.0495
LOGR	β_2	-4.175	2.021	0.0002
LOGPOPU	β_3	8.947	2.021	0.0000
LOGPP	β_4	6.594	2.021	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة بالنسبة لجميع المعلمات وبهذا سيتم رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، ما يؤكد أن جميع المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ت- الدراسة القياسية للنموذج:

❖ اختبار عدم تجانس التباين: انطلاقاً من الجدول رقم 02، نتحصل على تقدير النموذج التالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار white لأفضل نموذج مقدر للفجوة الغذائية

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	4.127446	Prob. F(13,30)	0.0007	
Obs*R-squared	28.22125	Prob. Chi-Square(13)	0.0084	
Scaled explained SS	22.58857	Prob. Chi-Square(13)	0.0469	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 03/19/18 Time: 22:53				
Sample: 1973 2016				
Included observations: 44				
Collinear test regressors dropped from specification				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.304926	10.19542	-0.127991	0.8990
LOGPOPU^2	0.022775	0.331184	0.068768	0.9456
LOGPOPU*LOGPP	0.079238	0.168235	0.470996	0.6411
LOGPOPU*LOGR	0.047684	0.186857	0.255190	0.8003
LOGPOPU*LOGRNH	-0.270848	0.846359	-0.320016	0.7512
LOGPOPU	0.494670	4.974998	0.099431	0.9215
LOGPP^2	0.180388	0.072501	2.488069	0.0186
LOGPP*LOGR	-0.152981	0.058344	-2.622053	0.0136
LOGPP*LOGRNH	-0.387145	0.695683	-0.556496	0.5820
LOGPP	2.410511	3.535690	0.681765	0.5006
LOGR^2	0.056618	0.043649	1.297136	0.2045
LOGR*LOGRNH	-0.175749	0.382727	-0.459202	0.6494
LOGR	-0.386183	2.144554	-0.180076	0.8583
LOGRNH^2	0.407882	0.528501	0.771772	0.4463
R-squared	0.641392	Mean dependent var	0.009109	
Adjusted R-squared	0.485995	S.D. dependent var	0.013153	
S.E. of regression	0.009430	Akaike info criterion	-6.236477	
Sum squared resid	0.002668	Schwarz criterion	-5.668780	
Log likelihood	151.2025	Hannan-Quinn criter.	-6.025948	
F-statistic	4.127446	Durbin-Watson stat	2.079293	
Prob(F-statistic)	0.000653			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 8 Eviews.

من خلال الجدول السابق نحصل على إحصائية (WHITE) بالاعتماد على العلاقة التالية:

$$WHITE = N \cdot R^2 = 44 \cdot 0.64 = 28.16$$

وبمقارنة إحصائية (WHITE) بإحصائية (KHI-DEUX) عند درجة حرية (31-13-44) وعند معنوية 5%، والتي من خلال جدول (KHI-DEUX) تساوي ($\chi^2 = 43.7730$)، وبما أن القيمة المحسوبة لكاي اقل من المجدولة فإننا نقبل فرض عدم ما يعني تجانس التباين.

❖ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: نقوم بحصر القيمة لدورين -واتسون ($DW=1.33$) في المجال $[dL - dU]$ كما يلي:

الشكل رقم (08): مناطق القبول والرفض لدورين - واتسون

0	1.14	1.33	1.74	2.26	2.86	4
$P > 0$			?	$P = 0$	?	$P < 0$
ارتباط ذاتي موجب		منطقة غير محددة		عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب
0	dL	dU	4-dU	4-dL	4	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 8 Eviews..

بما أن قيمة دورين -واتسون تقع ضمن المنطقة غير المحددة نقوم بإضافة المتغير $AR(1)$ إلى النموذج الأول ونعيد الاختبار، حيث تم الحصول على أحسن نموذج المبين في الجدول أدناه:
الجدول رقم 05: معالجة مشكل عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Dependent Variable: LOGGF Method: Least Squares Date: 03/20/18 Time: 22:50 Sample (adjusted): 1974 2016 Included observations: 43 after adjustments Convergence achieved after 9 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPOPU	0.931178	0.129180	7.208394	0.0000
LOGPP	0.402088	0.074980	5.362641	0.0000
C	2.216711	0.868477	2.552411	0.0147
AR(1)	0.357664	0.101163	3.535520	0.0011
R-squared	0.937807	Mean dependent var		9.468674
Adjusted R-squared	0.933022	S.D. dependent var		0.307318
S.E. of regression	0.079534	Akaike info criterion		-2.136859
Sum squared resid	0.246700	Schwarz criterion		-1.973027
Log likelihood	49.94248	Hannan-Quinn criter.		-2.076443
F-statistic	196.0254	Durbin-Watson stat		1.779424
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.36			

إن القيمة الناتجة لهذا الاختبار ($DW=1.77$) والتي تقع من خلال الجدول الإحصائي لاختبار دروبين واتسون في المجال $[dL - dU] = [1.21 - 1.65]$ هي منطقة عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

ث- نتائج تقدير نموذج الفجوة الغذائية في الجزائر (1973-2016): بعد تقدير النموذج القياسي للفجوة الغذائية انطلاقاً من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المتمثلة في نصيب الفرد من الدخل القومي، الاحتياطات الأجنبية، عدد سكان المدن، مساحة الأراضي الزراعية وأسعار النفط تم التوصل للنتائج التالية:

❖ إن أهم عامل أساسي متحكم في الفجوة الغذائية في الجزائر هو عدد سكان المدن، فانتقال الأفراد للعيش في المدينة وهجرهم للريف يساهم في نقض حصيلة الإنتاج الزراعي الناتج عن انتقال اليد العاملة المؤهلة من القطاع الزراعي نحو باقي القطاعات، الأمر الذي يستدعي اللجوء للاستيراد لسد الحاجيات من السلع الغذائية، لذلك فزيادة عدد سكان المدن وانخفاض عدد سكان الأرياف سيؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية؛

❖ العامل الثاني المؤثر على الفجوة الغذائية هو نصيب الفرد من الدخل القومي، كون أن زيادة الدخل تساهم في زيادة الطلب على استهلاك العناصر الغذائية؛

❖ العامل الثالث المؤثر على الفجوة الغذائية في الجزائر هو أسعار النفط وهو محور الدراسة، حيث أن الواردات الغذائية مرهونة بارتفاع وانخفاض أسعار البترول، إذ أن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة مداخل الدولة من صادرات المحروقات، ومنه زيادة نسبة الاحتياطات الأجنبية التي تساهم في سد فجوة الاستيراد (العناصر الغذائية منها) والعكس صحيح؛

❖ العامل الرابع المؤثر على الفجوة الغذائية في الجزائر هو نسبة الاحتياطات الأجنبية، إلا أن الدراسة القياسية بينت أن هناك علاقة عكسية تربط بينهما، على عكس ما جاءت به النظريات الاقتصادية التي تؤكد على أن زيادة الاحتياطات الأجنبية في الدولة تؤدي إلى زيادة الواردات.

5. الخاتمة

يكشف الاعتماد الكبير للجزائر على الواردات الغذائية عن هشاشة سلاسل الإمدادات الغذائية وتقلب أسعار الغذاء، حيث أن بناء أمن غذائي بتوفير ما يكفي من الغذاء، وحصول الأفراد عليه بنوعية وجودة عالية على أن تستدام تلك الوفرة والجودة هدف صعب المنال، فرغم سعيها المتواصل لتحقيق مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي في الغذاء من خلال الإنتاج المحلي، فالجزائر على المستوى القطري والإقليمي مستوردة صافية للغذاء خصوصاً الحبوب التي تعتبر السلعة السياسية الرئيسية في الدولة، وعلى الرغم من امتلاكها العديد من المقومات الزراعية إلا أنها لا تزال تعاني من التبعية الغذائية للخارج مما زاد من حجم الفجوة الغذائية، هذه الأخيرة حسب الدراسة القياسية تتأثر بنسبة كبيرة بأسعار البترول في المقام الثاني، أما في المقام الأول تتأثر بهجرة سكان الريف إلى الحضر التي ينجم عنها إهمال الأراضي الزراعية.

ولقد تزايدت في الآونة الأخيرة حدة مشكلة الغذاء في الجزائر لأسباب عديدة، أدت إلى زيادة الطلب عليه من ناحية وعدم زيادة المعروض بالمستوى الكافي لتلبية هذا الطلب المتزايد من ناحية أخرى، مما فرض على الدولة تغطية هذا العجز باللجوء إلى الاستيراد، فكان كنتيجة حتمية لهذا الوضع تضخم حجم الفجوة الغذائية خاصة وأن ضمان الأمن الغذائي في الجزائر يقف على عتبة أسعار النفط، هذا الأخير العامل الأهم الذي تتحدد منه الجزائر وسيلة لتوفير حاجياتها من الغذاء عن طريق عوائده الربعية التي تساهم في الدخل القومي بنسبة تفوق 95%.

ومن خلال ما تقدم توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ ارتفاع عدد السكان وقصور الإنتاج الزراعي في الجزائر سبب مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية كاملة؛
 - ❖ تدهور أسعار النفط في السوق العالمي قد يزيد أزمة الغذاء تعقيدا في الجزائر، ذلك أن صادرات المحروقات تشكل معظم صادرات الجزائر التي تسد بعوائدها فواتير استيراد العناصر الغذائية؛
 - ❖ تحسن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يؤدي إلى تفاقم حجم الفجوة الغذائية ما لم توضع عوائق لكبح عملية الاستيراد المفرطة؛
 - ❖ هجرة الأراضي الزراعية وإهمالها يحفز على زيادة استيراد المواد الغذائية خاصة الأساسية منها التي لا يمكن الاستغناء عنها؛
 - ❖ زيادة نسبة الاحتياطات الأجنبية.
- على ضوء هذه النتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- ❖ إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسة الاقتصادية ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي وخاصة الحبوب؛
 - ❖ تكفل الدولة باستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية؛
 - ❖ ضرورة تبني سياسة تنموية ريفية تهدف إلى تقليص التفاوت الواضح بين الريف و المدينة؛
 - ❖ تكوين مخزون طوارئ استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية؛
 - ❖ اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بترشيد استهلاك المواد الغذائية لكافة السكان؛
 - ❖ الاستعداد لمرحلة ما بعد البترول والغاز التي لا يمكن الاستمرار في الاعتماد عليها لتمويل الواردات والتنمية.

قائمة المراجع:

- كليب سعد كليب، الأمن الغذائي في البلدان النامية في عصر العولمة، مجلة الدفاع الوطني، العدد 68، لبنان، أبريل 2009؛

**أثر عدم استقرار أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1973-2016):
د. براهيم بن حراث حياة أ. بليوض خديجة**

- عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي: مفهومه، قياسه، متطلباته، دار آمنة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الجزائر والقايرة، 2014؛
- عبد القادر رزيق المخادمي، الزمة الغذائية العالمية، نشر مشترك بين الدار الجزائرية ودار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الجزائر والقايرة، 2015؛
- وهبة زبيري، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة 1، الإسكندرية، 2017؛
- محمد دياب، المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية، مجلة الدفاع الوطني، العدد 85، لبنان، جويلية 2013؛
- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، الأمن الغذائي: العربي ثنائية الغذاء والنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، لبنان، 2015؛
- ابتسام رجب عبد السيد باشه وآخرون، أثر العوامل الاقتصادية لسد الفجوة الغذائية للقمح في مصر، المركز الديمقراطي العربي، 2016/12/04، <http://democraticac.de/?p=40711>؛
- فاطمة لمحرر، تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء، المركز الديمقراطي العربي، 2017/05/20، <http://democraticac.de/?p=40711>؛
- وائل مهدي، تقلبات أسعار النفط. تاريخ طويل من التجارب، جريدة الشرق الأوسط، 2014/12/10، <http://aawsat.com/home/article/239746>؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، الخرطوم 2016؛
- الموقع الرسمي للبنك الدولي، <http://www.albanualdawli.org>؛
- BP Statistical Review of World Energy, june 2017. (<http://www.bp.com>-

الملاحق

البيان السنة	صادرات المواد الغذائية	واردات المواد الغذائية	الفجوة الغذائية (مليون دولار)	عدد سكان المدن	الاحتياطات الأجنبية	السعر العالمي للنفط	نصيب الفرد من الدخل القومي	مساحة الأراضي الزراعية
1973	232,091897	359,787403	127,69551	6321297	1526311529	2,83	2883,26233	443040
1974	181,955778	799,651944	617,69617	6525328	2474721194	10,41	3020,72799	443360
1975	191,334056	1193,02392	1001,6899	6738780	1895709477	10,70	3064,7732	437530
1976	160,559629	901,334109	740,77448	6961531	2502228025	11,63	3204,40944	440210
1977	136,095352	1224,21908	1088,1237	7240239	2590691196	12,38	3278,56824	438320
1978	152,428219	1419,9751	1267,5469	7611660	3229638828	13,03	3460,60798	438430
1979	108,540581	1556,02024	1447,4797	8004279	5517255565	29,75	3556,5562	438200
1980	106,838164	2212,43292	2105,5948	8420028	7063796833	35,69	3485,12867	438300
1981	134,106684	2344,34227	2210,2356	8858976	5914588650	34,32	3473,53668	391710
1982	82,1640801	2224,93175	2142,7677	9321410	4972783276	31,80	3586,69376	391070
1983	42,6306906	2206,28735	2163,6567	9805134	4010232279	28,78	3683,76223	392820
1984	51,8460841	1975,34306	1923,497	1E+07	3185336009	28,06	3766,35556	396100
1985	70,7029053	2501,64294	2430,94	1,1E+07	4644533024	27,53	3791,98026	390510
1986	26,2400038	2025,40226	1999,1623	1,1E+07	3842516472	13,10	3735,56335	386880
1987	29,9901419	1926,09108	1896,1009	1,2E+07	4343099115	16,95	3607,92663	387790
1988	29,8063324	2115,11539	2085,3091	1,2E+07	3190542199	13,27	3436,00513	388170
1989	37,0176518	3337,24394	3300,2263	1,3E+07	3085702760	15,62	3492,6156	387600
1990	58,1437473	2316,67037	2258,5266	1,3E+07	2703474408	20,45	3427,82202	386760
1991	57,1558273	2025,98984	1968,834	1,4E+07	3459969141	16,63	3248,24731	386220

**أثر عدم استقرار أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1973-2016):
د. براهيم بن حراث حياة أ. بلييوس خديجة**

1992	80,964173	2437,38732	2356,4231	1,5E+07	3317517177	17,17	3249,81784	388650
1993	100,169573	2403,42131	2303,2517	1,5E+07	3655668338	14,93	3150,18619	388620
1994	35,5677733	3095,48695	3059,9192	1,6E+07	4813488034	14,74	3040,18713	396400
1995	121,015001	2974,84172	2853,8267	1,6E+07	4164319964	16,10	3060,15565	396490
1996	161,740637	2842,32191	2680,5813	1,7E+07	6296459575	18,52	3117,96869	396360
1997	37,2615777	2764,79123	2727,5296	1,7E+07	9666874795	18,23	3125,72879	396900
1998	34,8779563	2808,19052	2773,3126	1,8E+07	8452272525	12,21	3264,78932	398260
1999	27,9463388	2512,4535	2484,5072	1,8E+07	6146079374	17,25	3296,81765	397310
2000	36,0115158	2583,18074	2547,1692	1,9E+07	1,3556E+10	26,20	3332,69927	400210
2001	28,4328709	2597,70347	2569,2706	1,9E+07	1,9625E+10	22,81	3482,2311	401090
2002	43,5456963	3002,08991	2958,5442	2E+07	2,5151E+10	23,74	3592,23861	398550
2003	48,5467979	2775,6777	2727,1309	2E+07	3,5455E+10	26,78	3806,00044	399057
2004	60,610713	3981,1197	3920,509	2,1E+07	4,5692E+10	33,64	3888,39724	411450
2005	70,4217903	3934,22954	3863,8078	2,1E+07	5,9167E+10	49,35	3989,58651	412110
2006	87,6420186	4120,49163	4032,8496	2,2E+07	8,1463E+10	61,50	4040,44813	411810
2007	98,0770852	5479,85153	5381,7744	2,2E+07	1,1497E+11	68,19	4273,68886	412520
2008	127,142413	8458,36798	8331,2256	2,3E+07	1,481E+11	94,34	4349,24786	413090
2009	116,279577	6419,91883	6303,6393	2,4E+07	1,5511E+11	61,39	4338,98756	413800
2010	319,91034	6597,18112	6277,2708	2,4E+07	1,7046E+11	78,06	4452,6698	413740
2011	358,948907	10768,1437	10409,195	2,5E+07	1,9137E+11	106,18	4444,66931	413880
2012	319,850377	10001,1637	9681,3133	2,6E+07	2,0059E+11	109,08	4452,14048	413981,9
2013	399,122098	10489,7472	10090,625	2,7E+07	2,0144E+11	105,47	4468,43155	414316,4
2014	339,425403	11776,3997	11436,974	2,7E+07	1,8635E+11	97,07	4547,52087	414310
2015	236,402574	9985,74397	9749,3414	2,8E+07	1,506E+11	51,20	4580,1583	414564
2016	318,537027	8890,85501	8572,318	2,9E+07	1,2079E+11	41,19	4603,00144	414437

المصدر: بيانات مجمعة من عدة مواقع رسمية:

BP Statistique of world Energy June 2017(<http://www.bp.com/>).

واقع وآفاق البيانات الضخمة في الوطن العربي: "دراسة حالة المملكة العربية
السعودية"

د. حملاوي ابتسام

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - الجزائر -

ملخص:

إن اختيار تقنية البيانات الضخمة كموضوع محوري لهذا البحث، جاء استجابة للوقت الذي تنتهي فيه الدول العربية ومنظومتها الإحصائية لتوفير البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز في التنمية المستدامة، ومدى تلبية احتياجات التنمية الوطنية، وهذا في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية المتميزة بالتوتر الأمني وانخفاض أسعار النفط، وهذه الأوضاع تعكس مدى حاجة الدول العربية في الوقت الراهن إلى ثورة بيانات وحلول جديدة.

من هذا المنطلق، سنحاول الإحاطة بتقنية البيانات الضخمة، والإلمام بمختلف التحديات التي تواجهها والاطلاع على مستقبل هذه التقنية في الوطن العربي خاصة في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: البيانات الضخمة، اقتصاد المعرفة، الاقتصاد الرقمي، تحليل البيانات، ثورة البيانات.

Abstract:

The choice of big data technology as a central theme of this research, was a response to the time in which the Arab states were preparing and their statistical system, to provide the necessary data to monitor progress in sustainable development, and the extent to which national development needs are met, and this in light of the conditions experienced by the Arab region characterized by security tension and low oil prices. These situations reflect the need of the Arab countries at the present time, to revolution data and new solutions.

From this point, we will try to take advantage of the big data technology, and to be familiar with the various challenges it faces, and look at the future of this technology in the Arab world in particular in Saudi Arabia.

Keywords: Big Data –Data Analysis –Data Revolution –Digital Economy –Knowledge Economy

JEL Classification: O32.

1. مقدمة:

تشكل البيانات الضخمة Big Data مرحلة هامة من مراحل تطور نظم وتقنية المعلومات والاتصالات؛ وهي تعبر في مفهومها المبسط، عن كمية هائلة من البيانات المعقدة والضخمة من حيث النطاق والقدرة، ويفوق حجمها قدرة البرمجيات والآليات الحاسوبية التقليدية على تخزينها ومعالجتها وتوزيعها، الأمر الذي حدا بالأخصائيين إلى وضع حلول بديلة متطورة تمكن من التحكم في تدفقها والسيطرة عليها.

تمتلك تقنية البيانات الضخمة إمكانية تحليل بيانات مواقع الإنترنت وأجهزة الاستشعار، وبيانات شبكات التواصل الاجتماعي. لأن تحليل هذه البيانات يسمح باستكشاف ارتباطات مجموعة البيانات المستقلة لكشف جوانب عديدة، مثل التنبؤ للاتجاهات التجارية للشركات ومكافحة الجريمة. كما توفر هذه التنبؤات لصانع القرار، أدوات مبتكرة لفهم أفضل للظروف والمعطيات، ومن ثم اتخاذ قرارات صحيحة تحقق الأهداف المطلوبة.

الملاحظ في وقتنا الراهن، تحول اهتمام المؤسسات في جميع أنحاء العالم، وبشكل محدود في الوطن العربي، نحو البيانات الضخمة؛ لكونها أصبحت تشكل وسيلة فاعلة للحصول على رؤى معمقة، ناجمة عن الكم الهائل من البيانات المتولدة عن العديد من المصادر وأطر NOSQL. وتشكل تقنيات قواعد البيانات MapReduce/Hadoop جوهر الحلول التي تبشر بنقلة نوعية في هذا المجال. وهي تمثل فرصا هائلة؛ لأن نمو هذا الاهتمام يدفع إلى التغلغل المتزايد للبيانات الضخمة والزيادة في الخدمات التحليلية، وتوفر حلولاً وخدمات خاصة بالبيانات الضخمة وبأسعار معقولة بالنسبة للمستخدمين النهائيين.

إضافة إلى ذلك، أصبح الكم الهائل من البيانات التي يجري إنتاجها وتخزينها والعمل على إتاحتها، مصدر قوة لأي مجتمع قائم على المعرفة. فالبيانات الضخمة من شأنها - في حال إدارتها على نحو صحيح - أن تسهم بشكل مؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة.

على المستوى العالمي، يتوقع المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا - وهي وكالة أمريكية تعمل مع قطاع الصناعة على تطوير وتطبيق التكنولوجيا والمقاييس والمعايير - في عام 2018، أن يولد كل هاتف ذكي 02 جيجابايت من البيانات شهريا. ويعزى هذا النمو السريع في إنتاج البيانات إلى انتشار الأجهزة والأنظمة المتصلة بالإنترنت، والتحول من أجهزة البث التناظري إلى التقنيات الرقمية، والاستخدام المتصاعد والسريع لوسائل الإعلام الرقمية من قبل المؤسسات والأفراد. كذلك نجد أن حصة إنتاج البيانات غير النظامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومقاطع الفيديو والصور، هي حاليا أكبر من حصة البيانات النظامية.

مع ازدياد الكميات الهائلة من البيانات التي يتم إنتاجها وتخزينها وإتاحتها عبر الشبكات حاليا، ازدادت القدرة على معالجة البيانات بشكل كبير. حيث يمكن الآن إجراء تحليلات معقدة على مجموعات كبيرة جدا من البيانات. فالبيانات التي كان ينظر إليها سابقا وكأنها غير مهمة، يمكن الآن أن تضيف معلومات في غاية الأهمية عند

دمجها مع بيانات من مصادر أخرى. فقد أصبح من الممكن معالجة كميات كبيرة من بيانات متنوعة بسرعة عالية في الوقت الفعلي، وهي الخصائص التي يتضمنها تعريف البيانات الضخمة، إضافة إلى كونها ذات قيمة وموثوقية. إشكالية البحث:

انطلاقاً من الواقع العالمي للبيانات الضخمة، يجدر بنا طرح التساؤل الرئيس الآتي:
ما مدى استعداد الاقتصادات العربية للاستفادة من الاتجاهات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال كالبيانات الضخمة، التي أصبحت صناعة واعدة تفتح آفاقاً واسعة للقيام باستثمارات ضخمة؟
أهمية وأهداف البحث:

تتمثل أهمية البحث في كونه سيلفت الانتباه لاستقطاب المزيد من الدراسات والاهتمام بالبيانات الضخمة على الصعيدين النظري والتطبيقي، ومن الممكن أن يساعد أصحاب القرار في شتى المنشآت على اتخاذ قرارات استثمارية واعدة في هذا المجال. أما أهداف البحث فتتمثل في إبراز أهمية تقنية البيانات الضخمة في الوقت الراهن بالنسبة للوطن العربي، والكشف عن أهم العراقيل التي تعترض الدول العربية لاستهلاك هذه التقنية، والقيام باستثمارات ضخمة في مجال الاقتصاد الرقمي والمعرفي مع أخذ المملكة العربية السعودية كمثال.
منهج البحث:

استخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي اعتماداً على التقارير والإحصاءات الخاصة بالبيانات الضخمة، نظراً لطبيعة العناصر التي تم تناولها من إحاطة بتقنية البيانات الضخمة، كتعريف، وخصائص، ومصادر وغيرها. مع التركيز على دراسة حالة المملكة العربية السعودية للإطلاع على مقومات وواقع البيانات الضخمة في المملكة، والفرص التي ستتيحها هذه التقنية للقيام باستثمارات مستقبلية ضخمة وواعدة.

2. مفهوم البيانات الضخمة

البيانات الضخمة هي مجموعة أو مجموعات من البيانات الكبيرة المعقدة، لها خصائصها الفريدة مثل الحجم، السرعة، التنوع، التباين وصحة البيانات. لا يمكن معالجتها بكفاءة باستخدام التكنولوجيا الحالية والتقليدية لتحقيق الاستفادة منها (هيئة تنظيم الاتصالات، 2016، ص.06).

البيانات الضخمة هي مصطلح يستخدم لوصف مجموعات من البيانات الكبيرة للغاية أو على درجة من التعقيد، أو التي تتطلب قدراً كبيراً من المعالجة السريعة -التي تسمى أحياناً مشاكل الحجم/التنوع/السرعة-، والتي يصبح من الصعب أو المستحيل التعامل معها باستخدام قواعد البيانات التقليدية والأدوات التحليلية التقليدية، علماً بأن معالجة بيانات بهذا الحجم يتطلب برمجيات تعمل بشكل متوازي على العشرات أو المئات، أو حتى الآلاف من الخوادم (Canopy 2015).

تشير البيانات الضخمة إلى القدرة على استخلاص الرؤى واتخاذ القرارات، باستخدام مجموعة موسعة من الأدوات التكنولوجية الحديثة مثل Hadoop التي تقوم بتخزين ومعالجة وإظهار البيانات التي تتميز بالحجم الكبير

والسرعة والتنوع (Canopy 2015). كما تعرف بأنها مجموعة من التقنيات والأدوات التي تسمح باستخلاص المعلومات المفيدة من كم هائل من البيانات.

من التعاريف السابقة، يمكن القول أن تقنيات البيانات الضخمة هي جيل جديد من التقنيات والهندسة المصممة لاستخلاص قيمة اقتصادية، من أحجام ضخمة من البيانات المختلفة والمتنوعة؛ وذلك من خلال تسهيل الاستحواذ على البيانات بسرعة عالية واكتشافها وتحليلها. تكمن التحديات التي ترافق هذا النوع من البيانات، في توفيرها ومعالجتها وتخزينها وتحليلها والبحث فيها، ومشاركتها ونقلها وتصويرها وتحديثها، إضافة إلى المحافظة على الخصوصية التي ترافقها.

توجد عدة أمثلة لحالات استخدام البيانات الضخمة، منها:

- ❖ التحليلات والاستكشافات مثل التنقيب عن البيانات والتحليلات متعددة الأبعاد والبيانات التصويرية التفاعلية.
 - ❖ إدارة المعلومات مثل الوصول إلى المعلومات عبر البحث والوصول عبر المحتوى المتعدد ومصادر البيانات.
 - ❖ البنية التحتية مثل منصة التواصل الاجتماعي عبر الانترنت والألعاب والتجزئة ومعالجة المعاملات.
- للإشارة، فإن مصطلح البيانات الضخمة برز لأول مرة سنة 1941، وفقا لقاموس أوكسفورد الإنكليزي (Gil press 2013) وفي سنة 1996 أصبح التخزين الرقمي للبيانات أكثر فعالية وأقل تكلفة من الأرشفة الورقية (Lazare and Barthélemy, non daté, p.4). ثم في سنة 1997 تم نشر أول مقال استخدم فيه مصطلح البيانات الضخمة، من طرف المكتبة الرقمية ACM خلال المؤتمر الثامن لتكنولوجيا المعلومات حول التصوير البياني، من طرف كل من Michael Cox و David Ellsworth اللذين قاما بتوضيح التحدي الهام الذي يشكله التصوير البياني لنظم المعلومات من حيث كبر حجم البيانات وصعوبة تخزينها وهذا ما أسماه بمشكلة البيانات الضخمة (Devakunchari 2014, p.5). وفي سنة 1998 صدر أول تقدير عن نمو وحجم بيانات الانترنت.
- في سنة 2001 قام Doug Laney محلل مجموعة META GROUP بتعريف تحديات وفرص نمو البيانات كعنصر ثلاثي الأبعاد أي التحكم في حجم البيانات والسرعة والتنوع، هذه العناصر الثلاث عرفت فيما بعد بأبعاد أو خصائص البيانات الضخمة (Chen et al., 2014, p.3-4).

3. خصائص وأهمية البيانات الضخمة

هناك خصائص تتميز بها البيانات الضخمة وهي كما يأتي:

- أ- **الحجم (Volume):** ويقصد به حجم البيانات المستخرجة من مصدر معين. وهو ما يحدد قيمة وحجم البيانات لكي تصنف من ضمن البيانات الضخمة. وبحلول العام 2020 سيحتوي الفضاء الإلكتروني على ما يقرب من 40.000 ميثايت من البيانات الجاهزة للتحليل واستخلاص المعلومات. فقد قدر معهد ماكينزي العالمي في دراسة أجراها سنة 2011 أن معظم الشركات التي لديها أكثر من 1000 موظف في المتوسط تخزن 200 تيرابايت

26 téraoctet من البيانات تقريبا، أي ما يعادل مكتبة الكونغرس الأمريكية، حيث أن حجم البيانات يتزايد بنسبة تزيد عن 50 بالمائة سنويا (Jean-Charles and Yves 2014, p.1-2).

ت- **التنوع (Variety):** وهو تنوع البيانات المستخرجة، التي تساعد المستخدمين سواء كانوا باحثين أو محللين على اختيار البيانات المناسبة لمجال بحثهم. وهذا التنوع يشمل بيانات مهيكلة (Structured Data) في قواعد بيانات، وبيانات غير مهيكلة (Un Structured Data)، مثل الصور ومقاطع وتسجيلات الصوت والفيديو والرسائل القصيرة وسجلات المكالمات وبيانات الخرائط (GPS)، وتتطلب وقتا وجهدا لتهيئتها في شكل مناسب للتجهيز والتحليل (البار، ص2-3).

ث- **السرعة (Velocity):** يقصد بها سرعة إنتاج واستخراج البيانات لتغطية الطلب عليها. حيث تعتبر السرعة عنصرا حاسما في اتخاذ القرار بناء على هذه البيانات، وهو الوقت المستغرق من لحظة وصول هذه البيانات إلى لحظة الخروج بالقرار بناء عليها. ويقصد بذلك؛ السرعة في تنفيذ التخزين والتحليل واتخاذ القرار، بحيث يجب أن يتوافق وقت النقاط البيانات والتنفيذ والمعالجة مع دورة حياة البيانات ومتطلبات المهن، وبشكل خاص مع توقعات الزبائن الذين يفضلون أن تكون الاستجابة في الوقت الحقيقي أو استباقها في بعض الأحيان. على سبيل المثال 50 مليون تغريدة و 247 مليار رسالة الكترونية ترسل يوميا، و 100 ساعة فيديو تنشر كل ثانية على اليوتيوب. (Manceau and Fabbri 2014, p.12)

ج- **المصداقية والصحة (Veracity):** وهي موثوقية مصدر البيانات، ومدى دقتها وصحتها وحدثة تلك البيانات. هذه الخاصية أضافتها شركة IBM لتبين مدى صحة وجودة البيانات، حيث أن هناك مدير تنفيذي من بين كل ثلاثة مدراء لا يثقون في البيانات المعروضة لاتخاذ القرار. كما أن هناك دراسات تقدر أن حجم ضرر البيانات غير الجيدة على الاقتصاد الأمريكي يقدر بـ 3.1 ترليون دولار سنويا.

ح- **القيمة:** ويقصد بها المدلول الذي يشير إليه تحليل البيانات فيما يخص المشكلة المطلوب بحثها. فدون تحويل تلك البيانات إلى قيمة لا توجد فائدة من تجميعها.

خ- **الرؤية:** وتتمثل في رؤية البيانات من خلال الجداول الموجزة واللوحات. حيث تكون المعلومات ممثلة في أشكال ذكية وسهلة الاستخدام.

د- **التماسك:** تماسك أو مدى كثافة البيانات، يشير إلى مدى صعوبة التنقل من خلال البيانات أو نقلها وتطبيقها والاستفادة منها على حالات أخرى أو مواضيع أخرى.

ذ- **الانتشار:** انتشار البيانات الضخمة يقيس مدى سرعة انتشارها ومشاركتها. في هذا المؤشر يمثل الوقت عاملا مهما جدا في سرعة الانتشار.

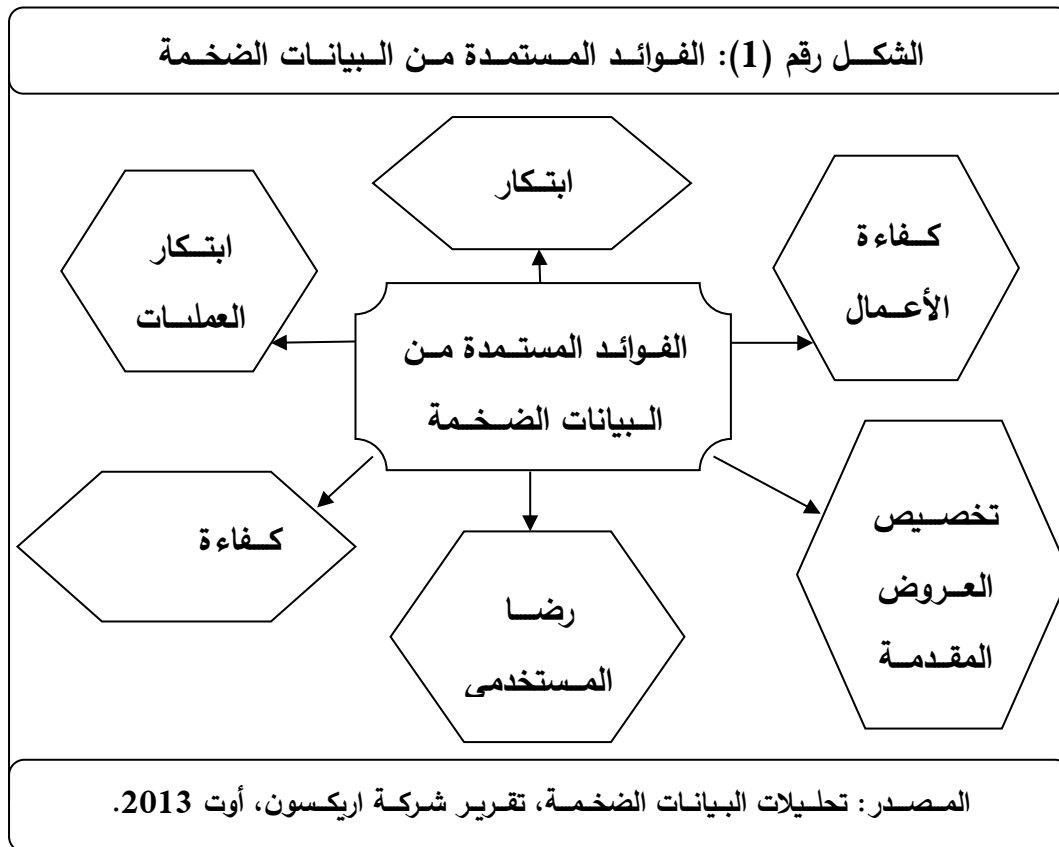
4. مصادر البيانات الضخمة

يوجد العديد من مصادر البيانات الضخمة منها:

- أ- المصادر الناشئة عن إدارة أحد البرامج: كبرنامج حكومي أو غير حكومي، مثل السجلات الطبية الإلكترونية وزيارات المستشفيات وسجلات التأمين والسجلات المصرفية وبنوك الطعام.
- ب- المصادر التجارية أو ذات الصلة بالمعاملات: مثل البيانات الناشئة عن معاملات بين كيانيين، على سبيل المثال معاملات البطاقات الائتمانية والمعاملات التي تجرى عن طريق الإنترنت بوسائل منها الأجهزة المحمولة.
- ت- مصادر شبكات أجهزة الاستشعار (Sensors Networks): مثل التصوير بالأقمار الصناعية، وأجهزة استشعار الطرق، وأجهزة استشعار المناخ وتلوث الهواء.
- ث- مصادر أجهزة التتبع (GPS): مثل تتبع البيانات المستمدة من الهواتف المحمولة والنظام العالمي لتحديد المواقع.
- ج- مصادر البيانات السلوكية: على سبيل المثال، مرات البحث على الإنترنت عن منتج أو خدمة ما أو أي نوع آخر من المعلومات، ومرات مشاهدة إحدى الصفحات على الإنترنت.
- ح- مصادر البيانات المتعلقة بالآراء: مثل التعليقات والآراء على وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر.

5. الفرص المستمدة من البيانات الضخمة

يمكن توضيح الفرص المستمدة من البيانات الضخمة في الشكل الموالي.



إن من أهم المزايا التي تسعى إليها أية مؤسسة، هي إمكانية الاستفادة من بيانات موجودة بحوزتها بأفضل شكل ممكن، والتي قد تتضمن فرص ابتداع أفكار ورؤى جديدة، من خلال إجراء تحليلات البيانات الضخمة أكثر وضوحاً في القطاعات التي تتمتع بكثافة البيانات؛ مثل الرعاية الصحية والمرافق العامة والنقل والتعليم والمالية والعلوم والحكومة.

يمكن لهذه المؤسسات من خلال تعزيز فهمها لعملائها ومستخدمي خدماتها، أن تقدم خدمات أفضل وأكثر كفاءة لعملائها. في مقابل ذلك يمكن لتحليلات البيانات الضخمة أن تضيف قيمة كبيرة للمؤسسة، لذلك من المهم للمؤسسة أن تحدد العمليات التي ستوفر رؤى وأفكاراً شاملة ودقيقة وقابلة للتنفيذ. ومن المتوقع توفير الكثير من الوقت والمال، في حالة تطبيق المؤسسات والجهات الحكومية ممارسات إدارة البيانات التي تراعي المتطلبات المحددة لتحليل البيانات الضخمة. كذلك يمكن للبيانات المستمدة من مصادر مختلفة داخل أو خارج المؤسسة أن تضيف قيمة كبيرة لوظائف ولأغراض متعددة، شريطة توفر المزيد من الشفافية. كذلك يمكن إعادة استخدام بيانات تم جمعها لغرض معين في غرض آخر، مما يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى جمع البيانات التي قد تكون مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً في بعض الأحيان.

من شأن تحليل البيانات الضخمة، أن يساعد في التوصل إلى فهم أكثر شمولاً وتفصيلاً لخصائص واحتياجات الأفراد والمجموعات المختلفة، وذلك عن طريق إدراج أجزاء متعددة ومتباينة من البيانات في عملية التحليل. وبالتالي، يمكن أن تكون الخدمات والعروض المقدمة لهذه الجماعات أو الأفراد أكثر تخصيصاً وملائمة، ويكون التواصل والتفاعل معها أكثر كفاءة. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يرتفع مستوى الرضا بين العملاء.

يمكن للبيانات الضخمة أيضاً أن تعزز كفاءة ودقة التنبؤات. فعلى سبيل المثال، يمكن التنبؤ بالتغيرات التي تطرأ على الرغبات المفضلة والسلوكيات بين مجموعات محددة من العملاء بسهولة أكبر، حتى تتمكن المؤسسات من التخطيط لها بشكل أكثر فعالية.

من الممكن أيضاً استخدام البيانات الضخمة لاكتشاف فرص خفض التكاليف وما يمكن اكتسابه من تعزيز الكفاءة؛ من خلال التحليل الشامل لمختلف العمليات التنظيمية والتشغيلية. هذا إضافة إلى المكاسب المتعلقة بالإنتاجية، وزيادة فرص التوصل إلى مختلف أشكال الابتكارات (وزارة تكنولوجيا الإعلام والاتصال 2014، ص 6).

6. تحديات البيانات الضخمة في الوطن العربي

قبل التطرق للتحديات التي تواجه تبني تقنية البيانات الضخمة في الوطن العربي، لا بد أن نشير إلى أهمية وجود بيئة محفزة للاستثمار في هذا المجال؛ لأن هذه الأخيرة تتميز بالقدرة على التأثير في الاقتصاد بعدة طرق. فبالنسبة للمؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة، تؤدي الاستثمارات إلى تعميق رأس المال وإدخال تحسينات على الكفاءة التشغيلية وإنتاجية العمال. وكذا تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات الاقتصاد، والمساهمة في تقديم خدمة أفضل

للمواطنين وتحسين مستويات المعيشة (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة العربية السعودية 2015، ص.9). إضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمارات أن توفر منصات للابتكار ولتأسيس شركات جديدة، ما قد يساهم في خلق فرص العمل.

يمكن إجمال التحديات التي تواجه استخدام البيانات في المنطقة العربية في النقاط الآتية: نقص التمويل؛ نقص الكفاءات البشرية المتخصصة والمدرّبة؛ ضعف البنية التحتية، خاصة المتعلقة بالتكنولوجيا المستخدمة في عمليات جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛ غياب التشريعات الحديثة؛ نقص في قواعد البيانات التفاعلية التي تمكن المستخدم من الوصول إلى البيانات ومعالجتها بسهولة؛ والطلب المتزايد على البيانات وضعف التواصل بين منتجي ومستخدمي البيانات الإحصائية (حسين 2016، ص.6).

إضافة إلى التحديات المذكورة سابقاً، هناك تحديات جديدة تصاحب عمليات النفاذ للبيانات الضخمة والقدرة على المعالجة الاستثنائية وغير المسبوقة. من هذه التحديات نذكر:

6-1. تحديات جديدة تتعلق بالخصوصية والثقة والسرية: تعتبر قضايا الخصوصية والسرية في تحليلات البيانات الضخمة من المخاوف الرئيسة على مستوى العالم. فمن خلال تحليل بيانات مجهولة الهوية من عدة مصادر، يمكن مثلاً التعرف على هوية الأفراد من مجموعات البيانات بدرجة عالية من اليقين، على الصعيد العالمي وعلى صعيد كل دولة على حدى.

يتوقع المستهلكون والمؤسسات غالباً، بأن بياناتهم الخاصة سوف يساء استخدامها، إما عن طريق الخطأ أو عن قصد. ربما تكون ثقة الأفراد في الجهات والمؤسسات الحكومية شرط أساسي للموافقة على أن إجراء تحليل للبيانات الضخمة يتم دون المساس بخصوصياتهم.

ولمعالجة هذا التحدي، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى جانب اللوائح التنظيمية، إلى استخدام أساليب فنية لمعالجة قضايا الأمن والخصوصية. وينبغي أن تتضمن مثل هذه الأساليب الاتصالات الآمنة، وجمع البيانات وتخزينها بشكل آمن، وكذلك التحكم في النفاذ إلى البيانات الحساسة. ومن شأن الأساليب التي تحافظ على البيانات الشخصية المجهولة أن تحمي خصوصية أي فرد معين مع الاحتفاظ بالمستوى المطلوب من الدقة في التحليل. ومع استحداث الشبكات الجوّالة ذات السرعة العالية وانتشار الهواتف الذكية، أصبح من الممكن للمستهلكين قبول/رفض تداول أو استخدام بياناتهم الشخصية آنياً وفي الوقت الحقيقي. وتستوجب هذه الفرصة للرفض أو القبول، قيام المؤسسات الراغبة في استخدام هذه البيانات بتوضيح المزايا التي ستعود على الفرد نتيجة لهذا الاستخدام.

6-2. النفاذ إلى البيانات: يعتمد تحليل البيانات الضخمة على البيانات التي يمكن اكتشافها والوصول إليها واستخدامها، ويجب أن يتم جمع البيانات وتخزينها واستخدامها وإدارتها وفقاً لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة.

ولتحقيق الإمكانيات الكاملة للبيانات الضخمة، يجب على الإدارات والجهات الحكومية تركيز اهتمامها على جعل أكبر قدر ممكن من البيانات مفتوحة ومتاحة.

3-6. جودة البيانات: إن البيانات المتاحة لأغراض تحليل البيانات الضخمة متوفرة ومتفاوتة النوعية. لأن نوعية البيانات التي يتم جمعها وتداولها باستخدام البيانات الضخمة، تشكل مصدرا أساسيا للقلق، وعلى وجه الخصوص نوعية البيانات المستمدة من شبكات التواصل الاجتماعي التي تتسم بدرجات متفاوتة من الجودة. لذلك لابد من تحسين جودة البيانات، من خلال توحيد واجهات برمجة التطبيقات ونماذج البيانات والبيانات الوصفية، الذي من شأنه أن يوفر قدرا أكبر من سهولة استخدام الجهات الحكومية والمؤسسات للبيانات الضخمة، مع خفض التكاليف وتحسين الإنتاجية على نحو مستدام.

4-6. أمن البيانات: يتطلب أمن البيانات ضرورة استحداث وسيلة شفافة لتصنيف البيانات التي يجب أن تكون تحت السيطرة المطلقة من قبل المؤسسات. ويجب الحصول على موافقة أصحاب البيانات لغرض نقل البيانات خارج الدولة، ويجب أن يكون للنظام القانوني دور أكبر وأكثر وضوحا في تحديد البيانات التي يسمح بنقلها أو عدم نقلها إلى خارج الدولة.

5-6. النطاق الترددي: تتطلب البيانات الضخمة توصيلات فعالة ذات سرعة عالية، غير أن وصلات نطاق ترددي مزودة بأدوات تحميل وتنزيل ذات سرعة كافية، تمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون تطوير مزيد من البيانات الضخمة. كما

تشكل محدودية النطاق الترددي تحديا أمام الوصول إلى البيانات وتحليلها داخل وخارج الدولة، لذلك يجب أن تتاح لجميع الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة إمكانية استخدام نطاق ترددي يتميز بجودة عالية وسرعة لا تقل عن 1 جيجابايت في الثانية للتنزيل. كذلك لابد من توفير سياسات مختلفة لتسريع وتسهيل إطلاق نطاق ترددي ذي سرعة عالية لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك سرعة التحول إلى شبكات الألياف الضوئية وتحسين أداء النطاق الترددي الدولي.

6-6. المهارات: تعد البيانات الضخمة من المجالات الجديدة والمعقدة، التي تتطلب من المؤسسات اجتذاب موظفين ذوي مهارات جديدة ومتنوعة في تخصصات تشمل البحوث والإحصاء والتحليل إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك فهما عميقا للمجال. ولعل تنمية مثل هذه المهارات الشاملة تشكل تحديا لأي نظام تعليمي.

إن نقص المواهب والكفاءات في مجال البيانات الضخمة والحصول على عمالة ماهرة، أكثر أهمية من وجود البرمجيات الصحيحة. ولا شك أن هذا المجال الحيوي جدير بالاهتمام، لذلك لابد من ضرورة قيام المؤسسات التعليمية والهيئات البحثية والأطراف المعنية في مختلف القطاعات، بتحديد احتياجاتهم من الخبراء في مجال البيانات الضخمة. وتكوين فرق بحثية مخصصة للبيانات الضخمة والحوسبة السحابية. علاوة على ذلك، وبما أنه

من الصعب وجود شخص واحد يجمع كل هذه المهارات والخبرات، يجب على فرق من الخبراء العمل معا لتحقيق أقصى فائدة من تحليلات البيانات الضخمة. وقد يتطلب الأمر بالنسبة لبعض المؤسسات بذل جهد لإجراء تحولات تنظيمية وثقافية على حد سواء (وزارة تكنولوجيا الإعلام والاتصال 2014، ص.8).

7. واقع ومستقبل البيانات الضخمة في المملكة العربية السعودية

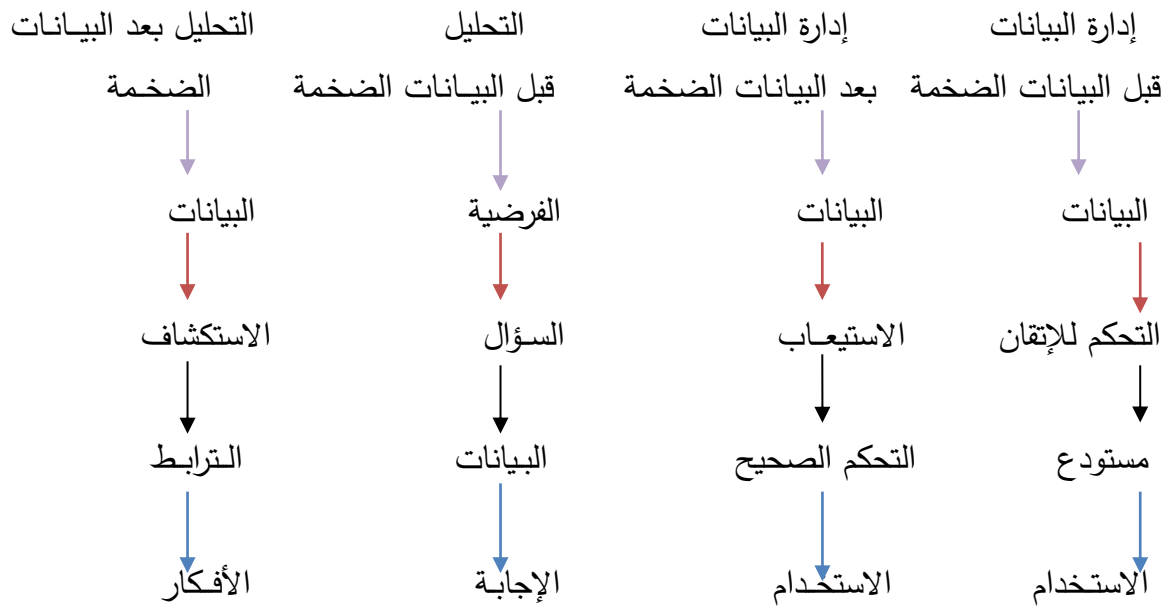
سنحاول اكتشاف مدى جاهزية تقنية البيانات الضخمة في المملكة العربية السعودية، وكذا التطلع لمستقبل وآفاق هذه التقنية في المملكة.

7-1. جاهزية البيانات الضخمة في المملكة العربية السعودية: تعتبر المملكة العربية السعودية في صدارة الدول في الشرق الأوسط في تبني تقنية البيانات الضخمة. فهي تعد أكبر دول المنطقة استثمارة في الاتصالات وتقنية المعلومات. فقد استثمرت المنشآت السعودية مؤخرا بشكل كبير في تطوير بنائها التحتية الخاصة بتقنية المعلومات، مع شروعا بداية سنة 2014 في تطبيقها لبعض الحلول مثل أدوات الأعمال الذكية ولوحة البيانات ومستودعات البيانات. فقد تبنت حلول إدارة البيانات بنسبة 13 بالمائة وأدوات الاستعلام والتقارير الذكية أيضا بنسبة 13 بالمائة. هذا إضافة إلى عزم الرؤساء التنفيذيين لتقنية المعلومات على تطبيق حلول البيانات الكبيرة على المدى المتوسط والطويل مستقبلا (موبايلي 2014، ص.8).

وفي ظل توسع المنشآت في المملكة وتزايد بياناتها التشغيلية وبياناتها عن العملاء، ستنقل هذه المنشآت إلى ما يتجاوز لوحة البيانات الأساسية وأدوات الاستفهام والتقارير، لتستفيد بشكل أكبر من أدوات التوقع والذكاء التشغيلي وستساعد هذه التقنيات على توقع نتائج الأعمال وتسريع عملية صنع القرار. كما أن الاستثمار في أدوات الأعمال الذكية ومستودعات الأعمال سيتوسع في استثمارات مستقبلية في تقنيات البيانات الضخمة. وهناك اهتمام متزايد بالبيانات الضخمة لدى الشركات الكبرى والحكومة في المملكة، حيث تسعى هذه المؤسسات والجهات الحكومية إلى إنتاج قيمة من البيانات الضخمة بشكل متزايد واكتشاف حلول البيانات الكبيرة، بالشكل الذي يمكن من استخلاص قيمة اقتصادية من أحجام كبيرة مختلف البيانات؛ وذلك من خلال تسهيل الحصول على البيانات بسرعة عالية والاستكشاف و/أو التحليل.

7-2. برامج التحول لدى المنشآت في المملكة العربية السعودية: رغم تنفيذ المملكة العربية السعودية لعدد كبير من المشاريع الاستكشافية في المنشآت الكبيرة، في مجالات الاتصالات والمنشآت الحكومية والتجزئة، إلا أن معدل تبني تقنيات البيانات الضخمة مازال محدودا للغاية الآن.

الشكل رقم (2): إدارة البيانات وتحليلها قبل وبعد البيانات الضخمة من قبل المنشآت.



المصدر: ندوة أ. بي. أم. للبيانات الضخمة، الدوحة، 2014.

- ❖ تبني معظم المنشآت الخدمية أنظمة القياس الذكية؛ لأن جهاز القياس الذكي يمكنه نقل بيانات الاستخدام بشكل متكرر.
 - ❖ يوفر مقدمو الخدمات المتنقلة المزيد من عروض البيانات مبتعدين عن عروض خدمات الصوت.
 - ❖ تستثمر المنشآت المتخصصة في علوم الحياة، في الأبحاث الجينية وسجلات المرضى وسجلات التأمين وتحويل معلومات الرعاية الصحية إلى رقمية.
 - ❖ قيام المنشآت المتخصصة في الأمن بالاستثمار في أنظمة المراقبة وأمن الحدود.
 - ❖ يعمل قطاع الأعمال على توفير المحتوى عبر منصات متعددة.
 - ❖ قيام منشآت النفط والغاز بتطبيق أنظمة تحكم بالعمليات في الزمن الحقيقي على منصات الحفر وخطوط الأنابيب وتوفير التحذيرات.
- 3-7. محفزات الاستثمار في مجال البيانات الضخمة في المملكة العربية السعودية: يتجاوز عدد سكان المملكة 30 مليون نسمة (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في السعودية 2014)، يشكل الشباب دون سن الخامسة والعشرين 50.6 بالمائة منهم (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في السعودية 2007). وتعتبر المملكة أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، فهي تحتل المرتبة 19 عالمياً من حيث حجم الاقتصاد، وتمتلك

ربع الاحتياطي النفطي العالمي (البنك الدولي 2013). لذلك تمتلك المملكة المحفزات والمقومات الآتية للاستثمار في البيانات الضخمة كالآتي:

أ- **قوة اقتصادية إقليمية وسكان من فئة الشباب:** تعتبر المملكة إحدى أسرع الدول نمواً في العالم، مع توقع ارتفاع متوسط دخل الفرد من 25,000 دولار في عام 2012 إلى 33,500 دولار بحلول سن 2020 (الهيئة العامة للاستثمار في السعودية 2014). ونظراً لوضع التوسع الحالي والعوامل السكانية التي تؤمن مصدراً منتظماً للموارد البشرية، سيحتاج الاقتصاد السعودي إلى استثمارات كبيرة ومتنامية في مجال البيانات الضخمة.

ب- **السياسة الوطنية:** تشير العديد من الخطط الإستراتيجية الوطنية ذات العلاقة مثل الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، إلى ضرورة تفعيل دور البيانات الضخمة في الاقتصاد الوطني. وتؤكد خطة التنمية التاسعة للمملكة 2014-2010 على ضرورة توظيف المزيد من الاستثمارات في مجالات تدعم تعميق عملية التوسع الأفقي والعمودي في القاعدة الاقتصادية، وذلك من خلال تسريع النمو في مجالات واعدة في القطاعات الإنتاجية والخدمية غير النفطية (وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية 2010). وتتضمن النتائج المتوقعة للخطة وجود بنية تحتية جيدة يعتمد عليها بتكلفة مقبولة على امتداد المملكة، بما يضمن أمن معلومات المستخدمين وتطوير قدرات الإطارات المؤهلة وبناء صناعة وطنية في هذا القطاع.

ت- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كافة القطاعات في المملكة، على تعزيز مستويات الاستثمار في البنى التحتية والبرمجيات، والإنفاق على الخدمات ومستويات الدخل. كما تعمل المنشآت الأجنبية في المملكة على نقل المهارات والمعرفة إلى السوق المحلية، بما يؤدي إلى تحفيز المزيد من الاستثمارات في تقنية البيانات الضخمة.

ث- **توسع منظومة حاضنات الأعمال وصناديق تمويل المشاريع وغيرها من مؤسسات الدعم:** أصبح الحصول على القروض والتمويل عبر صناديق تمويل المشاريع، أكثر سهولة في السنوات الأخيرة في المملكة العربية السعودية. وتمكنت المملكة بذلك من تعزيز موقعها في تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي على أساس توفر رأس المال المخاطر، حيث انتقلت من المرتبة 38 في عام 2008 إلى المرتبة 25 في عام 2013 (المنتدى الاقتصادي العالمي 2014). وإلى جانب صناديق تمويل المشاريع، أصبح الوصول أسهل إلى المؤسسات الأخرى التي تدعم الاستثمارات في البيانات الضخمة ومنظومة ريادة الأعمال، بما في ذلك حاضنات الأعمال وبرامج التدريب في القطاعات المختلفة ونوادي مبادرات الأعمال وشبكات الأعمال.

7-4. **مستقبل البيانات الضخمة في مختلف القطاعات في المملكة العربية السعودية:** سعت المملكة العربية السعودية، إلى التفكير في الاستفادة من البيانات الضخمة في كافة قطاعاتها الاقتصادية على الشكل الآتي:

أ- **قطاع النفط والغاز:** قررت منشآت قطاع النفط والغاز الاستثمار في حلول تساعد على الاستفادة المثلى من أصولها. وذلك بدء من الحصول على بيانات ميدانية أساسية، ثم إدارة البيانات ثم التحذيرات الذكية وإدارة الأحداث والتوقع المتقدم. والاستفادة المثلى من الأصول سيتم تسريعها من خلال الاستثمار في البيانات الضخمة. بالنسبة لمنصات الحفر وخطوط الأنابيب، ستساعد الاستثمارات في البيانات الضخمة، المنشآت على استخلاص قيمة من زيادة مقدار البيانات الزلزالية المستخلصة، من خلال الاستحواذ والتطوير الزلزالي متعدد الأبعاد للبرامج الرقمية من الحقل النفطي. ويتم إنتاج هذه البيانات بشكل مستمر ودمج المدخلات من مجالات الجيولوجيا والجيولوجيا الفيزيائية وهندسة الخزانات وهندسة الإنتاج والعمليات. وهذا يمكن منشآت النفط والغاز من الاستفادة أكثر من تقنية البيانات الضخمة.

يشكل أمن المعلومات الهامة أكبر تحد تواجهه المنشآت العاملة في قطاع النفط والغاز؛ لأن هذه البيانات أصبحت أكثر أهمية لأنشطة هذه المنشآت. وتمثل حماية البيانات الهامة أهمية قصوى، لذلك من هذا المنطلق قام قادة هذا القطاع بزيادة مشاريع البيانات الضخمة في عدد من الإدارات، ثم شرعوا في الانتقال التدريجي نحو الإنتاج ونقل العديد من العمليات الرئيسة للمنشآت إلى تقنيات البيانات الضخمة.

ب- **المرافق الخدمية:** تتمتع المملكة العربية السعودية بأحد أكبر قطاعات المرافق الخدمية في الشرق الأوسط، حيث يتوقع أن تقوم منشآت هذا القطاع بإنتاج المزيد من البيانات بشكل تصاعدي. ويجري تطوير الشبكة في ظل استثمار المنشآت على تطوير ونشر أجهزة القياس الذكية والوحدات الطرفية في المحطات الفرعية، وأجهزة استشعار خطوط الطاقة ولوحة القياس في المساكن. وسيؤدي استخدام أجهزة القياس الذكية إلى توليد حجم هائل من البيانات الجديدة من القياس المتكرر على فترات ومن الرسائل التي يتم استلامها من أجهزة القياس.

ج- **المنشآت الحكومية:** تقوم الحكومة بزيادة وصول المواطنين إلى الخدمات الكترونياً. حيث يمكن من خلال البيانات الضخمة تتبع بيانات المواطنين وتحليلها حتى تتمكن الحكومة من تطوير خدمات وبرامج اجتماعية أفضل وأكثر فاعلية. إضافة ذلك سيؤدي تحويل بيانات المواطنين إلى بيانات رقمية إلى تعزيز الطلب على حلول البيانات الكبيرة، من أجل تصنيف المعلومات وإدارتها وتحليلها واستعادتها بشكل سريع. كما يمكن لحلول البيانات الضخمة تطوير الأمن الداخلي والدفاع، مثل نقاط التحكم عند الحدود وخلال عمليات إدارة الجوازات. كما يمكن أيضاً تسريع التحقيقات الجنائية والقضائية.

د- **الاتصالات:** يعد قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية رائداً في تبني تقنيات البيانات الضخمة، حيث تمحورت استثمارات القطاع بشكل رئيس على حلول إدارة العملاء، لتعزيز رضاهم. كما استثمرت شركات الاتصالات في أدوات البيانات الضخمة لتمكين من إدارة وتفعيل الحركة بشبكاتها ومن ثم تقليل تكلفة عملياتها. وبما أن شركات الاتصالات تدرك قيمة حلول البيانات الكبيرة، فهي ستقوم بتوسيع استثماراتها في هذه الحلول لتغطي

الخدمات المقدمة للعملاء حسب مواقعهم، وتحليلات العملاء الإضافية بما في ذلك إدارة الحملات الجديدة والتكامل بشكل عميق مع مراكز الاتصالات الداخلية التابعة لها بما يمكنها من حل المشاكل بشكل سريع.

جـ. قطاع التجزئة: تعد المنشآت في قطاع التجزئة في المملكة العربية السعودية، من أوائل المنشآت التي تبنت تقنيات البيانات الضخمة، بهدف تعزيز تجزئة العميل وتقديم أفضل الأسعار. وبما أن اقتناء العملاء أصبح يتجاوز المتاجر الفعلية ليمتد إلى القنوات المتنقلة والانترنت، أصبح من الضروري على تجار التجزئة مواكبة التغير في أنماط الإنفاق. وبما أن العملاء أصبحوا يلجئون إلى وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من الضروري على تجار التجزئة الاعتماد على تقنيات البيانات الضخمة في جمع وتحليل وتخزين أحجام كبيرة من البيانات، وتحديد العملاء المرتقبين واستقطابهم عبر كافة قنوات التجزئة.

حـ. قطاع الخدمات المالية والمصرفية: تستخدم المؤسسات في قطاع الخدمات المصرفية والمالية حلول البيانات الكبيرة لتطوير معلومات السوق والجوانب المتعلقة بالتوجه للعملاء ووضع الأسعار، مما يمكنها من إدارة المخاطر في الزمن الحقيقي وتطوير تحليلات التجارة والمحافظ.

يمكن للاستثمارات في البيانات الضخمة أن تتمحور حول نظرة موحدة للعملاء، وأن تدمج المعلومات والانطباعات المأخوذة من وسائل التواصل الاجتماعي في الزمن الحقيقي. وكذلك ستنتم الاستفادة من البيانات الضخمة في تحسين إدارة حالات الاحتيال فيما يتعلق بالتأمين واعتماد القروض الشخصية (موبايلي 2014، ص9).

8. خاتمة:

من خلال ما ورد في هذه الورقة البحثية، يتضح أن:

❖ رغم أن البيانات الضخمة تمثل حقلاً واسعاً ينطوي على مستقبل واعد في كافة القطاعات، خاصة في المملكة العربية السعودية، ورغم اتجاه المؤسسات والهيئات الحكومية مؤخراً إلى تعزيز ثقة الأفراد، حتى تتمكن من جلب المزيد من المواطنين المقبلين على استخدام تحليلات البيانات الضخمة، إضافة إلى استخدام الحلول التقنية المناسبة قدر الإمكان، إلا أن الاقتصاديات العربية مازالت جاهزيتها محدودة في هذا المجال، ومازال أمامها الكثير للمضي قدماً في مجال الاقتصاد الرقمي والبيانات الضخمة خاصة على الصعيد الأكاديمي والعلمي.

❖ ميدان البيانات الضخمة في الوطن العربي يمثل فرصة حقيقية للاستفادة منه في فرص استثمارية جديدة، وعدم الاكتفاء باستهلاك خدماته فحسب.

❖ هناك استثمارات ضئيلة في مجال البيانات الضخمة، رغم القيمة المضافة الكبيرة التي يمكن أن يجنيها الوطن العربي.

في هذا الصدد نقترح بعض الحلول:

❖ التفكير في حلول مجدية من أجل إنتاج البيانات اللازمة، بغية الارتقاء بأوضاع الأفراد والمجتمع.

- ❖ تكوين الإطارات المتخصصة في هذا الشأن. وإدراج تقنية البيانات الضخمة في عملية التدريس.
- ❖ الشراكة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في مجال تقنيات البيانات الضخمة.
- ❖ تشجيع استخدام البيانات من قبل متخذي القرار.
- ❖ بناء قاعدة بيانات متكاملة عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- ❖ بناء القدرات الإحصائية المؤسسية، ونشر المعرفة الإحصائية.
- ❖ استخدام أدوات حديثة في عمليات جمع البيانات وإدارتها.
- ❖ إقامة حوار مستمر مع مستخدمي البيانات من القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والأكاديمي.
- ❖ تفعيل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وتعزيز الاستقلالية.
- ❖ إتباع سياسة البيانات المفتوحة مع الحفاظ على سرية البيانات الفردية.
- ❖ تنظيم تقديم خدمة البيانات الضخمة، من خلال العمل على إصدار التشريعات التي تنظم هذه الخدمة للتغلب على التحديات. كما يمكن أن يشمل التنظيم إصدار اللوائح أو القواعد الإرشادية أو التراخيص أو التعديلات على القوانين ذات العلاقة.
- ❖ إنشاء مركز وطني لأمن المعلومات في كل دولة، يعمل على تحليل المخاطر والتهديدات الأمنية الموجودة في الفضاء الإلكتروني، ويسعى إلى توصيل هذه المعلومات لجميع مستخدمي خدمات الانترنت ووسائل تقنية المعلومات، سواء كانوا من المؤسسات العامة أو الخاصة أو الأفراد.
- ❖ إلزام الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام والخاص بتوفير البيانات المفتوحة (Open Data) التي تملكها عبر الانترنت؛ حتى تتيح فرصة أكبر للاستفادة من هذه البيانات، التي يجب أن تكون متاحة بشكل (Format) حتى يسهل إعادة استخدامها من الجهات الأخرى.
- ❖ على خلفية التطور السريع للاقتصاد الرقمي ولسوق البيانات الضخمة بالتحديد، على حساب الحقوق الأساسية مثل الخصوصية وحماية البيانات الشخصية والمصالح العامة، نجد أنه من الضروري تحقيق بعض التقارب بين التشريعات والأدوات التنظيمية الحالية وهذه الخدمات.

قائمة المراجع:

- أحمد حسين، مراجعة أعمال اليوم الأول للمنتدى العربي لبناء القدرات الإحصائية لثورة البيانات، 10-11 أكتوبر 2016.
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2013.
- عدنان مصطفى البار، البيانات الضخمة ومجالات تطبيقها، كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز.
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في السعودية، المملكة العربية السعودية، المؤشرات الرئيسية، 2014.
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في السعودية، المملكة العربية السعودية، المؤشرات الرئيسية: نشرة الأبحاث الديموغرافية، 2007.

- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، 2014.
- موبيلي، رؤية نحو المستقبل، تحليل البيانات الكبيرة الفرص والتحديات، المملكة العربية السعودية، 2014.
- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة العربية السعودية، تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات، الاستثمارات في الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، 2015.
- الهيئة العامة للاستثمار في السعودية، المملكة العربية السعودية، مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية، 2014 .
- هيئة تنظيم الاتصالات، شبكة الهيئات العربية لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، مشروع البيانات الضخمة الإطار التنظيمي، سلطنة عمان، 2016.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، خطة التنمية الاقتصادية التاسعة (2010م - 2014م)، 2010 .
- وزارة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، البيانات الضخمة: تحقيق التوازن بين المزايا والمخاطر، قطر، 2014.
- Canopy, **Big Data for marketing: When is big data the right choice?**, p:2, 2015 .(file:///c:/:/Users/user/Downloads/canopyfile-whitepaper_big-ata-for- marketing.pdf).
- Cointot Jean-Charles, Eychemme Yves, **La révolution Big data: les données au cœur de la transformation de l'entreprise**, dunod, 2014.
- Delphine manceau, Julie fabbri, **faire entrer la France dans la troisième révolution industrielle: le pari de l'innovation**, note thématique 1, le Big Data, Mai 2014.
- Gil press, **A very short history of Big Data**, 2013. Voir: <http://www.forbes.com/sites/gilpress//a-very-short-history-of-big-data/> le : 2013/05/09
- Min Chen, Shiwen Mao, Yin Zhang, Victor CM Leung, **Big Data: related technologies, challenges and future prospects**, springer, 2014.
- R. Devakunchari, **analysis on big data over the years**, international journal of scientific and research publications, volume 4, January 2014.
- SH. lazare and F. Barthélemy, **Introduction Big Data**, p4. Voir: (site.axiodis.com/doc/Big Data.pdf) .

دراسة قياسية لتأثير بعض متغيرات صناديق الأسهم المحلية السعودية على نشاط المصارف الإسلامية السعودية التابعة لها

- دراسة حالة صناديق الإنماء للأسهم المحلية (المنشأة حتى تاريخ 2016/11/02) -

د. عتروس صبرينة

جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

هدفنا من خلال هذه الورقة البحثية هو دراسة تأثير أسعار عينة من الصناديق الاستثمارية الإسلامية والمتمثلة في صناديق الإنماء للأسهم المحلية المدرجة في سوق الأسهم السعودي والمؤسسة حتى نهاية سنة 2016، على أسعار أسهم مصرف الإنماء وذلك خلال الفترة من 03 جانفي 2016 إلى غاية 30 جوان 2016. توصلنا إلى بناء عدة نماذج قياسية توضح درجة تأثير سعر وحدة كل صندوق على سعر سهم المصرف، كما وجدنا أن درجات التأثير تختلف من صندوق لآخر إلا أننا لاحظنا أن جميعها كانت ايجابية وهذا ما يعكس الدور الإيجابي الذي تؤديه الصناديق الاستثمارية الإسلامية محل الدراسة على أداء المصرف الإسلامي التابعة له. الكلمات المفتاحية : الصناديق الاستثمارية، صناديق الأسهم، صناديق الأسهم المحلية، مصرف الإنماء، أسعار أسهم مصرف الإنماء، أسعار وحدات الصناديق الاستثمارية.

Abstract:

We aim from this paper to study the impact of the prices of a sample of Islamic investment funds represented in Alinma local equity funds included in the Saudi stock market which is established until the end of 2016 on Alinma Bank stock prices during the period from 03/01/2016 to 30/06/2016, we have reached the construction of several standard models showing the degree to which each fund's unit price affects the bank's share price, and we found that the degree of impact varies from one fund to another but we have noted that all of them have been positive and this reflects the positive role that Islamic investment funds are playing in this study on the performance of its Islamic bank.

Keywords: Investment Funds, Equity Funds , Local Equity Funds, Alinma Bank, Alinma Bank stock prices, Prices of investment fund units.

Jel Classification Codes : C5 ;C18 ;G17 ;G21 ;G23 ;G24

1. مقدمة:

ظلت المملكة العربية السعودية ولسنوات عديدة المحرك الرئيسي لقطاع المصرفية الإسلامية نظرا لكونها المساهم الأكبر في إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية، حيث ازدادت حصة القطاع المصرفي الإسلامي في السوق المحلية السعودية من حيث الأصول المصرفية حتى بلغت نسبة 51.2% أي أن أكثر من نصف أصول المملكة ناشئة عن المصارف الإسلامية (نشرة مجموعة إرنست و يونغ 2016، ص.15)، ولأن المملكة العربية السعودية كانت الدولة العربية الأولى الأسبق في خوض تجربة إنشاء الصناديق الاستثمارية من خلال إنشاء البنك الأهلي التجاري لأول صندوق استثماري سنة 1979، فقد عرفت هذه الصناعة ازدهارا ونمو متزايدين خلال السنوات السابقة نظرا للمميزات التي تحققها سواء للفرد المستثمر من خلال تقليل المخاطر، الاستفادة من خبرات الإدارة المحترفة، ضمان توفر السيولة، توفر الشفافية والإفصاح،... وغيرها أو للاقتصاد القومي من حيث فتح مجالات وقنوات جديدة أمام المدخرين، مساعدة الدولة في تحقيق أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي، وكذا حماية المدخرات الوطنية وغيرها، وكما وتحقق أيضا مجموعة من المميزات للجهة التي أصدرتها، هذه الأخيرة التي أردنا أن نبرهن عليها كليا لا نظريا من خلال القيام بدراسة قياسية لتأثير بعض متغيرات صناديق الأسهم المحلية السعودية على نشاط المصارف الإسلامية السعودية التابعة لها، فوق اختيارنا على صناديق الإنماء للأسهم المحلية (المنشأة حتى تاريخ 2016/11/02) التابعة لمصرف الإنماء الإسلامي للأسباب التالية:

❖ تاريخ إنشاء مصرف الإنماء ليس بالبعيد أي كان فقط منذ سنة 2006م ومعنى ذلك أن المصرف يعتبر الأحدث والأصغر سنا إن صح التعبير بين المصارف الإسلامية الأخرى العاملة بالمملكة، ورغم هذه الحداثة فقد حقق العديد من الإنجازات خلال السنوات الماضية منذ إنشائه وحصل على عدة جوائز وشهادات عالمية خلال مسيرته التي نستطيع أن نصفها بالقصيرة مقارنة بالمصارف الأخرى العاملة بالمملكة؛

❖ النمو المتسارع والأداء المالي المحقق في أعماله وقدرته على المنافسة وتنامي الإيرادات مقارنة بالمصارف العاملة بالمملكة العربية السعودية، كما أنه يعد الأكثر مواكبة للتقنيات الحديثة في الصناعة المصرفية الإسلامية لذلك فهي تجربة مصرفية تستحق منا البحث والدراسة؛

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية أساسية هي:

كيف يمكن أن تؤثر صناديق الأسهم المحلية الإسلامية السعودية على أداء المصارف الإسلامية التي أنشأتها؟

2. واقع إنشاء الصناديق الاستثمارية في المملكة العربية السعودية إلى غاية نهاية شهر نوفمبر 2016م

حيث سنتطرق في هذا المحور إلى النقاط التالية:

2-1. إنشاء الصناديق الاستثمارية في المملكة العربية السعودية وتطورها

على الصعيد العربي كانت المملكة العربية السعودية الأسبق في خوض هذه التجربة حين أنشأ البنك الأهلي التجاري أول صندوق استثماري باسم "صندوق الأهلي للدولار قصير الأجل" في ديسمبر 1979م في حين صدرت قواعد تنظيم صناديق الاستثمار في المملكة في بداية عام 1993م، ثم استمرت المصارف السعودية في إصدار العديد من الصناديق الاستثمارية بمختلف أنواعها نتيجة لنجاح هذه التجربة علما أن إدارة هذه الصناديق انتقلت حاليا إلى شركات الوساطة المرخص لها من هيئة السوق المالية، وبالإمكان الاطلاع على قائمة الصناديق الاستثمارية بالمدبر والفئة من خلال موقع السوق المالية السعودية (تداول) الإلكتروني أو من خلال موقع هيئة السوق المالية (هيئة السوق المالية السعودية، ص.2)؛

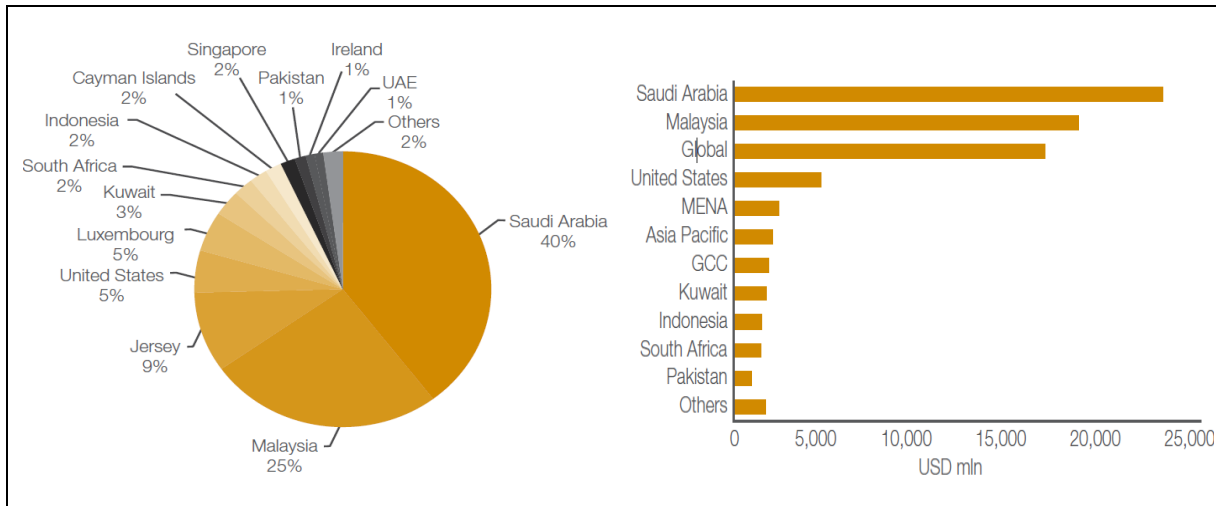
وقد حقق قطاع صناديق الاستثمار نموا متزايدا في المملكة، حيث استمر إنشاء الصناديق الاستثمارية المملكة ليصل عددها إلى 262 صندوقا استثماريا سنة 2008م ثم انخفض هذا العدد ليصل إلى 236 صندوق بنهاية سنة 2012م نتيجة التصفية التي طالت عددا من الصناديق الاستثمارية العاملة بالمملكة بسبب التأثير بالأزمة المالية العلمية(كحلي 2011، ص.123) ، ومن ثم شهد إنشاء الصناديق الاستثمارية تزايدا مضطربا إلى أن بلغ سنة 2015م إلى 270 صندوقا متنوعة بين الصناديق المفتوحة والصناديق المغلقة والملاحظ في هذا الأخير أن عدد الصناديق الاستثمارية المفتوحة (261 صندوق) قارب إجمالي عدد الصناديق الاستثمارية في المملكة فقط بفارق 9 صناديق استثمارية والتي تمثل عدد الصناديق المغلقة-وهذا راجع إلى تفضيل المستثمرين لهذا النوع من الصناديق نظرا للمرونة والمميزات التي توفرها-، أما عدد المشتركين في هذه الصناديق قد شهد تزايدا مضطربا إلى غاية 2005م حيث وصل عدد المشتركين إلى 568284 مشتركا ثم أخذ هذا العدد في التناقص إلى أن بلغ 236977 مشترك بنهاية سنة 2015م(مؤسسة النقد العربي السعودي 2016)، بالرغم من تزايد إنشاء الصناديق الاستثمارية خلال نفس الفترة ويعود السبب في ذلك إلى انهيار السوق المالية السعودية في سنة 2006م أين راح ضحية هذا الانهيار الكثير من المستثمرين وفقدت الشركات المدرجة نحو 2 تريليون ريال (باستثناء شركة واحدة وهي شركة "جرير" التي حافظت على مستوى سهمها منذ ذلك الوقت) (العنزي 2006) ، ولقد أرجع البعض عدة أسباب في حدوث هذا الانهيار منها: أسباب هيكلية كانخفاض كفاءة وشفافية السوق منذ تأسيسها والتي لم تعالج حتى الآن حسب رأيهم، أيضا أسباب أخرى متعلقة بتراجع أسعار النفط باعتباره أقوى العوامل التي تتحكم بالسوق خاصة عند الانخفاض وما ينجم عنه من نقص الثقة وانتشار الخوف في أوساط المستثمرين، إضافة إلى أسباب أخرى زادت من مستويات المخاطرة في السوق أهمها الإفراط في منح القروض والتسهيلات من القطاع البنكي، هذا ما أسفر عنه انخفاض عدد المشتركين بداية من نهاية سنة 2005م؛

أما من حيث إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية فقد وصل إلى 102,90مليار ريال سنة 2015م، وتعتبر هذه القيمة منخفضة مقارنة ببداية سنة 2005م أين بلغ إجمالي أصول الصناديق 136,97مليار ريال(مؤسسة النقد العربي السعودي 2016) ، وقد يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع عدد المشتركين ابتداء من نهاية سنة 2005م للأسباب

السابقة الذكر، أما عن مكونات هذه الأصول فقد قسمت إلى أصول محلية وأصول أجنبية بقيمة 75,92 مليار ريال و 26,98 مليار ريال على التوالي، أي أن أكثر من نصف مكونات أصول الصناديق الاستثمارية العاملة بالمملكة هي أصول محلية وقد يرجع هذا التفضيل إلى تبني مفهوم "خدمة البيئة المحلية المحيطة" بمعنى أن تكون البيئة المحلية المحيطة هي الاهتمام رقم واحد والتي على أساسها يوظف فيها المستثمرون أموالهم، إذ يشعرهم هذا بالراحة والاطمئنان على أن أموالهم موزعة في مشروعات تخدمهم وقريبة منهم، مما يدعم عناصر الثقة بينهم وبين هذه الأدوات الاستثمارية (المغربي 2004، ص.126)؛

وعموماً يمكن القول أن صناعة الصناديق الاستثمارية الإسلامية في المملكة العربية السعودية تحتل الصدارة (المركز الأول) من حيث التركيز الجغرافي لأصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية حسب ما جاء في تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2015م والموضح في الشكل أدناه (01)، حيث استحوذت المملكة العربية السعودية على نسبة 40% من إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية بنهاية عام 2014م متفوقة بذلك ماليزيا التي بلغت 25%؛

الشكل رقم (01): التركيز الجغرافي لأصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية نهاية الربع الثالث من سنة 2014م



Source: Islamic Financial Services Board (IFSB), Islamic Financial Services Industry – Stability Report May 2015- Malaysia, p23.

2-2. أنواع الصناديق الاستثمارية وتوزيعها في المملكة العربية السعودية

حسب لائحة الصناديق الاستثمارية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 1-219-2006م وتاريخ 3-12-1427هـ الموافق لـ 24-12-2006م بناء على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 بتاريخ 2/6/1424هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1-16-2016 الموافق لـ 23/5/2016م فقد حددت المجالات الاستثمارية التي يمكن لمدير الصندوق استثمار أصول وأموال الصندوق

الاستثماري فيها وهي: الأوراق المالية ؛ صفقات سوق النقد المبرمة من طرف خاضع لتنظيم مؤسسة النقد أو لهيئة رقابية مماثلة للمؤسسة خارج المملكة؛ الودائع البنكية لدى بنك محلي أو المنشآت الخاضعة لهيئة رقابية مماثلة لمؤسسة النقد خارج المملكة؛ الأصول العقارية؛ السلع.

ولتوضيح هذه الأنواع بلغة الأرقام قمنا بإحصاء عدد الصناديق الاستثمارية المتوافقة وغير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي حتى تاريخ 2016/11/23م للتداول والمطروحة طرحا عاما من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): توزيع الصناديق الاستثمارية المدرجة في السوق المالي السعودي إلى غاية 2016/11/23م

فئة الصندوق	عدد الصناديق المتوافقة مع الشريعة	عدد الصناديق الغير متوافقة مع الشريعة
صناديق الأسهم	المحلية	79
	عالمية/دولية	19
	أمريكية	01
	أوروبية	01
	آسيوية	02
	خليجية	04
	عربية	23
صناديق أدوات الدين دولية		04
صناديق أسواق النقد	دولية	02
	محلية	06
	مربحة بعملات أجنبية	07
	مربحة بالريال السعودي	20
صناديق قابضة		03
صناديق متوازنة	محلية	04
	دولية	11
صناديق عقارية		12
صناديق متعددة الأصول		04
صناديق أخرى		03
المجموع		205
		71

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتاحة في السوق المالي السعودي (Tadawul)

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلبية الصناديق الاستثمارية في المملكة تستثمر في الأسهم، بحيث وصل إجمالي عدد صناديق الأسهم المدرجة في السوق المالي السعودي بتاريخ 2016/11/23م إلى 177 صندوق أي نسبة فاقت 64% من إجمالي الصناديق الاستثمارية المتداولة في السوق البالغ عددها في نفس التاريخ 276 صندوق (270 صندوق أنشئت بنهاية سنة 2015م و 06 صناديق أنشئت قبل تاريخ 23 نوفمبر 2016م).

2-3. الصناديق الاستثمارية التابعة للمصارف الإسلامية العاملة بالمملكة العربية السعودية

إن توسيع وتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية وفقاً لمتطلبات العصر ولاحتياجات العملاء أصبحت من أقصى اهتمامات المصارف الإسلامية (وحتى غير الإسلامية)، وباعتبار أن الصناديق الاستثمارية الإسلامية من أحدث وأهم صيغ تعبئة المدخرات في الوقت الحاضر وواحدة من أبرز الابتكارات التمويلية التي عرفت تطوراً ملحوظاً في العالم و قبولاً كبيراً خصوصاً من صغار المستثمرين لذلك أنشأت المصارف الإسلامية (وحتى غير الإسلامية) العاملة بالمملكة عدداً من الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وهذا لجذب عدد أكبر من المستثمرين وكذا لتوفير خدمات أكثر لعملائه لكسب رضاهم من ناحية والمحافظة عليهم من ناحية أخرى؛ و الجدول الموالي يوضح عدد الصناديق الاستثمارية المطروحة طرحاً عاماً والمنشأة من قبل الشركات الاستثمارية التابعة لهذه المصارف السعودية حتى تاريخ 2016/11/20م.

الجدول رقم (02): عدد الصناديق الاستثمارية التي طرحتها المصارف السعودية طرحاً عاماً

والمدرجة في السوق المالي السعودي حتى نوفمبر 2016م

عدد الصناديق الاستثمارية الغير متوافقة مع الشريعة	عدد الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة	المصارف السعودية
00	31	البنك الأهلي التجاري
01	18	البنك السعودي البريطاني
04	10	البنك السعودي الفرنسي
09	07	البنك السعودي الهولندي
05	04	البنك السعودي للاستثمار
07	07	البنك العربي الوطني
00	07	بنك البلاد
00	12	بنك الجزيرة
22	14	بنك الرياض
10	08	مجموعة سامبا المالية (سامبا)
00	13	مصرف الراجحي
00	05	مصرف الإنماء
58	136	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع السوق المالي السعودي (Tadawul)

وفيما يلي رصد للصناديق الاستثمارية التي طرحتها المصارف الإسلامية العاملة بالمملكة إلى غاية نهاية شهر نوفمبر 2016م.

أ- **صناديق استثمار مصرف الراجحي:** وما يمكن ملاحظته على الصناديق التابعة لمصرف الراجحي والتي عددها 13 صندوقاً حتى تاريخ 2016/11/02م أن بعضها قديم النشأة مثال ذلك صندوق الراجحي للمضاربة بالبضائع بالدولار الذي يرجع تاريخ إنشائه إلى سنة 1990م والبعض الآخر يعد حديثاً ومثال ذلك صندوق الراجحي للأسهم السعودية للدخل الذي أنشئ خلال سنة 2016م، كما تجدر الإشارة إلى أن جميع صناديق الراجحي الاستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتدار من قبل شركة الراجحي المالية، كما أن أغلبها تهدف إلى تنمية رأس المال وتستثمر في الأسهم سواء العالمية أو الدولية، المحلية وحتى العربية، كما وتتم إدارة الصناديق الاستثمارية باحترافية بواسطة مدراء الصناديق الخبراء وتتم توفيرها عبر شبكة واسعة من المراكز الاستثمارية وخبراء الشركة المختصين بالاستثمار في جميع أنحاء المملكة، أما عن سعر وحدة كل صندوق فهي تختلف من صندوق لآخر ذلك أن أداء الصناديق الاستثمارية كغيرها من الأدوات الاستثمارية تتأثر بعوامل مختلفة تبعاً لتأثر الأوراق المالية المدرجة فيها، مما ينعكس على أداء الصندوق إجمالاً وقيمة وحدته حيث كلما زادت قيمة الوحدة في الصندوق زاد عائد الاستثمار في هذا الصندوق، وعليه فإن زيادة أو تراجع إقبال المستثمرين على هذه الصناديق يترجمها زيادة أو انخفاض عوائد هذه الصناديق؛

ب- **صناديق استثمار مصرف الإنماء:** حيث قام مصرف الإنماء بإنشاء 5 صناديق استثمارية حتى تاريخ 2016/11/02م ، حيث تعد جميعها حديثة النشأة وقد اختلفت تواريخ إنشائها من 2011م إلى 2015م، كما تجدر الإشارة إلى أن جميع صناديق الإنماء الاستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتدار من قبل شركة الإنماء المالية، كما أن أغلب أصولها محلية وتهدف إلى تنمية رأس المال، وهذه الباقية المتنوعة من الصناديق الاستثمارية تعكس كافة مستويات المخاطر، ويديرها فريق عمل متمرس يجمع بين التخصص العلمي العارف والمتمكن بأدوات التحليل المالي وبين الخبرة العملية الحافلة بالنجاحات والانجازات، لإتاحة الفرصة للشركاء استغلال الفرص الاستثمارية في الأسواق المحلية والخليجية لتنمية ثرواتهم وتحقيق تطلعاتهم وأهدافهم الاستثمارية؛

ت- **صناديق استثمار بنك الجزيرة:** إن الصناديق التي طرحها بنك الجزيرة من خلال شركة الاستثمار التابعة له "الجزيرة كابيتال (الجزيرة للأسواق المالية)" والتي عددها 12 صندوقاً حتى تاريخ 2016/11/02م تعتبر حديثة النشأة نوعاً ما حيث تراوح تاريخ إنشائها بين 1998م وهو تاريخ إنشاء صندوق الخير للأسهم العالمية وبين 2014م وهو تاريخ إنشاء صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية 2، كما يلاحظ أن أغلبها تستثمر في الأسهم سواء كانت (عالمية، عربية، محلية) وتهدف إلى تنمية رأس المال، إضافة إلى أن المبالغ المستثمرة من مدير الصناديق (والتي هي الجزيرة كابيتال) في معظم الصناديق الاستثمارية التابعة له تراوحت نسبتها بين 0.32% (في صندوق الجزيرة المتنوع الجسور)

و 92.71% (في صندوق الجزيرة المتنوع المتحفظ) وهي نسب مهمة جدا قد تؤثر بالإيجاب على أسعار وحدات هذه الصناديق والتي يلاحظ أنها تتميز بأنها مرتفعة (حتى تاريخ 2016/11/2م) مقارنة مع الصناديق الاستثمارية الأخرى التي طرحتها المصارف الإسلامية في السوق المالي السعودي في نفس التاريخ؛

ث - **صناديق استثمار بنك البلاد:** حيث طرح بنك البلاد 7 صناديق استثمارية من خلال شركة البلاد للاستثمار، وهي صناديق أنشئت حديثا أقدمها كان في سنة 2005م صندوق الأسهم النقية (أصايل) وأحدثها صندوق إثمار الخليجي سنة 2014م، و يلاحظ على هذه الصناديق أنها تستثمر بشكل رئيسي في الأسهم (عربية، محلية) وتهدف أغلبها إلى تنمية رأس المال عدا صندوق واحد هو صندوق المرباح بالريال السعودي الذي يستثمر في عمليات تمويل تجارة البضائع الدولية من خلال الشراء النقدي والبيع بأجل بأسعار أعلى، كما أن الملاحظ على أسعار وحدات هذه الصناديق أنها الأصغر قيمة حتى تاريخ (2016/11/2) مقارنة بباقي الصناديق المطروحة من قبل المصارف الإسلامية السابقة الذكر.

3. دراسة تأثير أسعار وحدات صناديق الإنماء للأسهم المحلية على أسعار أسهم مصرف الإنماء خلال

الفترة 03 جانفي 2016م إلى غاية 30 جوان 2016م

إن مراعاة المصرف الإسلامي لمعيار خدمة البيئة المحلية المحيطة كما وضحنا سابقا يعد حافزا لأفراد المجتمع ومنظّماته لتنمية ودائعهم لديه إذ يشعرون بالراحة والاطمئنان على أن أموالهم موظفة في مشروعات تخدمهم وقريبة منهم مما يدعم عناصر الثقة بينهم وبين المصرف الإسلامي، وقد لاحظنا أن أكثر من نصف أصول الصناديق الاستثمارية العاملة بالمملكة هي أصول محلية كما أن أغلب هذه الصناديق الاستثمارية تستثمر في الأسهم خصوصا في الأسهم المحلية، لذلك تركّز اهتمامنا في هذا المحور على الصناديق التي تستثمر فقط في الأسهم المحلية المدرجة في سوق الأسهم السعودي المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية والمؤسسة من قبل الشركة الاستثمارية التابعة لمصرف الإنماء حتى نهاية 2016م، وذلك من خلال دراسة تأثير أسعار وحدات (عبد الحي 2010، ص.179)، هذه الصناديق على أسعار أسهم مصرف الإنماء باعتبارهما من أهم المتغيرات التي تعكس نشاط كل منهما.

3-1. سوق الأسهم السعودي كبيئة عمل لصناديق الأسهم السعودية

نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها أسواق الأسهم باعتبار أنها تقوم بعدة وظائف لخدمة الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الادخار للاستفادة من الفرص الاستثمارية التي يوفرها سوق الأسهم وكذا توفير رأس المال الكافي للشركات للقيام بالاستثمار ومتابعة أعمالها، كما يساعد سوق الأسهم في تخفيض خطر انخفاض السيولة من خلال إمكانية بيع الأسهم بسهولة وتسييلها عند الحاجة، إضافة إلى مساهمته في زيادة النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في تمويل المشروعات والاستثمارات المدرجة في السوق ، ونظرا أيضا لتفضيل المصارف الإسلامية السعودية لهذا النوع من الاستثمار الذي يترجمه إنشاء المصارف الإسلامية للعديد من الصناديق التي تستثمر في

الأسهم (صناديق الأسهم) كانت سببا وراء اختيارنا لفئة الصناديق التي تستثمر في الأسهم السعودية (المحلية) الذي يوصف بأنها قناة الاستثمار الأكثر جذبا للمستثمرين.

2-3. دراسة أثر أسعار وحدات صناديق الإنماء للأسهم المحلية على أسعار أسهم مصرف الإنماء

من أجل دراسة أثر أسعار وحدات صناديق الإنماء للأسهم المحلية على أسعار أسهم مصرف الإنماء فإننا نمر بمجموعة من الخطوات والمراحل نبرزها في الفروع الموالية:

أ- عينة الدراسة والتمثيل البياني للمعطيات: تمت هذه الدراسة خلال الفترة من 2016/01/03 إلى 2016/06/30 وهذا بالاعتماد على البيانات الأولية الموجودة في الموقع الرسمي للسوق المالية السعودية (تداول) والمتمثلة في أسعار إغلاق أسهم مصرف الإنماء وأسعار وحدات صناديق الأسهم المحلية التابعة له والمتمثلة في صندوق الإنماء للأسهم السعودية وصندوق الإنماء للإصدارات الأولية وهي أسعار مقيمة بالريال السعودي، حيث قمنا بحساب المتوسط الحسابي الأسبوعي لكل متغير على حدة وهذا للاختلاف الموجود في تواريخ تسعير الوحدات لكل صندوق خلال الأسبوع أي خلال أيام العمل، لنحصل على 26 مشاهدة مبينة في الجدول (02)، ولقد قمنا بترميز متغيرات الدراسة كما يلي:

-المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء (ALINMA)؛

-المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية (ASEF)؛

-المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للإصدارات الأولية (AIF).

الجدول رقم (03): قيم المتوسطات الحسابية الأسبوعية

(ALINMA, ASEF, AIF)

ALINMA	ASEF	AIF
14,27	13,65	9,42
13,15	11,91	9,23
12,46	11,07	8,93
13,15	11,22	9,05
13,35	11,55	9,20
13,02	11,48	9,23
12,77	11,06	9,09
13,06	11,54	9,19
13,21	11,83	9,27
13,48	12,14	9,34
13,41	12,07	9,35
13,73	12,27	9,35

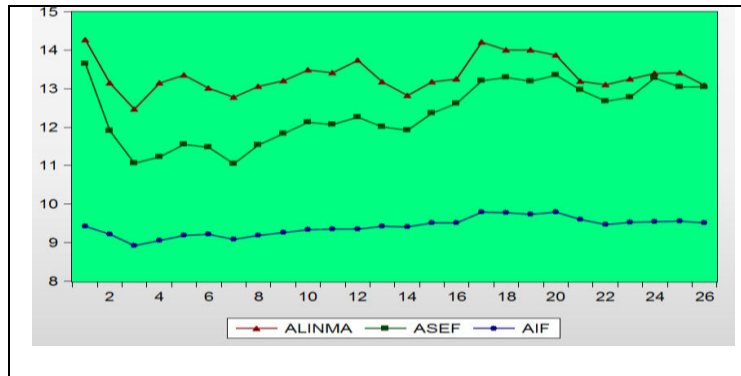
13,18	12,01	9,42
12,82	11,93	9,42
13,18	12,37	9,52
13,25	12,62	9,52
14,20	13,21	9,79
14,00	13,30	9,78
14,01	13,19	9,73
13,87	13,36	9,80
13,20	12,97	9,60
13,10	12,67	9,47
13,25	12,78	9,53
13,40	13,28	9,55
13,41	13,05	9,56
13,09	13,05	9,52

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الموقع

الرسمي لسوق المالية السعودي www.tadawul.com

وبالاعتماد على الجدول رقم (03) قمنا بالتمثيل البياني لحركة المتوسطات الحسابية لنحصل على المنحنيات الموضحة في الشكل رقم (01) والتي تبين أن هناك تناسق في التغيرات التي تحصل على المتوسطات الحسابية الأسبوعية أي أن هناك تناسق بين حركة كل (ALINMA) و (ASEF) و (AIF) وهذا سواء بالانخفاض أو الارتفاع، وعليه يمكننا القول أن هناك ارتباط معنوي بين المتوسطات الحسابية الأسبوعية المذكورة سابقا.

الشكل رقم (02): منحنى تغير ALINMA و ASEF و AIF



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ب- دراسة العلاقة بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء والمتوسطات الحسابية الأسبوعية لأسعار وحدات صناديق الأسهم المحلية التابعة لمصرف الإنماء: دراسة العلاقة بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء (ALINMA) والمتوسطات الحسابية الأسبوعية لكل من صندوق الإنماء للأسهم السعودية (ASEF) وصندوق الإنماء للإصدارات الأولية (AIF)، يعني دراسة فيما إذا كان هناك ارتباط بينهم أم لا وهذا بالاعتماد على معامل بيرسون (pearson)، والجدول رقم (04) يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): معاملات الارتباط بين ALINMA و ASEF و AIF

		ALINMA	ASEF	AIF
ALINMA	Pearson Correlation	1	.738**	.683**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	26	26	26
ASEF	Pearson Correlation	.738**	1	.896**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	26	26	26
AIF	Pearson Correlation	.683**	.896**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	26	26	26

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 16

حيث اتضح من خلاله أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من 0.01 وبالتالي يمكن القول بأن هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين كل من المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء (ALINMA) والمتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات كل من صندوق الإنماء للأسهم السعودية (ASEF) وصندوق الإنماء للإصدارات الأولية (AIF) كل على حدا وهذا عند مستوى معنوية 0.01 مما يؤدي بنا إلى القول أن هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين ALINMA و AIF وكذلك بين ALINMA و ASEF ، وهذا عند مستوى معنوية 0.01، كما أن قيم معامل بيرسون (معامل الارتباط) المتحصل عليها في الجدول رقم (04) كانت كما يلي:

❖ معامل الارتباط بين (ALINMA) و (AIF) تساوي 0.683 وهو يعبر عن وجود علاقة قوية موجبة بينهما، أي أنه كلما تغيرت قيمة المتوسط الحسابي الأسبوعي للمصرف تغيرت معها قيمة المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات للصندوق والعكس صحيح.

❖ معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين (ALINMA) و (ASEF) يساوي 0.738 مما يدل على وجود ارتباط قوي موجب بين المتغيرين أي كلما تغيرت قيمة ALINMA تغيرت معه قيمة ASEF وهذا بالزيادة أو النقصان.

❖ ومن الجدير بالذكر أيضا أن هناك ارتباط قوي موجب يساوي 0.896 بين (AIF) و (ASEF) وهو دال إحصائيا وبالتالي فإن استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد يؤدي إلى الحصول على نتائج غير جيدة نظرا لكون إحدى فرضياته غير محققة وبالتالي سنقوم بدراسة كل متغير على حدا.

ومنه بما أن الارتباط الموجود بين المتغيرات مقبول إحصائيا فإنه يمكن القيام بدراسة العلاقة الموجودة بين (ALINMA) باعتباره متغير تابع وكل من: (AIF) و (ASEF) باعتبارهما متغيرات مستقلة وهذا كل على حدا، وبالتالي فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط يمكن أن يكون مناسب لتفسير العلاقة بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار المصرف والمتوسطات الحسابية الأسبوعية لأسعار وحدات الصناديق أي أننا سنسعى لاختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية 01: هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين (ALINMA) و (ASEF) وهذا عند مستوى معنوية 0.05

الفرضية 02: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين (ALINMA) و (AIF) وهذا عند مستوى معنوية 0.05

ت- تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء (ALINMA) والمتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية (ASEF)

لاختبار الفرضية 01 تصاغ العلاقة بين المتغيرين يمكن أن تصاغ وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

$$ALINMA_t = \beta_0 + \beta_1 ASEF_t + \varepsilon_t$$

ALINMA_t: تمثل المتغير التابع وهو يعبر عن المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف

الإنماء.

ASEF_t: وهي تمثل المتغير المستقل الذي يمثل المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية.

β_0, β_1 : وهي عبارة عن معاملات الانحدار حيث β_0 تمثل ثابت الانحدار و β_1 تعبر عن ميل الانحدار.

ε_t : وهو عبارة عن المتغير العشوائي، وهو يمثل جميع العوامل الأخرى التي تؤثر في المتغير التابع والتي لم

تؤخذ بعين الاعتبار أو التي لا يمكن قياسها.

ويصاغ النموذج القياسي الاقتصادي التقديري للعلاقة بين المتغيرين كما يلي:

$$\widehat{ALINMA}_t = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 ASEF_t$$

❖ نتائج تقدير النموذج الخطي

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى في تقدير العلاقة بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء (ALINMA) والمتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية (ASEF)، وبلاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 8 نحصل على النتائج المدونة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي بين ALINMA و ASEF

Dependent Variable: ALINMA Method: Least Squares Date: 05/05/17 Time: 14:00 Sample: 1 26 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.210821	0.960838	8.545476	0.0000
ASEF	0.415369	0.077554	5.355873	0.0000
R-squared	0.544466	Mean dependent var	13.34715	
Adjusted R-squared	0.525485	S.D. dependent var	0.438624	
S.E. of regression	0.302146	Akaike info criterion	0.517992	
Sum squared resid	2.191015	Schwarz criterion	0.614768	
Log likelihood	-4.733893	Hannan-Quinn criter.	0.545860	
F-statistic	28.68537	Durbin-Watson stat	0.999754	
Prob(F-statistic)	0.000017			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

ومنه وفقا للنتائج المدونة في الجدول السابق تكون نتائج تقدير النموذج كما يلي:

$$\widehat{ALINMA}_t = 8.210821 + 0.415369 ASEF_t$$

ولدراسة مدى صلاحية النموذج المقدر سنقوم بإجراء جملة من الاختبارات والتحليلات في العنصرين المواليين.

❖ اختبار فرضيات النموذج

وبالاستعانة ببرنامج Eviews 8 قمنا بدراسة مدى توفر فرضيات طريقة المربعات الصغرى لنحصل على

النتائج التالية:

-التوقع الرياضي للأخطاء وتوزيعها:

من أجل دراسة التوزيع الطبيعي للأخطاء تم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera الذي أظهرت القيمة الاحتمالية له المتحصل عليها في الجدول رقم (06) تساوي 0.482869 أنها أكبر من 0.05 مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 0.05 أي يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن توقعها الرياضي يظهر أنه تقريبا معدوم.

الجدول رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء الناجمة عن

نموذج الانحدار الخطي بين ALINMA و ASEF

Series: Residuals Sample 1/03/2016 6/26/2016 Observations 26	
Mean	2.72e-15
Median	0.015475
Maximum	0.508229
Minimum	-0.541312
Std. Dev.	0.296042
Skewness	-0.051619
Kurtosis	1.845288
Jarque-Bera	1.456020
Probability	0.482869

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

-الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

اعتمدنا على اختبار Breusch-Godfrey serial correlation LM من أجل دراسة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وقد أظهرت القيم الاحتمالية لهذا الاختبار والمدونة في الجدول رقم (05) أن القيم الاحتمالية أكبر من 0.05

مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي أن هناك استقلالية بين الأخطاء عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم (07): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء الناتجة عن نموذج الانحدار

بين ALINMA و ASEF

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
F-statistic	2.722591	Prob. F(2,22)	0.0878	
Obs*R-squared	5.158455	Prob. Chi-Square(2)	0.0758	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 04/07/17 Time: 19:46				
Sample: 1/03/2016 6/26/2016				
Included observations: 26				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.098300	0.947575	-0.103739	0.9183
ISHAM	0.007383	0.076336	0.096716	0.9238
RESID(-1)	0.516771	0.224363	2.303279	0.0311
RESID(-2)	-0.128624	0.238227	-0.539922	0.5947
R-squared	0.198402	Mean dependent var	2.72E-15	
Adjusted R-squared	0.089093	S.D. dependent var	0.296042	
S.E. of regression	0.282546	Akaike info criterion	0.450690	
Sum squared resid	1.755313	Schwarz criterion	0.644243	
Log likelihood	-1.859966	Hannan-Quinn criter.	0.506426	
F-statistic	1.815061	Durbin-Watson stat	1.778425	
Prob(F-statistic)	0.173877			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

-ثبات التباين (تجانس التباين):

نعتمد على اختبار ARCH لدراسة ثبات التباين وبالأستعانة ببرنامج Eviews 8 نحصل على النتائج المدونة في الجدول رقم (08).

الجدول رقم (08): اختبار تجانس التباين للأخطاء الناجمة عن ALINMA و ASEF

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.954835	Prob. F(1,23)	0.3387	
Obs*R-squared	0.996495	Prob. Chi-Square(1)	0.3182	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 04/07/17 Time: 19:48				
Sample (adjusted): 1/10/2016 6/26/2016				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.099444	0.024149	4.117898	0.0004
RESID^2(-1)	-0.233720	0.239183	-0.977157	0.3387
R-squared	0.039860	Mean dependent var	0.081700	
Adjusted R-squared	-0.001885	S.D. dependent var	0.079524	
S.E. of regression	0.079599	Akaike info criterion	-2.147017	
Sum squared resid	0.145727	Schwarz criterion	-2.049507	
Log likelihood	28.83772	Hannan-Quinn criter.	-2.119972	
F-statistic	0.954835	Durbin-Watson stat	1.555288	
Prob(F-statistic)	0.338658			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 8

تظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين الأخطاء وبالتالي ففرضية تجانس التباين محققة.

وعليه فمن خلال كل سبق ذكره يتضح أن كل فرضيات طريقة المربعات الصغرى محققة.

❖ الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر

تعتمد هذه الدراسة على معرفة القوة التفسيرية للنموذج وكذا اختبار المعنوية الكلية للنموذج واختبار معنوية المعالم.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

بهدف معرفة مدى ملائمة النموذج الخطي المختار لتمثيل العلاقة الموجودة بين المتغيرين أي بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء (ALINMA) والمتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية (ASEF) أي اختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على اختبار فيشر F الذي تصاغ فرضياته كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0, \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

حيث: H_0 تعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل و H_1 يوجد على الأقل معامل غير معدوم.

ومنه بالاعتماد على القيمة الاحتمالية لفيشر (Prob(F-statistic) المتحصل عليها في الجدول رقم (05) نجد أنها تساوي 0.000017 وهي أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الخطي ككل مقبول إحصائياً بمعنى آخر أن نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم ملائم لتمثيل العلاقة بين المتغيرين.

- القوة التفسيرية للنموذج:

تظهر القوة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد R^2 ، حيث أظهرت نتائج الجدول رقم (05) أن معامل التحديد يساوي 0.544 وهو يظهر جودة توفيق متوسطة لانحدار المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية على المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء أي أن 54,40% من التباينات أي الانحرافات الكلية في المتغير التابع والذي يمثل المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء تفسرها العلاقة الخطية، بمعنى 54,40% من التغيرات في المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء سببها التغير في المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية والباقي 45,60% ترجع إلى عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج وأيضاً إلى عوامل عشوائية أخرى.

- اختبار معنوية المعالم:

نقصد باختبار معنوية المعالم، اختبار كل معلمة من معاملات النموذج على حدا وكذا معرفة درجة التأثير بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذا بالاعتماد على اختبار ستودنت (t) حيث تصاغ الاختبارات كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \hat{\beta}_0 = 0 \\ H_1: \hat{\beta}_0 \neq 0 \end{cases} \text{- اختبار معنوية المعالم } \hat{\beta}_0 \text{ من خلال اختبار الفرضيات التالية:}$$

$$\begin{cases} H_0: \hat{\beta}_1 = 0 \\ H_1: \hat{\beta}_1 \neq 0 \end{cases} \text{- اختبار معنوية المعالم } \hat{\beta}_1 \text{ من خلال اختبار ما يلي:}$$

يتم تقييم المعنوية الإحصائية للمعالم إما بدراسة إحصائية ستودنت T أو بالنظر للقيمة الاحتمالية prob عند مستوى معنوية 5%، والجدول رقم (05) يوضح أن معلمتي الانحدار لديهما دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

ذلك أن القيمة الاحتمالية (Prob) تظهر أنها تساوي 0.000 وهي أقل تماماً من 0.05 مما يؤدي إلى قبول H_1 ورفض H_0 وهذا بالنسبة لكلا المعلمتين أي أن معالم نموذج الانحدار الخطي بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء (ALINMA) والمتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية (ASEF) مقبولة إحصائياً.

كما يتضح أن معامل التأثير (β_1) للمتوسط الحسابي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية على المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء يساوي 0.415369 وهو يدل على أنه كلما زاد المتوسط الحسابي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية بوحدة واحدة أي بريال سعودي واحد سيزداد المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء بـ 0.415369 وحدة أي بـ 0.415369 ريال سعودي.

أخيراً ومن خلال كل الاختبارات التي تم الاعتماد عليها يمكن القول أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء (ALINMA) والمتوسط الحسابي الأسبوعي لصندوق الإنماء للأسهم السعودية (ASEF) قيمته 0.415369 وبالتالي **الفرضية 01** محققة وهذا عند مستوى معنوية 5%.

ث- تحليل الانحدار الخطي بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء (ALINMA) والمتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للإصدارات الأولية (AIF)

من أجل تحليل الانحدار الخطي البسيط بين (ALINMA) و (AIF) سنعتمد على نفس الخطوات التي اعتمدنا عليها في تقدير العلاقة بين (ALINMA) و (ASEF) أي أنه بهدف دراسة درجة التأثير بين (ALINMA) و (ASEF) واختبار الفرضية 02 نعتمد على نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير العلاقة بينهما وهذا بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى والاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 8 لنحصل على النموذج المقدر التالي:

$$\widehat{ALINMA}_t = 1.417438 AIF_t$$

ومنه فمن أجل اختبار معنوية النموذج قمنا بالقيام بمجموعة الاختبارات اللازمة توصلنا إلى أن نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء (ALINMA) والمتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للإصدارات الأولية (AIF) مقبول إحصائياً أي أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين (ALINMA) و (ASEF) وهذا عند مستوى معنوية 0.05 أي أن **الفرضية 02** مقبولة إحصائياً.

وعليه من خلال كل ما سبق ذكره في هذا المحور توصلنا إلى أنه يمكن صياغة العلاقة التي تربط المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء والمتوسطات الحسابية لأسعار وحدات صناديق الأسهم المحلية التابعة له وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يساعد في تقدير العلاقة التي تربط بينهما، كما اتضح أن المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء يتأثر بالمتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صناديق الأسهم المحلية التابعة له لكن بدرجات مختلفة حيث نجد أن المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات

صندوق الإنماء للإصدارات الأولية يؤثر بقيمة 1.417438 وهو بذلك الأكثر تأثيراً مقارنة بالمتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صندوق الإنماء للأسهم السعودية الذي بلغت درجة تأثيره 0.415369؛ وبالتالي يمكن القول أن أسعار أسهم مصرف الإنماء السعودي تتأثر بأسعار وحدات الصناديق الاستثمارية للأسهم المحلية التي أنشأتها وهذا بدرجات مختلفة بحيث أن العلاقة التي تربط بينهم هي علاقة طردية أي أن هناك تأثير موجب بينهما.

4. خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن صناعة الصناديق الاستثمارية الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة شهدت تطورات سريعة باعتبارها الدولة العربية السبّاقة لإنشاء الصناديق الاستثمارية من خلال إنشاء البنك الأهلي التجاري لأول صندوق استثماري سنة 1979م، حيث أصبحت من الصناعات التي لا يستهان بها نظراً للإقبال والطلب الكبير عليها في المملكة حيث استحوذت على نسبة 40% من إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية عالمياً بنهاية سنة 2014م متفوقة بذلك ماليزيا التي بلغت 25%، ومن بين النتائج المتوصل إليها أيضاً ما يلي:

❖ استمرار إنشاء الصناديق الاستثمارية المملكة ليصل عددها إلى 270 صندوقاً استثمارياً سنة 2015م أما عن إجمالي أصول هذه الصناديق فقد وصلت إلى 102,90 مليار ريال سنة 2015م أغلبها أصول محلية، والجدير بالذكر أن هذه الصناديق الاستثمارية تعمل وفق لائحة الصناديق الاستثمارية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية؛

❖ تبنت المصارف الإسلامية وغير الإسلامية في المملكة العربية السعودية فكرة إنشاء الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع المبادئ الشرعية من خلال قيام الشركات الاستثمارية التابعة لها بطرح العديد من الصناديق الاستثمارية للتداول في السوق المالي السعودي بحيث تنوعت بين صناديق الأسهم، صناديق السلع، صناديق أسواق النقد، صناديق عقارية، وغيرها،

❖ من خلال دراسة العلاقة بين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار وحدات صناديق الأسهم المحلية التابعة لمصرف الإنماء وبين المتوسط الحسابي الأسبوعي لأسعار أسهم مصرف الإنماء وجدنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصناديق الاستثمارية الإسلامية والمصارف الإسلامية التابعة لها عند مستوى معنوية 0.05 وهذا ما يعبر عن وجود علاقة بين نشاط المصارف الإسلامية ونشاط صناديقها الاستثمارية الإسلامية؛

❖ أسعار أسهم مصرف الإنماء السعودي تتأثر بأسعار وحدات الصناديق الاستثمارية التابعة لها وهذا بدرجات مختلفة، أي الزيادة في أسعار الوحدات للصناديق الاستثمارية محل الدراسة يقابلها الزيادة في أسعار أسهم المصرف المنشئ لها (علاقة طردية) وهذه الأخيرة أي الزيادة في أسعار الأسهم سيؤثر بالضرورة على العوائد السوقية للسهم مما يوفر الفرصة للمستثمرين في المصارف لتحقيق عوائد على استثماراتهم من الأسهم الأمر الذي يؤثر على إجمالي حقوق المساهمين وكذا إجمالي ودائع العملاء في المصرف، بحيث يعتبر هذين الأخيرين الأساس الذي يعتمد عليه

المصرف للقيام بنشاطاته سواء المصرفية أو الاستثمارية و التمويلية، وبالتالي فإنه يمكن القول أن لصناديق الاستثمار الإسلامية دور فعال في نمو وتطوير نشاط المصارف الإسلامية التابعة لها.

قائمة المراجع:

- سعد العنزي، 2 تريليون ريال خسائر الانهيار الكارثي لسوق الأسهم في 2006، 2006 متاحة على الرابط <http://www.alyaum.com/article/3073308>
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2004.
- كحلي فتيحة، تقييم أداء صناديق استثمار الإسلامية (دراسة تجارب بعض الدول العربية) ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2010-2011.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، الإحصائيات السنوية، 2016
- نشرة مجموعة إرنست و يونغ (EY) المحدودة حول: القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية العالمية لعام 2016- وقائع جديدة، فرص جديدة- ، 2016.
- هشام أحمد عبد الحي، الصناديق والصكوك الاستثمارية الإسلامية- دراسة تطبيقية فقهية-، منشأة المعارف، جلال حزي وشركاؤه، الإسكندرية-مصر-، 2010.
- هيئة السوق المالية السعودية، صناديق الاستثمار، ص 2 على الرابط https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_3.pdf#search=booklet

صكوك الإجارة السيادية وإمكانية توظيفها كأحدى أدوات السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركز
جمال أحمد عجاج

معهد المصارف الإسلامية والتمويل، الجامعة الإسلامية العالمية/كوالامبور / ماليزيا

عبد الرحمن عطية الشريف

كلية التربية، جامعة عمر المختار / درنة / ليبيا

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على مدى توافر العوامل والمتطلبات التي تُعد البنية القانونية والشرعية لتطبيق صكوك الإجارة كأحدى أدوات السياسة النقدية في مصرف ليبيا المركزي (م.ل.م) البديلة عن سندات الخزينة وشهادات الإيداع المعتمدة في ربحيتها على الفائدة المحرمة. يتبنى هذا البحث أسلوب دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي المبني على جمع البيانات والإحصائيات معتمداً على قنوات الإفصاح الرسمية للدولة الليبية لعرض مشكلة البحث، واقتراح صكوك الإجارة كأحد الحلول المحتملة لها. توصل الباحثان إلى أن صكوك الإجارة تتمتع بخصائص تؤهلها لتكون أداة للتحكم في كمية المعروض من النقد المحلي ضمن أدوات السياسة النقدية في م.ل.م، كما يمكنها أن تساهم في تطوير عمله واستثمار جزء من حصيلته لشهادات الإيداع الغير مستفاد منها منذ البدء في تنفيذ قانون حظر الفائدة عام 2015م.

الكلمات المفتاحية: صكوك الإجارة، شهادات الإيداع، م.ل.م، السياسة النقدية، إدارة السيولة.

Abstract :

This research sheds the light on the factors that serve as a legal and Shari'a infrastructure for the implementation of Ijarah Sukuk as one of the Islamic monetary policy tools available for central bank of Libya (CBL) subrogating conventional instruments whose returns are dependent on interest (usury). The research is a case study that adopts the qualitative method based on a library research including financial reports and documents analysis in the country of Libya. Researchers have found that Ijarah Sukuk are qualified to be an alternative monetary policy tool that can control the size of money supply and contribute to the development of CBL's strategy by investing proceeds from certificates of deposits (CDs) which have been unutilized since the enforcement of the usury prohibition law in 2015.

Key words: Ijarah Sukuk, CDs, CBL, Monetary Policy, Liquidity Management.

1. مقدمة:

في ظل ما تشهده بيئة الصناعة المالية في العالم بشقيها الإسلامي والتقليدي، ظهرت فكرة صكوك الاستثمار كأحدى أدوات السياسة النقدية الإسلامية البديلة لإدارة السيولة والتحكم في حجم الكتلة النقدية، والتي تبنتها العديد من الدول الإسلامية منها وغير الإسلامية كبديل عن السندات المعتمدة في ربحيتها على الفائدة. تبني هذه الأدوات الإسلامية حقق نجاحاً نسبياً لاسيما في الدول التي تعتمد نظاماً مالياً إسلامياً موحداً كالسودان. أما بالنسبة إلى ليبيا، فإن صدور قانون منع التعامل بالفائدة (2013/1 م) حقق المقصد الشرعي بإيقاف العمل بأدوات التمويل والاستثمار التقليدية (الربوية)، إلا أن عدم وجود أدوات شرعية بديلة لإدارة واستثمار السيولة أدى إلى حالة ركود لأدوات السياسة النقدية التقليدية المستخدمة في مصرف ليبيا المركزي (م.ل.م)، والتي منها السندات وشهادات الإيداع، ونتج عنها انخفاض كبير في الإيرادات والربحية. ويمكن تلخيص مشكلة البحث في نقطتين محوريّتين؛ الأولى هي في شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي والتي ظلت تتمتع بعائد سنوي نظير إيداعها إلى حين تنفيذ قرار حظر الفائدة (2015/1م)، الأمر الذي سبب ركود هذه الأموال دون الاستفادة منها واستثمارها. النقطة الثانية هي إدارة السيولة حيث أنها تُعتبر العنصر الأهم في تحديد كمية التدفقات النقدية والسقوف الائتمانية، غير أنها في الحالة الليبية تشهد أزمة حائقة نتيجة سحب أصحاب الودائع أموالهم من البنوك بعد فقدان الثقة فيها حتى بلغ حجم السيولة خارج المصارف 30 مليار دينار (النشرة الاقتصادية 2017 م.ل.م).

من هنا، واستلهاماً بالتجارب الناجحة في طرح فكرة الصكوك السيادية كالبهرين، والسودان، وعُمان والإمارات، ظهرت فكرة البحث في تسليط الضوء على إمكانية وجود العوامل والمتطلبات التي تُعد البنية القانونية والشرعية للنظر في إمكانية تطبيق صكوك الإجارة لتكون إحدى أدوات السياسة النقدية في م.ل.م البديلة عن سندات الخزينة. وذلك نظراً لنجاحها في العديد من التجارب السابقة ولكونها الأقل اختلافاً في مشروعيتها بين علماء المالية الإسلامية، بالإضافة إلى سهولة هيكلتها وتطبيقها مقارنة بأنواع الصكوك الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال عرض التجارب السابقة فإن البحث يلقي الضوء على التحديات والمعوقات التي واجهت هذه الأداة التمويلية ومعرفة مدى ملاءمتها مع الواقع الليبي. وعلى الرغم من وجود عدة دراسات سابقة تناولت موضوع صكوك الإجارة، إلا أن القيمة العلمية لهذا البحث تكمن في تطبيقه على البيئة الليبية والتي حسب علمنا لم يتم الكتابة فيها بما يتعلق بصكوك الإجارة إلى الآن. وعليه، فإننا نأمل أن يسهم هذا البحث في تطوير العمل في القطاع المصرفي وسوق المال الليبية بتفعيل صكوك الإجارة كأداة مالية عصرية جديدة تساهم في مساعدة الحكومة في معالجة إشكالية العجز في الموازنة، وتلبي بعضاً من طلبات التمويل والاستثمار. صكوك الإجارة الحكومية تتمتع بدرجة عالية من الثقة والضمان من حيث الالتزام بدفع الأجرة في مواعيدها، والالتزام بالوفاء بالوعد بإعادة شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة الإجارة، فهي تصلح أن تكون بديلاً قوياً لسندات الخزينة وشهادات الإيداع، في السياسة النقدية للبنك المركزي، من خلال ما يسمى

بعمليات السوق المفتوحة، إذ يستطيع البنك المركزي أن يشتري صكوك الإجارة الحكومية من السوق، عندما يرغب في زيادة العرض النقدي، ويبيعها عندما يرغب في تقليص كمية النقود (قحف، 2011 م).

2. المنهجية

يتبنى هذا البحث أسلوب دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي المبني على جمع البيانات والإحصائيات معتمداً على قنوات الإفصاح الرسمية للدولة الليبية، لعرض مشكلة البحث عرضاً وافياً واقتراح صكوك الإجارة السيادية كأحد الحلول المحتملة لمشكلة البحث، وذلك بناءً على دراسات سابقة تناولت موضوع صكوك الإجارة، بالإضافة إلى عرض التجارب الناجحة استثناساً بها. أسلوب دراسة الحالة كما يعرفه (Gilbert, 2008) هو أسلوب علمي يعتمد على الباحث في اختيار حالة معينة أو عدة حالات لدراستها دراسة مستفيضة، وبما أنها تقتصر على تلك الحالات المختارة من قبل الباحث، فإنها تُعنى - كما يصفه (Johansson, 2003)، بتصور الحالة المستهدفة تصوراً واضحاً يؤهله في إضفاء حكم عليها واقتراح حل لمشكلتها.

3. الإطار النظري

3-1. مفهوم صكوك الإجارة

صكوك الإجارة أوراق مالية أقرب في مفهومها للأسهم العادية، وتختلف عنها في عمرها كونها محددة بفترة أقصر من مدة الأسهم بشكل نسبي، وملكية صكوك الإجارة في حصة مشاعة من المنافع أو الأعيان المؤجرة الهدف منها الحصول على عوائد التي تنتج عن هذه الملكية. وفي نفس الوقت، تحمل الخسارة التي ربما تنتج عن هذه الملكية عملاً بالقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، بالإضافة لما يترتب عنها من مسؤوليات وواجبات.

3-2. أهم خصائصها

تُبنى صكوك الإجارة على عقد من أهم العقود الشرعية وهو عقد الإجارة والذي يمكن أن تندرج تحته عدة أنواع منها إجارة الأصول، وإجارة المنافع والخدمات عينية أو موصوفة في الذمة. تختص صكوك الإجارة - عدى صكوك المنافع والخدمات الموصوفة في الذمة - بأنها قابلة شرعاً للتداول في الأسواق المالية (البورصة) لكونها تمثل ملكية حقيقية في أصول أو خدمات معينة، وهي بذلك تعد أحد أدوات التمويل الإسلامية المنافسة للأدوات الربوية كالسندات وأذونات الخزنة. بالإضافة إلى ذلك، فإن صكوك الإجارة تتمتع بمرونة عالية في إمكانية تنوع مصادرها والوساطة المالية التي تتضمنها.

3-3. الفرق بينها وبين الأسهم والسندات

تجتمع الصكوك والأسهم في خاصية تعتبر الأهم وهي الملكية الحقيقية في الأصول وتختلف عنها في مدة هذه الملكية. أما مع السندات فهي تفرق عنها بفروق جوهرية مستقاة من مبادئ تقرها الشريعة الإسلامية. الجدول التالي يبين أهم الفروق بين الأدوات الثلاثة (إنبي، 2015).

الجدول رقم (1): مقارنة بين صكوك الإجارة والأسهم والسندات

وجه المقارنة	الصكوك	الأسهم	السندات
الملكية	تمثل ملكية حاملها في أصول المشروعات الاستثمارية.	تمثل ملكية حاملها في أصولا لمشروعات الاستثمارية.	تمثل ديناً في ذمة الشركة المصدرة.
توزيع العائد	يتحصل حاملوها على حصة شائعة من الأرباح المحققة بنسبة حصصهم في رأس المال.	يتحصل حاملوها على حصة شائعة من الأرباح المحققة بنسبة حصصهم في رأس المال.	يتحصل حاملوها على فوائد دورية بغض النظر عن نتيجة المشروع.
ضمان استرداد رأس المال	في نهاية المدة وعند إطفاء الصكوك المصدرة لا توجد ضمانات عن استرداد قيمتها في حال حدوث الخسارة.	السهم ليس له تاريخ استحقاق، وعلى حاملها استرداد أموالهم عن طريق البيع في الأسواق المالية إن رغبوا في ذلك.	يسترد حاملوها حصصهم في السندات عند نهاية مدة القرض بغض النظر عن مخرجات المشروع المصدرة من أجله.
إدارة الشركة أو المشروع	حاملو الصكوك عادة ليس لهم الحق في إدارة المشروع، لكن لديهم هيئة عامة لمراقبة استثماراتهم.	حاملو الأسهم لهم الحق في إدارة الشركة عن طريق انتخاب مجلس الإدارة.	لا يحق لحملة السندات التدخل في إدارة الشركة بأي شكل من الأشكال.

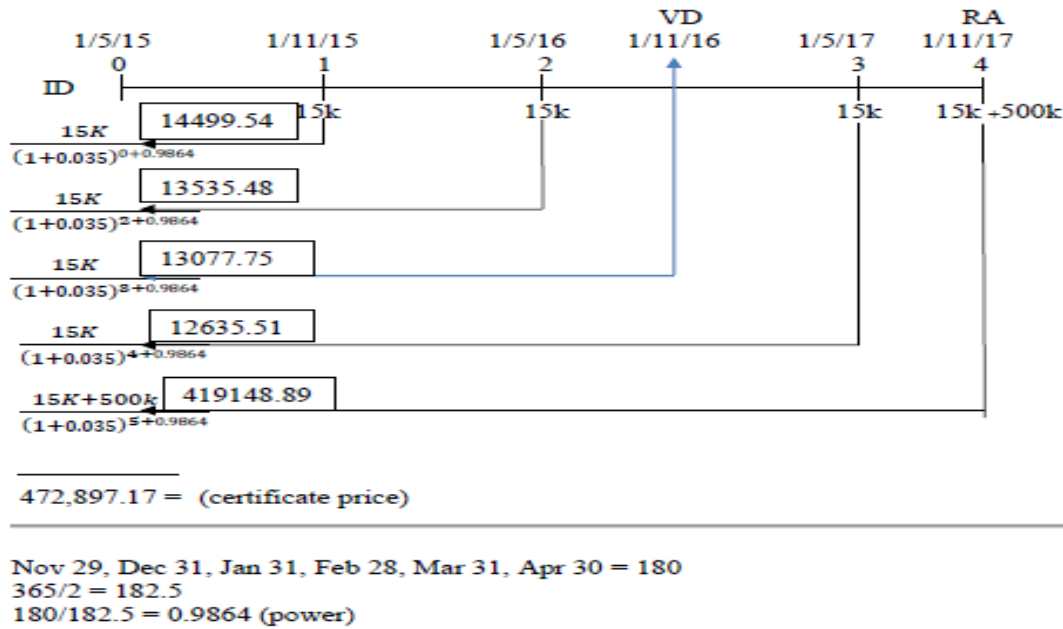
المصدر: من إعداد الباحثين.

3-4. تسعير صكوك الإجارة

تُسعر صكوك الإجارة بناءً على طبيعة العقد بين المضارب (طالب التمويل) والشركة ذات الغرض الخاص (SPV) فإما أن تمثل الصكوك ديوناً (Asset-based) أو ملكية حقيقية في أصول معينة (Asset-backed). في الأولى تنطبق على الصكوك نظرية القيمة الزمنية للنقود ويُعامل الصك فيها معاملة السند التقليدي. بحيث يُحسب سعر الخصم YTM المعتمد في البلاد والكوبون الدوري بالإضافة إلى القيمة الاسمية للسند، والتي تُدفع عند تاريخ استيفاء السند. أما النوع الثاني فهي صكوك تعتمد في ربحيتها على العائد التأجيري للأصول المصكوكة. المعادلة الحسابية لتسعير صكوك

الإجارة هي نفسها التي تُستخدم لتسعير السندات مع تغيير في بعض المدخلات المعتمدة على سعر الفائدة واستبدالها بأخرى تعد الفارق الجوهرى بين هاتين الأداتين التمويليتين. لتبسيط الأمر نضرب مثلاً بصكوك إجارة أُصدرت في 1/5/15، بكوبون دوري 15,000 دينار ليبي كعائد تأجيري لحامل الصك يُدفع كل 6 أشهر، وبعاث معدّل وفق المخاطر 7% (البديل عن YTM)، وبقيمة اسمية 500,000 د.ل تُستوفى بتاريخ 1/11/17. علماً بأن: VD (ValuationDate) هو تاريخ تداول الصك، RA (RedemptionAmount) هو القيمة الاسمية للصك، ID (Issue Date) هو تاريخ إصدار الصك.

الشكل رقم (1): تسعير صكوك الإجارة

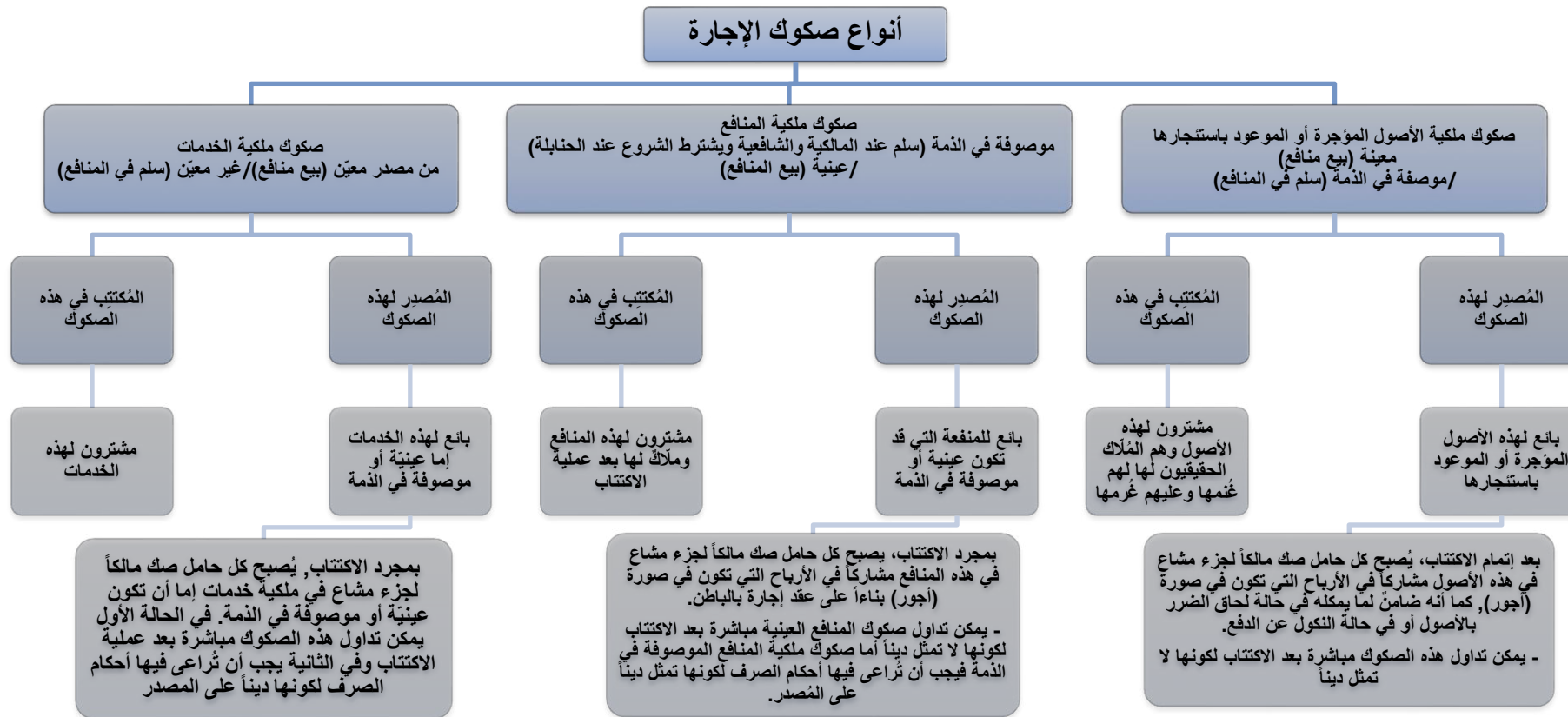


المصدر: (Bacha & Mirakhor, 2013, p. 203)

بناءً على المعادلة الحسابية أعلاه، يمكن أن نجد قيمة الصك ليوم التداول من خلال خصم التدفقات النقدية المتمثلة في (أجور) وقيمتها 15,000 د.ل بسعر ربحية معدّل وفق المخاطر وهو 7% مما يعطينا القيمة 472,897.17.

3-5. أنواع صكوك الإجارة وضوابطها الشرعية: تفق جمع من العلماء المعاصرين ورواد الصيرفة الإسلامية وهم (القره داغي، 2003)، (السويلم، 2010)، (مشعل، 2018)، (معطي الله والشرياق، 2012) وكذلك (أيوفي، 2015) على تقسيم صكوك الإجارة كما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم (2): أنواع صكوك الإجارة وضوابطها الشرعية



3-6. بعض التجارب السابقة

صكوك الإجارة الحكومية من أكثر الصكوك التي تم إصدارها بعدة تجارب سابقة لبعض الدول، والتي استخدمتها في إدارة السيولة داخل القطاع المصرفي، ولسد عجز الموازنة وتمويل الأصول والمشروعات الحكومية. فيما يلي أمثلة عن تجارب بعض الدول:

أ- **تجربة السودان:** تُعتبر التجربة السودانية في إصدار شهادات تمويل إسلامية من التجارب الناجحة نظراً لتمتعها بميزة تقدها المصارف المركزية الأخرى وهي النظام المالي الإسلامي الموحد والذي تمخضت عنه منتجات إسلامية لا تخضع لضغوط التنافسية كما الحال في الدول التي تتبنى نظاماً مالياً مزدوجاً. خاضت السودان تجربة إصدار صكوك الإجارة السيادية عن طريق بنك السودان المركزي في عام 2005، وأطلقت عليها اسم (صكوك شهاب) حيث قام ب.س.م بتحديد بعض أصوله وتصكيكها في شكل شهادات متساوية القيمة وعرضها على المستثمرين للاكتتاب فيها وامتلاكها ثم تأجيرها إجارة منتهية بالتملك، فيما يتمثل عائد الصكوك للمستثمرين في شكل أجور مستحقة شهرياً من ب.س.م لمدة عشر سنوات (الفكي، 2013). تختلف صكوك شهاب عن غيرها في الدول الأخرى باقتصار تداولها على المصارف التجارية دون باقي المستثمرين الأفراد.

ب- **تجربة البحرين:** أقدمت حكومة البحرين ممثلة في بنك البحرين المركزي على إصدار عدد من صكوك الإجارة على فترات متتالية (ميرة، 2008)، والتي اقتصر تداولها على سوق ما بين البنوك كما الحال في السودان حتى عام 2015، حيث منحت حكومة البحرين للمرأة الأولى على مستوى الشرق الأوسط الحق للمستثمرين أفراداً وشركات في تملك الصكوك مباشرة وتداولها من خلال البورصة (العربية، 2015).

ت- **تجربة سلطنة عُمان:** أقدمت الحكومة العُمانية ولأول مرة عام 2015 ممثلة في شركة النفط العُمانية ش.م.ع.م المملوكة للحكومة على إصدار صكوك الإجارة في خطوة لتغطية جانب الاحتياجات التمويلية للميزانية العامة. بلغ حجم الإصدار لهذه الصكوك 250 مليون ريال عُماني تُستوفى سنة 2020 أي لمدة 5 سنوات. اعتمدت الحكومة في إصدارها على عقد "إجارة العين لمن باعها إجارة منتهية بالتملك" حيث لعبت ش.م.ع.م دور المصدر ووكيل حملة الصكوك بشراء أصول حكومية من وزارة المالية والتي بدورها تستأجر هذه الأصول إجارة منتهية بالتملك ويكون العائد لحملة الصكوك متمثلاً في أجور سنوية محددة مسبقاً في نشرة الإصدار (Ministry of Finance, 2015).

4. النتائج والمناقشة

من أهم المحاور التي دار حولها البحث هي إدارة السيولة والتي أخذت في الحالة الليبية منحاً خطيراً أدى إلى الأزمة الحالية. أحد العوامل المؤثرة في السيولة هو عامل الاحتياطي النسبي على الودائع الذي فاض و تكس لدى م.ل.م بالمليارات. بناءً على نظرية الاحتياطي النسبي، فإن قدرة البنوك على منح الائتمان مرهونة بحجم الفائض من

الاحتياطي النسبي ولا يمكنها تجاوز ذلك (Werner, 2014). هذه الاستراتيجية هي صلب عمل البنوك التقليدية بحيث يُقرض البنك الفائض من الاحتياطي القانوني بسعر فائدة أكبر من المطلوب من قبل المودعين وهو ما يُصطلح عليه بـ "تكلفة التمويل". على الجانب الآخر فإن المصارف الإسلامية لا يمكنها فرض فائدة على هذه الائتمانات، الأمر الذي يستوجب التطوير في منظومة المنتجات المصرفية الإسلامية البديلة.

في الحالة الليبية، وبناءً على النشرة الاقتصادية الصادرة عن م.ل.م للربع الرابع لعام 2017، فإن الفائض عن الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك التجارية لدى م.ل.م ظل يشهد حالة ارتفاع بشكل مستمر نظراً لعدم توفر بيئة استثمارية يُستفاد من خلالها بهذه الأموال، وتوقف البنوك عن منح الائتمان للعملاء نتيجة لقانون حظر الربا منذ عام 2015. حتى نهاية عام 2017، وصل الفائض عن الاحتياطي الإلزامي إلى 60,364.0 مليار دينار، الأمر الذي يوجي إلى حجم الركود في القطاع المصرفي وعدم خلق أدوات مالية إسلامية من قبل م.ل.م، بحيث يوظف هذه الأموال في برامج استثمارية من شأنها أن تنعش اقتصاد البلاد وتساهم في تخفيف حدة نقص السيولة.

الجدول رقم (2): الاحتياطي النقدي الإلزامي للمصارف التجارية بالمليون دينار ليبي

نقطة	الودائع			الاحتياطي الإلزامي المطلوب *			الاحتياطي الإلزامي المطلوب *			نقطة
	الإجمالي	أوامر الدفع والتأمين	أوامر الدفع والتأمين	على الودائع تحت الطلب	على الودائع لأجل	على الودائع لأجل	الإجمالي	أوامر الدفع والتأمين	أوامر الدفع والتأمين	
End of	Total	Payment Orders and Margin for L/C, L	Time & Saving Deposits	On Demand Deposits	On Time & Saving Deposits	On Demand Deposits	Total	Payment Orders and Margin for L/C, L	Time & Saving Deposits	End of
(1-2)	(2)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)
2007	16,996.5	4,137.1	5,123.0	28,703.7	24,767.0	3,633.4	15,010.4	18,148.4	3,138.0	2007
2008	28,703.7	5,123.0	5,617.8	34,523.2	41,530.5	7,703.8	24,164.0	32,470.1	8,306.1	2008
2009	34,523.2	5,617.8	6,052.4	41,110.8	48,676.0	8,535.0	28,833.4	38,567.8	9,734.5	2009
2010	41,110.8	6,052.4	4,586.8	44,388.7	55,313.0	8,149.8	32,872.4	43,935.0	11,062.6	2010
2011	44,388.7	4,586.8	6,794.1	52,853.6	58,480.1	9,504.6	34,372.3	46,068.3	11,696.0	2011
2012	52,853.6	6,794.1	15,118.9	59,787.7	68,346.2	8,698.5	39,272.1	52,941.3	13,669.2	2012
2013	59,787.7	15,118.9	14,188.4	53,688.6	83,562.7	8,656.1	46,959.4	63,671.9	16,712.5	2013
2014	53,688.6	14,188.4	2,792.6	55,197.6	78,910.4	11,033.4	40,610.3	56,392.4	15,782.1	2014
2015	55,197.6	2,792.6	2,275.2	67,522.5	71,257.1	13,267.0	30,871.5	45,122.9	14,251.4	2015
2016	67,522.5	2,275.2	2,275.2	70,091.8	83,407.6	13,610.0	37,133.2	53,814.7	16,681.5	2016
2017	70,091.8	2,275.2	2,274.0	76,849.7	86,220.1	13,025.7	43,799.2	61,043.2	17,244.0	2017
Q1 2017	76,849.7	2,278.3	2,276.8	77,153.3	92,605.6	13,477.6	43,799.2	61,043.2	17,244.0	Q1 2017
Q2 2017	77,153.3	2,276.8	2,276.8	76,714.4	94,392.9	14,962.8	50,539.0	69,060.1	18,521.1	Q2 2017
Q3 2017	76,714.4	2,276.8	2,276.3	78,139.8	93,612.8	14,622.1	54,844.4	73,723.0	18,878.6	Q3 2017
2017.10.31	78,139.8	2,281.4	2,265.2	79,091.8	95,938.5	14,581.5	55,273.3	73,995.9	18,722.6	2017.10.31
2017.11.30	79,091.8	2,265.2			15,628.0		56,755.2	75,663.0	18,907.8	2017.11.30
2017.12.31					15,818.4		60,364.0	79,551.7	19,187.7	2017.12.31

المصدر: (مصرف ليبيا المركزي، 2017).

يتمثل الأمر الآخر في شهادات الإيداع الممنوحة من م.ل.م للبنوك التجارية، وهي أحد أشهر أدوات السياسة النقدية التي من خلالها تتحكم المصارف المركزية في كمية المعروض من النقد المحلي بإصدار شهادات إيداع لتقليص كمية المعروض، أو شراء شهادات الإيداع لزيادة كمية المعروض. كعينة توضيحية لقضية شهادات الإيداع، اعتمد الباحثان على المركز المالي لأكبر المصارف العاملة في ليبيا وهو مصرف الجمهورية المملوك لـ م.ل.م بنسبة 80%. حسب إحصائيات مصرف الجمهورية لشهر يونيو من عام 2017، فإن حجم قيمة شهادات الإيداع لدى م.ل.م وصل إلى 12,069,935,163 مليار دينار، وهو مبلغ ضخم لا تُمنح عليه فائدة ولا يستفيد منه مصرف الجمهورية إلا من خلال

صكوك الإجارة السيادية وإمكانية توظيفها كأحدى أدوات السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي:
جمال أحمد عجاج عبد الرحمن عطية الشريف

تغطية الحوالات الخارجية والداخلية وقيمة العملة المشتراة من المصرف المركزي والتي تُخصم جميعها من حساب المصرف الجمهورية لدى م.ل.م.

الجدول رقم (3): أصول مصرف الجمهورية لشهر يونيو من عام 2017

البيان	حتى 2017/05/31	حتى 2017/06/30	حتى 2016/06/30	مقدار التغير في الشهر الحالي	مقدار التغير عن الشهر المناظر
النقدية	152,751,238	89,585,355	117,646,147	(63,165,883)	(28,060,792)
صكوك المقاصة	980,602,481	1,317,500,119	720,365,827	336,897,637	597,134,292
ارصدة لدى المصارف المحلية	800,763,549	657,015,514	638,672,788	(143,748,034)	18,342,727
ارصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	8,293,272,613	10,340,541,477	7,418,254,309	2,047,268,864	2,922,287,168
ارصدة وودائع لدى المصارف المحلية والخارجية	1,135,343,151	943,738,863	741,270,538	(191,604,287)	202,468,326
شهادات الإيداع	12,069,935,164	12,069,935,163	9,276,871,363	0	2,793,063,800
ودائع لدى مصارف محلية وخارجية	0	0	0	0	0
الحسابات الجارية المدينة والقروض	8,221,627,263	8,161,087,460	8,829,813,054	(60,539,802)	(668,725,593)
الاستثمارات والمساهمات	238,862,431	238,862,431	238,862,431	0	0
مدفونين وارصدة مدينة أخرى	5,536,973,244	4,402,800,212	3,922,104,471	(1,134,173,031)	480,695,741
الأصول الثابتة (بالصافي)	113,505,914	111,921,091	113,530,976	(1,584,823)	(1,609,886)
أجمالي الأصول	37,543,637,047	38,332,987,686	32,017,391,905	789,350,639	6,315,595,781

المصدر: (مصرف الجمهورية، 2017)

مما سبق، فإن كلتا الحالتين السابقتين يحتملان على م.ل.م ضرورة إيجاد السياسات النقدية الإسلامية البديلة للتحكم في الكتلة النقدية، من حيث الزيادة، والتقليص والمساهمة في الإدارة الفاعلة للسيولة، والتي يرى الباحثان أن صكوك الإجارة هي أحد أنسب الأدوات المالية الإسلامية لذلك.

1-4. إمكانية تطبيق صكوك الإجارة الحكومية في ليبيا

الواقع الحالي في ليبيا لا يحفز رؤوس الأموال بالاستثمار مع المصرف المركزي بشكل فوري ويجعل المستثمرين في حذر وتردد، نظراً لتأخر عملية التوافق وما ترتب عليها من عدم وجود استقرار سياسي وأمني وتعدد المؤسسات الحكومية الموازية. مع هذا الواقع المؤسف والذي نأمل أن يكون مؤقتاً ولا يطول أمده، إلا أننا نتوقع أن يجد م.ل.م إقبلاً على الاستثمار في حالة حدد آلية واضحة لإدارة المخاطر المتوقع حدوثها، بحيث يضمن المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال حقوقهم. ومن أهم مكونات آلية إدارة المخاطر الواجب على المصرف المركزي توفيرها والإفصاح عنها بخط موازٍ مع إعلانه عن فكرة إصدار الصكوك هي: دراسة الجدوى، الضمانات، التأمين، الاحتياطيات، التنويع، التحوط، والحوكمة.

ويرى الباحثان أنه في حالة تمكن مصرف ليبيا المركزي من توفير الضمانات المشجعة للمستثمرين، فإنه ومع الواقع الذي تعيشه ليبيا، يمكن له إصدار صكوك الإجارة لتمويل النفقات الحكومية بدلا من القروض التي يمنحها الآن للحكومة لسد العجز، كما يمكن للمصرف المركزي إصدار صكوك الإجارة لتوفير الأصول من معدات وآليات للحكومة بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك، وصكوك إجارة الخدمات لتمويل مشروعات قطاع التعليم وقطاع الصحة وقطاع الاتصالات وغيرها، وصكوك الأعيان المؤجرة لتمويل الإنشاءات العقارية، وصكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية.

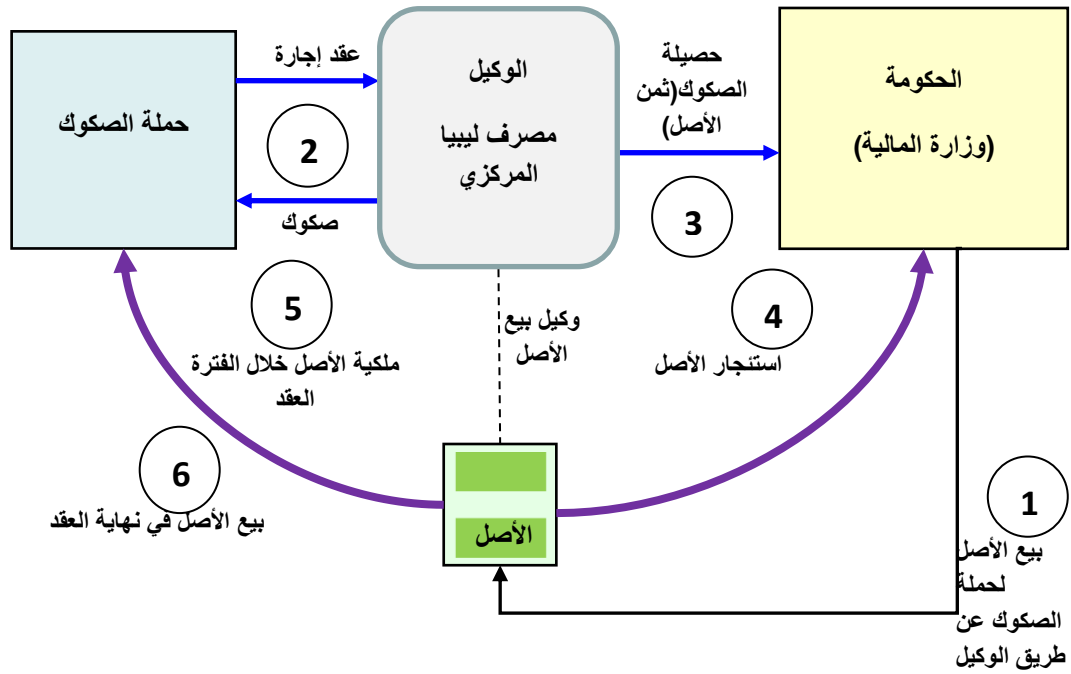
2.4 آلية تطبيق صكوك الإجارة الحكومية

تتمثل فيما يلي:

- ❖ تأسيس محفظة استثمارية بإصدار صكوك إجارة متوسطة أو طويلة الأجل لحشد الموارد لها من المستثمرين ومن رؤوس الأموال، وباستخدام عقد الوكالة يقوم م.ل.م بالتعاقد مع الشركات المختصة عن طريق مناقصة دولية (بناء أو شراء) أصول (إلى أو من) المؤسسة الوطنية للنفط وتأجيرها لها إجارة تشغيلية أو منتهية بالتمليك، وأقرب مثال على ذلك خزانات النفط الخام التي دمرت في ميناء السدرة وميناء رأس الأنوف، ومثال آخر مع وزارة المواصلات لبناء وتطوير وتوسيع مطار طرابلس الدولي، وشراء طائرات جديدة.
- ❖ تقوم الحكومة ممثلة في وزارة المالية أو م.ل.م بتصكيك أصول ثابتة (مباني، أراضي) وتكون بتحديد نسبة معينة مما تملكه الحكومة في بعض الأصول وتقييمها بالقيمة السوقية ثم بيعها لمحفظة صكوك الإجارة المملوكة إما للحكومة أو لشركة مالية ما.
- ❖ تقوم الشركة مالكة المحفظة بإصدار صكوك الإجارة بقيمة الأصول المشتراة من الدولة وتؤول ملكيتها للمستثمرين حملة الصكوك. يمكن للحكومة الاقتصار في طرح الصكوك على المصارف فقط كأداة لإدارة السيولة وتجنب مخاطر الخصخصة في ظل غياب الأمن.
- ❖ بموجب عقد إجارة طويل أو متوسط الأجل، تقوم الحكومة ممثلة في وزارة المالية أو م.ل.م أو أي طرف ثالث باستئجار الأصل من المالكين الجدد (حملة الصكوك) بعائد تأجيري (سنوي أو نصف سنوي) مضافاً إليه أرباح رأس المال (إن وجدت).
- ❖ يمكن لحملة الصكوك (من القطاع العام أو الخاص) تداول هذه الصكوك في السوق الثانوية بيعاً وشراءً بمجرد الانتهاء من عملية الاكتتاب. يقتصر التداول على المصارف فقط في الصكوك المطروحة لغرض إدارة السيولة والتي لا تنوي الحكومة خصخصة أصولها.
- ❖ تقوم الحكومة بتأسيس صندوق بالعملة الأجنبية لاستقطاب الأموال بالعملة الأجنبية التي هاجرت خارج ليبيا من المستثمرين ورجال الأعمال الليبيين، وعلى أن يقوم المصرف المركزي بعقد الوكالة باستثمار الأموال بشراء أصول

من الخارج وبيعها للمؤسسات الحكومية إجارة منتهية بالتمليك مثل الأجهزة والآلات والمعدات، وبشراء أصول في الخارج واستثمارها بصيغة الإجارة وتحقيق ربح للمستثمرين بعد سداد قيمة مساهمة المستثمرين، وعلى أن تؤول الأصول وعوائدها بعد ذلك لمصرف ليبيا المركزي.

الشكل رقم (3): آلية تنفيذ صكوك الإجارة الحكومية



المصدر: (وزارة المالية السورية، بدون تاريخ)

3-2. أمثلة تطبيقية للبيئة الليبية

أ- صكوك ملكية الأعيان

❖ تقوم الحكومة بطرح نسبة معينة من ملكيتها في بعض الأصول مثلاً: طرح 30% من قيمة مصنع إسمنت تملكه لصالح محافظة الصكوك التي تديرها إدارة (لجنة) الصكوك الحكومية بوزارة المالية، حيث تقوم ببيع هذه النسبة للمحافظة التي ستنشأ لهذا الغرض.

❖ تقوم محافظة الصكوك الإسلامية بإصدار صكوك بقيمة هذه الأصول وتطرح على المستثمرين من الأفراد والشركات ذات الشخصية الاعتبارية والمؤسسات المالية المختلفة في الداخل والخارج، فإذا أعيد تقييم قيمة معمل الإسمنت بمليار دينار فإن 30% تعني 300 مليون دينار، فإذا كان سعر الصك 1000 دينار مثلاً فإن ذلك يعني طرح 300,000 صك.

- ❖ تقوم الحكومة ممثلة في وزارة المالية أو م.ل.م أو (أي طرف آخر) باستئجار الأصل من المالكين الجدد (حملة الصكوك) بعائد تأجيلي وبموجب عقد إجارة منتهية بالتمليك.
- ❖ بنهاية الاستحقاق يسترد المستثمر أصل الصك فقط بينما يمثل الإيجار العائد (الربح) على هذه الصكوك.
- ❖ في حالة رغبة المستثمر في بيع هذه الصكوك تُمنح الحكومة أولوية لشراء هذه الصكوك (حق الشفعة) حيث يلتزم كافة المستثمرين بعرضها على الحكومة لشرائها بسعر السوق. وفي حالة رغبت الحكومة في الشراء يمكن عرض الصكوك على جهات أخرى لشرائها أو في بورصة الأوراق المالية.
- ❖ تصدر هذه الصكوك لمدة عام من تاريخ الإصدار وتلتزم الحكومة التزاماً غير مشروط بإعادة شراء الجزء المباع من أصولها من تاريخ استحقاق الصكوك، كما تلتزم كذلك باستمرارية استئجارها لتلك الأصول طيلة فترة الإصدار المحددة للصك.

ب- صكوك ملكية الخدمات

أبرم هذا العقد عن طريق طيران الإمارات وهي صكوك لازلت سارية الأجل تُستوفى في عام 2025م. يمكن نقل التجربة للبيئة الليبية على أن تكون الخطوات كالتالي:

- ❖ هيكل إصدار مُركب من عقدي الإجارة والاستصناع يُبرم مع كل من م.ل.م و شركة الخطوط الجوية الليبية (ش.خ.ل) من طرف SPV أو أمين الإصدار من طرف آخر. يتمثل هذا العقد في إصدار صكوك لتمويل شراء طائرات ثم استئجارها إجارة منتهية بالتمليك.
- ❖ في يوم الإصدار يقوم حملة الصكوك بتحويل حصيلة الاكتتاب إلى SPV أو أمين الإصدار والذي بدوره يُصدر صكوك تُقسم كالتالي: 33% يستخدمها أمين الإصدار لشراء خدمات نقل ركاب على متن الخطوط الجوية الليبية تُعرف بـ ATKM والتي تُحسب على أساس الحمولة الإجمالية المتاحة لنقل الركاب وشحن البضائع مضروبة في المسافة الجوية المقطوعة. المبلغ المتبقي من حصيلة الاكتتاب وهو 67% يُستخدم كعربون لتمويل شراء طائرات بموجب عقد استصناع يُبرم مع الشركة المصنعة للطائرات.
- ❖ تُبرم ش.خ.ل عقد إجارة موصوفة في الذمة مع الـ SPV أو أمين الإصدار وبناءً على ذلك تدفع ش.خ.ل أجور مقدمة مدة الاستصناع إلى حين موعد تسليم الطائرات إلى ش.خ.ل (المستأجر بموجب عقد إجارة موصوفة في الذمة) وعند تسليم الطائرات ينقلب العقد إلى إجارة لمنفعة معينة وتستمر ش.خ.ل في دفع الأجور والتي تمثل مجتمعة حصيلة العوائد لحملة الصكوك تُدفع عن طريق أمين الإصدار أو وكيل السداد حسب المتفق عليه في نشرة الإصدار.
- ❖ عند موعد تسليم الطائرات، يقوم أمين الإصدار (بدوره ممثلاً لحملة الصكوك المالكون لخدمات ش.خ.ل) بإعادة بيع الخدمات (وقيمتها 33% من حصيلة الاكتتاب) إلى ش.خ.ل والتي بدورها تستخدم حصيلة البيع في تمويل القيمة المتبقية المستحقة للشركة المصنعة للطائرات.

- ❖ عند انتهاء مدة الصكوك وحلول موعد إطفائها، تقوم ش.خ.ل. بالوفاء بالوعد الملزم بشراء جميع الأصول (الخدمات والطائرات) من أمين الإصدار أو SPV الممثل لحملة الصكوك.
- ❖ يتم تغطية عملية الاكتتاب بالمبالغ المودعة في م.ل.م من قبل المصارف التجارية في مقابل شهادات الإيداع التي لم تُدفع عليه الفائدة من عام 2015.

2-4. المخاطر المحتملة

- أ- **المخاطر الكلية:** وهي الناتجة عن بيئة الاقتصاد الكلي للدولة من حيث التغيرات التي تطرأ عليها كالتغير في قيمة الأصول أو العقارات في البلاد نتيجة لعوامل العرض والطلب أو تقلبات أسعار العملة المحلية الناتجة عن عوامل التضخم. هذا النوع من المخاطر غالباً ما يكمن في أدوات التمويل الحكومية كالصكوك السيادية.
- ب- **مخاطر الائتمان للطرف الآخر:** هي المخاطر التي تنشأ من الاحتمالية للمضارب في عدم الإيفاء بسداد مستحقات الدفع. مثلاً في صكوك الإجارة، عدم قدرة المضارب على الوفاء بمستحقات الصكوك وهي مبالغ الإيجار للأصول المصكوكة أو عدم قدرته الوفاء بالوعد في شراء الأصول المصكوكة من الشركة ذات الغرض الخاص عند انتهاء مدة الصكوك وهو ما يعرف بعملية الإطفاء.
- ت- **مخاطر السيولة:** هي المخاطر الناتجة عن عدم قابلية الأصول المصكوكة للتسييل بسهولة في حال بيعت الأصول إلى طرف ثالث عند عملية الإطفاء. تعثر تسييل الأصول المصكوكة يكون إما نظراً لعدم رواجها في السوق متأثرة بعوامل العرض والطلب مما يضطر حملة الصكوك لخفض السعر لتسهيل بيعها وإما لعدم استقرار قيمتها في السوق نظراً لعدم استقرار قيمة العملة المحلية.
- ث- **مخاطر التضخم:** هي المخاطر التي تنشأ عن فقد العملة المحلية لقوتها الشرائية بسبب التضخم. حجم هذه المخاطر يعتمد على مدة الصكوك المصدرة فيما إذا كانت طويلة، متوسطة أو قصيرة الأجل. تجدر الإشارة هنا إلى أهمية ترك سعر إعادة شراء الأصول من حملة الصكوك ليكون بناءً على سعر السوق. حيث أن تحديد سعر الشراء مسبقاً قد يؤدي إلى خسارة لحملة الصكوك في حالة حصول تضخم. أما إذا تُرك السعر ليُحدد عند الإطفاء فسيُتغير السعر بناءً على العوامل الاقتصادية في البلاد وفي حالة حصول التضخم يرتفع بارتفاعه والعكس بالعكس.

2-5. بعض التحديات التي تواجه التطبيق المثالي لصكوك الإجارة في ليبيا

- أ- **تسعير الصكوك:** إلى يومنا هذا، لازالت مؤشرات الائتمان العالمية مثل (LIBOR; London Interbank Offering Rate) و (EURIBOR; Europe Interbank Offering Rate) هي المرجع في تحديد العائد على صكوك الإجارة والتي يفترض أن تكون مبنية على أجرة المثل المتعارف عليها في السوق. تكمن هذه المشكلة في أن العائد على الصكوك لا يمثل القيمة الحقيقية لمنفعة الإجارة وإنما يمثل تكلفة التمويل على الائتمان بناءً على إحصائيات لعدة بنوك خارجية لا علاقة لها بالمنفعة المرتبطة بالأصول المصكوكة.

ب- مؤشر مخاطر العائد: إصدارات الصكوك بشتى أنواعها في جل الدول المصدرة للصكوك مرتبطة بمؤشرات الائتمان التقليدية لاسيما في البيئة الليبية التي تقتصر إلى البنية التشريعية والقانونية الرصينة للصكوك، الأمر الذي يجلب التغير في هذه المؤشرات على العائد لحملة الصكوك وإن كان متصفاً بأنه (أجرة) وكذلك للمصدر.

ت- المؤسسات والكوادر الإدارية: تقتصر البيئة الليبية إلى المؤسسات الوسيطة وبيوت الخبرة التي تنظم عملية الإصدار والإشراف على التصكيك كما أن عامل شح الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل بالصكوك الإسلامية يعد أحد المعوقات التي تواجه تطبيق صكوك الإجارة في ليبيا.

ث- ارتفاع التكلفة: صكوك الإجارة تتطلب وجود أصل من شأنه أن يدر عائداً على حملة الصكوك عن طريق عقد الإجارة باعتبارهم الملاك الحقيقيين له، هذا يعني أن حملة الصكوك مؤجرون ضامنون لهذا الأصل مما يحتم عليهم الحفاظ وتحمل تكلفة الصيانة الأساسية له والتي من شأنها أن تحافظ على استمرارية تحقق المنفعة المرجوة من الأصل للمستأجرين.

5. الخاتمة

تتمتع صكوك الإجارة بخصائص يؤهلها أن تكون أداة إسلامية بديلة ضمن أدوات السياسة النقدية في مصرف ليبيا المركزي والتي ستكون البديل عن شهادات الإيداع وسندات الخزينة، بحيث تمكّن المصرف من التحكم في حجم الكتلة النقدية زيادة وتقليصاً كما يمكن أن تساهم في تطوير عمله باستثمار جزء من السيولة الراكدة وتلبية طلبات المصارف والحكومة والمستثمرين، على أن يتم الالتزام بالضوابط الشرعية في تنفيذها وتهيئة المتطلبات لها.

مما سبق من تحليل، نقدم التوصيات التالية:

- ❖ استكمال البيئة القانونية والتشريعية لتبني العمل بالصكوك الإسلامية في ليبيا.
- ❖ زيادة عدد الكوادر البشرية التي يمكنها التعامل بالصكوك بالتأهيل والتدريب.
- ❖ الاهتمام بنشر ثقافة استخدام الصكوك الإسلامية بين المستثمرين وبيان أهميتها للتنمية الاقتصادية.
- ❖ الاستفادة من الخبرات والتجارب التي قامت بها عدة دول.
- ❖ تطوير عمل سوق المال بما يضمن تنظيم عملية تداول الصكوك الإسلامية.
- ❖ البدء بإصدار صكوك لمشروع حكومي أولي كتجربة وبضمانات مرضية لجميع الأطراف.
- ❖ إشراك البنك الإسلامي للتنمية في عمليات إصدار الصكوك والاستفادة من خبرته ومساهمته وآلية الضمانات التي ينتهجها عن طريق المؤسسات التابعة له.

قائمة المراجع:

- إنبيبة، عادل، دور الصكوك الإسلامية في تنمية المشاريع الاقتصادية، ورشة عمل: دعم المشروعات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، جامعة الزيتونة، ليبيا، 2015.
- خير الدين، رفيق؛ رفيق، شرياق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، ديسمبر، 2012.
- السويلم، سامي، منتجات صكوك الإجارة. بحث مقدم خلال ندوة: الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 24-25، مايو 2010.
- العمروني، عبد الله؛ والسحيباني، محمد، التصكيك في الأسواق المالية الإسلامية، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، 2013.
- الفكي، أزهرى الطيب، تقييم أداء الصكوك الحكومية في السودان وأثرها على الاقتصاد الوطني للفترة من 1998م وحتى 2012م، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، 2013.
- القرعة داغي، علي محيي الدين، أنواع صكوك الإجارة وضوابطها الشرعية. مقال منشور على الموقع الرسمي للدكتور القرعة داغي، ديسمبر 2003 تم استرجاعه من الرابط <http://www.garadaghi.com>
- قنطججي، سامر، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013.
- مشعل، عبد الباري، صكوك الإجارة بين النظرية والتطبيق. مقال منشور على الموقع الرسمي لمؤسسة رقابة للاستشارات المالية الإسلامية، 2018. تم استرجاعه من الرابط <http://www.raqaba.co.uk>
- مصرف ليبيا المركزي (م.ل.م)، النشرة الاقتصادية. تم استرجاعه من الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي، ديسمبر 2017. تم استرجاعه من على الرابط <https://cbl.gov.ly>
- مصرف الجمهورية، المركزي المالي، يونيو 2017. تم استرجاعه من مصرف الجمهورية، على الرابط <https://www.jbank.ly>
- النجار، عبد المجيد، مآلات الأفعال وأثرها في فقه الأقليات. بحث مقدم للدورة التاسعة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، يوليو 2002. تم استرجاعه من الرابط <https://www.e-cfr.org>
- وزارة المالية، الصكوك الإسلامية: إدارة الأوراق المالية الحكومية، الجمهورية العربية السورية، بدون تاريخ.

- Gilbert, N., **Researching Social Life**, London: Sage, 2008.
- Johansson, R., **Case Study Methodology. Methodologies in Housing Research**, Stockholm: Royal Institute of Technology, 2003.
- Accounting and Auditing Organisation for Islamic Financial Institutions [AAOIFI], AAOIFI Shari'ah Standard, 2015.

- ISRA, **Sukuk, Principles & Practices**. Kuala Lumpur: International Shari'ah Research Academy (ISRA), 2017.
- Bacha, O. I., & Mirakhor, A., **Islamic Capital Market, A Comparative Approach**. Singapore: Wiley, 2013.
- ISRA., **Sukuk, Principles & Practices**. Kuala Lumpur: International Shari'ah Research Academy (ISRA), 2017.
- Ministry of Finance, **Oman Sovereign Sukuk S.A.O.C**. Muscat, Oman, 2015.
- Mirakhor, A., **Cost of Capital and Investment In a Non-interest Economy**. Islamic Economic Studies, 13, 1996.
- Werner, R. A., **Can Banks Individually Create Money Out of Nothing? - The Theories and The Empirical Evidence**. Elsevier, 19, 2014.

Programmes de Mise à Niveau et Compétitivité des entreprises algériennes

Dr. Souhila GHOMARI

Dr. Sabiha HARRAR

Dr. Hind HADJ SLIMANE

Université de Tlemcen, Algérie

الملخص:

تأهيل المؤسسات هي عملية محددة في سياق تحرير الاقتصاديات التي تفتح أسواقها تدريجيا للاقتصاد العالمي من خلال تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية. نقترح في ورقتنا البحثية دراسة تجربة الجزائر في تأهيل مؤسساتها. بعد عرض نظري عن حتمية التنافسية ووصف للمفهوم، سوف نقوم بعدها بتحليل سياق و كذا أسس التأهيل. سنهتم بعد ذلك بتقديم ظروف تأهيل المؤسسات بالجزائر. وأخيرًا، نعرض و نناقش نتائج الدراسة الميدانية التي تم الوصول إليها لتحديد ما إذا تمكنت حقًا المؤسسات من الرفع من تنافسياتها بعد التأهيل مع تقييم فعالية البرنامج.

الكلمات المفتاحية: تأهيل، التنافسية، برنامج، مؤسسة، الجزائر.

Abstract:

Upgrading companies is a process defined in the context of the liberalization of economies that are opening their markets gradually to the world economy through phased tariff dismantling. We propose in our article to look at the Algeria experience in upgrading its companies. After a theoretical presentation on the imperative of competitiveness and a description of the concept, we analyze, the context and the foundations of the upgrade, and then we expose the context of the upgrade in Algeria. Finally, we present and discuss the results of our empirical study to determine whether upgraded companies have really managed to be more competitive and to assess the effectiveness of the device.

Keywords: Algeria, company, competitiveness, program, Upgrade.

JEL Classification: G34, L25, O28, G39, D92

1. Introduction :

D'une manière générale dans les pays en développement, et singulièrement en Algérie, les entreprises sont considérées comme un des moteurs du développement économique et un des principaux contributeurs à la création d'emplois durables et à l'augmentation de la valeur ajoutée.

Seulement voilà, si de nos jours une économie productive doit reposer essentiellement sur les entreprises, il se trouve que nos entreprises, elles, voient leur champs d'intervention de plus en plus réduit en raison d'une mondialisation irréversible.

Pire, certaines d'entre elles se trouvent simplement menacées de disparition et sur leur propre marché de surcroît, en raison des démantèlements tarifaires et autre batterie de mesures à venir imposés aussi bien par l'accord d'association avec l'Union européenne que la futures adhésion de l'Algérie à l'OMC.

Par voie de conséquence, la mise à niveau s'impose pour assurer la survie et la pérennité des entreprises algériennes face à la concurrence mondiale dont les effets commencent déjà à se faire sentir. Cette même mise à niveau permettra aussi à ces entreprises de se développer davantage dans ce nouvel échiquier géopolitique.

L'objectif stratégique consiste à se mettre au niveau des exigences du libre-échange en vue de prendre avantage des effets positifs de la libéralisation, et de renforcer les capacités de production, de vente et d'exportation. Cet objectif général se traduira pour les entreprises algériennes en une concrétisation d'une double ambition :

- devenir compétitives au niveau prix/qualité, innovation.... ;
- devenir capables de survivre et maîtriser l'évolution des techniques et des marchés. Réaliser cette double ambition demandera de la part des entreprises algériennes un effort majeur d'adaptation et de mutation de leurs méthodes et pratiques d'organisation, notamment en matière de technologie, innovation, contrôle de coût et qualité, encadrement, formation, produits et marchés, politiques de vente, gestion, ouverture aux partenaires techniques et commerciaux.

Pour préparer et adapter les entreprises aux défis de ce nouveau contexte, différents programmes de mise à niveau ont été mis en œuvre.

2. Impératif de compétitivité

Au-delà de la simple idée de tenter d'être le meilleur, la compétitivité est sujette à des interprétations différentes selon les personnes qui la recherchent. Nous traitons ci-dessous des multiples définitions, de ses concepts clés ainsi que du nouveau modèle de la compétitivité.

2-1. De l'ambiguïté du concept de compétitivité

La majorité des théoriciens ((Kotler et Dubois 1995), (Bellon 1991, p.482-487), (Porter 1986), (Lesca 1986, p.44-50) ...) ne se sont pas mis d'accord à l'unanimité quant à la définition du concept de compétitivité, de ses indicateurs et de ses facteurs, ce qui rend la compréhension de la compétitivité assez ambiguë.

La première précision à donner serait d'ailleurs d'indiquer «la compétitivité de quoi?»: de l'économie? D'un secteur ou d'une industrie? D'une entreprise? D'un produit ou d'un service?

En fait, la compétitivité de l'un ne peut être recherchée qu'à partir de la compétitivité de l'autre. On ne

peut parler d'une économie compétitive qu'à travers une industrie, une entreprise et un produit compétitifs. Si l'un des maillons de la chaîne souffre d'un problème de compétitivité, on ne peut pas l'avoir au niveau du maillon suivant : un produit non compétitif entraîne normalement une entreprise non compétitive et engendre un secteur non compétitif. La compétitivité doit être recherchée à travers toutes ses dimensions : interne, externe et du produit.

La deuxième précision serait de savoir la nature de la compétitivité recherchée. L'objectif est de rechercher une compétitivité tournée vers l'avenir et résultant d'une réflexion et d'un effort volontairement consentis et non pas de réaliser une compétitivité conjoncturelle constatée après une conjoncture favorable, un taux de change favorisant l'exportation, des aides consentis par l'Etat, abondance d'une matière première ...

2-2. Permanence et renouvellement du concept de compétitivité

La compétitivité d'une entreprise exprime ses performances à long terme, c'est-à-dire essentiellement sa croissance (Mucchielli 2002). Elle est reliée à ses produits, ses prix, son positionnement. En termes relatifs, elle introduit une dimension de comparaison entre concurrents. On peut la définir comme la capacité de l'entreprise à réaliser des performances supérieures à la moyenne (gain de parts de marché). La compétitivité de l'entreprise dépend de la gestion interne de l'entreprise, de la capacité d'investissement, de la capacité d'adaptation à la demande et à l'environnement.

Par analogie, la compétitivité d'une nation a été, au moins jusqu'à **Krugman**, abordée en termes de performances commerciales : dans cette approche, un pays s'avère compétitif par rapport à d'autres pays concurrents s'il est capable de maintenir ses parts de marché ou de gagner des parts de marché supplémentaires, ce qui implique de se diversifier, de conquérir des marchés où il était absent ou marginal, de défendre ses positions sur ses marchés traditionnels d'exportation (Cnuced 2002).

Pour rester compétitif dans un environnement concurrentiel, il doit poursuivre des efforts permanents de modernisation des entreprises comme de l'environnement économique.

Aucune notion unitaire globale n'émerge vraiment. Il convient dès lors de prendre en compte les différents types de compétitivité :

- **compétitivité prix** : Elle exprime la structure des prix et coûts d'une économie par rapport à celle de ses partenaires commerciaux et est loin de refléter l'ensemble des caractéristiques permettant la vente d'un produit. Elle repose en partie sur le taux de change, mais également sur des coûts internes, comme les coûts salariaux.
- **compétitivité hors prix** : Elle exprime la faculté d'une économie à capter la demande grâce à des facteurs autres que les prix et à s'adapter aux évolutions de la demande (traduisant la qualité de la spécialisation). Elle est essentiellement fondée sur l'investissement, la souplesse et la flexibilité de l'allocation des facteurs et l'innovation.

Elle peut également recouvrir la compétitivité technologique et la compétitivité structurelle :

- La **compétitivité technologique** fait référence, dans la lignée des préoccupations d'auteurs comme Schumpeter ou Marshall, à une « forme de concurrence entre les firmes et les pays qui, au lieu de s'opérer par les prix et les coûts (comme c'est le cas dans l'analyse des marchés), porte sur les produits eux-mêmes. Elle se réfère à la recherche, à l'innovation, à l'accumulation du savoir technologique et à la compétence» (Nezeys 1993).

• Quant à la compétitivité structurelle, elle pourrait exprimer les capacités internes de production et de commercialisation au sens large. Ce concept met en lumière tous les facteurs « structurels » susceptibles de freiner ou de stimuler la production (goulets d'étranglement, capacité de financement, encadrement, structuration de la filière, etc.). Un auteur comme (Chesnais 1986), lui attribue la fonction d'*accorder à la nation un rôle actif aux firmes*. Ainsi « le terme de compétitivité structurelle permet d'exprimer l'idée (...) que si la compétitivité des entreprises traduit l'efficacité des pratiques de gestion de l'entreprise, elle procède aussi de la cohérence et de l'efficacité des structures productives de l'économie nationale, du taux d'évolution à long terme et de la structure de l'investissement dans le pays, de son infrastructure technique et d'autres facteurs qui déterminent les avantages externes sur lesquels peuvent s'appuyer les entreprises »

On retrouve ici la qualification du rôle de la nation en tant que *facteur de compétitivité des firmes* que développe Porter, comme on le verra plus loin.

Selon le rapport Jacquemin et Pench (La Commission Européenne 1997), « la notion de compétitivité ne constitue ni une fin en soi, ni un objectif. Elle est un moyen efficace de relever le niveau de vie et d'améliorer le bien-être social. C'est un outil... ».

De cette façon, on respecte les axiomes qui posent que (1) l'objectif d'une nation est la croissance du revenu réel de ses citoyens et (2) la croissance du revenu réel d'une nation ne se fait pas au détriment de celle d'une autre nation.

Dans cette acceptation, la compétitivité d'une nation serait ainsi la capacité de cette nation à améliorer durablement le niveau de vie de ses habitants et à leur procurer un haut niveau d'emploi et de cohésion sociale. Elles procéderaient d'un processus où les externalités offertes par les nations constitueraient un facteur de compétitivité important des firmes, ainsi qu'un déterminant des flux d'IDE et, en conséquence, un facteur d'amélioration du niveau de vie des populations et de leur bien-être. Il importe, en conséquence, de s'interroger sur les fondements de la compétitivité d'un pays, sur les externalités qu'offrent les nations, sur les facteurs spécifiques qui favorisent l'insertion des firmes dans le commerce international.

3. Contexte et fondement de la mise à niveau des entreprises

3-1. Contexte de la mise à niveau

Le concept de « mise à niveau des entreprises » est né de l'expérience portugaise. Initié en 1988 dans le cadre des mesures d'accompagnement de l'intégration du Portugal à l'Europe, le PEDIP (programme stratégique de dynamisation et de modernisation de l'économie portugaise) avait pour objectifs :

- d'accélérer la modernisation des infrastructures d'appui au secteur industriel,
- de renforcer les bases de la formation professionnelle,
- de diriger les financements vers les investissements productifs des entreprises, notamment des PME,
- d'améliorer la productivité et la qualité du tissu industriel.

Le succès du PEDIP, qui s'est traduit par l'émergence de nouveaux secteurs industriels, le développement d'activités à forte valeur ajoutée et des créations d'emplois, a inspiré des initiatives de mise à niveau dans des contextes d'économie en développement. De telles initiatives ont ainsi été lancées par les pays du Maghreb et certains pays de l'orient (Jordanie, Egypte, Syrie) en accompagnement d'accords de libre-échange dans le cadre des programmes MEDA.

Ainsi, dans le cadre de la libéralisation, de l'ajustement et de la relance de l'économie, la mise à niveau est devenue pour la plupart des pays en développement et des pays à économie en transition des programmes prioritaires visant à promouvoir et à développer un secteur industriel compétitif doté de capacités et de compétences institutionnelles et humaines.

Pour répondre aux nombreuses requêtes provenant de ces pays, l'ONUDI (Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel) a mis en œuvre, au cours des dernières années, une approche globale compréhensive et multidisciplinaire intégrant l'entreprise industrielle et son environnement.

A l'ONUDI, les programmes de « mise à niveau » ou « de modernisation » sont conçus comme des sous-ensembles de programmes plus globaux appelés programmes intégrés (« integrated programs »). Ces programmes présentent des traits communs mais aussi, selon les contextes, de nombreuses spécificités. Des programmes de mise à niveau ou de modernisation de l'industrie ont déjà été mis en œuvre, avec l'appui de l'ONUDI et différents bailleurs, en Europe de l'Est (Pologne, Roumanie), au Kazakhstan, en Amérique Latine (Colombie, Argentine), au Sri Lanka, au Maghreb, et au Proche-Orient.

3-2. Notions sur la mise à niveau

Le concept de mise à niveau est assez récent dans la littérature économique, très peu de théoriciens se sont focalisés sur l'explication de ce concept, mais tous se sont mis d'accord sur la relation de la mise à niveau avec la compétitivité recherchée par les entreprises.

La mise à niveau- fabrication de meilleurs produits, produire de façon plus efficace, ou changé pour des activités plus rentables - a souvent été utilisé dans les recherches relatives à la compétitivité ((Kaplinsky and Readman 2001), (Porter1990)) et mis en relation avec l'innovation. (Piertrobelli and Rabbellotti 2006) définissent la mise à niveau comme étant la capacité de l'entreprise à innover afin d'augmenter sa valeur ajoutée. Selon les auteurs, les entreprises ont recours à la mise à niveau pour différentes raisons, à savoir : la pénétration de nouveaux marchés et/ou afin de s'engager dans une nouvelle chaîne de production.

Selon (Lamiri 2003), « La mise à niveau est une opération de benchmarking qui consiste à hisser la productivité de l'entreprise au niveau de ses meilleurs concurrents ».

La mise à niveau se caractérise aussi par la mise en place dans l'entreprise d'un système de contrôle de gestion même simplifié, par l'utilisation systématique de l'information, par la rénovation des processus de production et l'installation de systèmes de management de la qualité, par l'emploi de processus d'aide à la décision et par le développement du management de l'innovation (Manader 2004, p.21).

Selon les économistes de l'ONUDI : « La mise à niveau est une grande dynamique de conceptions et de réalisations de grandes mutations dans un environnement global. C'est un processus continu qui vise à préparer et à adapter l'entreprise et son environnement aux exigences du libre-échange » (ONUDI 2002).

La mise à niveau se traduit donc, par une double ambition pour une industrie/ entreprise:

- Etre compétitive en termes de prix, qualité, innovation.
- Etre capable de suivre et de maîtriser l'évolution des techniques et des marchés.

La notion de mise à niveau (qui repose sur deux idées principales : le progrès et l'étalonnage) est très controversée, pour certains, c'est une mission impossible, pour d'autres c'est une notion réductrice, pour

d'autres encore c'est une notion floue dont les contours ne sont pas encore précisés.

Aujourd'hui il n'existe pas de part de marché assurée, ni de produit qui vit indéfiniment. Dès que l'entreprise s'adapte à une situation, celle-ci évolue vers une situation plus complexe, nécessitant de nouveaux efforts d'adaptation. L'entreprise doit donc passer d'une logique d'adaptation à une logique d'anticipation : se projeter dans le temps et programmer de manière volontaire le rythme du changement qu'elle s'impose (Bougault and Filipiak 2005).

C'est les raisons pour lesquelles, un programme de mise à niveau répond aujourd'hui avant tout à l'impératif d'amélioration de la compétitivité (Mariesse and Filipiak 2003), il ne s'agit plus d'industrialiser, mais de moderniser les entreprises et l'environnement économique dans un contexte de globalisation, directement inspiré de l'expérience portugaise, il recouvre différents objectifs et modalités orientés vers l'amélioration de la compétitivité du tissu industriel et de l'environnement des affaires.

4. Contexte de la Mise à Niveau en Algérie

Le passage d'une économie planifiée à une économie de marché s'est accompagné d'un large éventail de réformes législatives, réglementaires et institutionnelles, dont la finalité est d'asseoir les fondements d'une économie ouverte sur l'environnement international et disposant d'atouts pour affronter la concurrence, tant sur le marché local que sur les marchés extérieurs.

C'est dans ce contexte que le pouvoir algérien a mis en place un Dispositif de Mise à Niveau des Entreprises nationales. Ce dispositif, initié par le Ministère de l'Industrie et de la Restructuration avec l'assistance de l'ONUDI (Organisation des Nations Unies pour le Développement Industrie) et du PNUD (Programme des Nations Unies pour le Développement), vise à agir sur les contraintes endogènes et exogènes à l'entreprise algérienne en vue de lui permettre d'atteindre les objectifs suivants :

- Adaptation aux nouvelles conditions du marché,
- Accès à une meilleure compétitivité,
- Acquisition d'une aptitude à exporter et à intégrer ses activités,
- Génération d'une capacité d'accumulation et de croissance.

Ainsi, ce qui convient d'appeler « la mise à niveau » des entreprises déborde de la seule ambition visant à préparer les entreprises algériennes à supporter un choc de concurrence extérieure accrue et à limiter les dommages qui peuvent en résulter, même si cet objectif est une priorité, avec ou sans accord de libre-échange. A ce moment-là l'Etat, les professionnels et les chercheurs étaient motivés d'approfondir cette question, d'autant plus que l'on ressentait déjà la nécessité d'explorer de nouvelles voies susceptibles de permettre à ces entreprises de renforcer leur présence sur la scène nationale et internationale. Il s'agit en effet, de repositionner l'entreprise industrielle algérienne de manière qu'elle puisse faire face avec succès aux défis qui confrontent ses marchés actuels et potentiels et plus précisément sur les marchés européens.

Selon (Azouaou and Belouard 2010), l'idée de mise à niveau en Algérie est relativement ancienne dans l'esprit des pouvoirs publics. Elle a fait son apparition deux années seulement après les textes sur l'autonomie des entreprises en 1988. Ce timing laisse présager à première vue que la mise à niveau est un instrument de transition devant permettre aux entreprises de passer d'une situation dans laquelle elles étaient gérées administrativement (pour les entreprises publiques) et dans laquelle le marché domestique était garanti à une situation où elles devaient reconquérir en permanence leurs positions concurrentielles. Il est important de souligner que l'idée de mise à niveau est antérieure aux programmes de stabilisation et d'ajustement structurel.

Ce n'est qu'en date du 06 Avril 1998 que l'idée est adoptée lors du conseil du gouvernement. La mise à niveau ne commence à devenir une réalité et à se concrétiser qu'en 2000 car les financements ont mis du temps à se mettre en place et seulement quelques actions ont été menées suite à des financements extérieurs (ONUDI, Allemagne, Italie), ce qui est paradoxal dans une démarche visant au renforcement des capacités productives des entreprises.

(Toubache and Lahlou 2009, p.299) précisent que des réticences se sont manifestées notamment dans la priorité qu'il fallait donner à l'assainissement du cadre économique et dans la spécification du contenu de l'action publique dans une économie de marché.

Afin de promouvoir la compétitivité de ce tissu industriel important les pouvoirs publics algériens ont mis en œuvre une multitude de programmes de mise à niveau dont certains ont pris fin et d'autres viennent tout juste d'être lancés. « Ces programmes sont indépendants les uns des autres et opèrent en l'absence de tout cadre national défini et coordonné par le gouvernement » (Azouaou 2011, p.141).

La mise à niveau est tout d'abord apparue avec le projet pilote de l'ONUDI et le programme du Ministère de l'Industrie et de la restructuration. Ensuite, le Ministère de la PME et de l'artisanat a tracé des programmes d'appui au développement des PME, en coopération avec des partenaires étrangers, à savoir : l'ONUDI, la Banque mondiale, l'AFD (Agence Française de Développement), la Commission européenne (programme MEDA) et la GTZ (Agence de coopération allemande).

5. Evaluation de l'impact des programmes de mise à niveau sur la compétitivité des entreprises algériennes

Nous avons retracé dans la section précédente l'expérience algérienne en matière de politique de mise à niveau où il s'agissait d'expliquer la genèse des différents programmes de mise à niveau des entreprises en Algérie et de comprendre leurs mises en œuvre. Nous avons vu aussi dans la revue de littérature les raisons qui expliquent pourquoi l'entreprise mise à niveau est plus efficace théoriquement que son homologue non mise à niveau, il convient de mettre à l'épreuve des faits observables de cette proposition.

Il convient à présent de tester l'impact des programmes de mise à niveau sur la compétitivité des entreprises algériennes ayant achevés leurs plans de mise à niveau.

5.1 Méthodologie et données:

Pour réaliser notre étude empirique nous avons cherché à construire une base de données inexistante en Algérie d'entreprises ayant suivi les programmes de mise à niveau. Pour cela, nous avons rassemblé à travers des entretiens et recherches des documents du Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion des Investissements, du Centre National du Registre de Commerce, du Ministère des Finances, des rapports des bureaux de consultings, documents relatifs à l'opération de mise à niveau ainsi que des documents internes de quelques entreprises...etc.

Notre souhait au départ était de constituer un échantillon varié des entreprises ayant suivi les programmes de mise à niveau déjà finalisés (le programme pilote de l'ONUDI, le programme MIR, le programme EDPME, le programme de l'ANDPME), mais suite à la restriction extrême d'accès à l'information, nous nous sommes focalisés sur le programme réalisé par le MIR à partir de 2003.

Nous avons exploré empiriquement notre problématique sur les entreprises qui ont bénéficié des programmes de mise à niveau du Ministère de l'Industrie de la PME et de la promotion des

Investissement (MIPMEPI). Ces entreprises sont de nationalités algériennes (publiques et privés), de différentes tailles, appartenant à différentes branches activités et qui ont engagé le processus de la mise à niveau et l'ont finalisé il ya au moins 3 ans.

Pour la collecte des données, nous avons effectués plusieurs déplacements dans différentes villes et wilayas (Tlemcen, Oran, Sidi Bellabes, Alger et Mostaganem) afin de remettre directement le questionnaire à la personne interrogée.

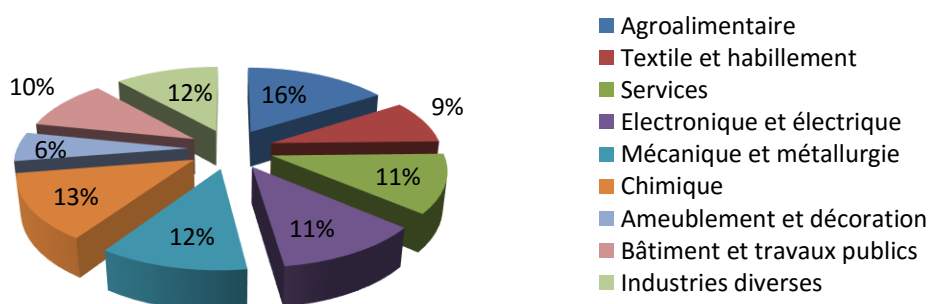
Nous avons procédé à des appels téléphoniques et relances par courriers électroniques (Pour faire face à la contrainte de dispersion géographique puisque notre investigation touche des entreprises réparties sur l'ensemble du territoire national). Nous avons mis aussi à la disposition des répondants un questionnaire en ligne sur un site web dynamique (Google forms)

Sur les 123 entreprises questionnées, 69 questionnaires ont pu être utilisés aux fins de cette recherche, ce qui constitue un taux de réponse de 56 %. Ces entreprises représentent donc 56% de la population des entreprises mises à niveau par le MIR.

Une revue des informations collectées, en ce qui concernent les entreprises et les PMN, a montré les caractéristiques suivantes :

La répartition des entreprises enquêtées par branche d'activité montre que les entreprises des industries de l'agroalimentaire se taillent la part du lion avec une part qui s'élève à 16% des entreprises enquêtées, suivies par les entreprises de l'industrie chimique avec une part de 13%. Viennent ensuite les industries électronique et électrique, mécanique et métallurgie, industrie diverses et les services avec une part égale à 12%. Par ailleurs, les entreprises du secteur bâtiment et travaux publics représentent 10% des entreprises enquêtées, suivies des entreprises de l'industrie textile et habillement avec une part de 9%. En dernière position, viennent les entreprises de l'industrie de l'ameublement et de la décoration avec une part de 6% des entreprises de l'échantillon.(voir figure 1)

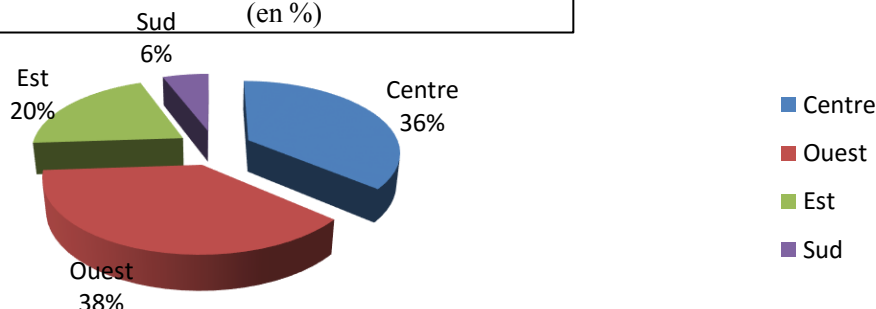
Figure 1 Répartition sectorielle de l'échantillon (en %)



Le plus grand nombre des entreprises enquêtées se situe à l'Ouest (38%), viennent en second lieu les entreprises du centre (36%), en troisième position les entreprises de l'est (20%) et enfin le plus petit

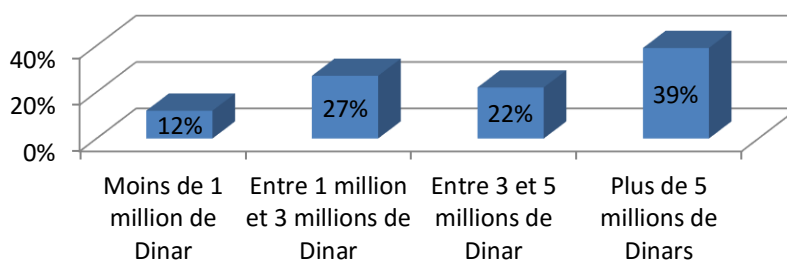
nombre est situé au sud du pays avec 6%. (voir figure

Figure 2 Distribution géographique des entreprises (en %)



Par rapport à la répartition selon le Montant global de l'investissement en mise à niveau, la figure ci-dessous montre que 39 % des entreprises questionnées ont bénéficié de plus de 5 Millions de dinar, suivies de celles dont le montant d'investissement se situe entre 1 et 3 million de dinar (27%), viennent après les entreprises qui ont consacré entre 3 et 5 millions de dinar (22%) et enfin celles qui ont consacré moins de 1 million de dinar pour la mise à niveau de leurs organismes.

Figure 5: Répartition selon le montant global de l'investissement en mise à niveau (en %)



5-2. Discussions et résultats

Nous avons fait appels aux deux méthodes exploratoires et confirmatoires dans la construction de nos échelles de mesure.

Pour le traitement des données recueillis nous avons eu recours à une analyse factorielle exploratoire (sous le logiciel statistica 8) grâce à laquelle nous avons réduit nos variables, vérifier la dimensionnalité de l'échelle ainsi que la fiabilité des dimensions en calculant l'alpha de Cronbach.

L'analyse exploratoire a été suivie d'une analyse confirmatoire (sous le logiciel SPSS 20) qui a permis

la confirmation des échelles. L'utilisation des méthodes d'équations structurelles a permis de tester la validité du contenu d'un questionnaire, et la détermination de la meilleure structure factorielle en termes d'ajustement aux données empiriques.

a- L'Analyse Exploratoire : Dans le cadre de la réduction des items nous avons réalisé une première ACP avec l'ensemble des indicateurs de mise à niveau (14 Items Mise à niveau ont été retenus sur les 26), ainsi que d'autres ACP pour chaque dimension de (35 Items Mise à niveau ont été retenus sur 64). Dans le cadre de ces premières ACP, nous nous sommes intéressés aux communalités. Nous avons procédé à l'élimination des indicateurs ayant une communalité jugée trop faible (inférieure à 0,4). Les Résultats des analyses factorielles et de fiabilité sont présentés dans le Tableau 1 :

Tableau 1 Résultats des analyses factorielles et de fiabilité

Variables	KMO	Bartlett	Alpha de Cronbach
Mise à Niveau	0,719	0,000	0,776
Compétitivité Commerciale	0,706	0,000	0,788
Compétitivité Financière	0,797	0,000	0,871
Compétitivité Technique	0,854	0,000	0,917
Compétitivité Humaine & Sociale	0,744	0,000	0,729
Compétitivité Managériale	0,663	0,000	0,694

- **Tests de KMO et de Bartlett**

Pour ce qui est de notre étude, le résultat du test de sphéricité de Bartlett est très significatif puisque pour l'ensemble de nos variables dépendantes et indépendantes la signification (Sig.) tend vers 0.000. Nous pouvons donc rejeter l'hypothèse nulle voulant que nos données proviennent d'une population pour laquelle la matrice serait une matrice d'identité. Nous pouvons donc poursuivre l'analyse.

Dans notre cas et concernant l'indice KMO de la variable « Mise à Niveau », il est de 0,719. Ce qui est assez satisfaisant et signifie bien que le choix des variables initiales est pertinent.

Pour ce qui est de la variable « Compétitivité Commerciale », l'indice KMO de l'échelle est de 0,706. Donc l'analyse factorielle est possible.

La valeur de l'indice KMO étant de 0,797 pour cette variable « Compétitivité financière ». L'indice donne ainsi des résultats satisfaisants.

Le test KMO de la variable « Compétitivité Technique » est de 0,854. Il peut être qualifié d'excellent ou de méritoire. Il nous indique que les corrélations entre les items sont de bonne qualité.

Pour ce qui est de la variable « Compétitivité Humaine et Sociale », le test KMO est de 0,744, ce qui traduit une forte capacité des données à être factorisées.

Enfin, l'indice KMO de la variable « Compétitivité Managériale » est de 0,663. Les items peuvent être factorisables dès que la valeur du KMO dépasse 0.5

- **Test de fiabilité Alpha de Cronbach**

A l'issue de l'ACP, la fiabilité des facteurs retenus est mesurée par l'alpha de Cronbach. Le premier facteur, à savoir la mise à niveau de l'entreprise présente un alpha égal à 0,776.

Les facteurs suivant, à savoir la compétitivité commerciale, la compétitivité financière, la compétitivité technique, la compétitivité humaine & sociale et la compétitivité managériale présentent respectivement les alphas suivants : 0,788, 0,871, 0,917, 0,729 et 0,694.

Les tests de Barlett, celui de KMO et *le test de fiabilité Alpha de Cronbach* donnent des résultats satisfaisants.

b- L'Analyse Confirmatoire

- **Evaluation de la qualité d'ajustement du modèle**

Sur l'ensemble, l'examen des indicateurs relatifs à notre échelle de mesure témoignent d'un ajustement moyen du modèle aux données (voir tableau 2).

- **Evaluation de la symétrie et de l'aplatissement des données du modèle**

L'ensemble des indices de symétrie ($Skewness < 1$) et d'aplatissement (Kurtosis entre -2 & +2) ne violent pas l'hypothèse de normalité ce qui nous permet de déduire que les conditions requises pour effectuer les analyses sont respectées.

- **Equations du modèle structurel**

Après plusieurs AFC sur les variables de chaque dimension, puis sur le modèle global, nous arrivons à obtenir les équations du modèle structurel présentées (voir tableau 3).

Tableau 2 Les indices d'ajustement du modèle

Catégories d'indices	Indices retenus	Valeurs du modèle
	GFI	0,306
	AGFI	0,246
	PNNI	000
	RMSEA	0,179
	Gamma 1	0,403
	Gamma 2	0,351
Indices incrémentaux	NFI	0,200
	NNFI	0,206
	CFI	0,239
	Bollen's Rho	0,165
	Bollen's Delta	0,246
Indice de parcimonie	PNFI	0,192

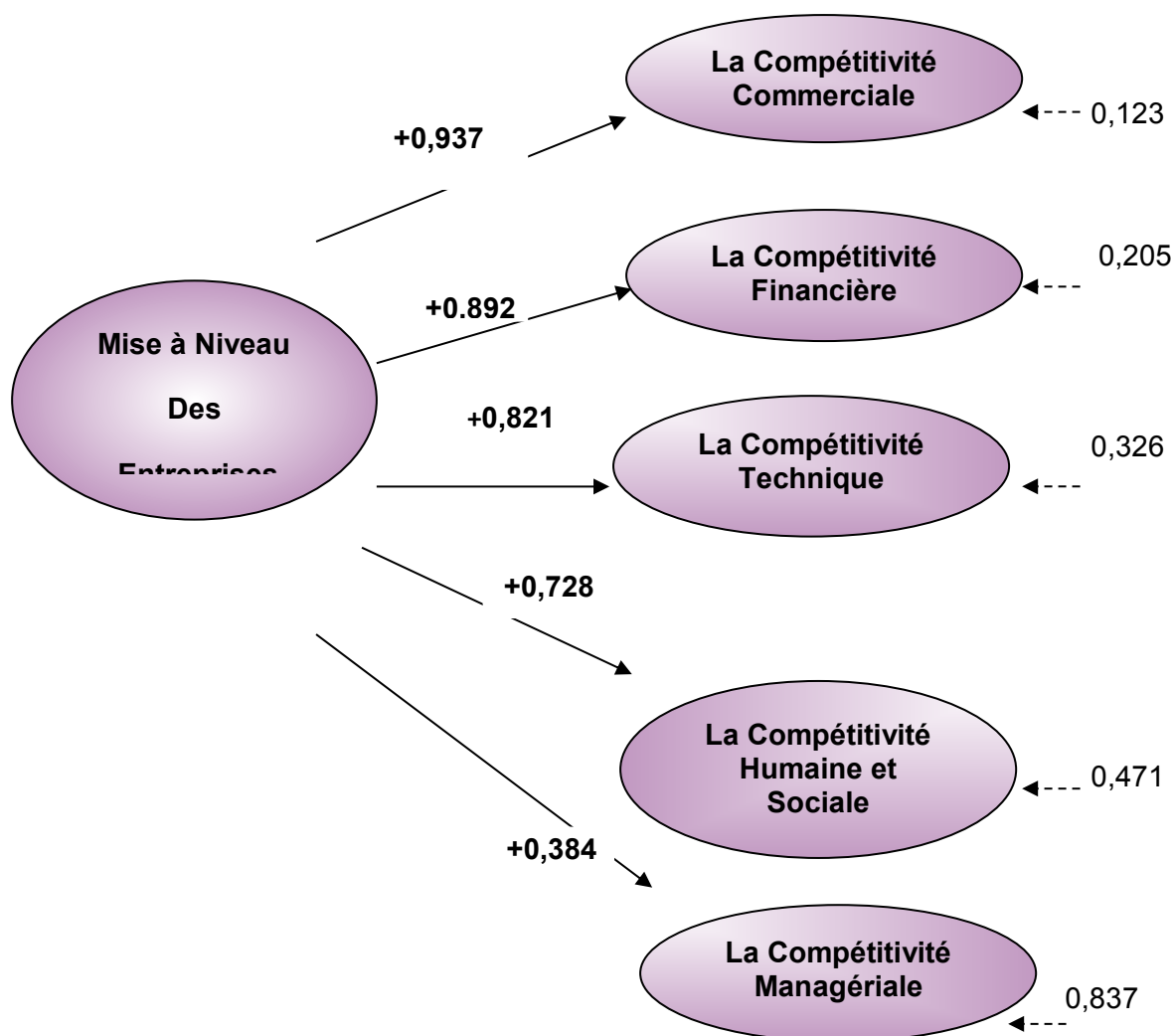
Tableau 3 : Les équations du modèle structurel

Compétitivité Commerciale	$CC = \beta_1.MN + D_1$ $CC = 0,937.MN + 0,123$
Compétitivité Financière	$CF = \beta_2.MN + D_2$ $CF = 0,892.MN + 0,205$
Compétitivité Technique	$CT = \beta_3.MN + D_3$ $CT = 0,821.MN + 0,326$
Compétitivité Humaine & Sociale	$CHS = \beta_4.MN + D_4$ $CHS = 0,728.MN + 0,471$
Compétitivité Managériale	$CM = \beta_5.MN + D_5$ $CM = 0,384.MN + 0,837$

• Tests des hypothèses

Dans la figure ci-dessous, présentons les variables du modèle global et leurs corrélations. Les valeurs (β) placées au-dessus de chaque flèche en trait plein indiquent la force de l'influence de la variable Indépendante sur la variable dépendante.

Figure 4 : Variables du modèle global et leurs corrélations



Nous constatons aussi que tout les (β) sont positifs et supérieurs à (0,7) mis à part la valeur entre la mise à niveau et la compétitivité managériale qui est de (0,384).

Nous remarquons aussi à travers nos résultats que l'ensemble des Zeta erreur de mesure de chaque variable latente sont acceptables (ce sont les chiffres joignant les variables dépendantes à travers des flèches en pointillés). Ces résultats confirment l'importante influence de la variable indépendante sur les variables dépendantes car plus les valeurs de (β) s'éloignent du zéro plus l'impact sera important.

Les paramètres sont tous significatifs. Toutes les hypothèses de H1 jusqu'à H5 sont par conséquent supportées par nos données, et notre modèle théorique est vérifié.

c- Discussions des résultats

En nous appuyant sur la confirmation de nos hypothèses de recherche, nous concluons que les programmes de mise à niveau ont un impact positif sur les différentes dimensions de la compétitivité à savoir : la dimension commerciale, financière, technique, humaine & sociale et compétitivité managériale. Ces résultats confirment et prolongent les apports existants dans la littérature ((ONUDI 2002), (Mariesse and Filipiak 2003), (Bouraoui2005)..) sur le lien et l'influence des PMN sur la compétitivité des entreprises ayant adhérees et finalisées ces programmes.

La mise à niveau a ainsi une influence très importante sur le premier type de compétitivité à savoir « la compétitivité commerciale » avec un $\beta = +0,937$. Il a été notamment établi que les entreprises qui ont finalisé un programme de mises à niveau ont réalisé de meilleures performances en matière de croissance des ventes, d'amélioration de l'image de marque, d'augmentation du taux de fidélité de la clientèle.

Concernant la dimension « compétitivité financière », à l'instar des travaux de (Azouaou2011), et (Bennaceur et al., 2007), la mise à niveau influe de manière positive et significative ($\beta = +0.892$) sur la capacité de l'entreprise maintenir de grands équilibres financiers, de faire face aux risques qui y sont associés et de créer de la valeur.

Cette forte influence s'explique par les aides financières accordées par les ministères algériens (MIPMEPI et MPMEA) ainsi que les autres organes d'aides et de financement de la mise à niveau des entreprises algériennes (ONUDI, EDPME, ANDPME..etc).

Par ailleurs, les résultats des estimations de l'impact de la mise à niveau sur la « compétitivité technique » ont montré que le PMN a un impact positif et important ($\beta = +0.821$) dans l'amélioration de la capacité des entreprises à détenir un bon potentiel de production et de recherche. Ce constat traduit l'apport du PMN en matière de modernisation des moyens de production, d'adaptation des nouvelles technologies et du renforcement de la capacité des entreprises à innover.

Pour ce qui est de la « compétitivité humaine et sociale » qui a son tour s'est vue améliorée suite à l'adhésion des entreprises au PMN ($\beta = +0.728$). Il a été ainsi établi que les entreprises mises à niveau sont parvenues à maintenir et conserver les meilleurs employés, à assurer une forte attractivité vis-à-vis des meilleurs salariés et à entretenir un bon climat social. Ces résultats attestent que ces entreprises ont su tirer profit des actions structurantes menées dans le cadre du PMN afin d'asseoir une politique humaine et sociale saine de leurs ressources.

Enfin, la mise à niveau exerce un impact positif mais moyen sur « la compétitivité managériale » (un $\beta = +0,384$). Il ressort de l'étude que les aptitudes des managers à développer et à bien gérer leurs organisations se sont moyennement améliorées. Il s'agit ici des capacités : d'anticipation et de prévision, du leadership, de coordination et contrôle, de communication en interne et en externe et la délégation de certaines décisions et son information aux collaborateurs.

Les résultats de notre étude semblent apporter la preuve que le véritable apport du PMN à la compétitivité globale des entreprises s'exerce essentiellement à travers la compétitivité commerciale, puis la compétitivité financière. Nous retrouvons en troisième position la compétitivité technique qui

précède la compétitivité humaine et sociale. En dernière position se trouve la compétitivité managériale dont l'impact des PMN sur cette dernière a été moyen et inférieur aux autres types de compétitivité.

6. Conclusion :

Face aux mutations rapides de l'environnement socio-économique (internationalisation, Mondialisation des phénomènes, meilleure formation et information des Individus, dominance de la communication...) et aux exigences multiples que celles-ci impliquent (Efficacité, Compétitivité, Adaptabilité, Innovation, Créativité, Souplesse, Rapidité...) les entreprises doivent relever le défi qui consiste à améliorer leur fonctionnement actuel tout en façonnant leur avenir. Pour ce faire, elles se doivent d'entamer une réflexion sur un modèle d'organisation et des outils de gestion permettant d'optimiser le potentiel humain et matériel dont elles disposent pour mieux satisfaire leur clientèle et faire face à la concurrence.

L'objectif central de cette recherche consiste à déterminer l'impact du programme de mise à niveau sur la compétitivité des entreprises ayant adhéré et finalisé ce type de programme.

La revue de littérature réalisée dans les deux premières sections nous a permis de faire le point sur la problématique de la compétitivité et de la mise à niveau des entreprises et nous a conduit à développer le modèle de recherche et les hypothèses associées.

Dans la dernière section nous avons combiné des méthodes exploratoires et confirmatoires dans la construction de nos échelles de mesure. Pour tester nos hypothèses de recherche, nous avons eu recours aux méthodes dites de deuxième génération, à savoir les équations structurelles. Compte tenu des bons résultats du modèle de mesure, nous avons pu tester et confirmer de manière systémique, l'ensemble des hypothèses de recherche de notre modèle.

Et nous pouvons ainsi affirmer que les résultats de la recherche montrent effectivement l'impact positif du programme de mise à niveau sur la compétitivité des entreprises ayant adhéré et finalisé ce type de programme.

Bibliographie :

- Ministère de l'Industrie et de la promotion des investissements, **Mise à niveau des entreprises : évaluation à fin décembre 2003**, 2004.
- Azouaou L. & Belouard N., **la politique de mise a niveau des PME algériennes : enlisement ou nouveau départ ?**, Colloque international « Stratégies de développement : Quel chemin parcouru ? Quelles réponses face aux nouvelles contraintes économiques et climatiques ? », 21 & 23 juin, Hammamet, Tunisie, 2010.
- Azouaou L., **La politique de mise à niveau des PME/PMI Algériennes : Objectifs, Bilan et perspectives**, thèse de doctorat en sciences de gestion, Ecole supérieure de Commerce d'Alger, 2011.
- Bellon B., **La compétitivité**, Traité d'Economie Industrielle, Edition Economica, 1991.
- Bennaceur S, Ben Youssef A, Ghazouani S et M'henni H., **Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de la Méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie**, Research n°FEM31-05, Décembre 2007. In <http://eco4.voila.net/miseaniveauALGEGYPTTUNIS2007.pdf>, [en ligne], consulté le 14/02/2010.
- Bougault H. & Filipiak E., **Les programmes de mise à niveau des entreprises : Tunisie, Maroc, Sénégal**, Agence Française de Développement, Paris, 2005.
- Boughadou A., **Politique d'appui à la compétitivité des entreprises algériennes**, MPMEA, Alger, avril 2006.
- Bouraoui N., **La perception des déterminants de la compétitivité de l'entreprise et stratégie de mise à niveau face au marché de l'Union européenne : cas des PMI tunisiennes**, thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Toulouse I, 2005.

- Chesnais F., **La Compétitivité technologique en tant que compétitivité structurelle**, dans F. Chesnais Compétitivité internationale et dépenses militaires, Economica, 1990.
- Cnuced, **Diversification des exportations** », accès aux marchés et compétitivité, 2002.
- Crouch & Ritchie., **Tourism, Competitiveness and societal prosperity**», Journal of business research 44, 1999.
- Dwyer.L & Kim.C., **Destination competitiveness : determinants and indicators**, Current Issues in tourism, Vol.6, n°5,2003.
- Feurer & Chaharbaghi, **Defining competitiveness : a holistic approach**, Management Decision, Vol.6, n°5, 2003.
- Haddad A &Abbassi B., **Axes directeurs pour l'élaboration d'un programme de mise à niveau de l'entreprise et son environnement**, communication présentée aux journées d'études sur la mise à niveau des entreprises, Alger, 15-16 mars, 1998.
- Kaplinsky R. &Readman J., **How can SME producers serve global markets and sustain income growth?**, Mimeo, University of Brighton and University of Sussex, Brighton, 2001.
- Kotler PH. & Dubois .B., **Marketing Management**, 8ème édition, Nouveaux Horizons, Paris, 1995.
- Krugman P., **Competitiveness: A dangerous Obsession**, ForeignAffairs, Vol.73, n°2, mars-avril, 1994.
- La Commission Européenne, **Synthèse des travaux du groupe consultatif sur la compétitivité**, 1997.
- Lamiri A., **La mise à niveau : enjeux et pratiques des entreprises algériennes**, Revue des Sciences Commerciales et de gestion, N°02, ESC Alger, 2003.
- Lesca H., **Quand dit-on d'une entreprise qu'elle est durablement compétitive**, IAE, Ed Economica, 1986.
- Madaoui M & Boukrif M., **De l'économie administrée à l'économie de marché. Les PME à l'épreuve de la mise à niveau des entreprises en Algérie** , Colloque international : « La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11^{ème} journées scientifiques du Réseau Entrepreneariat, INRPME-AUF-AIRPME, 27 au 29 mai, 2009, Canada.
- Mariesse S. & Filipiak E., **Compétitivité et mise à niveau des entreprises : approches théoriques et déclinaisons opérationnelles**, Agence Française de Développement, Paris, 2003.
- Mucchielli J.L., **La compétitivité : définitions, indicateurs et déterminants**, 2002.
- Nezeys B., **La Compétitivité Internationale**, Ed Economica, Paris, 1993.
- ONUDI, **Guide méthodologique : restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle**, Vienne, 2002.
- Pietrobelli C. &Rabellotti R., **Upgrading to compete: Global value chains, Clusters, and SMEs in Latin America**, Harvard University, 2006.
- Porter M., **L'avantage concurrentiel** , Inter Éditions, Paris, 1986.
- Porter M., **The competitive advantage of nations**, London and Basingstoke: MacMillan, 1990.
- Price water house Coopers Developpement, **Les facteurs et indicateurs de la compétitivité des entreprises de services rendus à l'industrie**, 2002. Disponible à l'adresse :
- Brahiti A., **La PME et l'Artisanat, un secteur important et en pleine croissance** , séminaire sur les services financiers et commerciaux, Tunis (Tunisie), 11 & 14 décembre 2006.
<http://www.industrie.gouv.fr/biblioth/docu/dossiers/sect/pdf/compet.pdf>
- Manader M., **Expertise mise à niveau des entreprises**, Accompagnement au processus de modernisation du ministère de l'industrie et des organismes liés, ministère de l'industrie, Alger, 2004.
- Toubache A. & Lahlou C., **la mise à niveau des entreprises : Attentes, résultats et perspectives** , Entrepreneariat et mise à niveau des entreprises en Algérie, Université d'Oran, 2009.

Transparence de la banque d'Algérie 1990-2017

Dr. Hadjer OULD HENNIA

Université d'Oran

الملخص:

ان تحقيق استقرار الأسعار يعتبر هدفاً أساساً للسياسة النقدية في الجزائر؛ ما اقتضى منّا تكريس هذا البحث لاستقرار أداء البنك المركزي، وذلك استناداً إلى بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2017 بُغية التحقق من مدى قدرة هذه السياسة النقدية على بلوغ هدفها المرجو من خلال مقيّم الشفافية. فضلاً عن ذلك، فإنّ النتائج المحصّلة قد أثبتت أنّ لا وجود لأيّة علاقة فاعلة بين مؤشر الشفافية، وهدف استقرار الأسعار. وفي الواقع ما لبث التضخم ينخفض خلال فترة إنجاز هذا البحث، إلّا أنّ فوارق المستهدف قد ظلّت قائمة. الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، التضخم، الجزائر، السياسة النقدية، الشفافية.

ABSTRACT:

The principle objective of the monetary policy in Algeria is to realize price stability. Hence, we have consecrated our article, to analyse the central bank performance from yearly data from 1990 till 2017, order to confirm if the monetary policy will fulfil that objective through the evaluator of transparency.

However, the results obtained indicate that no significant relationship exist between the index of transparency and the objective of price stability. Certainly, the inflation was decreasing during the period of our study, but the target deviations stayed still effectual

Keywords: Algeria, Central Bank, inflation, monetary policy, transparency.

1. Introduction

La transparence des banques centrales, un concept clef faisant couler assez d'encre, elle a fait l'objet d'une abondante littérature, théoriquement, les banques centrales les plus transparentes arrivent à mieux maîtriser l'inflation, tout en confirmant que la transparence permet d'améliorer la réputation de la banque centrale, ce qui élimine par la suite le problème de crédibilité.

La performance d'une politique économique se traduit par l'effet qu'elle exerce sur le comportement des agents privés où l'information représente une variable stratégique fondamentale, donc le décideur publie des informations qui doivent inciter les agents privés à prendre les décisions qui assurent à la politique économique la réalisation de son maximum d'efficacité. si ce constat est valable pour l'ensemble des politiques économiques, il est particulièrement pertinent pour la politique monétaire, à partir de ce propos, nous admettons que la transparence représente un élément fondamental pour l'atteinte de l'efficacité de la politique monétaire.

Ainsi notre travail s'articule autour de la question suivante : **la transparence a-elle- conduit vraiment à réaliser la stabilité des prix en Algérie durant la période 1990-2017 ?**

2. Le cadre théorique

2-1. Définition de la transparence

Selon plusieurs économistes, l'efficacité de la politique monétaire nécessite une information abondante, dont ils se mettent d'accord que la transparence accroît la crédibilité tout en réduisant les biais inflationnistes d'où la transparence et la crédibilité vont de paire.

« La transparence implique que la banque centrale fournit au grand public et aux marchés, ouvertement, clairement et en temps voulu, toutes les informations utiles concernant sa stratégie, ses analyses et ses décisions de politique monétaire ainsi que ses procédures ».

Selon (Giuseppe 2008), la transparence peut être définie comme « l'absence d'asymétrie d'information entre l'autorité monétaire et les autres agents économiques ».

Selon (Nicolat 2001), la transparence de la politique monétaire se définit comme « le résultat de l'ensemble des mesures prises par la banque centrale en vue de permettre aux marchés financiers et aux agents économiques en général d'avoir une bonne connaissance et une bonne compréhension des éléments qui sont pris en considération dans la conduite de la politique monétaire ».

Pour (Geraats 2001), « la transparence de la politique économique correspond à la publication des prévisions d'inflation et de croissance du PIB par la banque centrale »,

Sur cette base, Nicolat et Geraats admettent que les agents économiques ainsi que les marchés financiers doivent avoir des informations détaillées sur les prévisions et les éléments de la politique monétaire établie par la banque centrale en terme d'inflation et de croissance du produit intérieur brut pour qu'ils puissent prendre de meilleures décisions et répondre aux chocs exogènes.

(Salle 20123) l'a défini comme « la capacité du public à surveiller ces informations et leurs utilisations par la banque centrale »

Dans un document intitulé Code de bonnes pratiques pour la transparence des politiques monétaires et financières (1999), le (Fond Monétaire International 1999) définit la transparence comme suit: « la transparence signifie que le public est informé avec clarté, accessibilité et sans délai des objectifs de l'action, de son cadre juridique, institutionnel et économique, des décisions y afférentes et de leur justification, des données et des informations relatives aux politiques monétaires et financières ainsi que des clauses qui rendent les organes financiers et comptables de leurs actes ».

Ce code établi par le FMI cite une définition qui nous paraît plus complète et plus claire, elle touche différents piliers qui déterminent l'élaboration de la stratégie de la transparence en démontrant ses pratiques qui visent l'atteinte des objectifs ci-après (Fond Monétaire International 1999):

- Définition claire du rôle, des responsabilités et des objectifs des banques centrales et des organes financiers,
- Transparence du processus d'élaboration et d'annonce des décisions de politique monétaire par la banque centrale et de la politique financière par les organes financiers,
- Accès du public à l'information sur les politiques monétaire et financière,
- Obligation de rendre compte et garantie d'intégrité de la banque centrale et des organes financiers.

Selon plusieurs économistes, une information courante est vraiment préférable, cela dit que l'action prise par une banque communiquant ses objectifs ainsi que son évaluation de la situation économique permet au public de mettre leurs décisions dans le bon sens et les harmoniser avec les décisions prises par les autorités monétaires. La majorité des études plébiscite la transparence, cette question n'est pas encore définitivement tranchée parmi les économistes car elle s'avère être extrêmement complexe dans la mesure.

Pour reprendre la nomenclature de Geraart (2002), ce concept revêt cinq dimensions (Giuseppe 2008):

a. La transparence sur les objectifs : elle fait référence à la manière dont les objectifs sont affichés (notamment s'ils sont chiffrés) ainsi qu'aux arrangements institutionnels qui accompagnent ces objectifs (comme un statut d'indépendance par exemple).

b. La transparence opérationnelle : elle concerne la manière dont les politiques monétaires sont mises en œuvre.

c. La transparence procédurale : elle décrit la manière dont les décisions monétaires sont prises. Cela concerne tant la stratégie de la banque centrale que le détail des délibérations et des votes (par la publication des minutes notamment).

d. La transparence économique : elle met quant à elle l'accent sur les informations économiques utilisées pour la politique monétaire. Celles-ci incluent les données économiques mais aussi les modélisations retenues.

e. Enfin, la transparence politique : elle implique l'annonce rapide et l'explication des mesures décidées mais doit également fournir des indications sur les anticipations faites par les autorités monétaires concernant l'évolution attendue de la situation économique et donc sur le niveau des taux de court terme vers lesquels la Banque centrale tend à se diriger dans le moyen terme.

Vu que la transparence revêt d'un caractère multidimensionnel, elle ne s'agit pas uniquement de la transparence sur les objectifs, elle concerne aussi la transparence sur les décisions de la politique monétaire et l'analyse macroéconomique, les prévisions internes de la banque centrale, la transparence sur le modèle d'économie utilisé, ainsi que les objectifs du mandat...

Donc, la transparence de la banque centrale concerne tout la stratégie de la politique monétaire.

2-2. Arguments en faveur de la transparence

Les arguments en faveur de la transparence de la politique monétaire se mettent sous l'ongle de deux catégories selon (Blinder et *al*, 2001, Woodford, 2005) :

- Politique : elle se rapproche à la responsabilité de la banque centrale, ce point là est confirmé « la transparence concerne la position selon laquelle l'indépendance appelle à une nécessité accrue de sa responsabilisation démocratique ».
- Economique : celle-ci souligne que la transparence représente un outil essentiel pour garantir l'efficacité de la politique monétaire, ceci a été confirmé par (Geaats 2002) : « la transparence améliore l'efficacité de la politique monétaire ».

Nous pouvons interpréter la transparence de la banque centrale selon deux façons :

- Maximaliste : en publiant uniquement les informations « données » prévues par la loi.
- Minimaliste : en publiant toutes les informations que détient la banque centrale concernant la politique monétaire sauf celles qui sont confidentielles, c'est-à-dire celles qui ont une relation avec la santé financière d'établissement spécifique.

La transparence aide la banque centrale à obtenir un appui pour ses initiatives stratégiques. Elle réduit les effets négatifs des imprévus qui rendent particulièrement difficile l'atteinte de l'objectif fixé.

Selon (Woodford 2005), « la politique monétaire est plus efficace quant elle est prévisible, dans la mesure où, les marchés financiers étant mieux renseignés sur les actions et les intentions de la banque centrale, des modifications beaucoup moins substantielles du taux directeur seront nécessaires pour obtenir les résultats voulus si les taux anticipés évoluent de pair ».

A son tour, (Svensson 2005), constate que les banques centrales qui sont transparentes en matière de publication de leurs objectifs opérationnels ainsi que leurs prévisions et communications, peuvent conduire leurs politiques monétaires de façon efficace.

Nous assistons à l'existence de trois caractéristiques qui donnent un rôle potentiel à la communication afin de rendre la politique monétaire plus efficace (Drumetz et *al*, 2015):

- La première est liée aux anticipations qui ne sont pas rationnelles, au sens où les décisions économiques obéiraient à un seul comportement d'optimisation, (King 2005) argumente que la communication peut aider le public, à savoir s'attendre à ce que l'inflation soit égale à sa cible.
- La deuxième est que la banque centrale ne suit pas une règle ou bien cette règle n'est pas crédible. De ce fait, les banques centrales ne prennent que des engagements conditionnels dans la conduite de la politique monétaire et ne le font que dans des circonstances exceptionnelles. Expliquer au public chaque décision de politique monétaire en l'inscrivant dans un cadre stable de manière à montrer qu'elle est cohérente avec un objectif explicite à l'avance, permet alors de rendre la politique monétaire davantage prévisible et de réduire l'incertitude.
- Enfin, il existe des asymétries d'information entre la banque centrale et le public, ces dernières peuvent porter sur les objectifs de la banque centrale et sur l'information dont elle dispose. S'agissant

de la fonction de réaction de la banque centrale, le public doit la connaître, cela change le comportement de l'économie ainsi que la nature de la politique monétaire optimale.

A partir des éléments énumérés ci-dessous, nous constatons que la communication présente plusieurs avantages sur l'efficacité de la politique monétaire ainsi que sur la performance de la banque centrale, elle se considère comme un facteur réduisant l'incertitude en émanant à la crédibilité ainsi qu'elle renforce la responsabilité de la banque centrale, d'où la crédibilité est prise comme un moteur clef d'une politique monétaire efficace.

2-3. Transparence et performance macroéconomique

Après avoir mis l'accent sur la définition de la transparence, ses dimensions, ainsi que ses avantages en termes d'assurance d'efficacité de la politique monétaire, nous passerons à étudier la relation existante entre la transparence de la banque centrale et les agrégats macroéconomiques en particulier l'inflation.

Pour pouvoir répondre à cette question liée à l'effet de la transparence sur la performance macroéconomique, nous nous intéressons à citer quelques études qui ont été faites au fil de ces dernières années tout en signalant que le concept de la transparence reste encore nouveau.

Dans les études empiriques consacrées à la transparence des banques centrales, les chercheurs s'attachent souvent à déterminer l'incidence qu'elle peut avoir sur certaines variables économiques ou financières.

Fry, Julius, Mahadeva, Roger et Sterne (FJMRS), ces économistes ont mené une enquête et ont fourni des essais empiriques de l'effet de la transparence sur l'inflation et la variabilité de l'emploi, leur enquête était consacré à l'étude d'un échantillon de 87 pays, sur la période de 1995-1999, leur étude s'est basée sur l'élaboration d'un indice de transparence qui va être rapproché par la suite à l'inflation et le chômage (Fekir non daté, p.153-155).

Ces auteurs se sont basés sur les détails des prévisions éditées par la banque centrale, et utilisent « la publication des prévisions » comme terme similaire à « la transparence ».

Ils se sont arrivées à conclure qu'un degré élevé de transparence dans la conduite de la politique monétaire est associé à une inflation inférieure, ce constat est renforcé dans le cas où la banque centrale définit une cible d'inflation. Cependant, leurs résultats montrent que la publication des prévisions ne représente aucune incidence sur l'inflation dans les pays visant une stratégie de ciblage du taux de change.

Les études faites par Faust et Svensson en 2001, viennent confirmer l'étude précédente, où ils constatent qu'un niveau élevé de transparence de la politique monétaire améliore en général le bien être, elle réduit l'inflation, la variabilité de l'inflation et la variabilité de l'emploi (Fekir non daté, p.155).

Chortareas, Stasavage et Sterne (2002), montrent que la publication des prévisions plus détaillées par la banque centrale fait diminuer le taux d'inflation moyen, selon les données transversales de 82 pays (Marc-André 2008).

De leur tour, et à partir d'un petit modèle d'analyse, Demertzis et Hughes Hallett (2007) montrent que la variance de l'inflation augmente avec le manque de transparence que le public perçoit chez la banque centrale (Marc-André 2008).

Enfin, Dincer et Eichengreen (2009) ont utilisé l'indice de transparence d'Eijffinger et Geraats (2002) dont les fondements sont fournis par Geraats (2002), ils ont fait leur étude en se basant sur un échantillon de cent (100) banques centrales en exploitant des données annuelles couvrant la période 1998-2005, Minegishi et Cournède (2009) restreignent leur étude à onze (11) banques centrales de la zone OCDE entre 1999 et mi 2006 (Drumetz et *al.*, 2015).

Ces deux études citées ont montré des résultats convergents, alors que les trois banques centrales les plus transparentes sont dans l'ordre décroissant, la Riksbank, la Banque de réserve de Nouvelle-Zélande et la Banque d'Angleterre, plus généralement, les banques centrales qui ciblent l'inflation apparaissent plus transparentes que celles qui ne le font pas, ce qui a été confirmé par l'enquête menée par la BRI auprès des banques centrales (Jeanneau 2009).

Nous constatons que la plus part des recherches théoriques et empiriques qui ont été faites dans le cadre de l'étude de la relation existante entre le niveau de la transparence de la banque centrale et les variables macroéconomiques plus notamment l'inflation, montrent une corrélation positive entre les deux variables d'où une plus grande transparence est souhaitable, ces économistes se mettent d'accord sur l'idée que la transparence de la banque centrale représente un aspect important dans le cadre de la conduite de la politique monétaire.

3. Cadre empirique

3-1. Mesure de la transparence de la banque d'Algérie depuis 1990

a. La démarche suivie pour l'évaluation de la transparence: La méthode retenue pour mesurer l'indice de transparence est basée sur les travaux effectués par les deux chercheurs Eijffinger et Geraats (2006), ces auteurs ont élaboré cet indice sur la base de cinq (5) dimensions à savoir : politique, économique, procédurale, politique monétaire, et opérationnel, chaque dimension comprend trois questions dont chacune est notée sur un point, d'où cet indice de transparence soit noté sur 15 points.

Les données qui nous ont permis de calculer l'indice de transparence de la banque d'Algérie sont tirées à partir des informations qui sont disponibles sur le site de la banque d'Algérie, ses statuts et rapports annuels, ainsi que dans la loi relative à la monnaie et au crédit 90-10, l'ordonnance 01-01 de 2001 qui la complète, ainsi que sur l'ordonnance 03-11 qui l'abroge et la remplace aussi que d'autres travaux de recherches.

b. Evaluation de la transparence de la banque d'Algérie:

- **La transparence politique :** Cette dimension de transparence met l'accent sur les objectifs de la politique monétaire, leurs hiérarchisations, leurs aspects quantitatifs, ainsi que la relation existante entre le gouvernement et la banque centrale.

- **Ya-t-il eu une annonce formelle du ou des objectifs de la politique monétaire, avec une priorisation explicite en cas d'objectif multiples ?**

Pour répondre à cette question relative aux objectifs formels, nous avons divisé notre période d'étude en deux sous périodes :

1990-2000 : ce n'est qu'à partir des textes de la loi 90-10 relative à la monnaie et au crédit, que nous avons pu extraire les objectifs de la politique monétaire, ceci pouvait être défini dans le premier alinéa de l'article 55 stipulant que « **la banque centrale a pour mission de créer et de maintenir dans le domaine de la monnaie, du crédit et des changes les conditions les plus favorables à un**

développement ordonné de l'économie nationale, en promouvant la mise en œuvre de toutes les ressources productives du pays, tout en veillant à la stabilité interne et externe de la monnaie ».

D'où, nous pouvons conclure que les objectifs de la politique monétaire assignés à la banque centrale non seulement ils ne sont pas claires et précis, mais plus, ils ont un caractère non hiérarchisé clairement.

Donc, la banque d'Algérie et pendant cette période, elle n'était pas vraiment transparente sur ce point d'objectifs formels, elle définit de multiples objectifs sans qu'ils soient hiérarchisés dans le temps, sur cette base là, nous lui accordons un score d'un demi (½) point.

2000-2017: à partir de l'an 2001, la banque d'Algérie repose dans ses statuts sur un mandat hiérarchique qui donne la priorité à la stabilité des prix.

La banque d'Algérie conclue ses objectifs dans ses deux rapports 2001, 2002 à partir du texte de la loi 90-10 comme suit : « l'objectif ultime de la politique monétaire est donc de maintenir la stabilité des prix, entendue comme une progression limitée de l'indice des prix à la consommation ».

Puis dans son rapport de 2003, cette conclusion est reformulée à partir des deux lois (la loi 90-10 ainsi que la loi 03-11 qui la remplace) comme suit : **« l'objectif ultime de la politique monétaire est de maintenir la stabilité monétaire à travers la stabilité des prix, entendue comme une progression limitée de l'indice des prix à la consommation ».**

Il est donc possible d'affirmer que la banque d'Algérie est transparente sur l'annonce de son objectif et procède à une priorisation explicite. Donc concernant la question d'objectif formel nous lui attribuons dans cette sous-période le score maximum de un.

- Ya-t-il eu une quantification de l'objectif principal/des objectifs principaux ?

Aussi pour cette question, nous devons subdiviser cette période en deux sous-périodes :

De 1990-2002 : durant cette période là, le rythme d'inflation ciblé n'était pas explicitement chiffré, d'où la banque centrale ne faisait pas preuve de transparence donc nous lui accorderons un score de zéro (0).

2002-2017 : ce n'est qu'à partir du rapport de 2003 que la banque d'Algérie suit l'approche des règles pour conduire sa politique monétaire. Sa définition chiffrée de la stabilité des prix correspond à un taux d'inflation annuel moyen ne dépassant pas le plafond de 3%, donc l'objectif est quantifié comme suit «...l'objectif ultime de la politique monétaire exprimé en termes de stabilité à moyen terme des prix, à savoir une inflation inférieure à 3%, a été atteint en 2003... », Cette cible est restée stable jusqu'au 2006, en 2007-2008 elle est passée à une fourchette de 3% à 4%, puis elle s'est stabilisée à 4% depuis l'an 2009.

Nous pouvons donc affirmer que dans ce domaine, la banque d'Algérie fait preuve de transparence et nous lui accordons un score de un (1) point.

- Existe-t-il des contrats explicites ou des dispositifs institutionnels similaires entre les autorités monétaires et le gouvernement ?

Concernant cette question, la banque d'Algérie possède une indépendance instrumentale, nous pouvons admettre que la loi 90-10 donne à la banque centrale une certaine indépendance, parmi ses implications, l'autonomisation de la sphère monétaire et bancaire par rapport à la sphère budgétaire d'où l'article 213

de la loi 90-10 oblige le trésor à rembourser sa dette vis-à-vis de la banque centrale, au jour de la promulgation de la loi, sur une période de 15 ans, moyennant une convention entre les deux institutions.

Donc, et à propos de ce qui vient d'être mentionner, la banque d'Algérie peut être considérée comme étant transparente en termes de dispositif institutionnel et obtient un score de un (1) point.

• **Transparence économique :**

Cette dimension de transparence concerne la publication de données économiques concernant un pays et qui sont utilisées par les autorités monétaires afin qu'elles puissent prendre des décisions.

- **Les données économiques fondamentales sur lesquelles repose la conduite de la politique monétaire sont-elles mises à disposition du public ? (elles concernent les cinq variables suivantes : la masse monétaire, l'inflation, le PIB, le taux de chômage et l'utilisation des capacités).**

La banque d'Algérie en conformité avec la loi a engagé depuis l'an 2001 la publication de ses rapports annuels sur la situation économique et monétaire du pays bien qu'ils prennent dix à douze mois de retard avant qu'ils ne soient rendus publics, ces rapports permettent une lisibilité suffisante de la politique monétaire. Elle procède à la publication de série annuelle du PIB, inflation, chômage et la masse monétaire.

En ce qui concerne la publication des statistiques trimestrielles, nous assistons au premier numéro apparu en mois de Septembre 2007 comprenant des données trimestrielles relatives au PIB, inflation et masse monétaire depuis l'an 2006, sachant que nous enregistrons une absence totale des données trimestrielles relatives au taux de chômage et l'utilisation des capacités, suite à cela nous accorderons un score d'un-demi (1/2) point à partir de 2006 cependant pour la période qui la précède nous donnons un score de zéro point suite à l'absence absolue des données trimestrielles.

- **La banque centrale informe-t-elle le public sur les modèles macroéconomiques qu'elle utilise pour analyser la politique à mettre en œuvre ?**

Pour cette question, la banque ne divulguait aucun modèle macroéconomique concernant la conduite de sa politique monétaire, ce n'est qu'à partir de l'année 2013 qu'elle divulgue « Le modèle des déterminants de l'inflation en Algérie » dans son rapport annuel de 2013 dans le 8^{ème} chapitre page 26 dont elle stipule que c'est un modèle qui permet d'identifier les facteurs expliquant l'inflation et d'en déterminer les contributions à l'inflation globale. Donc à partir de ce constat, la banque d'Algérie n'obtient pas de point de 1990 -2012, nous lui accordons un score d'un (1) point à partir de 2013.

- **La banque centrale publie-t-elle régulièrement les règles de sa politique ou la stratégie qui forme le cadre de sa politique monétaire ?**

La transparence sur les prévisions permet de fournir plus de signaux précis des intentions des banques centrales, cela permet une plus grande lisibilité de la politique ce qui élimine les biais inflationnistes.

En ce qui concerne l'Algérie, la banque d'Algérie ne fournit pas régulièrement ses prévisions trimestrielles concernant l'inflation et la production. Ce qui signifie que nous lui accordons un score de zéro.

• Transparence procédurale :

Cette dimension là concerne la stratégie de la politique monétaire ainsi que sa prise de décision.

- **La banque centrale annonce-t-elle clairement les règles de sa politique ou la stratégie qui forme le cadre de sa politique monétaire ?**

A partir de l'an 2003, la banque d'Algérie suit l'approche des règles, sa politique monétaire est conduite sur la base du ciblage d'inflation, donc à partir de ce propos, elle n'obtient aucun point de 1990 à 2002, cependant que nous lui accordons un score d'un (1) point depuis 2003.

- **La banque centrale rend-elle compte de manière détaillée des délibérations qui ont conduit à la formulation de sa politique monétaire (ou fournit-elle des explications par l'intermédiaire d'un représentant unique, le cas échéant) dans un délai raisonnable ?**

La banque d'Algérie ne fournit pas régulièrement de compte rendu ou des explications concernant les délibérations qui ont conduit à la formulation de sa politique monétaire parfois même ces informations ne sont fournies qu'après un délai prolongé. A partir de cela, nous lui accordons un score nul.

- **La banque centrale révèle-t-elle comment elle est parvenue à chacune des décisions concernant son objectif opérationnel principal ou sa cible principale ?**

En ce qui concerne la banque d'Algérie, nous n'assistons à aucun enregistrement du vote des membres du conseil de la monnaie et du crédit (CMC), suite à cela un score nul soit attribué.

• Transparence de la politique monétaire :

Cette dimension de transparence concerne l'annonce rapide et l'explication des décisions de la politique monétaire.

- **Les décisions concernant les ajustements à l'objectif opérationnel (cible) principal sont-elles annoncées dans un délai bref ?**

La banque d'Algérie publie un communiqué de presse à la fin de ses réunions, relatif aux taux d'intérêt qu'ils soient modifiés ou non, ses instruments, ainsi que ses objectifs intermédiaires pour faire immédiatement connaître ses décisions, cependant, elle ne possède pas d'objectif opérationnel. A partir de cela, nous lui accordons un score d'un (1) point.

- **La banque centrale assortit-t-elle l'annonce de ses décisions de politique d'une explication ?**

La banque d'Algérie informe le public à partir des communiqués de presse, ces derniers contiennent des explications concernant les décisions prises, elle est généralement construite en deux pages au maximum, cela signifie qu'ils ne sont pas assez détaillés, sur cette base, nous lui accordons un score d'un demi (1/2) point.

- **La banque centrale informe-t-elle le public sur ses préférences à l'issue de chaque réunion de prise de décision, ou lui donne-t-elle une indication sur les actions probables qui seront entreprises (au moins tous les trimestres) ?**

La banque d'Algérie ne donne pas d'indication précise sur ses actions futures, elle ne donne aucune

prévision trimestrielle concernant ses instruments de la politique monétaire informant sur ses actions futures probables. Donc, nous lui attribuons un score nul.

• **Transparence opérationnelle :**

Cette dimension de transparence concerne le coté opérationnel de la mission de la banque centrale.

- **La banque centrale évalue-t-elle régulièrement et dans quelle mesure les principales cibles opérationnelles de sa politique ont été atteintes ?**

La banque d'Algérie donne des justifications concernant son objectif principal quantifié de prix, elle contribue à l'explication des éventuelles déviations dans son rapport sur la politique monétaire depuis 2001, donc nous lui accordons un score d'un (1) point depuis 2001.

- **La banque centrale fournit-elle régulièrement des informations sur les turbulences macroéconomiques (non anticipées) qui affectent la mise en œuvre de la politique ?**

La banque d'Algérie annonce les prix des matières premières, les turbulences financières et leurs conséquences sur l'économie algérienne, elle fait une analyse de la conjoncture macroéconomique courante, ceci est publié dans ses rapports annuels disponibles sur son site depuis 2001, suite à cela, nous lui accordons un score d'un demi (1/2) point depuis 2001, cependant qu'il est de zéro entre 1990 et 2000.

- **La banque centrale fournit-t-elle une évaluation des résultats de sa politique au regard de ses objectifs macroéconomique ?**

La banque d'Algérie fournit une évaluation des résultats dans ses rapports annuels publiés depuis 2001, cependant, elle n'est faite de façon détaillée, à partir de cela, nous lui accordons un score d'un demi (1/2) point depuis 2001, cependant qu'elle n'obtient aucun point durant la période entre 1990-2000.

Nous aborderons la synthèse tout en traçant un tableau récapitulatif des différentes dimensions en calculant la transparence globale.

Tableau 1: Tableau récapitulatif de l'indice de transparence de la banque d'Algérie

Années	Transparence politique	Transparence économique	Transparence procédurale	Transparence P.M	Transparence opérationnelle	Transparence totale de B.C
1990-2000	1.5	0	0	1.5	0	3
2001-2002	2	0	0	1.5	2	5.5
2003-2005	3	0	1	1.5	2	7.5
2006-2012	3	0.5	1	1.5	2	8
2013-2017	3	1.5	1	1.5	2	9

Source : Des chiffres calculés à partir de l'indice de transparence par le chercheur.

A partir du tableau, nous remarquons une amélioration nette en ce qui concerne la transparence de la banque d'Algérie allant de 3 points en 1990 et arrivant à 9 points dès 2014 suite aux réformes faites dans le domaine monétaire et bancaire.

c. Performance de la banque d'Algérie :

Nous allons essayer de comparer le taux d'inflation enregistré par rapport à l'indice de transparence.

Relation transparence – inflation :

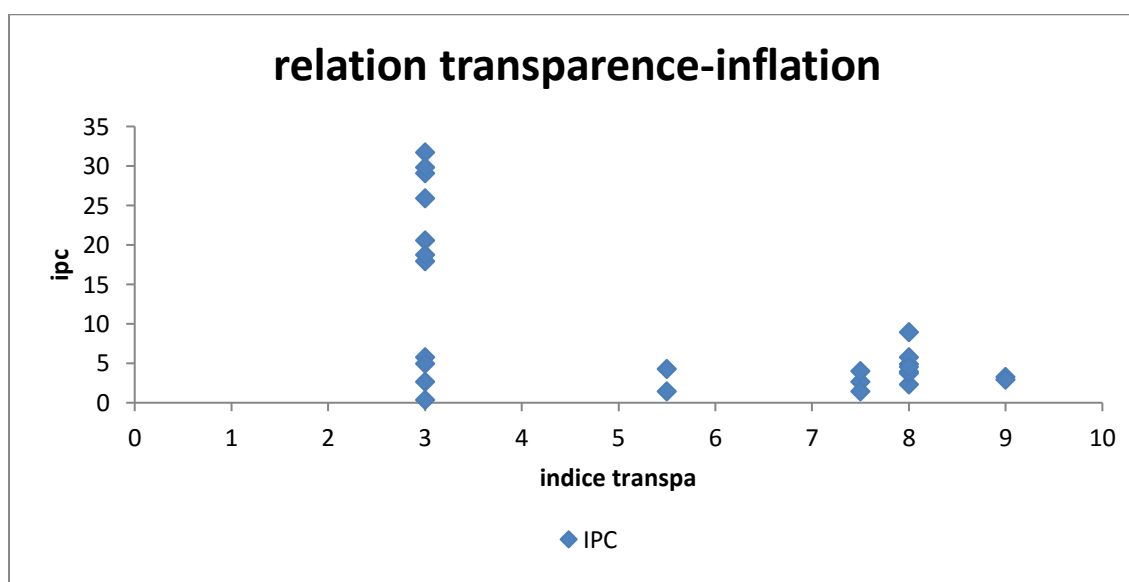
Tableau 2: inflation et transparence

Années	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
Trans B.C	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	5.5	5.5
IPC	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04	29.78	18.69	5.73	4.95	2.64	3.43	4.23	1.40

Années	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Trans B.C	7.5	7.5	7.5	8	8	8	8	8	8	8	9	9	9	9	9
IPC	2.60	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40	5.59

Source : IPC : à partir des données de la banque mondiale & l'office national des statistiques.

Transparence B.C : Calculée par le chercheur.



Source : Elaboré à partir d'Excel

A partir du graphe, nous pouvons conclure qu'il n'existe aucune relation significative entre l'indice de transparence et l'objectif recherché.

Ce qui démontre que le fonctionnement du système monétaire et financier en Algérie est loin d'avoir des relations de communication malgré qu'il existe d'une manière officielle l'obligation des autorités monétaires de porter à la connaissance du public des mécanismes de fonctionnement de la banque centrale.

Conclusion :

Nous ne décelons aucune relation entre le niveau de transparence et la performance de la banque centrale, d'où nous concluons que la transparence ne permet pas nécessairement d'atteindre la cible d'inflation, dans une approche perspective, il s'agira de déterminer pour chaque partenaire -qui a des relations indirectes- une politique de communication où les erreurs constatées dans notre étude doivent être dans la mesure du possible atténuées et les points forts doivent être améliorés.

Ainsi, un travail important attend les structures de la banque centrale en matière de transparence. Ce travail passe par la publication de toutes les décisions prises au niveau de cette autorité par l'intermédiaire des canaux officiels et des rapports ponctuels.

Bibliographie

- Agnès Benassy & Jean Pisani-Ferry, **Indépendance de la banque centrale et politique budgétaire**, Document de travail ; Centre d'études prospectives et d'informations internationale n : 94-02, juin 1994.
- Banque d'Algérie, **Rapports annuels 2001, 2003, 2007, 2010, 2013, 2014 et 2016** , www.bank-of-algeria.dz.
- Banque Mondiale, www.banquemondiale.org.
- Bourguignon A, **Peut-on définir la performance ?**, Revue française de comptabilité, N°269, Juillet- Aout 1995.
- Christian Bordes, **la politique monétaire**, Collection Repères, Edition la découverte, Paris, 2007.
- CNES, **Rapport : Regards sur la politique monétaire en Algérie** , 26^{ème} session plénière 2005.
- Dincer & Eichengree, **Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures**, International Journal of Central Banking, vol.10, n°1 2014.
- Dincer, N. & B. Eichengreen, **Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures** , International Journal of Central Banking, vol.10, n°1, 2014.
- Fonds Monétaire International, **Code de bonnes pratiques pour la transparence des politiques monétaires et financières : Déclaration de principes**, Adopté par le Comité intérimaire le 26 septembre 1999.
- Françoise Drumetz et al, **Politique monétaire** , 2^{ème} édition, Edition de Boeck, Paris, 2015.
- Frédéric Mishkin, **Monnaie, banque et marchés financiers** , 9^{ème} Edition, Edition Person Education, Paris, 2010.
- Geraats Petra. M, **Why adopt transparency?**, The publication of central Bank Forecasts, Document du travail, n°41, BCE, Janvier 2001.
- Hamza Fekir, **La crédibilité et l'indépendance des banques centrales : Algérie, Maroc, Tunisie** , Mémoire de Magister sous la direction de Bachir Boulouar, Université d'Oran.
- Isabelle Salle, **Ciblage de l'inflation, transparence et anticipations-une revue de la littérature récente**, Revue d'économie politique n°5, Septembre-Octobre 2013.
- Maamar Belkheir & Kennich Mohamed, **Essaie d'évaluation des tentions inflationnistes à court et à moyen termes de l'économie Algérienne**, Revue Economie & Gestion, Université Oran 2, N : 11 – 2014/2015.
- Marc-André Gosselin, **La performance des banques centrales en régime de cibles d'inflation**, Revue de la Banque du Canada, Hiver 2007-2008.
- Mohamed-Chérif Ilmane, **Efficacité de la politique monétaire en Algérie :(1990-2006)**, une appréciation critique, Octobre 2007.
- Mohamed-Chérif Ilmane, **Indépendance de la banque centrale et performance économique : Le cas de la Banque d'Algérie**, Mars 2006.
- Nicolat Parent, **Transparence et réaction des taux d'intérêts à la publication périodique des données macroéconomiques**, Revue de la banque du Canada, (Hiver 2000-2001).
- Office National des statistiques, www.ons.dz.
- Tahar Latreche, **Ciblage d'inflation et conduite de la politique monétaire en Algérie**, Les Cahiers du CREAD, n : 101/2012.
- Giuseppe Diana, **Transparence, responsabilité et légitimité de la Banque Centrale Européenne**, bulletin de l'observatoire des politiques économiques en Europe, N° 18, été 2008.

Annexe :**Questionnaire d'indice (d'Eijffinger et Geraats 2014, p236-240):**

Ce questionnaire présente les 15 questions réparties en cinq dimensions pour calculer l'indice de mesure de la transparence de la banque centrale d'Eijffinger et Geraats. L'indice est la somme des résultats correspondant aux réponses données aux 15 questions suivantes dont (min = 0, max = 15).

1. Transparence politique :**A. Y a-t-il eu une annonce formelle du ou des objectif(s) de la politique monétaire, avec une priorisation explicite en cas d'objectifs multiples ?**

Pas d'objectif(s) formel(s) = 0.

Objectifs multiples sans hiérarchisation des priorités = 1/2.

Un objectif principal unique, ou plusieurs objectifs avec une priorité explicite = 1.

B. Y a-t-il eu une quantification de l'objectif principal/des objectifs principaux ?

Non = 0.

Oui = 1.

C. Existe-t-il des contrats explicites ou des dispositifs institutionnels similaires entre les autorités monétaires et le gouvernement ?

Pas de contrat (ou autre dispositif institutionnel) passé avec le gouvernement = 0.

La banque centrale n'a pas d'indépendance instrumentale ou de contrats formels = 1/2.

La banque centrale dispose d'une indépendance instrumentale claire ou elle a passé un contrat, bien qu'elle soit peut-être soumise à une procédure de contrôle explicite = 1.

2. Transparence économique :**A. Les données économiques fondamentales sur lesquelles repose la conduite de la politique monétaire sont-elles mises à disposition du public ? (Elles concernent les cinq variables suivantes : la masse monétaire, l'inflation, le PIB, le taux de chômage et l'utilisation des capacités.)**

Série trimestrielle pour au moins deux des cinq variables = 0.

Série trimestrielle pour trois ou quatre variables sur les cinq = 1/2.

Série trimestrielle pour les cinq variables = 1.

B. La banque centrale informe-t-elle le public sur les modèles macroéconomiques qu'elle utilise pour analyser la politique à mettre en œuvre ?

Non = 0.

Oui = 1.

C. La banque centrale publie-t-elle régulièrement ses propres prévisions macroéconomiques ?

Pas de prévisions chiffrées concernant l'inflation et la production = 0.

Prévisions chiffrées pour l'inflation et/ou la production avec une fréquence de publication inférieure au trimestre = 1/2.

Prévisions chiffrées trimestrielles concernant l'inflation et la production à moyen terme (une ou deux années), qui précisent quelles sont les hypothèses concernant les instruments de la politique monétaire (prévisions conditionnelles ou non) = 1.

3. Transparence procédurale :**A. La banque centrale annonce-t-elle clairement les règles de sa politique ou la stratégie qui forme le cadre de sa politique monétaire ?**

Non = 0.

Oui = 1.

B. La banque centrale rend-elle compte de manière détaillée des délibérations qui ont conduit à la formulation de sa politique monétaire (ou fournit-elle des explications par l'intermédiaire d'un représentant unique, le cas échéant) dans un délai raisonnable ?

Non, ou après un délai prolongé (plus de huit semaines) = 0.

Oui, elle fournit un compte rendu exhaustif (bien qu'il ne s'agisse pas d'un procès verbal et que les intervenants ne soient pas nécessairement désignés) ou des explications (dans le cas d'un représentant unique de la banque centrale), qui incluent une présentation des arguments rétrospectifs et prospectifs = 1.

C. La banque centrale révèle-t-elle comment elle est parvenue à chacune des décisions concernant son objectif opérationnel principal ou sa cible principale ?

Pas d'enregistrement des votes, ou seulement après un délai important (plus de huit semaines) = 0.

Enregistrement anonymes des votes = $\frac{1}{2}$.

Enregistrement individualisé des votes, ou décision prise par un représentant unique de la banque centrale = 1.

4. Transparence de la politique monétaire :

A. Les décisions concernant les ajustements à l'objectif opérationnel (cible) principal sont-elles annoncées dans un délai bref ?

Non, ou seulement le jour qui suit la mise en application de la décision = 0.

Oui, le jour de la mise en application = 1.

B. La banque centrale assortit-elle l'annonce de ses décisions de politique d'une explication ?

Non = 0.

Oui, au moment des changements de politique, ou de manière superficielle = $\frac{1}{2}$.

Oui, à tout moment, et elle s'accompagne d'évaluations prospectives = 1.

C. La banque centrale informe-t-elle le public sur ses préférences à l'issue de chaque réunion de prise de décision, ou lui donne-t-elle une indication sur les actions probables qui seront entreprises (au moins tous les trimestres) ?

Non = 0.

Oui = 1.

5. Transparence opérationnelle :

A. La banque centrale évalue-t-elle régulièrement et dans quelle mesure les principales cibles opérationnelles de sa politique ont été atteintes ?

Pas du tout ou rarement (moins d'une fois par an) = 0.

Oui, mais sans fournir d'explication sur les écarts significatifs = $\frac{1}{2}$.

Oui, en donnant des explications sur les écarts significatifs par rapport à la cible (le cas échéant) ; ou contrôle (quasiment) parfait du principal instrument opérationnel/cible = 1.

B. La banque centrale fournit-elle régulièrement des informations sur les turbulences macroéconomiques (non anticipées) qui affectent la mise en œuvre de la politique ?

Non, ou très rarement = 0.

Oui, mais seulement à travers des prévisions à court terme ou une analyse de la conjoncture macroéconomique courante (au moins une fois par trimestre) = $\frac{1}{2}$.

Oui, avec un examen des erreurs de prévisions passées (au moins une fois par an) = 1.

C. La banque centrale fournit-elle une évaluation des résultats de sa politique au regard de ses objectifs macroéconomiques ?

Pas du tout ou rarement (moins d'une fois par an) = 0.

Oui, mais de manière superficielle = $\frac{1}{2}$.

Oui, avec un compte rendu explicite sur le rôle de la politique monétaire dans la réalisation des objectifs = 1.